جــامعة الجزائـــر 2

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم التاريخ

المغرب الأقصى في اهتمامات السياسة الخارجية البريطانية 1792- 1859

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

في التاريخ الحديث و المعاصر

إعداد الطالب:

نايت قاسي الياس

إشراف الأستاذ الدكتور:

بوعزة بوضرسـاية

السنة الجامعية:2013م/1434هـ - 2014م/1435هـ

جــامعة الجزائـــر 2

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم التاريخ

المغرب الأقصى في اهتمامات السياسة الخارجية البريطانية 1792- 1859

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

في التاريخ الحديث و المعاصر

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د \ منصف بكاي ....رئيسا

أ.د \ بوضرساية بوعزة...مقررا و مشرفا

أ.د \ عبد القادر مولاي...عضوا

د. \ عبد النور خيثر...عضوا

د. \ معمر العايب...عضوا

السنة الجامعية:2013م/1434هـ - 2014م/1435هـ


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

وفاء بالواجب و اعترافا بالجميل أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذ الدكتور بوعزة بوضرساية لتفضله الإشراف على هذه الأطروحة،فشملها بمزيد من الرعاية و الحدب،و قد استفدت من واسع علمه و تجربته،و الشكر موصول إلى بقية أعضاء لجنة المناقشة الأساتذة منصف بكاي و عبد القادر مولاي و عبد النور خيثر و معمر العايب على قبولهم مناقشة هذه الدراسة،فلهم مني جزيل الشكر و التقدير.

كما أتقدم بتحية تقدير إلى الزملاء الأساتذة ممن استفدت من مناقشاتهم و أرائهم و بحوثهم و اخص بالذكر منهم الأساتذة: خير الدين بن ترزي،و عبد الستار حسين.

و أدين بخالص الشكر و عظيم الامتنان إلى عدد من العاملين في المكتبات التي بحثت فيها،و الى موظفي الأرشيف البريطاني بمنطقة كيو بالنظر إلى التسهيلات التي منحت لي،دون أن انسى موظفي مكتبة التاريخ المعاصر بجامعة ننتير بفرنسا و خاصة مسؤولة العلاقات العامة السيدة سيسيل تاردي.

و لا يفوتني أن نترحم على من ساعدنا بمزيد من التشجيع و قضى نحبه قبل تمام هذا الانجاز،و بالخصوص العلامة أبو القاسم سعد الله رحمه الله، و الأستاذة الدكتورة مريم صغير رحمها الله ،و إلى كل من فقدهم قسم التاريخ.

أجزل الله للجميع الأجر و حسن المثوبة،انه سميع مجيب.

اهدي ثمرة جهدي هذا

إلى من قال فيهما الله تعالى " و لا تقل لهما أف و لا تنهرهما،
و قل لهما قولا كريما "

إلى من أكن لهما الفخر و الاعتزاز أمي الغالية و أبي العزيز

إلى كل أفراد أسرتي الزوجة العزيزة و أبنائي حفظهم الله و رعاهم

و إلى كل من أمدني يد المساعدة لانجاز هذه الدراسة

اختـــــزالات

(خ.ع.ر)	الخزانة العامة بالرباط
(م.و.م)	مديرية الوثائق الملكية
F.O	وزارة الخارجية Foreign office
P.R.O.	Public Record Office
F.O.99	رسائل أصلها محرر بالانجليزية
F.O.174	رسائل أصلها محرر بالعربية أو مترجم من الانجليزية
C.O.	وزارة المستعمرات Colonial Office
S.P	أوراق الدولة
خ ب	وثائق وزارة الخارجية البريطانية المحفوظة بإدارة السجلات العمومية Public Record Office بلندن
مخ	مخطوط
ميك	ميكروفيلم
م ت ق	المراسلات التجارية و القنصلية (correspondance consulaire et commerciale) وثائق وزارة الخارجية،باريس

المقدمة

مقدمة البحث و مبرراته :

السياسة الدولية هي حسب تعبير كلاوزفيتس مبادلات و اتصالات و بكلمة أخرى الأرض والمياه هما عنصرا الصراع على الساحة العالمية. من هنا تكمن الأهمية المعطاة دائما إلى المناطق التي تلعب دور صلة الوصل بين قارات العالم ،و تتوافق مع مضايق وممرات ضرورية و موارد اقتصادية رئيسية،حيث يقع التنافس بين الدول على قواعدها وعلى إمكانيات التأثير فيها ومن خلالها.

و لقد كانت منطقة المغرب الأقصى محط أنظار كثير من الدول الطامعة في إرساء قواعد لها على البحر الأبيض المتوسط ، لما لها من فائدة قصوى على سبيل السيطرة الاقتصادية و السياسية في تلك المنطقة ، و امتلكت المنطقة المقومات الهامة لتجعلها عرضة لعمليات القرصنة الاستعمارية.وسعت الدول الأوربية منذ بداية العصر الحديث إلى استعمار أراضي المغرب و فرض وصايتها عليه، و تأكدت في الفترة المعاصرة،ونالت مشروعيتها بفعل الاتفاقيات التي وقعت معه و المواثيق الدولية التي وقعت بشأنه.

للمغرب الأقصى سمات خاصة ميزته عن باقي دول المغرب العربي وأعطته الأولوية التجارية مع أوروبا مقارنة بدول المغرب العربي الأخرى، فالمغرب الأقصى من الناحية الجغرافية الأقرب لأوروبا حيث لا يفصله عنها سوى مضيق جبل طارق الذي لا يتعدى عرضه في أضيق نقطة عن خمسة عشر كيلو متر ومن الناحية السكانية فالمغرب الأقصى يضم أقلية يهودية شكلت حوالي 7 % من عدد السكان خلال القرن التاسع عشر، وامتهنت التجارة ولها علاقاتها القوية مع تجار يهود أوروبا مما أدى إلى زيادة التعاملات التجارية بين أوروبا والمغرب. ومن الناحية التاريخية، فالمغرب الأقصى لم يدخل تحت النفوذ العثماني الذي شمل باقي إيالات المغرب العربي، وفي نفس الوقت، تعرض لأطماع أجنبية أوروبية وبالذات من إسبانيا والبرتغال، لذلك كانت السياسة المغربية خلال القرنين السادس والسابع عشر الميلاديين ترتكز على خلق نوع من التوازن الدولي لكي يحافظ المغرب على استقلاله بعيداً عن الأطماع الأجنبية.

وظلت الحكومة المغربية تنتهج ذلك النهج مع قوى أوروبية أخرى مثل فرنسا وبريطانيا التي أخذت تظهر على الساحة الدولية كقوى دولية تبحث عن مكانة تجارية ، وذلك من خلال الحصول على المواد الخام من أفريقيا وآسيا وتأمين وصولها إلى أوروبا دون التعرض لها من المغاربة في البحر المتوسط،وحرصت بريطانيا على تدعيم سيطرتها على المنطقة خاصة بعد سيطرتها على صخرة جبل طارق ،والحاجة الماسة إلى تموين حاميتها بما تحتاجه من مواد تموينية مختلفة،و لهذا سعت من اجل التصدي لكل المشكلات التي واجهتها في المنطقة بكل ما تتميز به السياسة البريطانية من مرونة ودهاء، فالإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر كانت عمليا الدولة الشمولية الوحيدة ، بمعنى أنها كانت تمارس نفوذها على مجمل الكرة الأرضية .

وخلال القرن الثامن عشر أخذت المصالح الأوروبية تنمو يوماً بعد آخر في البحر الأبيض المتوسط، وأصبحت تلك المصالح تحتم على الدول الأوروبية تأمين تجارتها في محاولة للحد من حركة الجهاد البحري التي كانت تقوم بها الأساطيل المغربية في تلك الفترة، ونتيجة لذلك أخذت الكثير من الدول الأوروبية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في عقد أو تجديد معاهداتها مع المغرب الأقصى.

ومع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أخذت المصالح الأوروبية تزداد بشكل مضطرد في البحر الأبيض المتوسط ،و ظهر جليا مدى التفوق البريطاني في المجال التجاري و الصناعي ،استلزم ذلك قوة بحرية مرافقة ،تكون في مستوى التحديات الخارجية ليس هذا فقط ،و لكن ارمادة من رجال الدبلوماسية المحنكين ،في محاولة لعقد الاتفاقيات و المعاهدات بالمناطق الحيوية في المنظور الاستراتيجي البريطاني ،ومراقبة بكل يقضة و حذر التحركات الفرنسية الاستعمارية المنافسة لهم في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ظلت بريطانيا منذ القرن السابع عشر تسوق لنفسها صورة الصديق الأقرب و الراعي لمصالح المغرب و حكامه ،وا بدت في مناسبات كثيرة و عبر مراسلات دبلوماسية رغبتها في الحفاظ على عمق هذه الصداقة

،و ذلك بإسدال النصح لحكامها و حثهم على ضرورة الإصلاح ، لتنتقل إلى مرحلة التهديد و المساومة ،فمرحلة السيطرة و الهيمنة، مدعية عزمها البريء للأخذ بيد المغرب نحو حالة من الرفاهية و الحداثة .

و إن هذه الدراسة تحاول رصد هذا الاهتمام البريطاني بقضايا المغرب،و السياسة التي اتبعتها بريطانيا كنموذج ناجح على الأقل في نظر ساساتها لتعزيز نفوذها السياسي و الاقتصادي في المنطقة،كما تحاول هذه الدراسة إعادة وضع الأزمة الاقتصادية والمالية – التي عرفها المغرب طيلة القرن التاسع عشر – في سياقها الصحيح، باعتبارها نتيجة طبيعية للاستغلال الرأسمالي الممنهج الذي تعرض له اقتصاد المغرب كاقتصاد في طور ما قبل رأسمالي عبر آليات الغزو التجاري الأوربي و البريطاني المندفع.

و تسعى هذه الدراسة أيضا إلى التأكيد، على أن أخطر المشاكل التي عاشها المغرب في القرن التاسع عشر كانت ناجمة عن الضغوط الأوربية و البريطانية خاصة، وتنامي غزو التجارة الأوربية للأسواق المغربية– احتكرت التجارة البريطانية أزيد من 70 % من السوق المغربية –الشيء الذي أدى إلى خلخلة البنيات الاقتصادية للمجتمع المغربي، وذلك عكس ما تذهب إليه بعض الكتابات الأجنبية من أن أزمة المغرب في القرن التاسع عشر كانت ناتجة عن الكوارث الطبيعية كالجفاف والمجاعات والأوبئة والجراد، وعن ضعف الجهاز المخزني و انغلاق المغرب ورفضه الانفتاح على التجارة والاقتصاد العالمي، وعن ضعف مستواه التقني. والواقع أن سلاطين المغرب كانوا على إدراك تام للآثار السلبية للغزو التجاري الأوربي على بنيات المجتمع المغربي الاقتصادية والاجتماعية، وبذلوا كافة جهودهم للحد منها.

بالإضافة إلى تجاوز النظرة الأجنبية المشوبة بالمغالطات،حاولنا رصد السياسة البريطانية في المغرب الأقصى و التي كان المخزن يعتقد عن حسن نية أن بريطانيا أصبحت صديقا حقيقيا له و ساهرا على مصالحه الحيوية،في حين كانت بريطانيا لا تسعى إلا لحماية مصالحها المتوسطية و السعي في الوقت نفسه إلى تعزيز نفوذها عند المخزن.

إشكالية البحث و تحديدها :

و مع ذلك فالاهتمام البريطاني بمنطقة المغرب الأقصى لم يحظ بالاهتمام اللازم الذي حضيت به الاهتمامات الفرنسية و الاسبانية .

إن دراسة اهتمامات السياسة البريطانية بمنطقة المغرب الأقصى في النصف الأول من القرن التاسع عشر بأبعادها و تأثيراتها لم تدرس حتى الآن بشكل مفصل رغم أن بريطانيا كانت أول بلد من أوربا يحضى باتفاقية تجارية منحت بموجبها تنازلات لم يسبق للمغرب أن قدمها لدولة أوربية غيرها ، و بعلاقات مميزة مع التاج البريطاني،وعلى هذا فان الإشكالية الرئيسة التي أردت التركيز عليها في هذه الأطروحة هي دراسة الاهتمامات البريطانية بمنطقة المغرب الأقصى و السياسة التي اعتمدتها بريطانيا للحفاظ على تفوق مصالحها و توسعت نفوذها و تأثيرات ذلك على المجتمع المغربي.

و تقتضي الإجابة عن هذه الإشكالية الإجابة عن الإشكاليات الفرعية الآتية:

- ما أهمية المغرب الأقصى في الإستراتيجية البريطانية .
- ما هي الأسس و المعالم التي قامت عليها العلاقات البريطانية المغربية مابين 1792و1859 و في ظل حالة الاستقطاب العنيفة التي واجهها .
- ما تداعيات الانفتاح التجاري الذي مارسه المخزن - بعد ضغط بريطاني رهيب – على مستقبله السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.

أهداف البحث

تحاول الدراسة الحالية أن تصل إلى الأهداف التالية :

- بناء إطار عام للعلاقات البريطانية المغربية في النصف الأول من القرن 19 م .
- معرفة الأساليب و الوسائل التي استخدمتها بريطانيا في محاولة السيطرة و الهيمنة على المنطقة.
- طبيعة الصراع الأوربي على مقدرات المنطقة و موقع بريطانيا منه.

و يمكن القول أن الجديد المتوقع من هذه الدراسة فضلا عن الإجابة عن الإشكاليات المطروحة، هو تسليط الضوء على أسلوب استعماري جديد مازالت ملامحه اليوم تتجدد مع مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

أهمية البحث :

إذا توصلت الدراسة الحالية إلى الأهداف السابقة فيمكن أن يستفيد منها:

- المشتغلون في مجال البحث التاريخي خاصة ما تعلق بالعلاقات المغربية الخارجية في القرن التاسع عشر.
- المشتغلون في مجال العلاقات الدولية ، وواقع العلاقات الدولية خلال فترة الامتداد الاستعماري.
- المشتغلون في قضايا الإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي.
- البرامج التعليمية في المؤسسات التربوية من اجل ثقافة تاريخية على أسس علمية.

حدود البحث

لقد تحكمت المصادر المعتمدة في هذا البحث إلى جانب عوامل أخرى موضوعية في تحديد الإطار الزمني للدراسة في المدة المتراوحة ما بين سنتي 1792 و 1859 و تبين بعد تفكير عميق أن مرحلة الخمسين السنة التي وقع عليها الاختيار تستحق أن تفرد لها دراسة قائمة بذاتها لأسباب عديدة من بينها :
أهمية تلك المرحلة في تحديد المعالم الأساسية لتاريخ المغرب و سماته في علاقاته مع الدول الأوربية،ثم هناك المكانة المتميزة التى تبوأتها بريطانيا لدى المخزن،بفضل السياسة المحكمة و المرنة التي نهجها قناصلها إبان فترات حكم السلطانين المولى سليمان(1792 – 1822) و عبد الرحمان بن هشام (1822 – 1859) و أخيرا هناك سبب ثالث هو اعتمادنا في دراسة هذه المرحلة الحرجة من تاريخ المغرب على وثائق جديدة لها صلات متعددة بالتاريخ السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لمغرب القرن 19 م
اذا يقتصر البحث – زمانيا – على فترة ما بين نهاية القرن الثامن عشر و النصف الأول من القرن التاسع

عشر أي ما بين 1792 و 1859.

أما عن أسباب اختيار التاريخ الأول فقد تم تحديده بناءا على مجموعة دلائل تاريخية مرتبطة بتحولات مغربية داخلية و تحولات إقليمية و أخرى دولية،فقد شهدت سنة **1792** تولى السلطان المولى سليمان العرش في المغرب و ما ميز ذلك من تحول في سياسة المخزن اتجاه التواجد الأوربي في المغرب من خلال فرض سياسة حذرة اتجاه تزايد المصالح الأوربية الاستعمارية بالمغرب حتى اتهم في كتابات الأوربيين بالانغلاق و انه ضد الحداثة و التطور.

كما شهدت سنة 1792 حدثا إقليميا كبيرا تمثل في استرجاع الجزائر لوهران من يد الاسبان الشئ الذي سيدفع بالمولى سليمان إلى محاولات لاسترجاع سبتة و مليلية من أيديهم و شكل ذلك نقطة تلاقي مصالح بين الجزائر و المغرب.

دوليا شهدت الساحة المتوسطية انتقال الصراع الأوربي إلى البحر الأبيض المتوسط في إطار سياسة التحالفات الأوربية ضد الثورة الفرنسية و بداية الصراع الفرنسي البريطاني على البحر و محاولة كل طرف السيطرة عليه خاصة بعد احتلال نابليون لمصر سنة 1798 و الذي شكل هو الآخر تهديدا للمصالح البريطانية على طريقها نحو الهند.

أما اختياري للتاريخ الثاني 1859 ، فله مبرراته أيضا، ففي هذه السنة توفي السلطان عبد الرحمن لتشهد البلاد وصول حاكم اخر على العرش ،كما بدأت أثار الانعكاسات السلبية لمعاهدة التجارة المبرمة بين المغرب وبريطانيا سنة 1856 في الظهور، ثم حرب تطوان سنة 1858 و ما نتج عنها من نتائج سياسية و اقتصادية و عسكرية خطيرة زادت من حجم المعاناة المغربية.

كما يقتصر البحث – مكانيا – على منطقة المغرب الأقصى ، بطبيعة الحال الحدود الترابية و سواحله خاصة موانئه الثمانية و مياهه الإقليمية و قد ناقشت الموضوع في الفصل الأول.

مدخل وصفي و نقدي للببليوغرافيا المعتمدة في الدراسة [1]:

تحكمت المصادر و المراجع المعتمدة في تحديد الإطار العام للدراسة سواءا ما تعلق بالإطار الزمني أو المواضيع البحثية المتناولة، و لإبراز أهمية ذلك أقدم مدخلا نقديا ووصفيا للمراجع الأساسية و للمصادر الببليوغرافية و الوثائقية المختلفة،التي قمت باستغلالها في مختلف فصول هذه الدراسة وفقا للتصميم التالي:

أولا: المراجع و المصادر المطبوعة: و يمكن التمييز فيه بين دراسات و الأبحاث الأكاديمية و المذكرات و بين المطبوعات الرسمية البريطانية الموجودة إما على شكل مراسلات قنصلية و دبلوماسية و إما على شكل تقارير سياسية و تجارية متنوعة و متباينة الأهمية و الأحجام.

ثانيا: المصادر المخطوطة : و يمكن التمييز فيها بين صنفين أساسيين يتعلق الصنف الأول منها بالوثائق الموجودة في لندن في بريطانيا،و هي الأكثر أهمية من حيث كمياتها و مضامينها بينما الصنف الثاني بالوثائق و المخطوطات المغربية و هي مكملة لوثائق الصنف الأول و منسجمة مع مضامينها إلا أن هذا الصنف قليل من حيث كمياته و لم اعتمد عليه بشكل كامل.

1- استفدت كثيرا من المدخل النقدي الذي و ضعه الدكتور خالد بن صغير في كتابه المغرب و بريطانيا 1856-1886 لبعض الكتابات الخاصة بالمغرب الاقصى،

أولا المصادر و المراجع المطبوعة

1 – الدراسات و الأبحاث :

و نعني بها الدراسات التي تناولت الموضوع تناولا مباشرا موسعا ،في حين سنستعرض الدراسات الأخرى في إطار الببليوغرافية العامة و لتكن البداية بمذكرات دراموند هاي و عنوانها الكامل هو :

Mrs. Brooks .L.A.E., A Memoir of Sir John Drummond Hay, London, 1896

و يبدو أن دراموند هاي قد شرع في تحريرها فور تقاعده سنة 1886 لكنه لم يتمكن من إتمامها لداء ألمه ببصره،فتولت ابنته مهمة إتمامها معتمدة في ذلك على الأوراق الشخصية ثم نشرتها في 1896

و تأتي أهمية هذه المذكرات لموضوع الدراسة مستجيبة إلى حد ما للاختيار الذي قمنا به، لتتبع مختلف المراحل التي مرت منها العلاقات المغربية البريطانية و تطوراتها في النصف الأول من القرن التاسع عشر باعتباره كان صانع هذه السياسات و المؤثر فيها.

و تتضمن مذكرات دراموند هاي معلومات ثمينة ،تتيح إدراك طبيعة العلاقات التي كانت تربط بينه و بين الجهاز المخزني،كما تحتوي على مراسلات خصوصية لا يمكن العثور عليها ضمن أي مجموعة وثائقية رسمية ،و هي مفيدة لسد بعض الثغرات وفهم بعض الأمور المستعصية ، و مع ذلك تبقى مذكرات دراموند هاي في عمقها مجرد كتاب اهتمت بوضعه ابنة معجبة بوالدها إذ لجأت بعناية كبيرة إلى انتقاء مواقفه النبيلة و إلى تعداد مزاياه و إلى محاولة إبراز نزعته الإصلاحية الكاذبة إزاء المغرب ذلك البلد الذي كان بحاجة إلى من ينقله في لمحة بصر إلى عصر جديد.في حين تسكت مذكرات جون دراموند هاي عن حقائق ذات أهمية بالغة، لم يتم تناولها أو تم تعمد إغفالها.

دراسة فلورني و عنوانها:

FR.Flournoy, British Policy Towards Morocco in The Age of Palmerston 1830 -1856,London,1935

و تتميز بأنها أول دراسة تناولت موضوع العلاقات المغربية البريطانية خلال فترة معينة من القرن التاسع عشر و قد نشرت لأول مرة في 1935 و أعيد نشرها سنة 1970.

و قد اعتمد فلورنوي من حيث المادة الوثائقية على المجموعة (F .O. 99) إلى جانب مجموعة (F .O. 27) المتعلقة بقضايا طرحت بين المغرب و فرنسا و على المجموعة (F .O. 72) الخاصة بالعلاقات المغربية الاسبانية و استفدت كثيرا من هذه الدراسة وخاصة ما تعلق بالمرحلة السابقة لسنة 1856 و مع أهمية ما كتبه فلورنوي فلابد من إبداء الملاحظات التالية :

الملاحظة الأولى: تركيزه على المراسلات البريطانية بالدرجة الأولى إلى جانب مراسلات فرنسية و اسبانية في حين نسجل غياب المراسلات المغربية مع العلم أن الكثير منها موجود في الأرشيف البريطاني ربما يكون جهله للغة العربية سببا في عدم استغلاله لها

الملاحظة الثانية أن فلورنوي عنون دراسته بالسياسة البريطانية تجاه المغرب خلال فترة بالمرستون (1830- 1865) ، و يوحي هذا العنوان بان بالمرستون قد سيطر بالفعل على مقاليد السياسة الخارجية البريطانية طوال هذه الفترة في حين أن هناك بعض التقطع في الفترة المذكورة.

اذ جاءت بعد مرحلة 1830 ـ1841 فترة أبردين (**Aberdeen**) بين سنتي 1841- 1846 و لم يصبح بالمستون وزيرا أول للحكومة البريطانية إلا في سنة 1855 ثم حل محله سنة 1858 **اللورد دربي** (**Derby**) .

أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بالمدة الزمنية المدروسة و بالمحاور التي أولاها فلورنوي اهتماماته،إذ انطلق من سنة 1830 باعتبارها بداية لفترة بالمستون و انتهى بسنة 1865 سنة وفاته و إذا كنت أوافقه على اختيار سنة 1830 بداية لدراسة سياسة بريطانيا إزاء المغرب فان الانتهاء بسنة 1865 لا ينطوي على أية دلالة للمغرب و يمكن فهم اختياره باعتباره اهتم ببريطانيا بالدرجة الأولى الإمبراطورية العظمى في حين لم يشكل المغرب في اهتماماته سوى مجال تجريبي لرصد معالم سياسة بريطانيا البلد الرأسمالي إزاء المغرب باعتباره نموذجا للبلدان ما قبل الرأسمالية.

وجد الكاتب الأمريكي نتيجة ذلك ملزم بالتركيز على الجوانب السياسة و الدبلوماسية التي بدت طاغية على جل فصول الدراسة فخصص ستة فصول للجوانب السياسة المرتبطة بعلاقات المغرب مع بريطانيا و فرنسا و اسبانيا بينما افرد فصلا واحدا كان هو الأخير لدراسة القضايا الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية و جاء حديثه عن معاهدة 1856 ذات الأهمية الكبيرة في معرض حديثه عن مرحلة حرب القرم في الفصل الرابع كما أن المعطيات الاقتصادية الواردة في دراسته قد تميزت بضعفها و سطحيتها لأنه

فضل التخلي عن الإتيان بأي إحصائيات أو أرقام و كان ممكن لو اعتمد عليها أن يلقي أضواء جديدة على العلاقات الاقتصادية بين البلدين

و مع ذلك تبقى لدراسة فلورنوي أهميتها و قيمتها بفضل الكميات الهامة من المراسلات الدبلوماسية التي وظفها و لذلك لابد من استعمالها في هذه الدراسة لكن بحذر شديد لغياب الجانب المغربي فيه غياب كاد أن يكون تاما .

دراسة مييج و عنوانها:

J.L.Miege, Le Maroc et l'Europe (1830- 1894) ,P.U.F.,Paris,1961, 1963, 4 tomes.

تعد دراسة مييج أضخم عمل في هذا المجال،فقد جاءت متكاملة و مست فترة طويلة و مليئة بالأحداث ،و أخذت بريطانيا جزاءا مهما من اهتمامات الدراسة بالنظر إلى الواقع الاقتصادي الذي ميزها،و رغم تحكم مييج في تفاصيل الموضوعات المتناولة إلا انه يمكن ملاحظة مايلي:

أولا اعتمد مييج على المادة الوثائقية أساسا على المجموعة (F.O 99) التي سبق و أن اعتمد عليها فلورنوي قبله ،إلا أن الباحث الفرنسي كان مضطرا بحكم الفترة الزمنية الطويلة التي حددها إطارا لدراسته إلى استغلال كميات عديدة من مجلدات المجموعة المرقمة من 01 إلى 357 فغطى بذلك الفترة الممتدة ما بين سنتي 1836 و 1898 .

ثانيا تتميز المجموعة الأرشيفية التي اعتمدها مييج بغناها إلا أن مستوى استغلال وثائق هذه المجموعة الغنية كان قليلا و يمكن تفسير ذلك إلى الفترة الزمنية التي تناولها بالدراسة اضطرته إلى الاقتصار على استغلال النذر القليل منها .

دراسة روجرز و عنوانها :

P.G.Rogers, A History of Anglo-Moroccan Relations to 1900, London

و قد اعتمدت النسخة العربية التي قام بتعريبها يونان لبيب رزق ،تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام 1900 التي صدرت سنة 1981 و هي دراسة أنجزت في الموضوع على يد روجرز الذي كان

يعمل موظفا في وزارة الخارجية البريطانية و يؤكد روجرز في مقدمة كتابه أن انجاز الدراسة قد تحقق بناء على طلب من وزير الخارجية المغربي السابق السيد عبد الهادي بوطالب و بناء على اقتراح تقدم به الوزير المغربي إلى نظيره البريطاني السيد مايكل ستيوارت (**Michael Stewart**) .

وكان من المنتظر أن تأتي الدراسة بنتائج ايجابية على مستوى الوثائق المستغلة و على مستوى المنهج غير أن شيئا من ذلك لم يحصل لأسباب عديدة نجملها في بعض الملاحظات :

لقد حاول روجرز تغطية فترة زمنية طويلة للعلاقات المغربية من بداية العصر الوسيط إلى حدود سنة 1900 و كان الهدف من الكتاب على ما ذكره روجرز في مقدمته هو وضع سجل كامل للعلاقات الانجليزية المغربية و الحقيقة أن الحصيلة لم تتجاوز مستوى قراءة سريعة و كرونولوجية لأهم الأحداث التي طبعت العلاقات بين البلدين .

و اتسمت دراسة روجرز بفقدانها الكثير من وحدة الموضوع و الانسجام و يبدو ذلك من خلال اهتمامه بالإشارة إلى بعض القضايا الهامة ،و التي أثرت حقا على سير العلاقات بين البلدين و لكن نجده في جوانب أخرى يكلف نفسه في ذكر قضايا تافهة لم تكن لها أي مساهمة في إطار علاقات البلدين و في ذلك دليل لافتقاد روجرز للمنهجية العلمية الصارمة التي تقتضي انتقاء ما هو ضروري من المعلومات و يخدم الهدف العام للدراسة و غض الطرف عن كل ما هو ثانوي أو استطرادي.

و على مستوى المادة الوثائقية المستعملة ركز روجرز أساسا على مجموعة (F.O 99) التي سبق أن اعتمدها الكتاب فلورنوي و مييج و بالتالي على وجهة النظر البريطانية التي تعكسها محتويات تلك المجموعة بذلك تمخضت عن الدراسة روجرز نظرة أحادية الاتجاه بعيدة بلا قصد عن الموضوعية التاريخية إذ بالرغم من إشارة روجرز في مقدمة الكتاب إلى اطلاعه على محتويات دور الأرشيف المغربية في الرباط فإننا لم نعثر على اثر لذلك في فصول الكتاب أو في هوامشه.

إذ اكتف روجرز بالسرد و الوصف دون القيام بمجهود للتحليل أو التعليل ،ثم انه تجاهل نهائيا استعمال تقنيات تعتبر من البديهيات لدى الباحثين و اعني بذلك عدم الإشارة إلى المعلومات المتعلقة

بالمصادر الوثائقية المعتمدة سواء أتعلق الأمر بالمجموعة الوثائقية التي توجد ضمنها المراسلات او الرقم الذي صنفت تحته أم بنوعها،هل هي برقية أو مراسلة سياسية عادية أو خصوصية سرية عادية أو سرية جدا مذكرة أو اتفاقية هذا بالإضافة إلى إهمال ذكر أسماء المرسل إليهم و كذا تاريخ صدور المراسلة، ثم بالنظر إلى الأسباب التي كانت دافعة لكتابة هذا الكتاب يتوهم القارئ أن العلاقات الانجليزية المغربية كانت على الدوام طيبة فقد ركز على الصفحات المشرقة من تلك العلاقات و من هنا اكتست دراسة روجرز العامة لتاريخ العلاقات المغربية الانجليزية صبغة شبه رسمية تطغى عليها المجاملة و تغيب فيها الصراحة التاريخية.

الدراسة القيمة للدكتور خالد بن صغير و عنوانها: المغرب و بريطانيا العظمى 1856–1886 ،

و هي في الأصل أطروحة قدمت لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ،ركز فيها الباحث على المدة التي تولى فيها القنصل البريطاني جون دراموند هاي مهمة تمثيل بريطانيا في المغرب،و أهمية هذه الدراسة تتمثل في أهمية المادة الأرشيفية التي اعتمدها الباحث و يمكن القول أنني ما كنت لاستكمل البحث في موضوعي لو لا قراءتي لهذه الدراسة ،و التي مكنتني من تذليل الكثير من الصعوبات فكانت بحق مميزة، و تختلف الدراسة الحالية عما كتبه خالد بن صغير في إنني تناولت المدة التي سبقت مجيء دراموند هاي إلى المغرب،و حاولت جهد نفسي ربط ما كان يحدث في المغرب بما شهدته الساحة الإقليمية و الدولية من متغيرات سواء على عهد الحروب النابليونية أو غزو الجزائر والى حروب القرم .

2 – المطبوعات الرسمية البريطانية

أ . الوثائق الدبلوماسية :

و هي موجودة في بريطانيا و تحمل عنوان المطبوعات السرية (**confidential prints**) و تتضمن مراسلات نجدها أيضا في مجموعة (F.O 99) وتتميز بكونها سرية أو خصوصية أي أنها تتناول في معظمها قضايا ساخنة و قد طبعت بانتظام على شكل ملفات تكبر أو تصغر حسب أهمية الموضوع

الذي كان يحتل الصدارة في وقت معين في اهتمامات وزارة الخارجية البريطانية و مشاغلها ،و طبعت خصيصا لتكون رهن إشارة المسؤولين عن اتخاذ القرارات داخل الوزارة فكانت تكتب دائما في أعالي صفحتها عبارة **printed for the use of the foreign office** أي طبعت لتستعملها وزارة الخارجية ، و توجد نسخ منها في كل قسم المطبوعات الرسمية بمكتبة المتحف البريطاني (**British Library**) و هي مصنفة هناك تحت رقم (B.S.14/35509) و في قسم المحفوظات البريطانية (**Archival national**) تحت رقم (F.O 413)كما تتوفر خزانة جامعة لندن (**Senate House**) على نسخ من مجموعة المطبوعات السرية.

و تعتبر وثائق هذه المجموعة خزانا لا مثيل له للمعلومات الدقيقة و المفصلة في قضايا تهم جوانب متعددة من تاريخ المغرب إذ نجد العديد من المراسلات و أجوبتها و ما ترتب عنها من النتائج بشكل متواصل دون أن تتخللها أية ثغرات.

و قد اعتمدت في هذه الدراسة على المجموعة الآتية

-Confidential (819) Correspondence respecting Spain and Morocco,1858

- Confidential (840) Correspondence Respecting (3117) (3309)

- States Papers (21- 71-102-103-)

ب . التقارير القنصلية التجارية

و هي أيضا مطبوعة و نشرت ضمن مجلدات ضخمة تحت عنوان: British Parliamentary Papers Account and papers و هي تقارير تجارية كان ينجزها قناصل بريطانيا الموزعون في كل أنحاء العالم سواء في المستعمرات البريطانية أم في المناطق التي كانت تتوفر فيه لبريطانيا على نفوذ سياسي أو تجاري كما هو الحال في المغرب.

و ليست التقارير القنصلية بدعة جديدة ارتبطت بالقرن التاسع عشر اذ كان جل ممثلي بريطانيا في الخارج ملزمي بين الفينة و الأخرى بانجاز تقارير عن البلدان التي كانوا يقيمون فيها و الجديد في تقارير

القرن التاسع عشر هو اهتمامها القوي بالمظاهر الاقتصادية و الاجتماعية عوضا عن الاكتفاء بالمظاهر السياسية كما أنها كثيفة و متنوعة من حيث معلوماتها و معطياتها الإحصائية.

و لم يشرع في انجاز التقارير القنصلية البريطانية المتعلقة بالتجارة المغربية انجازا منتظما و في طبعها ضمن منشورات **Account and papers** إلا بعد إبرام معاهدة 1856 ،و أصبحت التقارير القنصلية الخاصة بالتجارة أكثر طولا و دقة خلال السبعين و الثمانين من القرن التاسع عشر.و كان النواب القنصليون المستقرون في المراسي المغربية الثمانية ينجزون تقاريرهم السنوية عن مناطق خدمتهم ثم يرسلونها إلى المفوضية البريطانية في طنجة، و انطلاقا من مجموع تلك التقارير ينجز تقرير عام و شمولي يعلق عليه جون دراموند هاي شخصيا أو نائبه وايط (**White**)

وتعتبر التقارير الخاصة بكل مرسى و كذلك التقارير الإجمالية مصدرا أساسيا لكتابة جوانب عديدة من التاريخ الاقتصادي لمغرب القرن التاسع عشر.و اعتمدنا على التقارير الخاصة بالفترة الممتدة من سنة 1801 إلى سنة 1859 و توجد الأرقام التصنيفية الخاصة بهذه التقارير في الدليل العام و عنوانه كالأتي :

British Parliamentary Papers :Account and papers

Alphabetical index :1852-1899

Reports from her majesty's Ministers and consuls. Trade and commerce.

ثانيا المصادر المخطوطة

1- الوثائق البريطانية

يتوفر مستودع (Archival national) بمنطقة كيو (Kew) جنوب غرب لندن على كميات ضخمة و هامة من الوثائق،على شكل مراسلات متنوعة تتعلق بالمغرب و تهم سنوات ما بعد القرن الثامن عشر إلى بداية القرن العشرين و قد أولينا اهتمامنا للوثائق المتعلقة بالقرن التاسع عشر و خاصة وثائق النصف الأول من القرن نفسه،و يمكن التمييز فيها بين مجموعتين أساسيتين هما : مجموعة (F.O 99) و مجموعة (F.O 174)

أ- مجموعة (F.O99) و هي المصنفة تحت عنوان مراسلات عامة (General correspondance) و يفوق عددها الثلاثمائة مجلدا و تحتوي نسخ من المراسلات الموجهة إما من وزارة الخارجية البريطانية في لندن إلى المفوضية البريطانية في طنجة أو العكس و اغلب هذه المراسلات مخطوط و محرر بالانجليزية مع وجود المراسلات المخزنية المترجمة إلى الانجليزية كما أنها تغطي كل الأحداث البارزة التي شهدها المغرب إبان القرن التاسع عشر مما يجعل منها مصدرا لا غنى عنه للمهتمين بتاريخ المغرب في كل جوانبه و هي مرتبة ترتيبا زمنيا دقيقا يجعل استعمالها ميسرا للباحث

وكان لقائي بالباحث المغربي خالد بن صغير في الرباط في ربيع 2013 واستفساره عن خبايا الوثائق البريطانية حاسمة جدا إذ نبهني إلى السبل الكفيلة بتسهيل عملية البحث و أرشدني إلى ما مكنني تفادي تناول الوثائق المخطوطة العسيرة و المكلفة من مصاريف التصوير و الوقت.

ب . **مجموعة** (**F.O 174**) و هي المصنفة تحت عنوان المراسلات الدبلوماسية و القنصلية المغرب :طنجة و هي المعروفة بوثائق المفوضية البريطانية في طنجة و تتكون كنانيش المراسلات من مراسلات عامة و مراسلات خصوصية مع القصر المغربي علاوة على المراسلات مع السلطات المخزنية:

2- الوثائق المغربية :

الخزانة العامة بالرباط

اعتمدت على مجموعة من المحفظات الخاصة بالسلطان المولى عبد الرحمان و على محتويات المحفظة رقم 108.و رغم علمي بوجود رصيد هام من المخطوطات في الخزانة العامة في تطوان،إلا أنني لم أتمكن من الاطلاع عليها،مع التأكيد أن هذه المخطوطات تمثل مراسلات

بين المغرب و بريطانيا تغطي في مجملها إطارا زمنيا ما بين سنتي 1884-1906 وهذه الفترة خارج الإطار الزمني للدراسة الحالية .

فصول الدراسة

و بعد الاطلاع على الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع و على الصعيد الهائل و المتنوع الذي قمت بجمعه سواء داخل المغرب أو في بريطانيا استقر رأيي و بتنسيق مع الأستاذ المشرف على أن تكون الصيغة النهائية للموضوع هي : المغرب الأقصى في اهتمامات السياسة الخارجية البريطانية 1792-1859.

و لقد تحكمت المصادر و المادة الأرشيفية في خطة الدراسة و التي حاولت من خلالها تناول الموضوع و متابعته بكل تفاصيله فجاءت الخطة أربعة فصول:

الفصل الأول تناولت فيه التعريف بمنطقة المغرب الأقصى و جغراسيتها ،مبرزا ما تتمتع به من ملامح جيوستراتيجية و مقدرات اقتصادية،و تعرضت إلى إبراز أهمية البحر الأبيض المتوسط باعتباره طريق بحري دولي مهم، والى ما توفره موانئ و مراسي المغرب الموجودة على حواف الأطلسي أو المتوسط ،ضف إلى ذلك فقد تناولت مضيق جبل طارق و مميزاته باعتباره قناة تصل أوربا بإفريقيا و يتحكم في المدخل الغربي للمتوسط.

و في ختام الفصل تناولت أهم التطورات الداخلية الحاصلة في انجلترا سواء السياسية منها أو الاقتصادية ،و إبراز الحاجة الملحة للتوسع البحري على سبيل السيطرة على التجارة العالمية.

أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان الجذور التاريخية للعلاقات البريطانية المغربية منذ الصلات الأولى إلى حدود سنة 1792 و أهمية هذا الفصل في التعرف على أهم المراحل التي عرفتها العلاقات البريطانية المغربية ، و التحديات التي واجهت الطرفين خلال هذه الفترة ، بالإضافة إلى طبيعة هذه العلاقات و أساليب الانجليز في توطيدها عن طريق مقارنتها بعلاقات المغرب مع قوى أوربية أخرى و التي سبقت بريطانيا و عاصرتها في تلك المنطقة،ثم توضيح موقف القوى الوطنية و المحلية إزاءها ونظرا لطول الفترة و

كثرت أحداثها فقد حاولت التركيز على الأهم منها دون إهمال المهم منها،بهدف رسم تطورات تلك العلاقات ، و هل نشأت بصورة طبيعية أم أن تسارع الأحداث و تشابكها ساهما في توجيهها على ذلك النحو الذي رصدناه.

و جاء **الفصل الثالث** بعنوان الاهتمامات البريطانية بالمغرب الأقصى من الحروب الأوربية إلى احتلال الجزائر،مبتدئا بدراسة الأوضاع العامة في المغرب الأقصى و موقف بريطانيا من تلك التحولات،و قد بدا واضحا اهتماما بريطانيا كبيرا بالمغرب الأقصى بحكم الدور الذي يلعبه في إطار الصراع الفرنسي البريطاني على البحر الأبيض المتوسط و ظهور التهديد النابليوني من خلال احتلال مصر سنة 1798،هذه التطورات ألزمت على بريطانيا تحقيقا لأهدافها الاقتصادية و السياسية و الإستراتيجية ضرورة الحفاظ على المغرب كمنطقة نفوذ أولى بالنسبة لها،و هذا قصد ضمان استمرار تموين حاميتها بصخرة جبل طارق، و تموين مراكبها و الإرساء في موانئه ،إلى جانب اتخاذه مركزا لوقف التغلغل الفرنسي في المنطقة المتوسطية و تصفية نفوذه فيها.

كما تناولت السياسة البريطانية في المغرب و المنطقة المحيطة به بعد الغزو الفرنسي للجزائر ،موضحا حرص البريطانيين على تدعيم سيطرتهم الاقتصادية في المغرب،وتصديهم لكل المشكلات التي واجهتهم والى الاستفادة من التهديدات التي واجهها المغرب لخدمة بقائهم و توسيع نفوذهم في المنطقة منها مسالة مساعدة الأمير عبد القادر و حرب ايسلي و انعكاسات معاهدة لالا مغنية على الواقع المغربي .

أما **الفصل الرابع** فتناول الظروف العامة التي أحاطت بإبرام معاهدة 1856 بين البلدين و إن كانت جل الدراسات التي تناولت هذه المعاهدة قد قصرت في حقها،فتخصيص فصل كامل لها ضمن هذه الدراسة هو اعتراف بمدى خطورتها لأنها قلبت أمور المغرب رأسا على عقب ، فأصبح فيما بعد عاجزا عن الوقوف في وجه التغلغل الاقتصادي الأوربي بكل ما حمل معه من مس بسيادة المخزن و ماليته و ادارته، و قد اعتمدنا في هذا الفصل على وثائق لم تستغل في موضوع المعاهدة. و خصصت نهاية الفصل لدراسة مجهريه و دقيقة للدور الذي قامت به بريطانيا قبل اندلاع حرب تطوان سنة 1859

و بعد نهاية الحرب ،مع الوقوف عن كثب على المساهمة المباشرة التي كانت لبريطانيا في النزاع القائم بين المغرب و جارته اسبانيا و محاولة تفسير دوافع تلك المساهمة ،و إبراز خطورتها على مصير المغرب ما بعد سنوات الستين من القرن التاسع عشر .

كما استعرضت في الخاتمة أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج و حاولت أن ارسم من خلالها مسار الاهتمامات البريطانية بالمغرب الأقصى و تداعياتها عليه.

أما الملاحق فقد قدمت نموذج لبعض الوثائق الكثيرة التي جمعتها و التي انوي إفراد دراسة خاصة بها حتى يتسنى للباحثين في هذا المجال الاستفادة منها.

منهج الدراسة:

من حيث المنهج الذي اتبعته لرصد الاهتمامات البريطانية بالمغرب الأقصى،فقد اعتمدت الوصف التاريخي مع تركيب الوقائع و الاكتفاء بما له دلالة خاصة في القضايا التي تناولها البحث دون الدخول في التفاصيل الجزئية و الإحالة على ما أنجز من دراسات حرصا على تجنب المبالغة في الاستنتاج. و على العموم فقد حاولت جهدي أن أضع القاعدة الأولى و الأخيرة من قواعد المنهج كما قررها ديكارت موضع التطبيق في البحث:

- ألا اقبل شيئا ما على انه حق،ما لم اعرف يقينا انه كذلك بمعنى أن أتجنب بعناية التهور و السبق إلى الحكم قبل النظر و لا ادخل في أحكامي إلا ما يتمثل أمام عقلي في جلاء و تميز بحيث لا يكون لدي أي مجال لوضعه موضع شك.

-إن اعمل في كل الأحوال من الإحصاءات الكاملة و المراجعات الشاملة،ما يجعلني على ثقة من إنني لم اغفل عن شيء.

صعوبات البحث:

لا يكاد يخلو أي بحث علمي،خاصة في الدراسات التاريخية من مشاكل و صعوبات تعترض الباحث،وقد واجهتني مجموعة من الصعوبات اذكر منها:

– نقص المراجع المتعلقة بالبحث و يعود ذلك إلى قلة من كتب عن هذا الموضوع ،وحتى ما كتب يعد على الأصبع وبأقلام أجنبية ،حاولت آلا اسقط في تكريس بعض المزاعم التي يتداولها ممجدي الحقبة الاستعمارية في المغرب،كمحاولة تقديم الآثار الطبيعية و المناخية و نتائجها من قحوط و مجاعات و أوبئة كأسباب لتفسير الاضطرابات الاقتصادية و الاجتماعية ،دون الحديث عن أثار التدخل الأجنبي و نتائجه.

– تعطل الحصول على تأشيرة الدخول إلى الأراضي الانجليزية، دفعت بي إلى الاستنجاد ببعض الزملاء في انجلترا لإيفادي ببعض المواد الأرشيفية ،وتم تأكيدها بعد زيارتي لانجلترا.

– رغم التسهيلات التي تلقيتها في مختلف دور الأرشيف البريطانية، والتنظيم المحكم لمختلف الوثائق و السجلات،فان عمليات التصوير و النسخ غير مسموح إلا في حدود ضيقة،بالإضافة إلى غلاء ثمن التصوير.

– من الصعوبات التي واجهتني بشكل دائم مشكلة اللغة،مما اضطرني إلى الاستعانة ببعض الزملاء من قسم الانجليزية بالمدرسة العليا للأساتذة و ذلك قصد ترجمة بعض الوثائق و تحديد بعض المفاهيم بما يتوافق و البيئة الانجليزية.

إن عزيمتي على مواصلة البحث كانت أقوى دافع لاستكمال هذه الدراسة و أرجو أن أكون قد وفقت في إبراز جانبا من تاريخ منطقة المغرب العربي مع دولة كانت و لازالت من أقوى دول العالم.

الفصل الأول

الفصـــــل الأول

جغراسيــة المغـــرب الأقصى و الاهتمـام البريطـاني بهــا

أولا: طبيعة البحر الأبيض المتوسط كطريق ملاحي دولي مهم

ثانيا: طبيعة المغرب الأقصى كموانئ بحرية ممتازة على الطريقين البحريين: المتوسطي والأطلسي

ثالثا مضيق جبل طارق: الإطار الطبيعي والبشري

رابعا : تزايد الاهتمامات الانجليزية بالتجارة و البحر

يجدر بي قبل الخوض في موضوع البحث أن أحدد الملامح العامة التي تميز المغرب الأقصى ومضيق جبل طارق، وتبدو أهمية ذلك بوضوح كوننا لا يمكن فهم الاهتمام البريطاني بمنطقة المغرب الأقصى وموانئه ولا بمضيق جبل طارق إلا من خلال دراسة مميزات هذه المناطق، وكيف كانت دافعا مهما لترسم إنجلترا سياسة خارجية خاصة بها اتجاه المنطقة و جغراسيتها [1] ، إذ كانت الوضعية الجغرافية إحدى دواعي الاهتمام البريطاني الباكر بالمغرب، بما أن السواحل الشمالية للمغرب كانت تشكل مدخلا رئيسيا للبحر الأبيض المتوسط بوصفه طريقا بحريا دوليا مهم.

و على هذا الأساس فإنني سأوضح الأهمية الكبيرة للمنطقة و جغراسيتها،من خلال إبراز طبيعة البحر الأبيض المتوسط كطريق ملاحي دولي مهم و إلى طبيعة المغرب الأقصى و موانئه البحرية و دورها في عملية استقطاب القوى الأوربية، ثم أتناول بالدراسة و التعريف الإطار الطبيعي و البشري لمضيق جبل طارق لكونه شكل نقطة تماس بين أوربا و المغرب ، وازدادت أهميته بعد إخضاع صخرته لبريطانيا سنة 1704 ،كما تناولت في نهاية الفصل الأسباب الكامنة وراء التوجه الانجليزي نحو البحر و بخاصة نحو منطقة جبل طارق لكونها نقطة من محور بحري بالغ الأهمية في إستراتيجيتها للسيطرة على المسالك البحرية و التجارية.

أولا: طبيعة البحر الأبيض المتوسط كطريق ملاحي دولي مهم:

يتميز البحر الأبيض المتوسط بين بحار العالم بموقعه الفريد، فهو يقع عند التقاء قارات العالم الثلاث إفريقيا، آسيا وأوربا، كما أنه يشكل حلقة اتصال بين إفريقيا وأوربا، ويعتبر الشريان الحيوي الهام للمواصلات بين أوربا وإفريقيا بوجه عام[2]، وقد ظل هذا البحر على مدى العصور التاريخية المتعاقبة عاملا فعالا لربط البلاد المحيطة به بعضها ببعض، فهو يشكل طريقا للملاحة البحرية بينها، ووسيلة تسهل التبادل التجاري والحضاري[3] بين شعوبها.

1- أقصد بمصطلح جغراسية المنطقة، محاولة إبراز الأهمية الإستراتيجية للمنطقة كمنطقة جذب رئيسية في حركة الصراع الدائر بين القوى الدولية الكبرى.

2 -Maston, T.E : Britain's Imperial Role in the Red Sea, Area 1800-1878, pp. 10-12.

3- إبراهيم حركات: المغرب قبل التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2009، ص 07.

فكان بذلك سببا في ازدهارها، كما أنه ظل مطمعا للقوى الكبرى تتطلع دائما للسيطرة عليه لتتحكم في تجارة الشرق وإفريقيا، ولتكون لها السيادة على غيرها[1].

وقد عرف البحر الأبيض المتوسط منذ القدم بعدة تسميات، فالرومان سموه "ماره نوسترم" أي بحرنا "بحر الروم" أما في اللغات الأوربية فيسمى "البحر المتوسط" لأنه موجود بين قارات ثلاث [2].

و جاءت تسميته في الكتاب المقدس بـ "البحر الكبير" أما في العبرية فقد عرف بتسمية "هايام هاتيخون" أي البحر الأوسط، كما أطلق عليه الأتراك تسمية "أكدينز" التي تعني البحر الأبيض وذلك لكثرة زبد أمواجه[3]، أما عند العرب قديما فسموه "البحر الشامي أو البحر الرومي"[4]، في حين كان يسمى الحوض الغربي للبحر المتوسط ببحر المغرب، ويبدو أن تسميته العربية المعاصرة هو مزيج الاسم التركي مع الاسم الأوربي.

تبلغ مساحة البحر الأبيض المتوسط اثنان ملايين ونصف كيلومتر مربع، وتبلغ مساحة البحر الأسود الذي يعتبره الكثيرون جزءاً من البحر الأبيض المتوسط أزيد من أربعمائة ألف كيلومتر مربع[5]. إن الكثير من أذرع البحر المتوسط كبير إلى درجة يمكن أن تكون الذراع الواحدة منها بحرا، وتشتمل هذه الأذرع كلا من البحر الأدرياتيكي وبحر إيجة والأيوني والتيراني. ويبلغ أقصى طول للبحر المتوسط حوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة كلم بين مضيق جبل طارق والإسكندرونة في تركيا ويبلغ أقصى عرض للبحر المتوسط ألف وستمائة كيلومتر بين ليبيا وكرواتيا[6].

---

[1]- مصطلح فرض نفسه في الدراسات الأنتروبولوجيا هو التبادل المادي معوضا التبادل الحضاري، وهذا ما أكده فرناند بروديل في دراسة عملاقة بعنوان

CF.F. Braudel, La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II.

[2]- حسن صبحي، التنافس الاستعماري الأوربي في المغرب (1884 - 1904)، ط 1، دار المعارف، مصر، 1965، ص ص 04–07.

[3]- عبد الإله الدحاني، المغرب ومضيق جبل طارق 1684 – 1815، محاولة لفهم علاقة المغرب بمجاله البحري، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف عبد المجيد القدوري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2004، ص ص 56-58

[4]- الشريف الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، المجلد الثامن، مكتبة الثقافة الدينية، د.ت. ص 526.

[5]- الصديق بن العربي: كتاب المغرب، الطبعة 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984، ص ص 05 - 07

[6]- نفسه، ص 08.

أما عن عمق البحر الأبيض المتوسط فيصل متوسطه إلى 1500م وتبلغ جزره حوالي أزيد من 35 جزيرة منها صقلية ، سردينيا ،قبرص و كريت [1].

كان البحر الأبيض المتوسط منطقة ازدهار حضاري طوال تاريخه، فقد نمت الحضارات القديمة على شواطئه، حينما كانت الظروف مواتية لتطورها، وقد شجع المناخ المعتدل الاستيطان البشري، كما جعل هدوء مياه البحر والرياح المستقرة معظم أيام السنة[2]، العمل بالبحر سهلا، علاوة على ذلك تميز البحر بوفرة الموانئ الطبيعية والجزر الكثيرة التي كان بإمكان البحارة استخدامها كموانئ و قواعد للاستراحة و التموين[3].

ومن المرجح أن تكون الحضارة المصرية أولى الحضارات التي تطورت في منطقة البحر الأبيض المتوسط[4]، ثم ظهور أول حضارة أوربية مهمة وهي الحضارة المينوية في جزيرة كريت حوالي 3000 ق.م، و ظهرت الحضارة الهيلادية في بلاد اليونان[5] ، كما أصبحت مدينة مسيني قوية للغاية حتى أن بعض بعض المؤرخين سمى الحضارة الهيلادية المسينية[6]. لقد سيطرت السفن المسينية على الجزء الغربي من المتوسط حوالي 1450 ق.م، فتاجرت مع مدن تقع فيما يعرف الآن بسوريا ولبنان[7].

1- Jesus Garcia Lafuente, the role of the strait in the Mediterranean Sea circulation, Medclivar-ESF, Rhodes, September 2008, pp. 65-108.

2- Kindrew, W.G.: The climates of the continents, Oxford 1939, pp. 15-28.

انظر أيضا:

Francisco Rodriguez-Sanchez, The strait of Gibraltar as a melting pot for plant bio diversity, in Quaternary science revies, 2008, University of portsmoth.Uk, pp 18-23.

3 - Jesus Garcia lafuente, op.cit, p.67.

4- محمد محمود السروجي، مصر والمسألة الشرقية الإسكندرية، 1966، ص ص 10 – 27.

5 -Chadwick, J., The Mycenaean World. Cambridge UP, Cambridge,(1976)pp,103-108,

6 -Marinatos, S., Crete and Mycenae, Harry N. Abrams(1966),pp.69

7 -Sandars, N.K. The Sea Peoples: Warriors of the ancient Mediterranean, Revised Edition. London: London: Thames and Hudson(1987).,pp.201-207

أخذ الفينيقيون يسيطرون على البحر المتوسط، فمن مواطنهم الشرقية، أبحروا إلى كافة أجزائه وسافروا عبر مضيق جبل طارق إلى المحيط الأطلسي، وأقام الفينيقيون مستعمرة قرطاج التي أصبحت قوة بحرية بذاتها[1] بعد حوالي عام 600 ق.م. وكانت الإمبراطورية الرومانية مع حلول القرن الثاني الميلادي تحكم جميع الأراضي المحاذية للبحر المتوسط[2].

شهدت منطقة المتوسط حضورا للبحرية الإسلامية منذ فتح الأندلس حتى مطلع العصور الحديثة فكان المسلمون مسيطرين على البحر الأبيض المتوسط بلا منازع إلا في بعض فترات التراجع الحضارية، و ساهمت دول إسلامية في هذا الانتشار من خلال البحرية المرابطية و الموحدية خاصة ،و كانت بحق قوة عسكرية و تجارية ساهمت بشكل كبير في تطوير فنون البحر و التواصل بين مدن الساحل الأوربي خاصة الأندلسية و المنطقة المغاربية،واعتمدت العلاقات التجارية بين أوربا من جهة و آسيا و إفريقيا من جهة أخرى اعتمادا يكون كليا على نشاط البحرية الإسلامية،فكانوا يجلبون البضائع الشرقية في سفنهم إلى البحر الأحمر و الخليج العربي ثم تنقل برا حتى البحر الأبيض المتوسط و تصل إلى أسواق أوربا.

ومن القرن الثاني عشر إلى القرن الخامس عشر الميلاديين عملت المراكز التجارية المطلة عليه مثل برشلونة والقسطنطينية وجنوة والبندقية على ربط أوربا بآسيا، فكانت سفن هذه المدن تنقل البضائع من الهند والصين عبر البحر الأبيض إلى أوربا[3].

و قد أحدثت حركة الكشوف البحرية البرتغالية و الاسبانية في مطلع العصور الحديثة تغييرات جذرية في الأوضاع القائمة في المسالك البحرية بوجه عام و البحر المتوسط بشكل خاص،اذ نجح البرتغاليون

---

[1]- أنشأ الفينيقيون قرط حدشت أي المدينة الجديدة، واستعمل ابن خلدون والطبري مصطلح قرطاجة للدلالة على قرطاج، ومن سوء الطالع أن منطقة شمال إفريقيا في القديم كانت من نكبات المسخ والهدم الحضاري المنظم مثل تهديم مدينة قرطاجة و حرث أرضها من قبل الرومانيين في 146 ق.م انظر أحمد سليماني، دراسة نقدية للمصادر والآثار وأصول تاريخ إفريقيا الشمالية القديم الإنسانية والحضارية، مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ، العدد 06، 1992، ص 18.

[2] -Woudhuizen, F.C.,The Ethnicity of the Sea Peoples, A Doctoral Thesis, Erasmus University Rotterdam,(2006),pp.187-193.

[3] -Bartolomé Bennassar, *Un Siècle d'or espagnol : vers 1525-vers 1648*, Robert Laffont, 1982,pp.25-27.

في الوصول بحرا إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي ،كما نجحوا في احتكار التجارة الشرقية بعد وصولهم إلى الهند بزمن قليل.و قد أدى تحول طريق التجارة العالمية إلى الطريق البحري المباشر الجديد إلى حرمان المسلمين من مصدر هام من مصدر ثروتهم،مما أدى إلى احداث هزة عنيفة في بنائهم الاقتصادي،و أدى بالتالي إلى إحداث انهيار في نظمهم السياسية القائمة حينذاك، و فرض الوضع الجديد على البرتغال تامين هذا الطريق من خلال إقامة مستعمرات على طول السواحل الأطلسية ،فتعرض المغرب الأقصى إلى خطر مزدوج اسباني برتغالي زادته الحقود الصليبية دفعا و تاجيجا.

و قد حاولت دول المغرب الإسلامي مواجهة التهديد الايبري و استعادة السيطرة على السواحل المحتلة و استرداد سيطرتهم على نقل التجارة العالمية بين الضفتين، لكنها فشلت في مواجهة هذا التحدي الايبري،و يرجع سبب ذلك إلى انشغال المغاربة بحروبهم الداخلية فضلا عن عدم معرفتهم بالأسلحة الحديثة الفتاكة التي يستخدمها عدوهم.و لهذا رحبت بعض القوى الإسلامية الموجودة آنذاك مثل الدولة المملوكية في مصر ثم الدولة العثمانية و خاصة بعد أن ورثت حكم المماليك في سنة 1517 و حضورها الدائم في البحر الأبيض المتوسط بعد انضمام الجزائر و تونس و طرابلس الغرب الى الخلافة العثمانية و التي هي الأخرى تأثرت تأثرا بالغا بتحول طريق التجارة العالمية عن بلادها،و ذلك بالاشتراك في النضال مع القوى المغاربية ضد البرتغالين و الاسبان .

ولم تكن أهمية البحر الأبيض المتوسط في العصور القديمة والوسطى، بأقل من أهميته العظمى بالنسبة للعالم في العصر الحديث، فقد كان البحر يمثل طريقا من أهم الطرق التجارية العالمية في تلك العصور، ولم يكن يضعف من أهميته هذه وجود تلك الطرق البرية المحيطة به ، والتي كانت تصل بين الشرق والغرب[1]، وإنما كانت تبرز هذه الأهمية تماما حينما تتدهور تلك الطرق. بينما يظل البحر الأبيض يعج بالحركة والنشاط على مر السنين.على أن دور البحر الأبيض لم يقتصر على توصيل تجارة ومنتجات الهند والصين وبقية بلاد الشرق الأقصى إلى بلاد أوربا فحسب، بل لقد أصبح الممر التجاري الرئيسي لتموين العالم

---

1 –J.Heers , Le Sahara et le commerce méditerranée à la fin du moyen age , in A.I.E.O, Tome XVI , Année 1958 Alger , pp 247 -255

الأوربي بكل ما يلزمه من هذه التجارة وتلك المنتجات، وأثر ذلك على بلاد الشرق الأدنى وأهالي هذه المنطقة الذين جنوا ثروات طائلة من العمل في هذه التجارة، ومن فرضهم الإتاوات عليها عند مرورها في أراضيهم فظهر الازدهار في هذه المناطق وانتعشت حضاريا حتى أصبحت أكثر المناطق ازدهارا أو رفاهية في تلك العصور[1].

وكانت التجارة الشرقية تتميز بمكانتها الخاصة لدى العالم الأوربي الذي كان ينتظرها بشغف شديد[2]، ويرجع ذلك في الحقيقة لطبيعة التجارة الشرقية ذاتها، والتي ظلت في القرن التاسع عشر تفي بحاجات الطبقة الراقية في أوربا مما جعلها تحتفظ بقيمتها العالية[3]. ورغم الخسائر الجسيمة التي كانت تتعرض لها هذه التجارة نتيجة غرق السفن أو تعرضها لعدوان القراصنة، إلى جانب الإتاوات التي كانت تفرض عليها في الموانئ العديدة التي تمر بها، فإن القليل الذي يتبقى من تلك التجارة بعد اجتيازه لكل هذه الأعباء كان يحقق ربحا لا بأس به للتجار في أوربا. مما جعلهم يحرصون على دوام الاتصال مع بلدان الشرق مصدر هذه التجارة الرائجة المربحة في نفس الوقت[4].

حدث هذا مع ما كان يوفره البحر الأبيض المتوسط من سهولة الملاحة، ولهذا البحر بعض الخصائص التي تميزه عن غيره من البحار، فمياهه تأتي معظمها من المحيط الأطلسي والبحر الأسود، كما تصب عدة أنهار كبرى فيه على غرار نهر إيبرو الإسباني والنيل ونهر البو الإيطالي، ونهر الرون الفرنسي[5].

مناخ البحر الدافئ الجاف معدل تبخر مرتفعا ولذلك فإن مياه البحر المتوسط أكثر ملوحة من مياه المحيط الأطلسي، فيأتي تيار بحري قوي للبحر المتوسط من المحيط الأطلسي عند مضيق جبل طارق. وكان

1.‑ C. Vanker , Géographie Economique de l'Afrique du Nord selon les auteurs arabes du Ix siècle au milieu du XII siècle, in A.E.S.C , 28ème année N° 3 mai, juin ,1973 pp 659-679

2‑ Hoskins, Halford L. ,The Growth of British interest in the route to India, Tuft scoll, Mass, USA. Journal of the Indian History 2 p. 165.

3‑ Idem.

4 ‑Maslatrie (Le conte de): Relations et commerce de l'Afrique septentrionale ou maghreb avec les nations chrétiennes au moyen âge, Paris 1886, p181.

5 ‑ Ibid,186

هذا التيار يجعل من الصعب على المراكب والقوارب الوصول إلى المحيط الأطلسي من البحر الأبيض المتوسط وهذا ما يجعلها تتبع الملاحة الساحلية (المحاذية للسواحل) [1].

وإذا كان اتساع مساحة البحر وارتفاع درجة الحرارة، وزيادة نسبة الرطوبة في البحر وافتقار البحر في الغالب لظاهرة المد والجزر كلها عوامل مساعدة للملاحة، فإنه يضاف إليها أيضا وفرة المياه العذبة على طول الشريط الساحلي لهذا البحر. فالموارد الطبيعية الممكنة تبدو في مساري مياه الوديان الكبيرة، المنحدرة من الجبال الداخلية، ومع وجود هذه المياه وكثرة الخلجان، كانت سواحل البحر الأبيض مناطق جاذبة للاستقرار البشري مما يؤثر كثيرا على حركة الملاحة فيه[2].

وقد شهدت سواحل البحر الأبيض المتوسط خاصة في حوضه الغربي، قيام موانئ عديدة خلال العصور التاريخية المختلفة، ازدهر بعضها لفترة طويلة من الزمن واستمر بعضها الآخر قائما حتى الوقت الحاضر وقامت كهمزة وصل على طريق تجاري عالمي مهم.

ولم تكن هذه المراكز تأتي من مصادفة أو عرضا، وإنما كانت تتحكم في مواقعها ومواضعها العوامل الجغرافية والطبيعية في المقام الأول ثم العوامل البشرية بعد ذلك[3]. وقد كانت أهمية هذه العوامل الجغرافية تتغير تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية والتاريخية وتطور الحياة نفسها على مدار الزمن بوجه عام.

ورغم انتشار القرصنة والأعباء الكبيرة التي كانت السفن تتلقاها في رحلتها، فإن البحر الأبيض المتوسط ظل يؤدي مهمته كممر ملاحي بحري دولي مهم[4] يربط البحار الشرقية بأوربا، ويقوم بدوره كطريق من أهم طرق التجارة العالمية، وشريان رئيسي لتموين العالم الأوربي بالتجارة الشرقية.

---

[1] - أحمد علمي، النقل والتنقل في مغرب القرن التاسع عشر، أطروحة دكتوراه نوقشت بكلية الآداب في رباط، 2000، ج1، ص 222.

[2] - Farmer, L., The flow of Atlantic water through the strait of Gibraltar, progress in Oceanography, 21, P. 1-4

[3] - محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، القاهرة مكتبة العلوم السياسية، دار المعارف،1959،صص26 – 28.

[4] - حول هذه الصراعات الدموية في البحر الأبيض خاصة في حوضه الغربي، انظر:

Belhamissi (M), Histoire de la Marine Algérienne (1516 - 1830), E.N.A.L, Alger, 1986, pp. 47 – 48.

راجع أيضا:

وإذا كان استخدام طريق رأس الرجاء الصالح في مطلع العصور الحديثة قد قلل من أهمية طريق البحر الأبيض المتوسط، فإن الحروب النابليونية والرغبة الروسية في الوصول إلى المياه الدافئة، قد جعل الصراع الدولي عليه يشتد، لما كان يشكله من منطقة جيو إستراتيجية في إطار العلاقات الدولية[1].

على أن الدور الذي لعبه المغرب الأقصى في تاريخ البحر الأبيض المتوسط يستلزم بالضرورة التعرف على طبيعة موانئه البحرية الممتازة على طريق هذا البحر، مما جعل القوى الكبرى ذات المصالح الاقتصادية في تجارة الشرق تحرص على الاستفادة من المغرب أبلغ فائدة، وعلى رأس هذه القوى الإمبراطورية البريطانية، الأمر الذي سنتبينه على مدار البحث.

ثانيا: طبيعة المغرب الأقصى كموانئ بحرية ممتازة على الطريقين البحريين: المتوسطي والأطلسي

ارتبط تاريخ المغرب الأقصى بتاريخ البحر الأبيض المتوسط، الشريان المهم للمواصلات الدولية بين الشرق والغرب، فهو بحكم موقعه الممتاز سيطر على مدخله الجنوبي الغربي ويتحكم فيه، كما ارتبط تاريخ المغرب الأقصى أيضا بتاريخ الركن الشمالي الغربي لإفريقيا وبتاريخ المغرب العربي.

1-المغرب ومجاله البحري:

تستعمل المصادر القديمة "المغرب"[2] أو "أرض المغرب" أو "بلاد المغرب" للدلالة على المناطق الممتدة من المحيط الأطلسي غربا إلى بداية المغرب الأوسط شرقا، ومن مضيق جبل طارق شمالا إلى تخوم الصحراء جنوبا[3].

Loup Durant, Pirates et Barbaresques en Méditerranée, Paris, 1975, p. 170 – 171.

1- Lord, W.F., England and France in the Mediterranean, 1660 – 1830, London, Sapson law Marston, 1901,p. 3-5.

L'Empiere,W.,Voyage dans L'Empire de Maroc et le Royaume de Fés fait pendant les années 1790 et 1791, Paris, 1801.

أنظر أيضا:

Jackson, J.G., An Account of the Empire of Morocco and the Discrits of Suse and Tafilelt, London, 1814, pp. 19 – 21.

-2 تجدر الإشارة إلى أن لفظ "المغرب" يثير عدة مشاكل لمن يكتب في تاريخ المغرب، راجع في هذا الإطار ما كتبه عبد الله العروي في مجمل تاريخ المغرب، الطبعة الرابعة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1994، ص 32.

3 -Jackson, J.G., An Account of the Empire of Morocco,op.cit.,p.12

أما المصادر الأجنبية فتستعمل "إمبراطورية المغرب" "L'empire de Maroc" أو El Empirio de Morruecos أو Barbarie للإشارة إلى نفس المجال[1].

يدفعنا هذا إلى محاولة وضع تحديد للرقعة الترابية التي امتد عليها نفوذ الملوك المغاربة خلال القرن 18م، حتى نعرف المجال الذي نقصده أثناء الحديث عن علاقته بمضيق جبل طارق.

من المعلوم أن مسألة الحدود ظاهرة جديدة بالنسبة لعدد كبير من البلدان، ومنها دول شمال إفريقيا، إذ لم تعرفها المنطقة إلا مع الاستعمار في القرن التاسع عشر وبعده، غير أن هذا لا يمنع من وجود محاولات للاتفاق على معالم طبيعية في الغالب كحدود فاصلة بين ممتلكات الدول المتجاورة ويمثل الاتفاق بين مولاي محمد والجزائر على جعل واد التافنة حدا بين الطرفين خلال القرن 17 نموذجا لذلك[2].

تناول الإخباريون حدود المغرب وإن طغى عليها الكثير من الغموض، فتناولتها المصادر بكثير من التعميم، نقرأ مثلا أن المولى الرشيد استولى على تارودانت وسائر بلاد السوس فملك المغرب بأسره قطرا بعد قطر إلى واد نون[3].

ويورد المؤرخ المغربي الضعيف عن المولى إسماعيل أن طاعته قد عمت جميع المغرب إلى تلمسان، وجميع بلاد الصحراء وتوات وفقيق وأطراف السودان وعلى تيفاز وسوس الأقصى[4].

فإذا كان التحديد الخاص بعهد مولاي رشيد قد اقتصر على الجنوب، فإن ذلك الخاص بعهد مولى إسماعيل حاول التعرض للحدود الشرقية، فهل نفهم من ذلك أن الحدود في أنظار المغاربة عند الحدود الطبيعية أي المحيط الأطلسي والبحر المتوسط[5].

عندما استلم سيدي محمد بن عبد الله مقاليد الحكم سنة 1757 تحدث الزياني عن نفوذه قائلا:

1- Braudel, La Méditerranée et le monde méditerranéen ,op.cit.,pp. 422- 424.

2- عبد الإله الدحاني، المغرب ومضيق جبل طارق، مرجع سابق، ص 23.

3- محمد بن عبد السلام الضعيف، تاريخ الضعيف، تحقيق أحمد العماري، الرباط، 1986، ص 56.

4- نفس المصدر، ص 98.

5- عبد الإله الدحاني، المغرب ومضيق جبل طارق، مرجع سابق، ص 25.

"وبايعه أهل مراكش وقبائل الحوز والدير، وقدم عليه نفوذ أهل سوقس وأهل حاجة بهداياهم، فأحاز الوفود، ثم قدم عليه الوداية، وأهل فاس، والعبيد والعلماء والأشراف وقبائل العرب والبربر والجبال وأهل الثغور ببيعاتهم وهداياهم لمراكش، ولم يتخلف عن بيعته أحد من أهل المغرب"[1].

والملاحظ أن الإخباريين عموما تناول الحدود الشرقية و الجنوبية للمغرب لكنهم سكتوا الحديث عن الحدود الشمالية، فهل يدخل هذا في إطار إبراز عظمة السلطان وعدم إثارة مسألة عجز السلاطين عن استرجاع الثغور من أيدي الأعداء. فالزياني تناول الحديث عن المسألة لكن ليس في إطار الكلام عن امتداد نفوذ السلطان، ولكن في إطار آخر، وهو قيام السلطان بزيارة تفقدية للمنطقة الشمالية إذ يذكر أنه:

"انتقل [...] من تطوران، وجعل طريقه على سبته، فوقف عليها وتأملها، وتحقق منعتها وحصانتها وأن لا مطمع لعاقل في قصدها [...] فقطع نظره عنها، وأوصى أهل أنجزه بتعيين حصة من الرماة لحراستها والوقوف على حدودها، وأعطاهم إعانة على ذلك" [2].

إنه بلا شك تبرير لعدم قدرة السلطان على استرجاع **سبته** أكثر مما هو كلام عن حدود المغرب الشمالية، تحصينات منيعة، فلا مجال لمحاولة استرجاعها ينبغي إذا الاقتصار على ما هو موجود والحفاظ عليه.

ثم إن سؤالا آخر يطرح نفسه بحدة في هذا الإطار، هل كان الحكام المغاربة يدخلون في مجال المغرب المياه القريبة من البر، أم اكتفوا بالأراضي اليابسة، ومن الطبيعي أن نتساءل كيف نظر المغاربة إلى مجالهم المطل على مضيق جبل طارق ؟؟ هل اقتصرت نظرتهم على السواحل بصخورها وجبالها أم شملت أيضا المجال المائي ؟

من المعروف أن تنظيم المجال البحري والحدود البحرية على المستوى الدولي حديث جدا، فترسيم الحدود كان خاضعا للمعاهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية، ومن هنا فإن الحدود البحرية للمغرب

1- أبو القاسم الزياني، البستان الظريف في دولة مولاي الشريف، تحقيق رشيد الزواية، الريطاني، 1990، ص 383

2- المصدر نفسه، ص 388.

الأقصى والمطلة على المضيق (بشكل خاص) لم تكن مضبوطة[1]، إذ كان بإمكان البحارة المغاربة ممارسة نشاطهم البحري في كل نقطة من المضيق مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة حتى لا يقعوا في أيدي العدو ومثال ذلك ما جاء في الفصل الأول في المعاهدة المغربية الإسبانية لسنة 1767: "**يكون السلم دائما ومستمرا في البر والبحر بين الملكين، وكذا بين رعاياهما مع كل مظاهر الصداقة المتبادلة**"[2]. إذا لم يكن الأمر إذن يحتاج إلى مجال بحري لكل دولة، متاخم لحدودها البرية، بقدر ما كانت الضرورة تدعو إلى اتفاقيات تنظم الملاحة في المضيق وخارجه.

والحقيقة أن تاريخ علاقة المغاربة بالبحر لم يحظ بالاهتمام اللازم بسبب قلة المصادر والمراجع وندرة المتخصصين فيه، ولاشك أن لهذه العوامل دورا في هذا التهميش، إلا أنها لا تكفي لتبرير غياب البحر وأمور البحر من المخيلة المغربية بالرغم من توفر البلاد على ثلاثة آلاف كلم من السواحل، فهل هذا يعني أن المغاربة ولوا ظهرهم للبحر ؟.

استغرب الأجانب من عدم اهتمام الأسطوغرافية المغربية بأمور البحر[3]، بالرغم من امتداد سواحل البلاد و الدور الذي لعبته بحريتهم في مراحل تاريخية مختلفة، ولملء هذا الفراغ، قامت العديد من الدراسات خاصة الفرنسية منها في مطلع القرن العشرين ،تساءلت عن الأسباب التي جعلت المغاربة يهملون سواحل بلادهم ويولون الظهر للبحر، ويعرضون عن الأنشطة البحرية التي كانت أساس نمو أوربا ، ومن تلك الدراسات الميدانية دراسة لوي برونو (L. Brunot) و إيميل لاوست (E. Laoust) و روبير مونطاني (R. Montagne)[4] ،والحقيقة أن هذه الدراسات لم تكن بريئة، فقد قدر برونو عدم الاهتمام المغاربة بالبحر وخوفهم المفرط منه وكتب يقول:

---

[1]- شهد ترسيم الحدود البحرية تطورا كبيرا منذ ق 19 وآخر القوانين ما كان في اتفاقية 1982 المعروفة بقانون البحار، راجع: بكور المختار، الوجيز في القانون البحري، الرباط، 1997. عبد الإله الدحاني، المغرب ومضيق جبل طارق، مرجع سابق، ص 27.

[2]- Caille (Jacque): Les Accords internationaux de Sidi Mohamed Ben Abdellah (1757-1790), Tanger, 1961, p 184.

[3]- عبد المجيد قدوري المغرب وأوربا ما بين القرنين 15 و 18 (مسألة التجاوز)، المركز الثقافي العربي، ط1، 2000، ص 339.

[4]- قام مونطاي بدراسات ميدانية وركزت تحرياته إلى جانب جورج كولان، على دراسة المصطلحات البحرية المرتبطة بمناطق ذات أعراف وتقاليد بربرية وخصوصا منطقة سوس، وانطلاقا من هذه المصطلحات التي أحصوها، وحاولوا من خلالها استخراج المجالات البحرية الواردة

"ويعود فزع الإنسان المغربي من البحر إلى جهله لأبسط المعطيات النفسية والطبيعية المتعلقة بشؤونه بالإضافة إلى الأوهام والوساوس والخرافات والأساطير التي تهيمن عليه وتحدد علاقته بالبحر"[1].

نفس الموقف لروجي كواندرو (R. Coidreau) إذ كتب: **"فالخوف من البحر ظاهرة عامة عند المسلمين، ويبقى هذا الرعب أشد حدة عند المغاربة مع غيرهم من أهالي شمال إفريقيا"**[2].

واستغل كواندرو بعض المراسلات السلطانية ليؤكد موقفه، ومن ذلك ما كتبه المولى إسماعيل بقوله: **"إن الله وهب البر للمسلمين، وترك البحر لأهل الوثنية، لأن العرب تحسن ركوب الخيل والإبل لا السفن في البحر"**[3] ، ويضيف كواندرو : **"فمعرفة الأهالي بتقنيات البحر بسيطة جدا ومواقفهم منه ساذجة"**[4].

وتذهب أغلب الدراسات الأوربية في هذا المجال إلى الحكم أن التجارة البحرية في المغرب ارتبطت على الدوام بالأساطيل المسيحية، وأن سلاطين المغرب أسندوا أمور البحر للعلوج وللمورسكيين[5]،فكيف نظر المغاربة لمجالهم البحري ؟؟.

فيها، وعملوا على تصنيفها، فتحدثوا عن انواع السمك وتقنيات الصيد وعن القوارب، وتساءلوا عن إمكان استعمال هذه المصطلحات من اجل التسرب إلى ثقافة هذه المجموعات المغربية وبناء فرضيات في الموضوع. للمزيد عن هذه الأبحاث انظر:

1- L. Brunot, Notes lexicographique sur le vocabulaire maritime de Rabat-Salé, Paris, éd, Laroux, 1920, p. 03.

2- R. Cointreau, Les Corsaires de Salé., Paris, 1948, p. 53.

3- وفي هذا الإطار قيل:

لا تعجبن لرأسي كيف شاب	وأعجب لأسود عيشتي كيف لم يشب
البحر للروم لا تجري السفن به	إلا على خطر فكيف للعرب

المولى عبد الحفيظ، دار العطب قديم، ص 104 نقلا عن عبد المجيد قدوري، المغرب وأوربا مسألة التجاوز، مرجع سابق، هامش 252 ص 340.

4- Coindreau, les corsaires de Salé, op. cit., pp. 53 -54.

5- عبد المجيد قدوري، مرجع سابق، ص 340.

لقد ارتبط البحر في المخيلة بالهول والهلاك على ما ذهب إليه ابن منظور[1]، ووصف البحر بظلام الليل الدامس، ومما جاء من مواقف بعض العلماء المبنية على الخوف من البحر، ومما قيل في البحر[2]:

البحر صعب المرام جدا   لا جعلت لي حاجتي إليه

أليس ماء ونحن طين   فما عسى صبرنا عليه

كما تم استخدام كلمة البحر بمعنى المكر واليأس من الحياة، ويقول المقري " **إن من ركب البحر عليه أن يعتبر نفسه ضائعا يعيش وحيدا معزولا بدون عائلة ولا أهل ولا يبقى له من الأهل سوى البحر الذي هو قبر والماء الكفن**"[3]، ووصف آخرون البحر بالجيش الفتاك[4].

وهناك من تحدث عن البحر بمعلومات تبعث على الاستغراب مثل ما ذهب إليه أبو القاسم الزياني[5] عند حديثه عن المحيط فكتب:

"**البحر الكبير، ويسمى المحيط، وهو البحر الأعظم الذي منه مادة جميع البحار المفصلة وهو بحر لا يعرف له ساحل و لا يعلم عمقه إلا الله تعالى، ومن هذا البحر عرش إبليس لعنه الله، وفيه مدائن تطفو على وجه الماء، وهي آهلة من الجن في مقابلة الربع الخراب من الأرض**"[6].

وحتى تأليف إبراهيم الرباطي التادلي (ت 1894) الموسوم ب "**زينة النحر بعلوم البحر**" و رغم أنه تأليف جاء متأخرا ، ورغم الملاحظات التي قدمها من بينها التفوق الإنجليزي المهيمن على أمور البحر عن غيرهم، وأرجع ذلك إلى الضبط والانضباط سواء في الأمور التقنية أو في أمور التدبير[7]، إلا أن كلامه ساده التعجب ومعرفة سطحية بأمور البحر، فعندما حاول التعريف بمضيق جبل طارق قال:

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د. ت. ج4، ص 151.

[2]- عبد المجيد قدوري، المغرب وأوربا، مرجع سابق، ص 343.

[3]- المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق **إحسان عباس**، دار صادر،1968،ج 4، ص. 304.

[4]- عبد المجيد قدوري، مرجع سابق، ص 343.

[5]- هو من مشاهير المغرب فقد خدم ثلاثة ملوك وجال العالم اسلامي سفيرا، وتعرف بعلماء من الشرق وآسيا وناظرهم في قضايا مختلفة.

[6]- أبو القاسم الزياني، الترجمانة الكبرى، ص ص. 291 – 292.

[7]- إبراهيم الشادلي، زينة النحر بعلوم البحر، مخ. خ. ع، ضمن مجموع د. 1347، ص ص 199 – 203.

"وكانت طنجة مع الأندلس، متصلة ببر واحد، فكان أهل الأندلس يغيرون على أهل الغرب الأقصا وينهبونه فشكوا ذلك إلى ذي القرنين ... وكان زمن سينا إبراهيم عليه السلام، فحفر بين طنجة والأندلس من البر حتى صار بحرا وحدا ممتدا إلى الإسكندرية والشام وأرض الروم"[1].

وحتى بعض الأمثال العربية حذرت من ثلاثة ليس لها أمان: **البحر والسلطان والزمان.**

إذا كان الخوف المغربي من البحر خوفا سلبيا ،فعلى العكس كان الخوف من البحر موجودا في أوربا إلا أنه كان إيجابيا، وكان البحر باب الخلاص ورمز الحرية للفرد والجماعة في أوربا العصر الحديث[2].

ركزت دراسات أوربية أخرى في مسألة علاقة المغاربة بالبحر على دراسة مسالة القرصنة وجعلتها أساس أنشطة البلاد البحرية، وحملت المغاربة مسؤولية التوتر الذي ساد العلاقات المغربية الأوربية خلال العصر الحديث، وحاولت هذه الدراسات ربط اللصوصية والنهب بالمغاربة واستعملت هذه الفرضية لتبرير كل التحركات الأوربية ضد المغرب والمغاربة، واعتبرتهم خارجين عن القانون في الوقت الذي حجبت قضايا أخرى أهم في النشاط البحري المغربي.

وقد حاولت هذه الدراسات في تركيزها على القرصنة المسيحية المعادية للإسلام إرادة ونزعة مدعمة ومدافعة عن مركزية عن مركزية الغرب: **" تدخل كل الكتب التي تدرس القرصنة المعادية للإسلام ضمن نماذج أسطوغرافية ذات دعاية لمركزية الغرب المسيحي الذي أراد أن يجعل من نفسه النموذج لكل الحضارات**[3]، لأن القرصنة المسيحية حسب هذا الطرح ما هي إلا شرطة بحرية، كانت تهدف إلى حماية المسيحية من هجومات البربري، فبقدر ما كان الفارس المسيحي يحركه الإيمان والعدالة، كان القرصان المغربي تحركه العدوانية والرغبة في السطو وسفك الدماء وابتزاز حقوق الناس[4]، وردت دراسات حديثة هذا

---

[1]- إبراهيم الشادلي، مصدر سابق، ص 203.

[2]- A. Baccar, Histoire maritime et creation litteraire en France 1640, in Revue Historique, P.U.F, N° 572, Septembre – Decembre 1989, p. 347.

[3]- Michel Fontenay, "Corsaires de la Foi ou rentiers du sol ? Les chevaliers de Malte, in Revue d’histoire moderne et contemporaine, vol. xxxv, Juillet – Septembre 1988, p. 363.

[4]- عبد المجيد قدوري، مرجع سابق، ص 341.

الطرح، واعتبرت القرصنة المسيحية آلة تهدف إلى جمع الأموال، وأنه لا يمكن ربط الظاهرة بدين دون آخر أو بحضارة دون أخرى، بل هي ظاهرة كونية مارسها المسيحي والمسلم[1].

2-الاهتمام الرسمي بالبحرية وإنشاء المراسي المغربية:

تطرقنا إلى نظرة وموقف بعض أهل العلم للبحر، فماذا عن المواقف الرسمية لملوك المغرب من البحر وتأسيس الأساطيل والمراسي ؟.

لقد شكل وصول طارق بن زياد إلى الأندلس منعطفا أساسيا في تاريخ البحرية المغربية، فقد جسد ذلك التفوق الإسلامي في البحر المتوسط، ولا شك أن الهيمنة الإسلامية على الأندلس وعلى بعض الجزر المتوسطية حتمت على المسلمين عموما والمغاربة خصوصا الاهتمام بأمور البحر، وهناك إشارات مهمة في كتاب اليعقوبي وابن حوقل والإدريسي[2] وتناولهم لعلاقات الأندلس بالموانئ المغربية.

وقد أعطى ابن فضل الله العمري حسب ما أوردته حليمة فرحات أهمية البحر للمسلمين حيث قال:"**اعلم أن البحر هو العنصر الأعظم والمخلوق الأكبر والعجب العجيب، وجمع العلم في دائرته... وهو على ما في ركوبه من الخطر العظيم والضرر الكبير، يفيد الأموال الجمة والنعم الضخمة ويخرج اللؤلؤ ويقذف العنبر وينفذ الذهب... البحر يعطي جزافا ويأخذ جزافا**..." [3]

ولا شك أن اهتمام المسلمين بالبحر كان حاصلا أيام عظمتهم، ويبدو أن الأسطول المرابطي كان مكونا من حوالي مائة قطعة حربية، استخدموا مراسي ألميريا وقادس، وكان يديرها أمير البحر.

---

[1] في هذا يقول بروديل "**القرصنة مغامرة وحرفة لا وطن ولا دين لها**"

F. Braudel, la Méditerranée., op.cit, vol. 2, pp. 191 – 192.

[2] وضع خريطة للعالم وقدمها لروجي الثامن ملك صقلية:

Appelé à la cour de Roger 2 de Sicile, Edrissi fut, chargé d'établir un grand planisphère en argent terminé en 1154 in Mariane Mahm-lot, la découverte de l'Amérique, Paris, Flammarion, 1970, p.20

[3] انظر المقولة في:

H. Ferhat, "Démons et Merveilles, l'Atlantique dans l'imaginaire Marocain Medieval" dans le Maroc et l'Atlantique, op.cit, p.31.

كما أن الأسطول الموحدي كسب شهرة وأهمية، نظرا للدور الهام الذي لعبه، وعدد قطعه التي قدرت بـ **400** (أربع مائة قطعة) كانت موزعة بطريقة تضمن حماية الغرب الإسلامي [1].

وكانت سبتة من أقدم مراكز صناعة السفن في المغرب، بسبب موقعها الجغرافي ودورها التاريخي، وكان سكانها ذوي مهارات بحكم جوارهم للبحر، ولأجل هذا أصبحت سبتة مركز القيادة الدائمة للأسطول المغربي أيام الموحدين، حيث استقر بها قائد الأساطيل البحرية، فلم يعد يقيم بألميريا وقادس كما كان زمن المرابطين... وكان الموحدون يعينون عناصر غير موحدية لقيادة هذه الأساطيل...[2].

وازدادت أهمية أسطول هذه المدينة أيام المرينيين الذين تركوا قيادته لأهلها، إلا أن المد البرتغالي استفاد من تمزق المغرب وضعفه في نهاية المرينيين وأيام الوطاسيين، وكان أول مركز احتلته أساطيلهم هو ميناء سبتة، فدشنوا بذلك الغزو مرحلة الانكماش والانزواء المغربي وابتعاد أهله عن شؤون البحر[3].

وبالرغم من محاولات السعديين إعادة بناء أسطول مغربي، فإن الأوضاع لم تعد إلى ما كانت عليه، لأن ميزان القوى أصبح لصالح أوربا التي صارت سيدة البحار بحكم تقدمها الاقتصادي والتقني[4].

ومع مجيء الدولة العلوية، حاول المولى إسماعيل توظيف واستخدام نشاط الجهاد البحري للضغط على الدول لأوربية حتى تبيع له العدة والأسلحة، وكان ذلك بفضل رياس بحر مهرة كإبن عائشة والحاكم فنيش وقنديل.

كما قام ببناء القلاع وتحصينها على طول السواحل المغربية واهتم من جهة أخرى بإصلاح الموانئ، وبالرغم من هذه المحاولات، بقيت البحرية المغربية محدودة الفعالية[5].

1- عن قوة الموحدين البحرية راجع

Christophe Picard, "Les Etapes de l’essor des relations maritimes sur l’océan atlantique entre l’Andalus et le Maghreb occidental", dans Arquelogia Medieval, 3, 1994, p. 179 – 191.

2– Mohamed Cherif, Ceuta aux époques Almohade et Merinde, Paris, L’harmattan, 1996, pp. 99 – 100.

3- عبد المجيد قدوري، مرجع سابق، ص 347.

4- نفس المرجع، ص 348.

5– S.I.H.M., Dynastie Filalienne, France, T. 2, p. 434.

وفي عهد المولى سيدي محمد بن عبد الله ،عرف المغرب سياسة انفتاح والاعتماد على التجارة الخارجية من أجل تجاوز المشاكل الداخلية ،ولم يكن ذلك إلا من خلال تقنين القرصنة، وتأسيس أسطول مغربي في مصف الأساطيل الأوربية، لكن هل كانت الدول الأوربية وبعضها يحتل بعض الثغور في أراضي المغرب مستعدة لتقديم يد العون للسلطان المغربي ودعم مشروعه القاضي بتحديث أسطوله وتجهيزه[1].

استرعى الأسطول المغربي اهتمام القناصل والسفراء الذين كانوا يعملون على رصد تقارير عن عدد سفنه وعدد المدافع التي تتوفر عليها المراكب، ويذكرون قواعد أسماء هذا الأسطول[2].

الميناء	عدد السفن	عدد المدافع	عدد المجاهدين	عدد البحارة
سلا	2 جالير 2 فراجط	03 18	36	200
العرايش	30 فراجط 24 بيطو 16 شابك 03 جالير			200 180 150 150
طنجة	3 – 8 جاليوت	24 - 30		80 – 70
تطوان	18		34	100

جدول مستخلص من تقرير قنصل هولندي حول أنواع السفن في الموانئ المغربية

1- تظهر إرادة محمد بن عبد الله الكبيرة لخلق أسطول في مستوى أساطيل أوربا من قراءتنا لكناش في أمور بحارة العدوتين، أين أصبح الأسطول مؤسسة، مخزنية، ويقدم الرواتب، انظر: مجهول،كناش في أمور بحارة العدوتين، مخ، خ، ع، د 1409.

2- يذكر عبد المجيد قدوري عن كتابه المغرب وأوربا (مسألة التجاوز) أنه عثر في دار المحفوظات الهولندية (الأرشيف) تقريرا يذكر بالتفصيل أنواع السفن الموجودة في كل ميناء من موانئ المغرب، دون أن ينسى عدد المدافع وعدد البحارة، وأشار إليه في الهامش: دار المحفوظات الوطنية بلاهاي، سلسلة 04 – 01 – 1، ستاتن جنرال، 6977، بتاريخ 1775، انظر عبد المجيد قدوري، المرجع السابق، ص 354.

ونظرا لما بلغه الأسطول المغربي من عناية، جعل الضعيف يكتب:"**وتكاثرت سفنه في البحر من أهل سلا ورباط الفتح، وأقبلت عليه الأيام، ووقف له السعد في البر والبحر...**" [(1)]

لكن رغم هذه العناية والاهتمام بالأسطول فإنها لم تكف لبناء أسطول قوي، وبدا واضحا تراجع الإرادة السياسية في المغرب عن فكرة اعتماد البحر أداة للنمو ومسايرة أوربا، وحدث هناك انكماش.

والظاهر أن من أسباب هذا التراجع هو أن المغاربة اعتمدوا على الفلاحة أساسا لاقتصادهم، ولا شك أن للقارية دورا هاما في عدم اهتمام المغاربة بأمور البحر، فالدلائل تشير أن البلدان التي كانت مرغمة على مواجهة البحر هي التي استطاعت أن تكسب خبرة ومهارة في أموره، لأن حياة السكان اليومية كانت دائما مرتبطة بطريقة أو بأخرى بالبحر، وكون أن هذه البلدان لا تتوفر على عمق قاري يسمح لها بالابتعاد عن البحر و امتهان الفلاحة كنشاط اقتصادي أول [(2)].

3–المراسي المغربية و أهميتها التجارية

هناك غياب شبه كلي لمصادر مغربية تتناول المراسي المغربية والمناطق المتاخمة لها، من حيث ظهورها وتطورها، ودورها الاقتصادي، ولذلك فإن الاعتماد في هذا المجال على ما ورد في تقارير بعض النواب القنصليين البريطانيين في وصف المراسي المغربية وإبراز مؤهلاتها الاقتصادية[(3)].

ظهرت العديد من المراسي على السواحل المغربية، ستشكل حجر الزاوية في العلاقات البريطانية المغربية، نميز في المراسي بين مجموعتين شمالية تشمل مراسي طنجة، تطوان، العرائش، الرباط، ومراسي جنوبية ووسطى تشمل مراسي الدار البيضاء والجديدة وآسفى والصويرة.

---

[1]- الضعيف، المصدر السابق،ص ص 169 – 170.

[2]- عبد المجيد قدوري، مرجع سابق، ص 356.

[3]- خالدين صغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856 - 1886)، الطبعة 02، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1997، ص 211.

3-أ المراسي الشمالية ومؤهلاتها التجارية

***مرسى طنجة وأحوازها:**

تقع طنجة على ربوة في النهاية الغربية لخليج شديد الاتساع، وكانت تمتد سلطات باشا طنجة على مساحة تبلغ ألفي ميل مربع وشملت قبائل الأنجرة وواد راس، وبني مصور وجبل الحبيب وعماز بالإضافة إلى مدينة أصيلا، ثلثا مساحة خصبة وصالحة للفلاحة، أما ثلثها الباقي فيطغى عليها الطابع الجبلي وتكسوه الغابة[1]. كان يسكن المدينة في منتصف القرن التاسع عشر، حوالي 8500 نسمة، موزعين على 900 من الديار على النحو الآتي[2]:

المغاربة المسلمين	المغاربة اليهود	المسيحيون
6000	**2200**	**330**

وأكد النائب القنصلي ريد (Reade) شدة التسامح والرقي الحضاري عند ساكنيها مقارنة مع بقية المدن المغربية. أما مجموع سكان إيالة طنجة فيقدره التقرير نفسه الذي أنجزه ريد (Reade) سنة 1857 بحوالي 200 ألف نسمة، وكان أغلبهم يكرسون حياتهم للزراعة وتربية الماشية[3]، هذا في حين لم تكن المنتجات الحرفية تحتل إلا مكانة ثانوية، وتشمل الصناعات الصوفية وأعمال الدباغة والفخار.

وعلى المستوى التجاري، كانت طنجة وباديتها تعتمد أساسا على مبادلاتها مع جبل طارق اعتمادا ثابتا مستمرا. وتتكون صادرات طنجة من منتجات فلاحية من أصل نباتي أو حيواني، بينما كانت تشمل المواد المستوردة مصنوعات قطنية من مختلف الأصناف والحرير، علاوة على الشاي والبن ومواد أخرى[4].

1- خالدين صغير، "الحركة التجارية في مرسى طنجة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر" ضمن طنجة في التاريخ المعاصر (1800-1956)، الرباط، ص ص 79 – 97.

2- F.O. 99 / 77 تقرير النائب القنصلي ريد (Reade)، طنجة، 1 يناير 1857.

3- يشير ريد إلى أن بادية طنجة عرفت نقصا فادحا على مستوى إنتاجها الفلاحي اضطرت إلى جلب القمح من جهات أخرى لسد حاجيات سكانها.

4- خالد ين صغير، المغرب وبريطانيا، ص 213.

وكان المرسى يتوفر على إمكانات وظروف إرساء جيدة، بالرغم من أنه لم يكن عند منتصف القرن التاسع عشر سوى موضعا على الشاطئ يمكن السفن أن ترسو على مياهه في الجهة الغربية للخليج. وكان من الممكن أن تدخل إلى المراسي مراكب مختلفة الأحجام ومتباينة من حيث قدرات حمولاتها في ظروف آمنة طوال أيام السنة[1].

إلا أن هبوب رياح قوية من الشمال الغربي والشرقي غالبا ما كانت تجعل الخليج كثير الهيجان، فتصبح ظروف الشحن والإرساء صعبة خطيرة. وكان المرسى يتوفر أيضا على حاجز جيد لتكسير الأمواج، وهو بقايا حاجز قديم خلفه الإنجليز بعد احتلالهم المدينة، وهو يمتد على مسافة ثلاثة مائة ياردة داخل الخليج، يوفر مرفأ جيدا للمراكب المترددة على طنجة وإسبانيا وجبل طارق[2].

غير أن انعدام رصيف ممتد في البحر لاستقبال المسافرين وتفريغ البضائع كان سببا في كثير من المتاعب، وقد تعززت وسائل الاتصال البحرية بين طنجة وجبل طارق ومرسيليا ووهران، عند منتصف القرن 19م، بباخرتين فرنسية وثالثة بريطانية، كانت تتردد جميعها على طنجة بانتظام مرة أو مرتين كل شهر، أما المراكب التجارية فقد تزايد ترددها على المراسي ترددا مستمرا وخاصة المراكب البريطانية ومن ذلك ارتفاع عدد المراكب البريطانية التي حلت بمرسى طنجة بين سنتي 1852 و 1856 من 159 إلى 203 مركب[3].

***مرسى تطوان وأحوازها:**

تقع مدينة تطوان في الجنوب الغربي لساحل البحر الأبيض المتوسط، ويحد المنطقة الخاضعة لسلطات عامل تطوان واد بوصفيحة من الناحية الغربية، وتمتد من الناحية الشمالية على امتداد حوالي خمسة أميال في اتجاه الرأس الأسود. وتحدها من الناحية الجنوبية مجموعة الأخماس بما في ذلك مدينة شفشاون الواقعة على بعد حوالي خمسين ميلا من تطوان، أما من الناحية الجنوبية الشرقية، فتمتد على حوالي أربعين ميلا في اتجاه غمارة[4].

---

[1]- تقرير ريد، نفسه.

[2]– Miege,j.l., Le Maroc et l'Europe,ed.la porte,Paris,1996, T. 2, pp.165-189.

[3]- تقرير ريد بتاريخ 1 يناير 1857.

[4]- خالد بن صغير، المرجع السابق، ص 214.

حددت تقارير بريطانية عدد سكان المنطقة بحوالي 100 ألف نسمة في 1957[1] حيث قدر عدد سكان المدينة بثمانية عشر ألف نسمة[2].

أما من الناحية الطبيعية فإن المنطقة في مجموعها غير ملائمة لمزاولة النشاط الزراعي، وذلك لسيادة التضاريس الصخرية والجبلية.

أما المناطق السهلية المجاورة لتطوان، فهي تخضع لاستغلال مكثف بالمقارنة مع جهات أخرى من المغرب، وتتميز بإنتاجياتها المرتفعة، كما تمثل تربية الماشية النشاط الأساسي لسكان المنطقة[3].

وعلى العكس من ذلك، يحتل النشاط الحرفي مكانة هامة في المدينة و أحوازها، إذ أشار تقرير النائب القنصلي كرين(Green) إلى الانتشار الواسع لعدد العاملين في النسيج، ومدى الإتقان الذي كانت تصنع به الأسلحة النارية والتي جعلها في المرتبة الأولى ضمن المنتجات الحرفية[4].

أما التجارة التطوانية فتقوم على المبادلات مع جبل طارق وسبتة ومنطقة الريف، وتؤكد التقارير القنصلية البريطانية على دور يهود تطوان في تلك التجارة. وتبرر ذلك بكون كل التجار المسلمين المنحدرين من المدينة من كبار التجار الذين يتاجرون في جهات أخرى من المغرب أو في أوربا.

هذا علاوة على أنهم لا ينظرون إلى مدينتهم بصفتها مجالا لممارسة التجارة، بل كانوا يعتبرونها مكانا للإقامة والاستراحة فقط[5].

وكان مرسى مارتيل على ضفاف واد بوصفيحة والذي يبعد حوالي 05 أميال من المدينة يتحكم في كل التجارة التطوانية، وكان يمكن للمراكب التي لا تفوق حمولتها 30 طن أن تتجاوز مصب الواد وترسو في مارتيل، أما خليج تطوان فإنه لم يكن يضمن ظروفا آمنة للإرساء فمنطقة الإرساء فيه مفتوحة ومعرضة لكل

---

[1] F.O. 99 / 77 تقرير النائب القنصلي جيمس دراموند هاي عن منطقة تطوان بتاريخ 10 فبراير 1857.

[2] تقرير النائب القنصلي كرين (Green) عن تطوان لسنة 1865، منشور ضمن: الأوراق البرلمانية ويفصل في شكل توزيع عدد السكان: 8250 مغربي مسلم، 7000 مغربي يهودي، 2000 عبد أسود، 500 جزائري و 250 أوربي.

[3] تقرير جيمس دراموندهاي سنة 1856.

[4] تقرير النائب القنصلي كرين لسنة 1865، ونفس الملاحظة نسجلها عند محمد داود، تاريخ تطوان، ج 6، ص 53.

[5] خالد ين صغير، المرجع السابق، ص 216.

أنواع الرياح وخاصة الرياح الشرقية التي كانت تشكل خطرا كبيرا على المراكب[1]، مما كان يضطرها إلى اللجوء إلى عرض البحر حتى لا تجنح بسبب الهيجان الناتج عن تلك الرياح، وكان استخدام الدواب لنق السلع من المدينة إلى المرسى أو العكس، وقس على ذلك المنتجات التي كانت تجلب من المناطق الداخلية إلى تطوان، كالحبوب والصوف و الزيت واللوز وشعر الماعز، إذ كانت تحمل على ظهور الجمال التي كانت تنقل المصنوعات البريطانية إلى الداخل في طريق عودتها، وقد بلغت البضائع البريطانية الميتوردة إلى تطوان في السنوات الخمس 1850-1855 معدلا سنويا تراوح مل بين 18 ألف و 20 ألف جنيه إسترليني، هذا في حين بلغت قيمة الصادرات إلى الممتلكات البريطانية حوالي 9 آلاف جنيه إسترليني.

***مرسى العرائش وباديتها:**

تقع العرائش على بعد حوالي خمسين ميلا جنوب رأس سبارتيل، ويغلب على المنطقة المحيطة بها طابع الانبساط من الشمال نحو الجنوب، وتصبح المنطقة الجبلية في جهتها الشرقية والجنوبية الشرقية.

وقدر النائب القنصلي دانكن Duncan عدد سكان المنطقة بـ 200 ألف نسمة، جلهم من القبائل العربية. هذا في حين حدد عدد اليهود في ألف وخمسمائة، أما سكان مدينة العرائش نفسها فلا يتجاوزون حوالي أربعة آلاف نسمة[2].

وتتميز المناطق المجاورة بخصوبة تربتها، وبإنتاجها لمواد لا تزرع في جهات أخرى، كالقطن والتبغ والحرير وقصب السكر والبطاطس، علاوة على كل أنواع الحبوب.

ويمكن اعتبار تجارة المنطقة ضعيفة، خاصة وأن المرسى الواقع على ضفاف واد اللوكوس لا يسمح بقبول المراكب التي كانت حمولتها تفوق 200 طن[3]. إذ لا يتجاوز عمق المياه أثناء المد عشرة أقدام، وكانت المنطقة تستورد بعض المواد الغذائية وبعض المصنوعات بينما كانت مواد فلاحية.

---

[1]- تقرير جيمس دراموندهاي سنة 1856

[2]- F.O. 99/77 تقرير النائب القنصلي دانكن عن العرائش 1 يناير 1857، وكان سكان المدينة موزعين على الشكل التالي: 40 ألف مغربي مسلم، 50 يهودي، 10 مسيحي فقط.

[3]- التقرير نفسه.

***مرسى الرباط وباديتها:**

يحتل مرسى الرباط وضعا مركزيا في وسط البلاد يؤهله لتقديم امتيازات كبيرة لفائدة النشاط التجاري، ومنها قرية من فاس ومكناس[1] وقد كتب القنصل البريطاني جيمس دراموند هاي عن الرباط تقريرا جاء فيه:

"**لولا الخطورة التي يشكلها مدخل واد أبي رقراق، لأصبحت الرباط مستودعا هاما يمكن أن تتزود منه المدن الداخلية بالسلع الأوربية** ..."[2]، وقدر عدد سكان الرباط بحوالي 35 ألف نسمة في حدود سنة 1857 وكانت سلطة عامل الرباط تمتد لتشمل وقتئذ منطقة الدار البيضاء[3].

وعلى المستوى الفلاحي، كانت كل المزروعات المعروفة في المغرب تنمو في أحواز العدوتين، يشير النائب القنصلي إلتون Elton إلى ضآلة كميات القطن في المنطقة، وإلى عدم ملاءمة التربة لنمو الأرز وشجرة الزيتون[4].

كما سجل غياب إنتاج مادة الحرير بالرغم من وجود شجرة التوت، أما عن المنتجات الحرفية فتميزت بجودتها وإتقانها، خاصة صناعة الزرابي. وكان ظروفهم العملية صعبة تهددهم ضعف الرساميل وبساطة الآليات وانخفاض أجور الصناع، إذ كان الحرفيون يستجيبون لحاجياتهم اليومية بصعوبة كبيرة[5].

ولا تصبح ظروف الإرساء جيدة في المرسى إلا بعد تجاوز المراكب مدخل واد أبي رقراق، وتصبح العملية صعبة في بعض الأحيان، مع تباين لتلك الصعوبة حسب فصول السنة. إذ كانت عند مدخل أبي رقراق، ركامات رملية تغير مواضعها حسب دراجات المد والجزر، فأثناء الجزر التام، أي في الربع الأول والثالث من عمر القمر، يصبح عمق المياه أقل من سبعة أقدام، وأثناء حدوث المد الأعلى، أي في أول الشهر القمري أو عند منتصفه، يصل العمق إلى اثني عشر قدما. إلا أن هذا العمق لم يكن موجودا إلا في

1- خالدين صغير، المرجع السابق، ص 218.

2- تقرير جيمس دراموندهاي عن الرباط لسنة 1866.

3- تقرير النائب القنصلي إلتون (Elton) عن الرباط لسنة 1857.

4- تقرير النائب القنصلي إلتون (Elton) عن الرباط لسنة 1857.

5- تقرير جيمس دراموندهاي عن الرباط لسنة 1864.

القناة التي كانت تخلفها الرمال المتحركة من مواضعها، دون أن يشمل مدخل الواد بكامله، ويجب انتظار حدوث تساقطات غزيرة في المناطق الداخلية، ووصول مياه قوية على شكل تيارات، حتى يصبح مدخل الواد خاليا من الرمال، ومن جهة أخرى، فإن مدخل أبي رقراق يكون خلال فصل الصيف خاليا من الأمواج القوية، إلا أن مغادرة المراكب للمرسى أو دخولها إليه يصبح أمرا مستحيلا في فصل الشتاء بسبب الأمواج القوية(1).

كان مرسى الرباط يستقبل وارداته الأساسية من فرنسا وبريطانيا، وقد سجلت الواردات تقهقرا تدريجيا ما بين سنتي 1852 – 1856 خاصة المنسوجات القطنية التي كانت تحتل الصدارة في واردات الرباط من بريطانيا، ويعود ذلك إلى ارتفاع أثمان المنسوجات القطنية، وبانهيار المحاصيل الزراعية، وما نتج عنه من إضعاف لقوة السكان الشرائية(2).

أما صادرات الرباط، فكانت وجهتها الأساسية هي جبل طارق ومرسيليا، ونظرا للنقص الذي أحدثته الحرب الأمريكية في مادة الصوف غير المغسولة فقد شحنت في أواخر سنتي 1863 – 1864 نحو جبل طارق ليعاد تصديرها نحو الولايات المتحدة الأمريكية(3).

أما بقية الصادرات فكانت وجهتها هي جبل طارق، من ثم يعاد تصدير المصنوعات الصوفية والبلغة إلى الإسكندرية، هذا بينما توجه الصوف المغسولة إلى بريطانيا ومادة الشمع إلى جنوة الإيطالية(4).

ثم بدأ المرسى يفقد شيء من بريقه بسبب الضعف الكبير لمحاصيل الجنوب ابتداء من سنة 1865 والنقص الكبير في مادة الصوف التي جزها مربوا المواشي(5).

كما بدأت مختلف البضائع تصل من لندن مباشرة في اتجاه مختلف المراسي مغربية بواسطة الباخرات، ونظرا لصعوبة مدخل الواد، فإن ضخامة الباخرات كانت تحول دون دخولها إلى مرسى الرباط، واستمر

1- تقرير إلتون السابق الذكر.

2- تقرير النائب القنصلي جيمس دراموندهاي لسنة 1864 عن الرباط.

3- نفس التقرير.

4- يشير التقرير إلى ارتفاع هام في حجم الصادرات خاصة سنوات 1863 – 1864.

5- تقرير جيمس دراموندهاي لسنة 1865 عن الرباط.

الاعتماد في نقل البضائع الثقيلة الوزن كالسكر والأدوات المعدنية على المراكب الشراعية، تجنبا للصعوبات التي يخلقها النقل البري[1].

أما المنتوجات القطنية وبعض السلع الخفيفة الوزن، فقد كان من الممكن جلبها إلى الرباط انطلاقا من مراسي أخرى، وتظافرت كل هذه العوامل لتجعل مرسى الرباط يصبح تابعا للدار البيضاء ويدور في فلكها، وهي المدينة التي بدأت تتزايد أهميتها ازدياد مثيرا سنة بعد أخرى.

3–ب– المراسي الوسطى والجنوبية و مؤهلاتها التجارية:

***مرسى الصويرة وباديتها:**

كتب النائب القنصلي كريس (Grace) عن وضعية الصويرة فقال: "**إن وضعية الصويرة أكثر سوء مما يمكن أن يتصوره الإنسان، إذ ليس هناك ما يمكن أن يشجع التجار على الاستقرار فيها، باستثناء الامتيازات التي توفرها للنشاط التجاري، وكون مرساها من أجود المراسي في الإمبراطورية، وتمتد على طول الساحل مساحات شاسعة من الأراضي الرملية الخالية من كل غطاء نباتي، ويسود المنظر الطبيعي نفسه على مسافة عدة اميال، باستثناء بقع محروقة هنا وهناك في وسط الهضاب**"[2].

أما المدينة فبنيت فوق أراضي صخرية على شاطئ البحر، وقدر عدد سكانها ستة عشر ألف نسمة سنة 1856، وكان المرسى يستقبل منتجات متنوعة من المناطق المجاورة له كالشياظمة و حاحا[3] ومراكش وسوس.

ويعتبر المرسى من أفضل المرافئ على طول الساحل المغربي، إذ كان يوفر مجالا صالحا لترسو فيه ما بين عشرين وثلاثين مركبا في عمق يتراوح ما بين قامتين وثلاث قامات ونصف، إلا أن المكان لعمليات الشحن والتفريغ كان ضيقا[1].

1- كانت بريطانيا السوق المغربية مصدرا لجلب المواد الأولية، وسوق لحاجاتها المختلفة من مواد الصوف، الزيوت وغيرها. ولكن مع الانطلاقة الثانية للثورة الصناعية أصبح المغرب سوقا مستهلكة للبضائع البريطانية لذلك تشهد هذا التزايد في الواردات البريطانية.

2- تقرير النائب القنصلي كريس عن الصويرة سنة 1856.

3- تنتج في منطقة الشياظمة وحاحا الذرة والشعير والصوف وجلد الماعز، والعلك وزيت الأركان.

وانطلاقا من مرسى الصويرة، وبالرغم من بعض مشاكله، يتم تصدير أحسن ما ينتجه المغرب جودة وأغلاه ثمنا من المواد الفلاحية. هذا في حين كان المرسى نفسه يستقبل المنتوجات القطنية الواردة عليه من مانشستر المدينة الصناعية البريطانية، ثم السكر والشاي والبن وجدلود بيونس-أيرس، والتوابل والعقاقير الملابي الصوفية ومقادير قليلة من المرايا التي كان جزء منها يستهلك محليا ويوجه الباقي لتصريفه في المدن الداخلية وفي تمبكتو[2].

وكانت أغلب المبادلات تتم مع بريطانيا حتى في السنوات السابقة لإبرام معاهدة 1856، مما كان يؤشر على أن العلاقات التجارية بين بريطانيا ومرسى الصويرة ستصبح أكثر قوة ومتانة في السنوات اللاحقة[3].

السنوات	الصادرات		الواردات	
	نحو المراسي البريطانية	نحو مراسي أخرى	من المراسي البريطانية	من مراسي أخرى
1851	78889	36.375	48.868	60.974
1852	120.632	27.884	83.947	17.529
1853	184.559	39.379	98.363	21.986
1854	86.071	20.102	59.826	13.970
1855	228.112	55.945	136.496	31.222
1856	268.102	68.411	247.774	86.129

جدول في مرسى لتزايد وتيرة الحركة التجارية في مرسى الصويرة

1- كانت بريطانيا السوق المغربية مصدرا لجلب المواد الأولية، وسوق لحاجاتها المختلفة من مواد الصوف، الزيوت وغيرها. ولكن مع الانطلاقة الثانية للثورة الصناعية أصبح المغرب سوقا مستهلكة للبضائع البريطانية لذلك تشهد هذا التزايد في الواردات البريطانية.

2- خالدين صغير، الحركة التجارية في مرسى الصويرة خلال القرن التاسع عشر (1850 - 1880) ضمن: الصويرة، الذاكرة، وبصمات الحاضر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 1994، الدار البيضاء، ص ص. 151 – 164.

3- تقرير النائب القنصلي كريس عن الصويرة لسنة 1856.

يتبين من الجدول التزايد المستمر الذي عرفته الحركة التجارية في مرسى الصويرة، وتهمنا كثيرا حصة الأسد التي نالتها بريطانيا في هذه المبادلات على مستوى الصادرات والواردات، إذ كانت تلك السيطرة تتجاوز نصف حجم المبادلات الإجمالية للصويرة،وفي الوقت الذي شهدت فيه بقية المراسي المغربية أزمات عند بداية الستينات، ظلت الصويرة بعيدة عنها نسبيا.

كما يمكن تسجيل وجود العديد من المراسي المغربية الأخرى على غرار مرسي الدار البيضاء والذي كان يسمح بظروف إرساء جيدة، وتسود في المنطقة تربة ملائمة لإنتاج مختلف أنواع الحبوب وكثرة الماشية وجودة سلالتها، إلا أن أهمية مرسى الدار البيضاء كانت على مستوى الصادرات التي عرفت ابتداء من خمسينات القرن 19م، وخاصة في مادتي الحبوب والصوف. وتحول سريعا إلى مستودع لتزويد كل الحواضر والبوادي المنتشرة إلى حدود فاس، وتزايدت تلك الأهمية على مستوى الصادرات والواردات في الآن نفسه[1].

وفي هذا المجال لا يمكن إهمال المراسي الجديدة، والذي برزت أهميته بفضل تجارة التصدير، وهو الآخر تمتع بظروف إرساء ملائمة، وما يمكن الإشارة إليه هنا هو أن معظم الصادرات والواردات كانت في اتجاه بريطانيا العظمى أو نحو مستعمراتها[2].

***ميناء آسفي**

هو الآخر تميز بقربه من مدينة مراكش وموقعه في وسك عبدة، إلا أنه يعاني من مشاكل، مثل هبوب رياح قوية في أغلب الأحيان، يجعل الاتصال مستحيلا بين المراكب والمراسي، وكان ذلك يتسبب في إبقاء المراكب بعيدة عن الساحل أسبوعا أو أكثر فانعكس ذلك على مصاريف النقل البحري في اتجاه آسفي، والتي اعتبرت أغلى بكثير من مصاريف بقية المراسي، وأمام التأخير الذي كان يحصل عند تفريغ المراكب أو شحنها، اضطر المخزن إلى إصدار قانون خاص بمرسى آسفي، لتسوية المشكلة المتعلقة بالمراكب الصغيرة الضرورية لسير الأعمال التجارية خاصة بعد التزايد المستمر لحركة الملاحة.

1- تقرير النائب القنصلي وولدج (WOOLDRIGE) لسنة 1865 عن الرباط.

2- F.O. 99/77 تقرير النائب القنصلي ردمان (READMAN) لسنة 1855عن الجديدة، انظر أيضا خالدين صغير، المغرب وبريطانيا، ص ص. 223 – 224.

وتؤكد كل التقارير التجارية الموجودة في حوزتنا نسخ منها عن آسفى، أكدت الاستقلال الذي حققه هذا المرسى، إذ تخلص من تبعيته لمرسى الصويرة على مستوى الصادرات والواردات معا، ويعود الفضل في ذلك إلى استقرار دور تجارية بريطانية قوية كمؤسسة فورد (Ford) التي كانت تهيمن على نصف قيمة المبادلات، وكانت جل المبادلات تتم مع بريطانيا ومستعمراتها أساسا، كما كانت الدور التجارية تستقبل وارداتها مباشرة، دون الحاجة إلى وساطة الصويرة[1].

ثالثا مضيق جبل طارق: الإطار الطبيعي والبشري:

شكل مضيق طارق عبر التاريخ تأثيرا كبيرا على مستوى العلاقات المغربية الأوربية، وخاصة البريطانية بعد احتلالها صخرة جبل طارق في 1704م[2].ولا شك ان دراسة إطاره الطبيعي والبشري من شأنه أن يساعد على فهم هذا الدور الذي لعبه المضيق في صناعة العديد من المواقف و التصورات والسياسات و حتى الحروب بين شعوب ضفتيه.

لفظ مضيق لغويا اسم مفعول لفعل ضاق، ويعني ما ضاق من الأماكن والأمور[3]. واستعمل جغرافيا كمقابل للفظ الفرنسي Detroit والإنجليزي Streat، ويعرف على أنه في مصطلح مورفولوجية السواحل[4]، ويعني الممر الذي يصل بين امتدادين بحريين، وله عدة أسماء محلية مثل: فتحة في سد لمرور السفن Petruis وسوند Sund في الدانمارك وغيرها، في البداية كان يقصد به مكان محصور أو ممر ضيق، وانطلاقا من هذه الفكرة، يعبر عن ممر ضيق بن الجبال (معبر، ممر جبلي) وعن ممر بحري مغلق بين شاطئين[5].وتستعمل أيضا كلمات أخرى عوض المضيق مثل البوغاز التي جاء في تعريفها أنها كلمة تركية تعني جزء من الماء محصورا بين برين موصلا بين بحرين[6]،أما فيما يخص التطور التاريخي للتسمية، فقد حمل المضيق أولا اسم مضيق

1- خالد بن صغير، مرجع سابق، ص 225.

2- Larsonneur, B., Histoire de Gibraltar, p 52.

3- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د. ت. ج8، ص 208.

4- بيار جورج، معجم المصطلحات الجغرافية، تعريب أحمد الطفيلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة 01، بيروت، 1994، ص ص 774 – 775.

5- بيار جورج، مرجع سابق، ص 775.

6- Larousse de la langue Française, Lexis, Nancy, 1977, p. 514

هرقل، ثم مضيق جبل طارق. فما هي مميزات هذا المجال من حيث التضاريس والمناخ ؟ وما هي الإمكانات التي يتيحها أمام الإنسان؟وكيف حاول الإنسان التحكم في المجال وإخضاعه لإشباع حاجاته ؟.

يشكل مضيق جبل طارق جزء من التطور الجيولوجي الذي عرفه حوض البحر الأبيض المتوسط بصفة عامة، فهذا المجال عبارة عن التواءات وانكسارات تعود للعصر الجيولوجي الثالث، تمتد من مضيق جبل طارق إلى الجزر الشرقية[1].

يغلب على هذا المجال مناخ متوسطي، فالحرارة ترتفع صيفا وتنخفض شتاءً، والتساقطات غير منتظمة، والرياح تتميز بالقوة خلال فصل الشتاء، مما يجعل الملاحة صعبة[2]، ومن الملاحظ أن الرياح أكثر حدة في الجزء الغربي من المضيق بحيث يصبح الاقتراب من مدخله الغربي قدوما من المحيط أمرا صعبا خلال فصل الشتاء، ولهذا كثيرا ما كانت السفن تضطر إلى انتظار تحسن الأحوال الجوية داخل بعض المرافئ قبل مواصلة الإبحار.

أما الأراضي المحيطة بالمضيق فتتكون في غالبها من جبال، مما جعل استغلالها في الزراعة شبه مستحيل، ما عدا النشاط الرعوي، ويبقى النشاط المتعلق بالبحر الأكثر قابلية في هذا المجال، خاصة الصيد أو العمل على مهاجمة السفن في البحر.

لم تكن العلاقات بين ضفتي المضيق تنقطع حتى في أشد الفترات أزمة، فقرب المسافة جعل دائما التنقل سهلا، أما بهدف التجارة (طنجة – طريفة مثلا) أو مداهمة سكان السواحل لنهب ممتلكاتهم، وأكثر من ذلك، كانت الأزمات في إحدى الضفتين تدفع بحشود من السكان نحو الضفة الأخرى[3].

لقد جرت العادة أن يحصر القدماء مضيق جبل طارق أو مضيق أعمدة هرقل حسب التعبير القديم، بين المدخل الشرقي المكون من رأس Abylla (سبتة) وكاليب Calipe (جبل طارق) والمدخل الغربي القريب من البحر الخارجي (المحيط الأطلسي) والمكون من رأس سبارتيل قرب طنجة والطرف الآخر[1].

---

[1] – Braudel, La Mediterané.,op.cit., T. 1, Paris, Armand Colin, 1990, p. 22.

[2]- عبد الإله الدحاني ، المغرب ومضيق جبل طارق، ص 29.

[3]- المرجع السابق، ص 30.

ورغم أن التأثير يصل إلى خارج هذا المجال (قادس، تطوان، منورقة) فقد اخترنا أن يقتصر مجال دراستنا على التحديد المشار إليه، أي المجال المائي والسواحل المطلة عليه، خاصة المدن الرئيسية كطنجة، سبتة، وطريفة وجبل طارق وسنشير إلى الأدوار التي لعبتها تطوان أو قادس في مراحل معينة كلما دعت الضرورة إلى ذلك. كما حددنا ذلك في إشكالية الموضوع.

أشرنا سابقا إلى أن المناطق المحيطة بالمضيق هي جبال وهكذا نجد قرب رأي سبارتيل والطرف الآخر عددا من المرتفعات، ولئن كان الأول يوفر ظروفا طبيعية أحسن لاستقبال السفن الآتية من المحيط فإن الثاني على العكس، يطرح مشاكل كثيرة نظرا لكثرة الصخور المحيطة به، مما يجعل السفن الكبيرة لا تقترب منه إلا إذا كانت الظروف الجوية ملائمة أما في حالة هبوب رياح الشمال الغربي أو من الشرق فإنه من الأفضل للسفن الرسو في السواحل الإسبانية، وتنعكس الحالة إذا هبت الرياح من الجنوب، إذ يصبح رأس سبارتيل أفضل مكان للاحتماء(2).

أما في الجهة الشرقية فإن صخرة جبل طارق تشكل عائقا أمام السفن، ذلك أن ارتباط الصخرة بالقارة عبر أراضي منبسطة تنتهي شمالا عند سفح جبل كاربونيرا Carbonera يجعل كثير من السفن تتيه في اتجاه شاطئ مالباي Malbaye متعقدة، أنه مدخل المضيق، وبالمقابل ترتبط شبه جزيرة سبتة بالقارة، عبر مرتفعات متوسطة، لذلك فالسفن التي تدخل المضيق بمحاذاة الساحل الإفريقي لا تجد صعوبة مماثلة للسفن تحاذي الساحل الأوربي المقابل(3).

لقد سعى الإنسان إلى التعامل مع مجال المضيق بما يتيحه من إمكانات وما يطرحه من صعوبات، وإلى استغلاله وإخضاعه، فكيف تم ذلك ؟ وهل تفسر الحتمية الجغرافية جانبا من العلاقة بين الإنسان ومجاله ؟؟.

---

[1]- Vincen d'on (Dumoulin) et Kerhallet Manuel, de la Navigation dans le Detroit de Gibraltar, Paris, 1858, p. 33-85.

[2]- Vincen d'on (Dumoulin) et., de la Navigation dans le Detroit . ,pp. 33-85

[3]- انظر ما كتبه مييج حول ظروف الإرساء والإبحار في المنطقة في كتابه المغرب وأوربا، ص 21.

يرى أنصار الحتمية الجغرافية أن الإنسان محكوم بالمجال الذي يحيى بداخله، قد يجد الإنسان – حسب هؤلاء- نفسه داخل مجال سهلي تجري فيه المياه بغزارة، فيسهل عليه الأمر، ولا يبقى أمامه إلا تحويل هذه الإمكانات إلى إنتاج وافر، وبالمقابل يجد إنسان آخر نفسه داخل مجال جبلي أو صحراوي تنعدم فيه المياه أو تقل بشكل كبير، وهذا يجعله يعيش ظروف صعبة.

لعل من إبراز الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية تقليلها من قدرة الإنسان على التحكم في المجال، فتجعله إنسانا سلبيا ينتظر ما تجود به الطبيعة[1].

كان الإنسان المغربي في القرن 18 خاضعا بالفعل لظروف طبيعية، فالإنسان في مضيق جبل طارق سعى إلى التكيف مع هذا الوسط، يسجل هنري دوكاستري أن عددا من السكان القريبين من سبتة كانوا يستغلون الأراضي الفلاحية، لإنتاج الحبوب والعنب، بينما فضل جزء آخر من السكان استغلال مياه المضيق لصيد الأسماك[2]، غير أن جزءً آخرا تجاوز هذه الظروف الطبيعية فعمل في التجارة بين جوانب المضيق أو أبعد من ذلك، أو فضل التعاطي لأنشطة أخرى كالتهريب أو مهاجمة السفن العابرة للمضيق ونهبها.

ظل هذا المجال البحري سببا لإنتاج كتابات عديدة منذ القدم، طغى عليها الطابع الأسطوري وإن كانت تتضمن أحيانا بعض المعلومات التاريخية، فما هي قيمة هذه الكتابات ؟ ويمكن أن تفيدنا في قراءة تاريخ المنطقة ؟.

الأسطورة الأكثر شيوعا حول المضيق هي تلك المتعلقة بنشأتها إذ ترجعه إلى الإسكندر، كما يرويها الشريف الإدريسي:

"والبحر الشامي فيما يروى أنه كان بركة منحازة مثل ما هو عليه الآن بحر طبرستان لا يتصل ماؤه بشيء من مياه البحور، وكان أهل المغرب الأقصى من الأمم السالفة يغيرون على أهل الأندلس فيضرون فيهم كل الإضرار، وأهل الأندلس أيضا يكابدونهم ويحاربونهم جهد الطاقة إلى أن كان

---

[1]- عبد الإله الدحاني، مرجع السابق، ص 39.

[2]- S.I.H.M., série 2, France, T. 6, pp. 777 – 778.

زمان الإسكندر و وصل إلى أهل الأندلس فأعلموه بما هم عليه من التناكر مع أهل السوس فأحضر الفعلة و المهندسين و قصد مكان الزقاق و كان أرضا جافة فأمر المهندسين بوزن الأرض و وزن سطوح ماء البحرين ففعلوا ذلك فوجدوا البحر الكبير يشف علوه على البحر الشامي بشيء يسير فرفعوا البلاد على الساحل من بحر الشام و نقلها من أخفض إلى أرفع ثم أمر أن تحفر الأرض التي بين بلاد طنجة و بلاد الأندلس" [1].

و إذا كانت الأسطورة التي نقلها الإدريسي ترجع للبطل الإغريقي فكرة و تنفيذ إنشاء المضيق، فإن الفينيقيين من جهتهم نسبوها لإلههم ملكارت.بينما أورد سترابون Strabon[2] رواية أخرى لنشوء المضيق، فالبحر المتوسط في نظره كان عبارة عن بحيرة بدأت تتسع بفعل تدفق المياه إليها من الأنهار إلى أن تساوت مياهها مع مياه المحيط الأطلسي.

إن وصول هرقل سواء اعتبرناه إغريقيا أو فينيقيا إلى المنطقة أمر تؤكده النصوص التاريخية و حرصا على تخليده أثار هذه الزيادة، لجأ إلى تحديد مدى اتساع نفوذهم و امتداده، و قم هذا التحديد بوضع علامات فتكون بذلك الأعمدة المنسوبة لهرقل ما هي في حقيقة الأمر إلا العلامات لرحلة لهرقل نحو الغرب، يمكن تفسير هذا الكم من الأساطير حول مضيق جبل طارق في جزء منه إلى مرور شعوب مستعمرة بهذه المنطقة و إلى الأهمية التي أولتها شعوب متعددة لهذه المنطقة[3].

تميز مطلع العصر الحديث بتحولات عميقة أثرت على العلاقات الدولية و على الملاحة و تقنياتها، فقد أدى نمو الدويلات الإيطالية إلى دخولها من علاقات تجارية نشيطة لعبت فيها في البداية دور الوسيط

[1]- الشريف الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، المجلد الثاني، مكتبة الثقافة الدينية، د. ت.، ص 526.

[2]- يعتقد أنه ولد في أماسيا Amasya على الساحل الجنوبي للبحر الأسود، وتنحدر أسرة أسترابون من فرعين مختلفين، يوناني وآسيوى، وان كان استرابون يونانيا محضا في لغته وعاداته،عاش استرابون متمتعا بمجده فى عصر الإمبراطور أغسطس كله وبداية حكم تيبريوس (14 . 37م) ، ومات في سنة 21م، أو بعد ذلك.بقليل. وقد أعطتنا مؤلفات أسترابون فكرة عن مجموع ما كتبه الأقدمون وتميزت بالوصفية واهتمت كثيرا بالتاريخ ،كتب استرابون موسوعته الجغرافية بعنوان «**Geographia**» جاءت في 17 كتاباً، خصص استرابون كتبه الأربعة (من الثالث حتى السادس) للحديث عن جغرافية كل من إسبانية وإيطالية وبلاد الغال (فرنسة)، و أفرد كتابه السادس عشر لوصف بلاد سورية ومابين النهرين وفلسطين والبحر الأحمر .

[3]- Gautier. E., le passé de l’Afrique du nord, Paris, 1952, P. 141.

بين العالم الإسلامي و باقي الدول الأوروبية ثم ما لبثت أن بدأت تحاول تجاوز هذه الوساطة، بالسعي إلى الوصول إلى مصادر هذه التجارة، فشكل هذا العامل بداية لأفول البحر الأبيض المتوسط، و انتقل النقل البحري التجاري إلى المحيط الأطلسي، حافزا لدول أخرى للانطلاق في هذا الاتجاه[1].

و لم يكن الأمر ممكنا دون إدخال تقنيات جديدة على نظم الملاحة بظهور سفن شراعية قادرة على مقاومة الرياح و الابتعاد عن الساحل و الاستعانة بالإسطرلاب في تحديد الاتجاهات.

و لم تكن الدول الأوروبية تساير هذا التطور بنفس الوتيرة، إذ كانت البرتغال سباقة في هذا المجال، لقد اتخذت الإجراءات هامة في مجال البحر. خاصة في عهد ملكها هنري الذي حمل لقب هنري الملاح لشدة اهتمامه بالملاحة، غير أن اهتمامه بالبحر لم يكن يوازيه اهتمامه بإفريقيا، فقد كان يرى في غزوها عملا من شأنه أن يخفف من المآسي التي خلفها اصطدامه بالمسيحيين من بني جلدته، و في هذا الإطار يذكر أنه قال لبعض مقربيه " **لقد لطخت يداي بما يكفي بالدم المسيحي، و لن أرتاح إلا إذا غسلتها في دماء الكفار**" [2].

من المهم الإشارة إلى أن حركة الاسترداد La Reconquista التي قامت بها إسبانيا إثر توحد مملكة أرغون و قشتالة، كانت قد أسفرت عن سيطرة جديدة على مضيق جبل طارق منذ سنة 1492 و أشاد الإسبان بدور الذي لعبه الضابط "دون ألفونصودي أركوس " "Don Alfonso De Arcos" بل و جعلوا هذا الانتصار علامة مميزة على قبره[3].

لقد تحكمت الدولتان الإيبريتان إسبانيا و البرتغال في المضيق حوالي منتصف القرن 15م، فبنجاح دخول الإسبان إلى الجزيرة الخضراء 1462، و إحكام البرتغال قبضتهم على سبتة منذ بداية القرن، أصبح مضيق جبل طارق مجالا لتحرك السفن الإيبرية، لذلك لا يمكن الحديث خلال هذه الفترة عن نشاط بحري للمغاربة رغم استمرارهم في الإشراف على جزء مهم من الضفة الجنوبية للمضيق، فقد كانت سيطرتهم تقتصر على البر، و في أحسن الأحوال على السواحل المتاخمة للمدن، غير أن من المهم الإشارة إلى أن

1- Braudel, op.cit., 1987, pp. 422-580.

2- Carvaloh (Vasco de), La Domination portugaise au Maroc du XVeme siecle (1415-1796), édition S.P.N. Lisbonne, 1936, p.15.

3- عبد الإله الدحاني، مرجع سابق، ص 65.

العلاقات ضعفت بعد الاحتلال البرتغالي لسبتة، ثم في مرحلة لاحقة لطنجة سنة 1471 ،بعد أن تم التمهيد لذلك باحتلال مدينة القصر الصغير قبل ذلك بسنوات، و إذا كانت تحولات خطوط التجارة العالمية خلال القرن 15م تفسر جزئيا هذا التراجع، فإنه لا ينبغي إغفال الصراعات و التناقضات التي كانت تعرفها إسبانيا و بدرجة أقل البرتغال[1].

و يكفي كمثال على ذلك أن نذكر أن صخرة جبل طارق تنازعت ملكيتها العائلة المالكية من جهة، و عائلة دي غوزمان De Guzman من جهة أخرى، مما أثر على أوضاعها و أدى إلى هجرة عدد من سكانها[2].

و بذلك أصبح مضيق جبل طارق، مع بداية العصر الحديث خارجا عن سيطرة المغاربة، و خضع لمنافسة شديدة بين الدولتين الإيبريتين، قبل أن تظهر على مسرح الأحداث البحرية الإنجليزية، و بشكل أقل العثمانية.

و قد ظهر أن البحر المتوسط قد بدأ يفقد أهميته مع اتجاه القوى البحرية (إنجلترا- إسبانيا- البرتغال) نحو العالم الجديد، إلا أن ضرورة التحكم في بعض النقط و المحاور البحرية لضمان حرية الملاحة، جعلت مضيق جبل طارق يحظى بالاهتمام، الأمر الذي جعل حرية الملاحة داخله تطرح بشكل حاد[3].

لقد شكلت سواحل المغرب مراكز توغل الأجنبي منذ القدم و كان احتلال الإيبريين للثغور المغربية دور في اختناق اقتصاد المغرب، و تسبب هذا الغزو في دمار المناطق الفلاحية المجاورة بسبب[4] الغارات البرتغالية و بسب هذا الاحتلال، نقلت الدول الأوروبية منافستها إلى السواحل المغربية، ففي نهاية القرن السادس عشر حاولت القوى البروتستانتية الانطلاق من سواحل المغرب لضرب مصالح إسبانيا في المحيط الأطلسي[5].

1- Larsonneur (Bathilde):Histoire de Gibraltar .« Que saie-je », Paris, P.U.F,1955,pp.24-25.
2- Ibid, pp. 25-38.

3- عبد الإله الدحاني، مرجع سابق، ص 68.

4- يذكر الوزان أن ملك فاس الوطاسي قد نقل سكان المدينة بدكالة إلى عاصمته حذارا من البرتغاليين، الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ترجمة عبد الرحمان حميدة، جامعة محمد بن سعود، الرياض، ج1، ص 119.

5- S.I.H.M., 1er Serie, Angleterre, T.I., pp. 503-504.

و بسبب المضايقات الإنجليزية للأساطيل الإسبانية، حاولت إسبانيا أن تتدخل في السواحل المغربية، و اشترط دوم سباستيان على سلطان المغرب المتوكل أن يترك له السواحل و له (المتوكل) ما وراء ذلك[1].

إلى جانب هذا الغزو و هذه الشروط المفروضة على المغرب، أصبحت الأساطيل العسكرية الأوربية تحاصر خلال القرن الثامن عشر السواحل، و تجوب المحيط لمطاردة السفن المغربية.

و قد سعت الدول الأوربية إلى ضرب السفن المغربية، و عملت على منع المغرب من تكوين أسطوله. و استعملت من ذلك كل الوسائل: التجسس و المحاصرة و المطاردة، و جعلت من جبل طارق القاعدة المكلفة بحراسة المغرب يقول البارون شخو نينخ: " **وصلنا إلى ميناء جبل طارق، القاعدة التي توجد بها الأساطيل الهولندية المكلفة بالإبحار بالقرب من سواحل المغرب من أجل مراقبة سفنه و ردعها** "[2].

و كانت المحاصرة شاملة، و الهدف هو منع المغرب من امتلاك أسطول قادر على التوغل في أعماق البحار: فصار الأسطول المغربي لا يستطيع مغادرة هذه الموانئ، خوفا من الأساطيل الحربية الأوربية التي تجوب السواحل المغربية لحماية التجار و التجارة، بل صارت لا تتردد في مطاردة المراكب المغربية و ضربها في قواعدها[3].

لقد تسبب تفوق أوربا التقني و سيطرتها على الطرق البحرية في إلحاق أضرار جسيمة بمصالح المغرب، و أدى الحصار الذي فرض إلى ابتعاد المغاربة عن سواحلهم، و إلى عدم الاهتمام بتجهيز موانئهم، فركزوا على الأرض و غيبوا البحر عن حياتهم اليومية. فبقدر ما كان البر مجالهم كان البحر مصدر قوة أوربا و أساس نموها. و مثلت بريطانيا في كل من ذلك القوة الأكبر بسيطرتها على طرقه واكتساحها العالم و هيمنتها عليه.

---

[1]- احمدبن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الدار البيضاء، 1956، ج5، ص 69.

[2]- Baron Schoening, Croisiers., pp. 3 et 11.

[3]- R. Coindreau, Les corsaires, Opcit, PP. 146-147.

رابعا : تزايد الاهتمامات الانجليزية بالتجارة و البحر:

تعد إنجلترا بلدا متأخرا في مجال الاستكشافات الجغرافية و التجارة البحرية فيما وراء البحار إذا ما قويت بإمبراطورية إسبانيا و البرتغال[1]. و بحكم ما تم الاتفاق عليه من خلال معاهدة تورد سيلاس (Tord- Selas) المبرمة بمباركة ألكسندر بورجيا Accender Borgia، حيث إسبانيا النشاط التجاري على القارة الأمريكية و تزعمت الثانية التجارة الشرقية[2].

و يعود هذا التأخر إلى ما عانته إنجلترا طوال القرنين الرابع عشر و الخامس عشر من مشكلات كثيرة داخلية و خارجية، أشغلتها كثيرا عن عالم الاستكشافات، و من هذه المعوقات و الصعوبات صراعها مع فرنسا خلال حرب المائة عام (1337- 1453)، ثم موجة الموت الأسود (الطاعون) (1348- 1349) ثم الحرب الأهلية المسماة بحرب الوردتين (1455- 1485) بين عائلتي يورك و لانكستر، فأسهم كل ذلك في إعاقة تجارتها الخارجية فيما وراء البحار[3].

شهدت بعدها البلاد موجة من التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، كانت نتيجة لحالة الاستقرار التي شهدتها إنجلترا في الفترة اللاحقة، كما أدى إلى انتعاش التجارة و بداية مرحلة الهيمنة.

و لعل اعتلاء ملوك أسرة آل تيودور عرش إنجلترا كان في مقدمة تلك التحولات السياسية، والتي أثرت بشكل كبير في رسم مستقبل إنجلترا، و نقلتها إلى طور أكثر تقدما و انفتاحا على العالم الخارجي[4].

لقد شكل الاقتصاد البحري المحرك الأساسي للنمو في أوربا ما بين القرن الخامس عشر و القرن التاسع عشر، و اهتمت الدول الأوربية خلال هذه الفترة بالقطاع البحري بشقيه الأساسيين: البحرية العسكرية و البحرية التجارية. و الملاحظ أن البلدان التي اكتسبت مهارة كبيرة في أمور البحر هي بلدان

---

[1]- إبراهيم عبد الفتاح، على طريق الهند، جمع و تحقيق شهاب أحمد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط3، بغداد، 2004، ص ص- 42- 43.

[2]- Arnold David, The age of discovery 1400- 1600, London, N.D., pp. 14-39.

[3]- Lunt. M.E., History of England, Third edition, New York, 1947, PP. 222-232.

[4]- هادي جاسم محمد، التغلغل البريطاني في الهند، 1668- 1764، كلية الأدب، جامعة بغداد، 2001، ص16.

صغيرة المساحة كإيطاليا و البرتغال و هولندا و إنجلترا، و استطاعت هذه البلدان ربط مصيرها بالبحر، و اعتبرته مجالا حيويا لمعاش سكانها[1].

و فهمت إنجلترا أن مستقبل البشرية في البحر، و لذلك أولته الاهتمام اللازم و العناية الكافية، و أقامت لذلك عدة مشروعات مثل قيام هنري الثامن ببناء أسطول قوي شكل الأساس للقوة البحرية الإنجليزية، و إذا كانت الدول الأوربية الموجودة داخل القارة (فرنسا- إسبانيا) قد اختارت تدخل الدولة و توجيهها للصناعة البحرية من خلال إنشاء اوراشا كبيرة و ممركزة فعلى العكس من هذا الاتجاه اختارت إنجلترا عدم التدخل في هذه الصناعة و تركت الباب مفتوحا للخواص، و لهذا كانت أوراش صناعة السفن فيها صغيرة منتشرة عبر ترابها[2].

جاء في مقدمة المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية التي تمخضت عن هذه التحولات، هو النمو المطرد لدور الطبقة البرجوازية الإنجليزية، التي وصفت في تلك المرحلة بأنها " متكاملة من جميع الوجوه تقريبا"[3]، و أيقنت هذه الطبقة بأن مصلحتها تدعيم نفوذ الملكية ليسود الاستقرار مع ضمان عدم العودة للحرب الأهلية. فتتمكن من ممارسة نشاطها التجاري و تضاعف ثرواتها.

و في ظل هذا التقارب بين أهداف الملكية كان لا بد أن يسود المذهب التجاري (الماركنتلي) [4] لتنظيم الحياة الاقتصادية لا سيما و أن هذه الرأسمالية الحديثة لم تكن تستطيع أن تصل إلى ما تصبو إليه من أهداف واسعة لو اعتمدت على ثرواتها المحلية فقط، لأن إنجلترا بحكم موقعها و النقص الكبير في مصادر الثروة – التي لم تكن موجودة فيها أصلا- حتم عليها ممارسة التجارة مع الشرق[5].

1- عبد المجيد قدوري، المغرب و أوروبا، ص 338.

2- نفس المرجع السابق، ص 355.

3- أحمد كمال مظهر، النهضة، منشورات وزارة الثقافة و الفنون، بغداد، 1979، ص 08.

4- المركنتيلية Mercantilisme: نظام اقتصادي و اصطلاح متداول في أوربا منذ القرن السادس عشر و حتى القرن الثامن عشر، أي خلال مرحلة انحلال النظام الإقطاعي، يهدف إلى تنظيم الحياة الاقتصادية من صناعة و تجارة و احتكارات خارجية من قبل الدولة، و يقوم ذلك على أساس أن الذهب و الفضة هما عماد الثروة بالنسبة للدولة و لهذا يجب توفيرها بكميات كبيرة في خزينة الدولة لزيادة هيبتها، و يأتي كل ذلك عن طريق تنشيط التجارة الخارجية و نهب المستعمرات و شن الحروب التجارية،

The New Encyclopedia Britannica, Vol. 8, The University of chicago, 1968, P26.

5- صالح محمد محمد، أوربا من عصر النهضة حتى الثورة الفرنسية 1500- 1789، بغداد، 1982، ص ص، 157- 158.

و اهتمت الكثير من الدراسات الأوربية و الإنجليزية خاصة في تناولها لموضوع الاقتصاد البحري بتحالف الملكية مع الطبقة التجارية البورجوازية، و رأت من جهة ثانية في نمو هذا القطاع و تقدمه تحالف الأشرعة مع المدافع[1]. و بمعنى آخر لا يمكن فصل الاختراعات المرتبطة بالأساطيل البحرية عن الابتكارات الحاصلة في التقنيات الحربية. فالحروب تتطلب الفعالية و السرعة في الإنجاز، و لأجل هذا السبب، دعمت الدول و شجعت البحث في تقنيات البحرية، و اعتمدت في تحقيقها لذلك على الخبرة والممارسات الموروثة.

تبنت الحروب عادة الفعالية، و التجار في أوربا و إنجلترا بالتحديد اهتموا أساسا بالربح. لأجل هذا، أولوا المواصلات البحرية أهمية كبيرة، لأنهم فهموا أن السيطرة على الطرق التجارية البحرية تعني السيطرة على التجارة العالمية. و من هنا يمكننا فهم عمق المقولة المشهورة " انتصار الكرافيلا على القافلة"[2] خلال العصر الحديث، فالطرق البرية كانت أساس التبادل في القرون السابقة، و القافلة هي الوسيلة المعتمدة في الربط بين عوالم الإنتاج و عوالم الاستهلاك.

و كان لسيادة المذهب الماركنتلي و زيادة قوة الملكية بالشكل الذي يجعلها قادرة على حماية مصالح تجار البلاد، فضلا عن تطورات المدينة الإنجليزية و انتعاش الصناعة و انتشار المعامل الحديثة قد ترك أثره على حساب الزراعة فقد انتشرت في إنجلترا حركة سميت بحركة التسييج Enclosures[3] وسببها تفضيل أصحاب الحقول تحويل أراضيهم الزراعية إلى مرعى للأغنام بهدف التجارة المربحة بأصوافها، طالما و أن استغلال الأرض بهذا الشكل يوفر عوائد أكثر من فوائد زراعتها بمقدار الضعف[4].

و لم تتدخل الحكومة الإنجليزية في منع ذلك طالما أن عوائد تلك التجارة خاضعة لتشريع ضرائبي و تساهم في دعم الخزينة البريطانية، بل إن هذه التجارة لاقت عناية كبيرة من الدولة حتى وصفت بأنها " أحد أعمدة الدولة و الثروة الرئيسية للأمة، و أن تشجيعها يعد من الأهداف الوطنية السامية"[5].

1- F. Mauro, Le Portugal et l’Atlantique au XVII 1570-1670, Paris, 1960, P31.

2- عبد المجيد قدوري، المغرب و أوربا، مرجع سابق، ص338.

3- Lunt, Op. cit, PP290-291.

4- انظر أيضا: فيشر، أصول التاريخ الأوربي الحديث، ص ص 114- 115.

5- أمين عبد الأمير محمد، المصالح البريطانية في الهند خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر و أثرها في الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، العدد8، البصرة، 1977، ص 19- 20.

إن التجارة الكولونيالية الاستعمارية هي التي ولدت صناعة القطن و استمرت في رعايتها. و قد نمت في القرن الثامن عشر في المناطق الداخلية من الموانئ الرئيسية للمرحلة الكولونيالية في بريستول وغلاسكو، وبصورة خاصة في ليفربول، وهي المركز الكبير للمتاجرة بالعبيد[1]. كما شجعت عليها كل مرحلة من هذه التجارة اللا إنسانية المتسارعة النمو. و الواقع أن تجارتي القطن و الرقيق كانتا تسيران جنبا إلى جنب خلال فترة القرن الثامن عشر و التاسع عشر.

هكذا أقلعت صناعة القطن كالطائرة الشراعية بفعل رياح التجارة الكولونيالية التي شدت إليها، و هي التجارة التي كانت تبشر بتوسع عظيم و سريع، و عملت الحكومة البريطانية على تشجيع المبادرين بالمشروعات التجارية على تبني الأساليب الثورية المطلوبة لمواجهة التوسع[2]، و بين العام 1750 و العام 1769 تضاعفت صادرات القطن البريطانية أكثر من عشر مرات. و في أوضاع كهذه، تبلغ مكافأة التاجر الذي يكون أول من دخل السوق بصفقات القطن الضخمة حدودا فلكية تستحق المغامرة و المخاطرة و الانخراط في مغامرة تقنية.

امتلكت إذا بريطانيا اقتصادا و دولة نشطة هما من القوة بحيث استطاعا السيطرة على أسواق المنافسين، هذا الاقتصاد كان قادرا بصورة تثير الإعجاب على شق طريق الريادة لثورة صناعية في ظروف رأسمالية، ووضع اقتصادي مكنها من أمرين: السيطرة على صناعة القطن، والتوسع الكولونيالي[3].

ففي العام 1814 صدرت بريطانيا نحو 4 ياردات من الأنسجة القطنية مقابل كل 03 ياردات تستهلك محليا، و في العام 1850 ثلاثة عشر مقابل كل ثمان و في أسواق التصدير المتسعة، كانت الأسواق الكولونيالية و شبه الكولونيالية التي كانت زمنا طويلا منافذ للصادرات البريطانية إلى الخارج، تحقق بدورها

1- Alfred P. Wadsworth and Julia de Lacy Mann, The cotton trade and industrial Lancashire, 1600-1780, Publication of the university of Manchester, Economic history serie ; N° VII , Manchester University press, 1931, chapter VII.

2- إيريك هوبزباوم، عصر الثورة: أوربا 1789- 1848، ترجمة فايز الدباغ، مؤسسة ترجمان، ط2، بيروت، 2008، ص 90-91.

3- نفسه، ص 91.

النصر[1] و كان هذا الأمر طبيعيا خلال الحروب النابليونية، عندما انقطعت الصلة بالأسواق الأوربية إلى حد كبير بفعل الحرب و الحصار. لكن هذه الأسواق استمرت في تأكيد نفسها حتى بعد انتهاء الحروب، و عام 1820 استوردت أوربا – التي أصبحت أبوابها الآن مفتوحة للصادرات البريطانية- نحو 128 مليون ياردة من القطنيات البريطانية، و أمريكا خارج الولايات المتحدة و إفريقيا و آسيا نحو80 مليون، غير أن أوربا استوردت بحلول 1840 نحو 200 مليون ياردة، بينما بلغت حصة المناطق المتخلفة 530 مليون ياردة[2].

و استولت بريطانيا على 80% من السوق المغربية، و سيطرت عليه، باعتباره منطقة قد تلعب أدوارا مختلفة اقتصاديا و سياسيا و عسكريا[3].

و تراوحت الاستثمارات الرأسمالية البريطانية ما بين مائتين و ثلاثمائة مليون جنيه و جلبت العائدات و الطلبات من جميع أنحاء العالم،لقد كانت بريطانيا بحق **مُشغِل العالم**[4].

و قد رأى رجال التجارة و الاقتصاد و الكثير من الساسة البريطانيين في الثلاثينات من القرن التاسع عشر أن يستخدموا البخار في تسيير السفن التي تقوم برحلاتها من الهند إلى الموانئ البريطانية بدلا من السفن الشراعية، من شأن ذلك توفير الكثير من الوقت و الجهد و النفقات، و بدؤوا يميلون لتحقيق هذا المشروع. بالإضافة إلى ذلك فإن طريق رأس الرجاء الصالح قد أصبح طريقا عميقا في ذلك الوقت لا يساير الثورة الاقتصادية في ظروف زادت فيها العلاقات التجارية و السياسية بين أوربا و الشرق، و هي تستلزم لذلك الاتصال السريع[5].

و لكي تتمكن بريطانيا من استخدام السفن البخارية في رحلاتها الطويلة إلى الهند، فإن الأمر كان يستلزم توفير الموانئ المختلفة لتموين السفن بالفحم و المياه اللازمة، و هنا ازدادت أهمية المغرب الأقصى في السياسة البريطانية فرأت أن السيطرة و الهيمنة على هذا الجزء كفيل بتحقيق مصالحها الإستراتيجية، كما

---

[1]- François Grouzet, L'Economie Britannique et le Blocus Continental, 1806-1813, 2 vol, Paris, Presses universitaires de Frances, 1958, p. 63.

[2]- إريك هوبزباوم، المرجع السابق، ص 91.

[3]- عمر آفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر: البنيات و التحولات، 1830-1912، مطبعة الكرامة، الرباط، ط1، ص 83.

[4]- Mulhall, The Dictionary of Statistics and Isslah, British balance of payments and Capital Export of 1816-1913,pp. 228-229.

[5]- F. Mauro, Op.cit., P.33.

كانت تهدف أيضا إلى الوقوف بوجه القوى الأوربية المتنافسة معها لتهديد طرق مواصلاتها بين الموانئ البريطانية و الهند درة التاج البريطاني(1).

لقد قدمت بريطانيا لهذا العالم خاصة الدول ذات الاقتصاديات التقليدية نموذجا للسكة الحديدية والمصانع الذين يمثلان المادة الاقتصادية المتفجرة التي فتحت باب البنى الاقتصادية و الصناعية التقليدية في العالم غير الأوربي، و المغربي بالذات على مصراعيه.

لقد بدى واضحا في نهاية هذا الفصل الأهمية الإستراتيجية التي امتلكها المغرب و التي شكلت في نفس الوقت أسباب قوته و مصدر مآسيه،وكيف انه شكل منذ بداية العصور الحديثة و بداية الكشوف البحرية هدفا للقوى الاستعمارية الأوربية خاصة الايبرية منها ،و أمام تزايد قوة التواجد البريطاني على المسالك البحرية العالمية فقد دخل المغرب أيضا في اهتمامها كونه شكل ركنا و نقطة تقاطع محورين بحريين المتوسط و الأطلسي ،و بدى واضحا اللاتوازن ما بين القوى المحلية المغربية و القوة الأوربية و الانجليزية خاصة سواء ما تعلق بفنون و تقنيات الإبحار أو التسارع الاقتصادي الذي شهدته أوربا أمام حالة سكون و ركود مغربي.

-1 Cambridge History of India (Dowell,H .H.ed.),vol.V,British india 1497-1858,Cambridge University press,1929.pp.101-103

الفصل الثاني

الفصـــــل الثاني

التطور التاريخي للعلاقات البريطانية المغربية

حتى حدود سنة 1792

أولا: الصلات الأولى ومرحلة السعديين

ثانيا: الاتصــــالات الأولــــى مـع العلــويين

ثالثا مرحلة المد و الجزر خلال القرن الثامن عشر


الفصل الثاني

لا شك أن الوضعية الجغرافية للمغرب، كانت من أهم الأسباب التي جعلته على اتصال مبكر بالشعوب الأوربية ذات التقاليد البحرية، على أن هذه الصلات الأولى تراوحت بين فترات من العلاقات السلمية و العدوانية و تأرجحت بين حالات التقطع و الاستمرار[1].

لقد كانت بريطانيا من أكثر الدول اهتماما بالمغرب بل من أقدم الدول التي عملت باكرا في ربط علاقات به، و رغم أن موقعهما المشترك للبلدين على مياه الأطلسي –حواف العالم في العصور الوسطى– من المفروض أن يؤدي إلى الاتصال بينهما فإن ذلك لم يتم، نتيجة لتخلف أدوات الملاحة و فنونها. ثم سجلنا اتصالات مبكرة بين البلدين خلال مرحلة السعديين ثم العلويين، ليشهد القرن 19م تزايد مثير للاهتمامات السياسة الخارجية البريطانية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، و منطقة المغرب الأقصى خاصة.

أولا : الصلات الأولى ومرحلة السعديين

تحتفظ السجلات التي تم الاطلاع عليها بمحاولة واحدة على الأقل للاتصال بين بريطانيا و المغرب على عهد " محمد الناصر " رابع الحكام الموحدين، و الذي امتدت دولته من طرابلس شرقا بطول ساحل شمال إفريقيا و القسم الجنوبي من شبه جزيرة إيبريا. و في هذا الوقت كان هناك في إنجلترا الملك جون[2] الذي واجه تهديدا بالغزو من جانب الملك الفرنسي فيليب أوجستين، و ثورة السادة الإقطاعيين، وقرار حرمان أصدره البابا ضده قبل ذلك بأربع سنوات. و أخذ جون البحث عن العون من

---

[1] - Godfrey Fisher, Barbary legend, War, trade and piracy in north Africa, Oxford 1957.
و هي دراسة أساسية لمعرفة الصلات الباكرة بين بلدان الشمال الإفريقي و الدول المتوسطية و الأوربية.

[2]– حكم إنجلترا 1167– 1216 امتلأت عهده بالحروب مع فرنسا التي خسر فيها مساحات من الأراضي الإقطاعية التي تملكها أسلافه في الأراضي الفرنسية، كذا بالصراع مع البابا أنوسنت الثالث الذي أصدر ضده قرار الحرمان الكنيسي عام 1209 و أخيرا الصراع مع السادة الإقطاعيين الإنجليز الذين أجبروه عام 1215 على توقيع الماجنا كارتا أو العهد العظيم.

أي مصدر واتجهت أنظاره إلى المغرب[1]، حيث أرسل بعثة من 03 أشخاص إلى محمد الناصر وكان ذلك في حدود عام 1208م[2].

لكن هذه البعثة فشلت في تحقيق أهدافها، بل إن السجلات التي أوردت تفاصيل هذه البعثة تحاملت كثيرا على الملك جون الإنجليزي و وصفته بالجبن و العار.

كانت أبعد نقطة وصلتها التجارة الأوربية في العصور الوسطى هي ميناء أصيلا الواقع على الساحل الأطلنطي المغربي إلى الجنوب من طنجة، و في إطار الحملات الاستكشافية وصل البرتغاليون و الإسبان إلى أراض جديدة و أسسوا إمبراطوريات استعمارية.

و قد كان البرتغاليون روادا في التقدم تدريجيا نحو الجنوب بامتداد ساحل إفريقيا الشمالي الغربي و قد أسسوا خلال هذا التقدم عددا من المستعمرات. كانت أولها سبتة التي استولوا عليها عام 1415 ثم قاموا بالاستيلاء على القصر الكبير 1452 ثم أصيلا فطنجة 1471، و في عام 1506 تمكنوا من احتلال آسفى و مازاكان (الجديدة) و موكادور (الصويرة) و سانتا كروز دي أجوير (أكادير) ثم استولوا على أزمور عام 1513[3]، و على غرار البرتغال قام الإسبان بدور كبير في إقامة مستعمرات لهم في المغرب، بدأوا بتأسيس مستعمرة سنة 1476 لأعمال الصيد على الساحل الأطلسي للمغرب وسموها " سانتا كروز دي ماربا كوينا " (إفنى فيما بعد) غير أنهم أخلوها سنة 1524.

و احتل الإسبان ميليلية عام 1497م و استولوا عام 1506 على جزيرة بنون دي فيليز دي لاجوميرا، و كانت العوامل الدينية و التجارية، أهم العوامل التي دفعت الإسبان و البرتغال إلى الاعتداء على التراب المغربي، فالنزعة الدينية المسيحية التي واكبت سقوط غرناطة 1492، أدت إلى محاولة تتبع المسلمين الهاربين بدينهم و عبور مضيق جبل طارق و إعادة المسيحية إلى شمال إفريقيا.

1- روجرز، تاريخ العلاقات الإنجليزية – المغربية في عام 1900، ترجمة يونان لبيب رزق، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1981، ص 32-36.

2- محمد بن تاوريت، وثائق سعدية لم تنشر، في تطوان، عدد ممتاز، 1958-1959، العددان 3، 4، ص 46- 50.

3- روجرز،المرجع السابق،ص 37.

ثم إن العامل الاقتصادي هو الآخر كان عاملا محفزا و محوريا في هذا الاندفاع البرتغالي و الإسباني، فقد سمع هؤلاء بقصص كميات الذهب الكبيرة التي تأتي بها القوافل من المناطق الإفريقية المغمورة، ضف إلى ذلك ما كانت تجوده السواحل المغربية من أسماك و أرضها الساحلية من أنواع الحبوب و ريش النعام.

و قد شجعت الأوضاع الداخلية في المغرب هذا التوجه الإسباني و البرتغالي لمحاولة السيطرة و الهيمنة على الساحل المغربي، فقد كان المغرب يعيش حالة تفكك داخلي و صراع على الحكم بين أسرة الوطاسين التي عجز حكامها عن مواجهة الأطماع الأجنبية، و بداية تقدم أسرة السعديين القادمة من جبال الأطلس في الجنوب لتحل محلها.

و في حوالي 1551 عقد التجار الإنجليز أول اتصالاتهم مع المغرب، بداية عهد الأسرة السعدية[1]،و قد حفزهم لذلك ما تناقله التجار البرتغاليين حول ما يزخر به المغرب من الذهب و السكر و نترات البوتاسيوم (التي تستخدم في صنع البارود) ،و من المواد التي جلبت اهتمام التجار الإنجليز محاولة الحصول على ريش النعام و الشمع و اللوز و كل " سلعة قابلة للبيع" و قد قامت أول رحلة إنجليزية معروفة إلى المغرب عام 1551م[2] اشتركت فيها سفينتين يقودها الكابتن **توماس ويندام** ثم رحلة ثانية في العام التالي تحت قيادة ويندام أيضا،و لكن هذه المرة بثلاث سفن اتجهت إلى ميناء آسفى ثم إنزال بعض البضائع لتقلها إلى مراكش ثم استأنفت القافلة رحلتها إلى سانتا كروز (أكادير) محملة ببقية البضائع [3] و منها عادت السفن و قد تحصلت في مقابل حمولتها على السكر والبلح و اللوز، و بيعت في لندن في أكتوبر 1552م[4].

---

1 - Godfrey, Op. cit., p.122.

2– محمد أبو طالب، مواقف بريطانيا من مغرب القرن التاسع عشر،مداخلة ضمن ايام دراسية حول الاصلاح و المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر ابريل 1983،منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية،الرباط، ص 295.

3– نجح الحاكم السعدي محمد الشيخ في استعادة أكادير من البرتغاليين عام 1541 و ما لبث هؤلاء أن أخلوا فيما بعد كلا من آسفى و أزمور، و في عام 1570 لم يكن قد بقي في أيدي البرتغاليين سوى سبتة و طنجة و مزكان.

4-Henry de Castries, Les Sources inédites de l’histoire du Maroc, Première série, Angleterre, t1, Paris, 1918, PP 186-187.

لقد أظهرت هاتين الرحلتين الإمكانات الكبيرة للتبادل بين الطرفين ، فقد رأى المغاربة إمكانية حصولهم على الأقمشة الإنجليزية و من جهة أخرى، اهتم الإنجليز بنترات البوتاسيوم المغربي، و بشكل أكبر للسكر المغربي، فقد تزايد الطلب عليه بشكل هائل في أوربا، و شجع ذلك سلاطين السعديين فزرعوا مساحات لقصب السكر في جنوب مراكش و ضواحيها[1].عرفت السوق المغربية مع مرور الوقت تضخما بالأقمشة و البضائع و السلع الإنجليزية، و بدأ التجار الإنجليز يقلقون لأرباحهم و لذلك سعوا لدى الملكة إليزابيت[2] عام 1567 للتسريح لهم بتأسيس شركة لاحتكار تجارة المغرب أو ما كان يعرف حينئذ باسم " بلاد البربر" لكن الملكة لم تتجاوب مع هذا الطلب بشكل سريع، فقدم تجار من لندن سنة 1574، بطلب آخر و دعموا ذلك بمجموعة من الأعذار نذكر منها:

– إن عددا من التجار الإنجليز يتعاملون مع المغرب بشكل يضر المصالح القومية من خلال استبدالهم السكر[3] المغربي مقابل الذهب و هذا بدلا الأقمشة، ما فسروه أنه يحرم خزينة الملكة من إيرادات هامة للرسوم الجمركية المفروضة على الصادرات.

بل ذهبوا إلى حد أن مثل هذه المعاملات غير المراقبة قد تدمر صناعة النسيج الإنجليزية.

– قيام بعض التجار الإنجليز بشحن الأسلحة و ذخائر الحرب إلى المغاربة، و هو أمر في غاية الخطورة، خاصة لما يهدد ذلك من سلامة المسيحيين الذين يأخذون كأسرى خلال غارات المغاربة البحرية عليهم[4].

---

[1] –de Castries,ibid,p 188

[2]– ملكة إنجلترا تولت العرش 1558 و حكمت بلادها لخمس و أربعين عاما كان من أهم ما حدث خلالها ظهور قوة مملكتها البحرية خاصة بعد نصرها عام 1588 على أسطول الغزو الإسباني "الأرمادا" و ما صحب ذلك من ولوجها لميدان التجارة و الاستعمار.

[3]– تظهر وثيقة في المتحف البريطاني تحمل رمز SP 12/225.F. 76 إحصاء لما استوردته إنجلترا من المنتجات المغربية خلال عام 1874– 1875 و مقدار الرسوم الجمركية التي فرضت عليها، و يشير الإحصاء إلى الأهمية المبالغة التي حضي بها السكر غير أنه لم يهمل السلع الأخرى مثل اللوز و البلح و ريش النعام و جلد الماعز وكان الإحصاء كالآتي:

سكر مكرر (2068 صندوقا) بقيمة 20.680 جنيه إسترليني، سكر غير مكرر (585 برميلا) بقيمة 3.873 جنيه، جلد الماعز (3200 وحدة) بقيمة 266 جنيه إسترليني، الرسوم الجمركية المدفوعة 1.431 جنيه إسترليني.

[4]– SP 12/ 99/ F. 27 رسالة من بعض التجار الإنجليز إلى الملكة إليزابيت، أوت 1567.

لم يكن الاهتمام الإنجليزي بالتجارة مع المغرب أن يمر دون معارضة من دول منافسة، فقد كان المرسوم البابوي الذي قسم أراضي ما وراء البحار بين إسبانيا و البرتغال يطلق يد الأخيرة في المغرب فقد نظر البرتغاليون بمرارة لما أسموه بتطفل الإنجليز على التجارة المغربية[1]، بل اعترضوا أصلا على التجارة الإنجليزية مع المغرب مدعين أن ما فعله التجار الإنجليز من تقديم الأسلحة و الذخائر إلى المغرب هو الذي مكن المغاربة من استعادة أكادير و غيرها من المستعمرات البرتغالية.

و ظل سفراء البرتغال في إنجلترا لفترة طويلة (1562– 1576) في السعي لدى إليزابيت للموافقة على حظر التجارة مع المغرب أو على الأقل تحديدها[2].

و قد رفضت الملكة إليزابيت ذلك بناء على ما أبداه تجار لندن اتجاه هذه القضية، و قد أورد روجرز ما قاله اللورد ماير أحد كبار تجار لندن عام 1575 عن رأيه في هذا الصدد فأشار إلى أن التجارة الإنجليزية مع المغرب غاية في الأهمية، خاصة بالنسبة لصادرات الأقمشة الإنجليزية و إنه إذا كان مطلوبا فرض حظر فمن الأفضل أن يفرض حظر على الإنجليز بالإتجار مع البرتغاليين بدلا من فرضه على هؤلاء المتاجرين مع المغرب[3].

و الحقيقة أن اتهامات البرتغاليين للإنجليز بتزويد المغاربة بالأسلحة و الذخائر مؤسس فقد حدث أنه في عام 1576 أن قام إنجليزي يدعى "جون ويليامز"، قام ببيع كمية كبيرة من قنابل المدافع إلى الحاكم السعدي "المولى عبد المالك"[4] و بالمقابل تحصل الإنجليز كميات من نترات البوتاسيوم.

و قد اضطر المولى عبد المالك إلى ذلك فقد كان في أمس الحاجة إلى قنابل المدافع ليحقق تفوقا على ابن عمه "محمد المسلوخ"[1] في إطار قتالهم حول دعم مركزهما في مراكش[2].

---

[1]- Decastries, Op. cit., pp. 91-92.

[2]- De Castries, Op.cit., p. 96.

[3] – BM Harlerian Ms. 6991/ F.16 (إعادة النظر أو تفسيرها).

[4]– هو أبو مروان عبد المالك بن محمد الشيخ المهدي حكم المغرب من 1575–1578 و يرتبط اسمه بمعركة وادي المخازن الشهيرة التي انتصر فيها المغاربة على البرتغاليين، انظر أحمد بن محمد المقري، "روضة الآس العاطرة الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس"، المطبعة الملكية، الرباط، طبعة ثانية، 1983 و كذلك إبراهيم حسن، واقعة وادي المخازن في تاريخ الدولة السعدية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1979م.

و في أبريل عام 1577 أرسلت الملكة إليزابيت خطابا[3] إلى الحاكم المغربي حمله التاجر هوجان، تسلمه في أول يونيه من نفس السنة و تضمن الخطاب الإنجليزي مطالب بإزالة كل القيود التي كانت موضوعة حينئذ على قيام التجار الإنجليز بتصدير السكر المغربي.

كما تلقى هوجان تعليمات صريحة أنه إذا طلب الملك المغربي بالمقابل أسلحة و ذخيرة فإن عليه إبلاغه أن الملكة لن تستطيع تقديم الأسلحة لغير المسيحيين بالنظر لعلاقاتهما مع سائر الأمراء المسيحيين، لكن بالمقابل ستوفي بكل حاجات الملك و شعبه من أية سلعة تنتج في إنجلترا بدون تردد[4].

و رد عبد المالك على إليزابيت برسالة مؤرخة في 10 يوليو 1577 و قد عنون الخطاب باسم: صاحبة السمو و العظمة الملكة إليزابيت و أشار إلى نفسه بأمير المؤمنين خليفة الرسول و إمبراطور مراكش و ملك فاس و السوس. و في هذا الخطاب وعد عبد المالك بأن يرسل سفيرا لعقد معاهدة تحالف بينه و بين إليزابيت، و بإجراءات التي اتخذها من أجل إزالة كل العقبات في طريق التجارة الإنجليزية مع المغرب[5].

بعد هزيمة البرتغال بوادي المخازن[6] سنة 1578 و التي لقي المولى عبد الله حتفه، خلفه أحمد الخامس الملقب بالمنصور (1578- 1603)، و قد سار في نفس توجهات سابقه، فكتب من مراكش في 18 يونيه 1579 رسالة إلى الملكة إليزابيت أكد فيها بحسن معاملة التجار الإنجليز و سيستمر بدعم علاقة

---

[1]- هو محمد المتوكل حكم بعد وفاة أبيه الغالب عام 1573 إلى أن نجح عمه عبد المالك من خلعه عام 1575 و قد التجأ للبرتغاليين معهم في موقعه وادي المخازن التي لقي حتفه فيها غرقا، فسلخ جلده بوحشية تبنا و لقب بسبب ذلك بالمسلوخ.

[2]- روجرز، المرجع السابق، ص 42.

[3]- هذا الخطاب الثاني الذي أرسلته إليزابيت إلى الحاكم المغربي، و كان الأول مؤرخ في 08 أبريل 1577، كان ردا على خطاب السلطان المغربي للملكة و الذي لم تتمكن من العثور عليه و إن كان رد الملكة إليزابيت يوحي إلى موضوعات متعلقة ببيع الأسلحة، و نترات البوتاسيوم، مع الإشارة إلى أن أول خطاب معروف بين الفريقين المغربي و الإنجليزي هو الخطاب الذي بعث به عبد الله الرابع (الغالب) إلى الملكة إليزابيت مؤرخ في 12 أكتوبر 1569.

[4]- روجرز، مرجع سابق ص 44، انظر أيضا: De Castries : Op.cit, pp. 232-235.

[5]- تقرير: BM Cotton Ms. Nero B VIII. F.70، راجع أيضا: De Castries:Ibid., pp. 236-238.

[6]- و تعرف أيضا باسم معركة القصر الكبير 04 أوت 1578، ذلك أن سباستيان ملك البرتغال مدفوعا بروح صليبية، تقدم بجيش كبير يستهدف المغرب، بيد أن المحاولة أخفقت تماما حيث قتل سباستيان نفسه و إن كان عبد المالك أيضا لقي حتفه في نفس الموقعة.

بلاده بالإنجليز، و وعد أيضا بالضغط على اليهود المزارعين بدفع الديون التي كانوا قد اقترضوها من التجار الإنجليز، و ذلك في خطاب آخر مؤرخ بمارس 1581[1].

و الظاهر أن حاجة الملك إلى نوعية من الأخشاب المتوفرة في إنجلترا لبناء سفنه الجديدة، إلا أن إليزابيت كانت متحفظة اتجاه ذلك، قبل أن يقدم التاجر الإنجليزي جون سيمبكتس ضمانا للملكة في جوان 1581 باستبدال الأخشاب بنترات البوتاسيوم و نظير ذلك قدمت تصريحا بنقل تلك الأخشاب إلى المغرب[2].

بدا واضحا الاهتمام الكبير للقصر الملكي البريطاني بالإتجار مع المغرب و على أساس هذا فقد شارك عدد من المقربين من الملكة في التجارة مع المغرب، نذكر منهم على سبيل المثال الإيرل أوف ليستر، و في التجارة مع المغرب، و في 05 يوليو 1585 أصدرت الملكة مرسوما بتأسيس شركة بلاد البربر **Barbary Company** لاحتكار التجارة المغربية لمدة اثني عشر عاما[3].

و يعود الفضل في تأسيس هذه الشركة إلى مساعي إيرل أوف ليستر و أخوه إيرل أوف وارويك و هما من كانا يسيطران على تجار لندن الأربعين الذين كونوا هذه الشركة.

و كان الهدف من تأسيس هذه الشركة " شركة بلاد البربر " هو الوقوف في وجه من أسموهم " بالمتطفلين" الذين أضروا بالتجارة الإنجليزية[4] من خلال الإتجار بالسلاح و الذخيرة، و كذا الأقمشة الرخيصة مما أغرق السوق المغربية.

و قد عينت الشركة الجديدة وكيلا لها في بلاط مراكش يعمل على تمتين الروابط بين البلدين وفي الحقيقة و قد وصل الوكيل هنري روبيرتس إلى آسفى في 14 سبتمبر 1585 و استقبله أحمد المنصور و منحه دارا للإقامة في حي اليهود للسنوات الثلاث التالية[5].

1- رسالة المنصور إلى إليزابيت بتاريخ مارس 1581 منشورة ضمن وثائق ديك استري: Decstries, Op. cit,p.237- 239.

2- نفس الرسالة السابقة مارس 1581.

3- De Castries, Op.cit., pp.237-239.

4- بن صغير، مرجع سابق، ص 39.

5- R. Hakluyt, The principal Navigation, Vol II, P2, pp. 117-118.

و لم يكن روبرتس ممثلا للشركة فقط بل كان واسطة الاتصال بين أحمد المنصور و الملكة إليزابيت، و استصدر أحمد المنصور العديد من الظواهر لتحسين العلاقات بين المملكتين، و ذلك بمنح الحماية و الرعاية للتجار الإنجليز من ذلك المرسوم الصادر في أول مارس 1585.

لكن رغم هذه العناية فقد بدأت أوضاع شركة بلاد البربر في التدهور خاصة بعد رحيل روبرتس و عودته إلى إنجلترا[1].

و قد كان سبب تراجع هذه الشركة إلى أمرين اثنين:

أ– استمرار نشاط التجار المتطفلين و برعاية مغربية، ما داموا يمدون المغرب بما يحتاجه من سلاح و ذخيرة فاستوردوا اللوز و البلح و المولاس.

ب– استخدام الشركة المفرط للاحتكار و الامتياز الممنوح لها، فقد رفعت أسعار السكر المغربي مما أثار عليها الشكاوى داخل بريطانيا نفسها.

ج– المنافسة الفرنسية خاصة في مجال الأقمشة و الأنسجة في السوق المغربية.و الحقيقة أن عهد الشركة بدأ في الأفول و لم يتم تجديد عقد امتيازها مع انتهائه عام 1597، و أدى هذا إلى فتح باب التجارة مع المغرب لكل التجار الإنجليز[2].

كان العداء المشترك للمغرب و بريطانيا تجاه إسبانيا سببا في توثيق علاقات البلدين، على الأقل في المستوى النظري، فالإنجليز البروتستنتي و الملوك المسلمين تخوفوا من الروح الصليبية لفيليب الثاني[3]،

1- R. Hakluyt,op.cit., p.119.

2- روجرز، مرجع سابق، ص 48.

3- ملك إسبانيا (1556–1598)، وملك نابولي وصقلية (1554–1598)، ابن شارل الخامس عمل على تعزيز مكانة إسبانيا السياسية والعسكرية فساعد ذلك على نشوب الثورات في ارجاء مختلفة من الامبراطورية، وإلى تورط الإسبان في حروب ضد العثمانيين (1571–1578)، وضد انكلترا (1588–1604)،هذا ما ساهم في اضعاف الامبراطورية الاسبانية وقد بلغت محاكم التفتيش في عهده ذروتها. عندما ارتقى فيليب الثاني عرش إسبانيا، كانت من أقوى الدول في العالم، وبخاصة ممتلكاتها العينية والمالية. بلغ عدد سكان إسبانيا أواخر القرن الخامس عشر حوالي تسعة ملايين نسمة بما فيهم العبيد والمورس وكانت إسبانيا بلد التزمت الديني في تلك الحقبة،وضم البرتغال إلى تاجه سنة (988هـ، 1580م)،مما الهب عليه المواجهات من كل جانب،و كانت سببا في بداية التراجع الاسباني.

و حاول كل منهما أن يجعل من الآخر رادعا لمطامع فيليب الثاني، و اتخذوا من دو أنطونيو المطالب بعرش البرتغال واجهة للصراع[1].

بعد مقتل ملك البرتغال في موقعة وادي المخازن في 04 أوت 1578، لم يكن له ابن يخلفه على العرش، فخلفه عمه الكاردينال هنري و الذي جاوز عمره آنذاك السابعة و الستين، و لم يعمر طويلا فقد توفي في 31 يناير 1580، و تبع ذلك أن ادعى الملك الإسباني فيليب الثاني بحقه في إرث العرش بصفته حفيدا لملك البرتغال الأسبق إيمانويل.و لكن ابن أخ غير شرعي للملك المتوفى اسمه دون أنطونيو نازعه على الحكم، و استطاع فيليب تنفيذ مطلبه و أرسل جيشا إلى البرتغال عام 1580 و قطع الطريق على تقديم أي عون لدون أنطونيو الذي لقي الهزيمة و فر من البلاد، متوجها إلى إنجلترا متخذا إياها ملجأ له[2].

و تخوفت الملكة إليزابيت من تعاظم قوة فيليب الثاني خاصة إذا جمع بين تاجي إسبانيا والبرتغال فقدمت العون منذ البداية للمطالب بالعرش البرتغالي.

و حاولت الملكة إليزابيت إغراء أحمد منصور لتقديم العون لدون أنطونيو حتى يعتلي هذا العرش، و استمرت هذه المحاولة من جانب الملكة و أحمد منصور يحاول تجنب المواجهة مع فيليب الثاني حتى وفاة دون أنطونيو عام 1595[3].

و يمكن تفسير موقف أحمد منصور بعدم المواجهة المباشرة مع فيليب الثاني في كون هذا الأخير تحكم في أمرين اثنين:

- استضافة فيليب الثاني للمولى الناصر و هو شقيقه الطامع في حكم المنصور.

---

[1]- أولى المؤرخ المغربي عبد العزيز القشتالي اهتمامه للتحالف المغربي البريطاني ضد فيليب الثاني، انظر الصفحة 101 و ما بعدها من كتابه مناهل الصفا في أخبار ملوك الشرفا، 1964.

[2]- نفس المرجع ،ص 102.

[3]- كثيرة هي الرسائل التي تبادلها العاهلين في موضوع دون أنطونيو منها: رسالة إليزابيت إلى المنصور بتاريخ أبريل 1585، رسالة إليزابيت إلى المنصور بتاريخ 30 يوليو 1587، De Castries, Op.cit ,P، و انظر أيضا: روجرز، مرجع سابق، ص 49.

– استضافة فيليب الثاني لابن السلطان السعدي المخلوع المولى محمد الحادي عشر (المسلوخ)، الذي تولى العرش عامي 1574- 1576، حتى خلعه عمه عبد المالك ثم غرق أثناء محاولته الهرب مع معركة وادي المخازن.

و لما تم اتحاد التاجين الإسباني و البرتغالي[1] عام 1580 حظي المولى الشيخ برعاية فيليب الثاني بل إنه تنصر في الإسكوريال في 03 نوفمبر 1593 و احتفظ الملك الإسباني بالشاب المغربي لاستخدامه في المطالبة بالعرش و استخدمه بذلك ورقة للضغط على أحمد المنصور، إذا ما أبدى السلطان مزيدا من علامات الصداقة تجاه الملكة إليزابيت، أو إذا ما قدم معونة لها قيمة لدون أنطونيو[2].

و الحقيقة أن الدارس لمجموع المراسلات التي تمت بين أحمد المنصور و الملكة إليزابيت يجد فيها الكثير من الوعود للمساعدة من كل طرف للطرف الآخر، أو لدون أنطونيو غير أن تلك الوعود لم تنفذ نتيجة الضغوط التي مارسها فيليب الثاني.

جاءت هزيمة الأرمادا الإسبانية عام 1588 لتدفع أحمد المنصور لإرسال مبعوث خاص له هو الرايس مرزوق إلى إنجلترا في نوفمبر 1588، و حمل خطابا تضمن مقترحات سرية لعقد محالفة مغربية- إنجليزية[3] ضد إسبانيا بهدف تمكين دون أنطونيو من اعتلاء عرش البرتغال. وكانت خطة السلطان المغربي هي تقديم السلاح و الجند إذا ما تقدم الأسطول الإنجليزي إلى مضيق جبل طارق وشن هجوما على إسبانيا. كما تضمن الخطاب ما يلي:

– إذا ما اشتبك السلطان في حرب مع أي من الدول المجاورة غير المسيحية يصرح له بتأجير سفن إنجليزية و استخدام بحارة إنجليز.

– طلب التصريح له بشراء مجاذيف لسفنه الشراعية الكبيرة من إنجلترا.

– أعرب عن رغبته في استخدام عدد من بناة السفن و النجارين الإنجليز في عملية تجديد أسطوله البحري.

---

1 –Lucette Valensi, *La Glorieuse Bataille des Trois Rois*, Le Seuil, coll. « Univers historique », 1992,p 142.

2 –De Castries, Op. cit ,p.107

3 –De Castries, Op.cit., p.108

– طلب تصريحا بشراء حاجاته من السلع الإنجليزية من وقت لآخر،[1] في بداية عام 1589 ثم وضع خطة للأسطول الإنجليزي بمعاونة السلطان لغزو البرتغال و تنصيب دون أنطونيو على عرشها[2]، و قد نجحت القوات الإنجليزية من النزول إلى إنجلترا في يونيه 1589 دون أن تحقق شيء. و قد اتهم المنصور بعدم وفائه بما تعهد تقديمه من يد العون، و فسر إدوار برين تردد السلطان في الوفاء بتعهداته إلى خوفه من إسبانيا[3].

و ظلت مسألة مد يد العون إلى دون أنطونيو مصدرا للتوتر في العلاقات الإنجليزية – المغربية حتى وفاته عام 1595م و إن استمرت هذه العلاقات في ظل استمرار عداوة الطرفين لإسبانيا، و في هذا الإطار أرسل أحمد المنصور عام 1600م مبعوثا إلى إنجلترا بهدف عقد محالفة بين الطرفين ضد إسبانيا.

و قد بحث المبعوث المغربي عبد الواحد النوري مسألة التحالف المقترح ضد إسبانيا مع الوزير روبرت سيمل و مع الملكة نفسها نظرا لحساسية الموضوع و أهميته، و قد أرسلت إليزابيت في 20 أكتوبر خطابا إلى أحمد المنصور أشارت فيه إلى أهمية المواضيع الأمنية التي بحثها مع المبعوث المغربي، وكلفت " هنري برانل" ليتفاوض بشأنها مع السلطان و قد أجاب المنصور بخطاب مرسل من مراكش في 27 فبراير 1601 حمل الكثير من الود و الاحترام[4]. لكن الظاهر أن سلسلة هذه الخطابات و المباحثات لم تصل إلى درجة التحالف و انتهت هذه الفترة بوفاة العاهلين حيث توفيت إليزابيت في مارس 1603، و لحقها المنصور في أوت 1603[5]، و ستبدأ مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين تختلف عما كان قبلها.

بعد وفاة الملكة إليزابيت عام 1603 اعتلى العرش في إنجلترا جيمي السادس ملك اسكتلندا[6] بكل هدوء بينما دخل المغرب في فترة حرب أهلية نشبت بين أبناء المنصور و هم المولى الشيخ و المولى

1- SP 71/ 12/ F. 26.
2- SP 102/ 2 .F. 82.
3- De Castries, Op.cit, pp. 68-110.
4– De Castries, Op cit, pp. 137- 210.

5– روجرز، مرجع سابق، ص 53.

6– كان ملكا على اسكتلندا منذ 1567 و تولى عرش إنجلترا باسم جيمي الأول من 1603 حتى عام 1625م.

زيدان و المولى فارس. إلا أن الجو خلا للمولى زيدان و حكم البلاد حتى وفاته عام 1627، و قد ضمت قواته 200 من البحارة الإنجليز[1].

و بدت العلاقات المغربية الإنجليزية هادئة إلى حد ما، حتى طرحت مسائل على الساحة كانت لها أهمية كبرى على سير هذه العلاقات:

1- مسألة ما عرف في أدبيات الكتابة الإنجليزية بقراصنة[2] سلا:

ففي سنة 1610 تم طرد المور سكيين من إسبانيا، و اتجه هؤلاء إلى شمال إفريقيا و استقر أغلبهم بالمغرب و بالذات في مدينة تطوان و على الجانب الأيسر من نهر أبو الرقراق، و عبر مصب النهر كان يظهر ميناء سلا القديم، فأسمو موقعهم الجديد بسلا[3] الجديدة تمييزا لها عن سلا القديمة.

و قد تزايد الأندلسيون أو المريسكيون[4] و كانوا حسب كثير من الكتابات الإنجليزية يتميزون بالكراهية للإسبان المسيحيين. و انطلاقا من هذا فقد احترق هؤلاء القراصنة على نطاق واسع، و لم يمض وقت طويل حتى كانت عمليات النهب التي قام بها قراصنة سلا كما سماهم الإنجليز قد بلغت آفاقا بعيدة، فقد وصل هؤلاء بسفنهم إلى القنال الإنجليزي، و البحر الإيرلندي[5].

1- روجرز، مرجع سابق، ص 55.

2- اعتبر المغاربة هؤلاء البحارة مجاهدون، في حين سماهم الأوربيون بالقراصنة

3- أدى موقع المدينة دورا مهما في شهرة مجاهدي سلا، فالميناء لا يبعد كثيرا عن مضيق جبل طارق، و يوجد بالقرب من مفترق طرق بحرية التي تمر عبر المحيط الأطلسي بمحاذاة السواحل المغربية، كما أن سلا محاطة بمعطيات ملائمة لنشاطهم فواد أبى رقراق لا يسمح بتوغل السفن الكبيرة التي كانت تطارد السلاوين، انظر:

Jerome, B. Bookin Weiner, « The Moroccan corsaires of Rabat- salé » in le Maroc et l'atlantique, p.163.

4- و هي تسمية أطلقت أولا على السكان المسلمين في غرناطة ثم عممت على سائر المسلمين في الأندلس، و إن كان المغاربة قد أسموا أسموا المسلمين و اليهود القادمين من الأندلس بالأندلسيين (للمزيد انظر محاكم التفتيش والموريسكيون" تأليف مرثيديس غارثيا أرينال، ترجمة خالد عباس، مراجعة وتقديم جمال عبد الرحمن

5- لم يكن الموريسكيون وحدهم العاملين بالقرصنة على الساحل الأطلنطي، فقد تواجد القراصنة الإنجليز في المعمورة (المهدية) إلى الشمال من سلا و قد بلغ عددهم عام 1610 ألفين من القراصنة يمتلكون أربعين سفينة.

و قد تسببت هذه النشاطات في ضرر كبير للتجار و الملاحة، و ازدادوا عليها أخذهم لعدد كبير من الأسرى المسيحيين[1] و شكلت قضية الأسرى و افتدائهم عنصرا شائكا في العلاقات الإنجليزية – المغربية، كما أن مسائل التجارة و مشاكلها ظل بدورها تشتغل حيزا هاما في تلك العلاقات[2].

2– مسألة التجارة:

أصاب التجارة الإنجليزية الكثير من الضرر بسبب الصراعات التي أعقبت وفاة أحمد المنصور فتقدم التجار الإنجليز بشكاوي لجيمس الأول يطلبون فيها التعويض لخسائرهم، و أرسل الملك الإنجليزي في ماي 1610 مبعوثا إلى المغرب هوجون هاريسون و التي وصلها في يونية 1610 غير محاولة منه لحل قضية شكاوى التجار الإنجليز و قضايا التعويض[3].

و لما علم المولى زيدان بشكاوي الإنجليز أمر بالتحقيق فيها، و أرسل خطابا إلى جيمس الأول في 2 مارس 1611، يضمن ما وصل إليه تحقيقه، و جاء فيه أن التجار الإنجليز لم يعانوا من أية خسائر بشكل غير مشروع كما ادعوا، و أن مصادرة الأحجار الكريمة و غبار الذهب الذي عثر عليه معهم جاء في أطره القانونية. و كونهم لم يلتزموا بالقوانين المغربية، فهم:

أولا: حاولوا التهرب من دفع الرسوم الجمركية على المجوهرات التي أحضروها للبيع في المغرب.

ثانيا: حاولوا كسر القانون القاضي بمنع تصدير غبار الذهب إلى البلاد المسيحية.

و أردف قائلا إنه برغم كل التجاوزات من جانب التجار الإنجليز فإن المولى زيدان لم يأمر بسحب الامتيازات التي منحها لهم أسلافه بل أكدها.

و رغم أن هاريسون زار المغرب في 4 بعثات و سعى لإيجاد حل لشكاوي التجار الإنجليز وقضية الأسرى الإنجليز، فإنه تلقى وعودا من المولى زيدان بمعالجة شكاوي التجار إذا ثبتت صحتها ووعد

---

[1]– R. Coindreau, les Corsaires de Salé, Op cit, p.14.

[2]– روجرز، مرجع سابق، ص 57.

[3]– نفسه، ص 58.

بإطلاق سراح الأسرى الإنجليز[1]، و في آخر بعثة له انتظر هاريسون عامين في آسفى لمقابلة المولى زيدان، لكنه لم يقابله، و قرر على إثرها جيمس الأول التوقف عن تقديم الشكاوي للحاكم المغربي بعدما لقيه من إعراض.

3-التحالف مع المورسكين:

في عام 1625 توفي جيمس الأول و خلفه ابنه شارل الأول، و بدأ مرحلة حكمه بحرب مع إسبانيا[2]، و جهز حملة لتهاجم قادس، و هنا اقترح هاريسون على شارل الأول الاستعانة بالمورسكين في المغرب لإنجاح الحملة و لما يحملونه من كراهية للإسبان، و قبل شارل الأول الفكرة و أرسل هاريسون بخطاب إلى المولى زيدان، مذكرا إياه بسمو العلاقات التي ربطت والده أحمد المنصور بالملكة إليزابيت وأمل أن تستمر هذه العلاقات[3]، و طلب من السلطان إطلاق سراح الأسرى الإنجليز الموجودين في بلاده.

و عقد هاريسون محادثات مع المجاهد سيدي محمد العياش و الذي كان ميالا لصداقة الإنجليز. و في أثناء هذه المحادثات وعد مجاهدي تطوان و السلويين الملك الإنجليزي بإطلاق سراح الأسرى الإنجليز مقابل الأسلحة و الذخائر. و بعد مناقشات حادة في البلاط الملكي، تمت الموافقة على استبدال الأسرى الإنجليز بالأسلحة و الذخائر، و غادر هاريسون دورتموث في يناير 1627 في رحلته السادسة إلى المغرب

---

[1]- اشتغلت الكثير من المؤلفات الإنجليزية على إبراز بعض صور ما كان يعانيه الأسرى، المسيحيين، و اعتمدت على رسائل هؤلاء للضغط بها على الحكومة البريطانية لافتدائهم، و من تلك الرسائل ما كتبه أحد الأسرى و يدعى روبرت أدمز في 4 نوفمبر 1625 و مما جاء فيها:

" إني هنا في سلا في أتعس أسر و بين أيدي أقسى الطغاة، فبعد بيعي، يرغمني سيدي على العمل في طاحونة مثل الحصان و قدماي مربوطتان بأثقال تزن 36 رطلا، و لا أذوق اللحم إطلاقا و لآ آكل سوى قليلا من الخبز و الماء، أما مرقدي ففي زنزانة تحت الأرض ينام فيها 150 و 200 رجلا".

انظر رسالة روبر أدمز إلى والديه مؤرخة في 04- 11- 1625 .SP. 71/ 12. F.107

[2] – Paul Butel, Européens et Espaces Maritimes: vers 1690-vers 1790,presse universitaire de Bordeaux,p.117.

[3]- De Castries, Op.cit, PP 441- 448.

ليتفاوض مع الملك و الأمراء و الحكام و القواد في كل مناطق البربر "لتحرير الأسرى الإنجليز و يقيم مع المغاربة وسيلة للتفاهم تكون ضمانا لصالحنا العام و سلامتنا"[1].

و وصل هاريسون إلى سلا الجديدة في مارس 1627، و عقد الموريسكيون في 10 ماي 1627 اتفاقية حصلت بمقتضاها السفن الإنجليزية على حق التجارة مع سلا الجديدة، و كذا على حق الحصول على الأغذية و الإمدادات منها، كذا على ضمانة بعدم هجوم قراصنة سلا عليهم في أعالي البحار، و الأهم من ذلك، تعهدوا بإطلاق سراح الأسرى الإنجليز و عددهم مائة و تسعين[2].

و عاد هاريسون إلى إنجلترا في 27 يونيه 1627 و اصطحب معه الأسرى المحررين و ذهب بصحبة اثنين من المبعوثين، و هذا للتصديق على اتفاقية المعونة التي عقدها هاريسون مع سلا الجديدة، و لكن شارل رفض التصديق عليها بدعوى أن رأى مجلس البحرية كان سلبيا، فقد اعتبر المورسيكيين قراصنة و خارجين عن طاعة سلطان المغرب و لذلك فهو لا يرى فيهم درجة من المسؤولية لتوقيع معاهدة مع ملك إنجلترا[3].

غير أن الأمور بقيت على حالها، حتى وفاة المولى زيدان عام 1627 و خلفه ابنه عبد المالك الثاني و الذي قضى أيضا في 1631.

و قد قام هاريسون بجولة سابعة نحو المغرب، في سبيل محاولة الاتصال بمجاهدي سلا، بعدما أسروا من الإنجليز، بسبب ما تعرضوا إليه من السفن الإنجليزية، لكن مساعيه باءت بالفشل لاستمرار التحرشات الإنجليزية بسفن مجاهدي سلا.

و في مارس 1631 خلف المولى الوليد أخاه الأكبر عبد المالك الثاني، و قد قام شارل الأول بإرسال هاريسون في أوت 1631 إلى الملك الجديد و قدم رسالة و مما جاء فيه:" **لتجديد العلاقة القديمة في السلم و التجارة التي كانت قائمة بين أسلافنا الطيبي الذكر**"[4].

1- تقرير هاريسون عن رحلاته الأربع الأولى إلى المغرب De Castries, Op.cit, pp. 63-72

2- الاتفاق الممضى بين السلاويين و هاريسون SP 103/1. FF. 373

3- روجرز، مرجع سابق، ص 62.

4- SP. 102/ 2. F. 97.

و قد وضع الملك المغربي مسودة اتفاقية تضمنت شروط السلم و الصداقة من خلال إنهاء كافة أسباب الخلاف و الشكاوي السابقة، و أن يتمتع الإنجليز بكافة ما كانوا يتمتعون به من حقوق من قبل، و أن يتم تحرير الأسرى الإنجليز.

كما ربط الملك المغربي نجاح العلاقات بين البلدين و عودتها إلى علاقات الصداقة بوقف التجاوزات الإنجليزية و منع رعاياها من التعامل مع الثائرين ضد الملك المغربي، فقد كان جانبا من السلع التي يبيعونها لم تتكون من الأسلحة و الذخائر[1].

و مع تزايد الأسرى الإنجليز في المغرب، و بالنظر إلى الضغط الشعبي المتزايد على ملك إنجلترا فقد قرر بلاط الملك استرضاء الملك المغربي من خلال مجموعة إجراءات أهمها:

- منع تجار الإنجليز من التعامل مع ميناء ماسة في جنوب مراكش، حيث كان أتباع سيد علي يحصلون على الأسلحة و الذخيرة مقابل ما يبيعونه.

- تقرر في اجتماع ثان انعقد في 11 مارس 1635 بإرسال مبعوث إلى السلطان يحمل معه الهدايا ليحثه على إطلاق سراح الأسرى الإنجليز في المغرب.

و شهدت الفترة اللاحقة إصرارا إنجليزيا على إطلاق سراح الأسرى، و في هذا الإطار قامت إنجلترا بإرسال أسطول بقيادة الكابتن وليام رينبرو إلى سلا في فبراير 1637م.

و كانت نتيجة هذا التحرك نجاح الجهود المشتركة من المخزن و الأسطول الإنجليزي في إرغام المورسكين على إطلاق سراح 302 من الأسرى، هذا الحدث دفع الطرف الإنجليزي إلى توقيع معاهدة سلام و تجارة مع السلطان بتاريخ 2 جمادى الأول 1047هـ (20 سبتمبر 1637) [2]، أصبحت هذه المعاهدة الأساس الذي قامت عليه كل المعاهدات الإنجليزية المغربية و التي أبرمت لاحقا.

احتوت هذه المعاهدة على 21 مادة و أعطت بالتبادل لرعايا كل حاكم حرية ممارسة شعائرهم الدينية في بلد الآخر، كذا حرية التجارة، و ألا يأسر الإنجليز مع رعايا السلطان الثائرين عليه في أكادير

1- SP. 103/1. FF. 179-81.

2- SP. 103/ 1. FF. 243-6.

و ماسة و موكادور، أو في أية جهة أخرى تخرج عن طاعته، و أن السفن التي تفعل هذا تعتبر معادية للسلطان و تعامل على هذا الأساس.

و تضمنت المعاهدة مادة أخرى تنص أنه إذا ما احتاج السلطان إلى سفن للقضاء على الثورات ضده فإن على ملك إنجلترا أن يمد يده بهذه السفن إذا ما استطاع ذلك[1].

و قصد تقوية أسباب الصداقة و السلام بين الملكين و رعاياهم، قرر السلطان إيفاد مبعوث عنه إلى لندن لوضع نص معاهدة سلام و صداقة و التي تم الانتهاء من إعدادها في 08 ماي 1638، و تم التصديق عليها من جانب شارل الأول في 08 ماي 1638 و من جانب المولى محمد الشيخ في مراكش في 13 ربيع الأول 1048هـ (يوليو 1638) [2].

عرفت إنجلترا كيف تستثمر في حالة الانشقاق المغربي، ففي حربها مع إسبانيا في فبراير 1656، كانت في حاجة إلى ميناء قريب منها يمكن إصلاح سفنها و الحصول على إمداداتها منه، و لم تجد إلا تيطوان المستقلة عن المخزن، فأبرمت اتفاقا في يونيه 1656 لاستخدام الميناء[3].

و تم توقيع معاهدة في 09 أوت 1657 و نصت على منح سفن الطرفين المتعاقدين حتى الدخول في موانئ الطرف الآخر للتجارة أو للتموين أو لأي غرض أخر.

ثانيا: ألا تقوم سفن أي طرف بعرقلة أو التحرش بسفن الطرف الآخر.

ثالثا: ألا يقوم أي طرف بأسر رعايا الطرف الآخر.

رابعا: أن يمارس أي إنجليزي يقيم في أرض المرابط حريته الدينية دون أي قيد.

و قد أدت هذه المعاهدة إلى حالة من الاستقرار بين الإنجليز و منطقة أقصى شمال المغرب، غير أن هذه العلاقة اضطربت مجددا نتيجة تدهور ثم نهاية دولة السعديين و ما صاحب ذلك من حالة الفوضى، قبل أن تتدعم السلطة الجديدة و تبسط نفوذها و تسيطر على البلاد، ثم الاحتلال الإنجليزي

1- SP. 103/ 1. FF. 243-6.

2- روجرز، مرجع سابق، ص 70-71.

3- SP. 71/ 13. F. 73 تقرير بليك عن زيارته إلى المغرب.

لطنجة عام 1662 و الذي يشكل بحق طورا جديدا في العلاقات الإنجليزية- المغربية، و بداية جدية للاهتمامات الإنجليزية بالمنطقة.

ثانيا الاتصـــالات الأولـــى مـع العلــويين

أدرك البريطانيون القوة التي أصبح يتمتع بها العلويون و خاصة على عهد الرشيد و المولى إسماعيل ،و لهذا سنشهد تقربا بريطانيا كبيرا اتجاه المغرب،إلا أن مسائل كثيرة عالقة حالت دون تحقيق المزيد، و يمكن القول أن العصر الذهبي للعلاقات الانجليزية المغربية و التوطيد القانوني لها بدأ بشكل جاد خلال حكم العلويين.

و لا يمكن الحديث عن العلاقات المغربية البريطانية و عن تزايد الاهتمامات البريطانية بالمغرب الأقصى دون تناول مسألة التواجد البريطاني بطنجة و محاولتهم السيطرة على ضفتي مضيق جبل طارق، و شكل هذا التواجد تحديا حقيقيا لمسار العلاقات بين الطرفين،و دراسته من شانه أن يبرز مدى الاهتمام الذي أصبح المغرب يتمتع به في حسابات السياسة الخارجية البريطانية.

لقد حدث عام 1640 أن أعلن البرتغال انفصاله عن إسبانيا و اختاروا دوق باركنزا ملكا عليهم باسم جون الرابع و كان من الطبيعي أن ينعكس هذا الحدث على الميدان الاستعماري فقد حاول الإسبان الاستمساك بالأملاك البرتغالية عبر البحار غير أنهم بالنسبة لشمال إفريقيا لم ينجحوا إلا في استبقاء سبتة، إذ ثارت عليهم سائر المستعمرات على الساحل المغربي في مازاكان و طنجة و أعلنت ولاءها لجون الرابع.

و بالنسبة لطنجة فقد أفلح البرتغاليون في التخلص من الإسبان عام 1643 غير أنهم وجدوا بعد ذلك أن الاستمرار في امتلاك المدينة تحوطه الصعاب من كل النواحي(1) ذلك أن الإسبان قد أبقوا على حصارها بحريا بينما تابع المغاربة هجماتهم عليها من البر، و من ثم أضحى تموين المدينة و الإبقاء على تبعيتها لهم أمرا محفوفا بالمخاطر و باهظ التكاليف.

1- Laveronne (Chantal de) : Tanger sous l'occupation Anglaise d'après une description anonyme à 1674, Limoges, 1972, PP 15-17.

دعا هذا الوضع جون الرابع إلى التنازل بدون ندم عن طنجة لشارل الثاني كجزء من مهر الأميرة كاترين أوف براكينزا التي اتفق شارل على الزواج منها في ماي 1661م. أما من ناحية الملك الإنجليزي فلا شك أنه نظر لمسألة امتلاك طنجة كمرحلة أولى في توسع في شمال إفريقيا، دون أن يلقي بالا للعواقب حيث أنه كان لا يعرف سوى القليل عن أحوال المغرب آنئذ[1].

لقد نجح المولى رشيد منذ 1668 من أن يبسط نفوذه على المغرب من مضيق جبل طارق في الشمال حتى نهر النون في الجنوب، و إنه استطاع توطيد أسرته، على العرش إلا في منطقة طنجة حيث كان الخضر غيلان[2] و هو أحد أتباع السابقين لسيدي محمد العياش يمد نفوذه على المنطقة بين القصر الكبير و طنجة، و في هذه الأثناء تم توقيع اتفاقية الزواج الإنجليزية البرتغالية عام 1661م.

و تسلم البرتغاليون بمقتضاها المدينة للإنجليز، و قد نزلت إلى الميناء بناء على الاتفاقية المذكورة في 14 يناير قوة بحرية من الأسطول الإنجليزي ثم لحقت بها حامية إنجليزية في 29 يناير 1662 وكانت تتكون من 03 آلاف من المشاة و الفرسان[3].

و كان شارل الثاني قد قدم تعليماته لقائد الحامية جاء في مقدمتها:

" يتمثل مخططنا الأساسي من تلك الإضافة إلى ممتلكاتنا في فوز رعايانا بتجارة بلاد البربر و توسيع أملاكنا في ذلك البحر، و عليك أن تحافظ على شرف تاجنا و على تجارة و مصالح رعايانا"[4].

و تلقى القائد الإنجليزي بالإضافة إلى ذلك تعليمات صارمة تقضي بمعاقبة مرتكبي الجرائم داخل طنجة بقسوة، و عدم قتل العدو إذا أعلن استسلامه و الحرص على التأكد من أداء الصلوات و احترام المناسبات الدينية[5].

1- Laveronne, Ibid, pp 39- 40.
2- Paretie (A) , Le Rais El-Khadir Ghailan , in Archives marocaines, Paris 1912, Vol XVIII, PP 137- 141.
3- CO 279/ 1. F. 29.
4- CO 279/ 1. FF. 99-110.
5- Ibid.

و مما زاد من العبث المالي للإنجليز فهو داخل طنجة، القيام بإنشاء تجهيزات و تحصينات و في مقدمتها اللسان البحري الذي أشرف على بنائه الحاكم الإنجليزي إيرل أوف تيفيو **Earl of Teviot** و أحاطت طنجة بحزام دفاعي مكون من أربع قلاع.[1]

و لا شك أن تشبث الإنجليز بطنجة رغم المصاريف الضخمة التي كانوا مضطرين لتحملها كانت لأهميتها لهم :

- تشكل طنجة ملجأ مهما للسفن الإنجليزية، خاصة تلك التي تقوم بالتجارة مع الشرق البحر الأبيض المتوسط كإيطاليا و فرنسا و حلب و الإسكندرية، كما تكتسي نفس الأهمية بالنسبة لتجارة الإنجليز مع العالم الجديد، فالسفن القادمة من جامايكا و برمودا و البباد حاملة التبغ و السكر و الجلود والكاكاو و السمك. تضطر للتوقف بطنجة قبل مواصلة رحلاتها نحو تركيا أو إسبانيا أو إيطاليا.
- تجني إنجلترا مداخيل مهمة، هي عبارة عن حقوق الجمارك التي يؤديها قواد السفن التي تتوقف بطنجة.
- تكتسي طنجة أهمية قصوى في حالة إندلاع نزاع بين إنجلترا و إحدى دول شمال إفريقيا، و ظهر ذلك جليا للمسؤولين الإنجليز سنة 1671 عندما وقع نزاع مع الجزائر.[2] إذ مكنتهم طنجة من فرض مراقبة بحرية صارمة على البحرية الجزائرية، و حتى في حالة النزاع الإنجليزي مع إحدى الدول الأوروبية في إسبانيا أو هولندا أو فرنسا، فإن طنجة توفر مكانا آمنا لحماية السفن الإنجليزية.
- و الحقيقة أن الإنجليز تيقنوا أن احتلال المدينة كان عاملا معقداً و مكلفاً، خاصة بعد الضغط الذي مارسه غيلان بهجماته على المدينة،[3] و تزايد حاجات المدينة للمواد التموينية و طبقا لإحصائيات قامت بها لجنة شؤون طنجة، وصلت النفقات إلى 52 ألف جنيه إسترليني تتضمن رواتب الجند

---

[1] - Laveronne , op. cit, p 40

[2] – **حول نزاع الجزائر و إنجلترا سنة 1671 راجع** Histoire navale d'Angleterre depuis la conquête des Normands en 1066 juqu'à la fin de l'année 1734 لصاحبه Thomas Lediard,Adamoli

[3] – استفزت أعمال الإنجليز من إنشاء اللسان البحري و إقامة أربع قلاع دفاعية غيلان لشن هجومات عديدة على حامية طنجة، ولمراجعة حروب غيلان ضد الإنجليز أنظر :

Peretie (A) , <u>le Rais El Khadir Ghailam</u>, op. cit, pp 140 – 142.

و عمال الميناء، و رواتب التجار و حاكم المدينة بالإضافة إلى تكاليف خاصة بتحصين المدينة، فقد شرع الإنجليز منذ دخولهم المدينة إلى إنشاء حزام دفاع مكون من أبع قلاع و اللسان البحري.[1]

كان من الطبيعي أن ينعكس نقص الرواتب على معنويات الحامية التي شعر رجالها بأن حكومتهم تنظر إلى المدينة باعتبارها عبئاً مكلفا، و مع ما كان يحدث من متغيرات في الساحة المغربية فإن اضطراب الجبهة الداخلية للحامية شكل تهديدا حقيقيا. و من هنا نتحدث عما عرفته الساحة المغربية من تطورات أهمها إخلاء المولى إسماعيل[2] العرش و خلافته للمولى الرشيد عام 1672م، ونجاحه في هزم غيلان و قواته في معركة قرب القصر الكبير قتل فيها غيلان نفسه. [3] وكان على حامية طنجة المنهكة أن تواجه بلا شك هجمات السلطات لما كان يعتبره و كرا للكفار في أراضيه.

إلا أن دبلوماسية السير بلم فيربورن نائب حاكم طنجة في 28 أوت 1676 تمكنت من عقد هدنة بحرية مدتها عامان مع سيدي الحاج عبد القادر مارين حاكم سلا الجديدة المعين من قبل المولى إسماعيل. [4]

عاد التوتر بين المغرب و الإنجليز، ففي يناير 1678 هاجمت قوة مغربية قلعتي قندال و هنرييتا و دمرتهما،[5] و كان تدمير هاتين القلعتين بمثابة بداية النهاية للاحتلال الإنجليزي لطنجة، لأنهما نقطتين من أقوى نقاط الحزام الخارجي للمدينة. و أعاد المغاربة الهجوم على الحامية في مارس 1679 استطاعوا خلاله الاستيلاء على عدد من القلاع، و شنوا حصاراً محكما على المدينة. [6]

و تتضح حالة الانهيار في الحامية من خلال الرسالة التي بعث بها السير بالم فيربورن إلى السير ليونل جنكتر الوزير الأول لشارل الثاني في 13 أبريل 1680 يقول في نبرة يائسة :

---

[1]- Jerome B.Bookim – Weiner., Anglo – Moroccan in the first decade of the occupation of tanger (1662 – 1672) in Hesperis – Tamuda – Vol XVIII, 1978 – 1979, pp 63-64

[2]– التعريف بالمولى إسماعيل.

[3]– الناصري، الاستقصا، ج 7، ص ص 20-27.

[4]– روجز، مرجع سابق، ص 88.

[5]– الناصري، مرجع سابق، ج 7، ص 67.

[6] -john, Davis,(lt.col),The History of the Second Queen's Royal Regiment.vol.1the English occupation of Tangier from 1661 to 1684,London,1887,pp.11-14 and 15-32.

" ينبغي أن أعترف بأنني لم أر مكاناً مدمراً مثل هذا ... و الأسوأ من ذلك عدم توفر رمح واحد في المخازن ... و إني أتوسل إليكم أن ترسلوا 1200 منها بأقصى سرعة ... ".[1]

إلا أن السلاح أو الذخيرة أو الرجال مما كانت المدينة في أشد الحاجة إليه لم يصل أبدا و نتج عن سقوط أهم القلاع المحصنة للمدينة. و نظرا لما أصاب الدفاعات الخارجية للمدينة من تدمير فقد استدعت لندن اللورد اشكوين في ميونية 1680 للتشاور في وضع طنجة و قررت الحكومة الإنجليزية أخيرا إرسال التعزيزات اللازمة للمدينة. و قد تمكنت القوات الإنجليزية من تحقيق ضربة موجعة للمغاربة انتهت إلى عقد هدنة لستة أشهر بين الطرفين، و قد حاول الإنجليز لعقد سلام دائم مع المولى إسماعيل، و أرسلت لندن سير جيمس لنسلي إلى طنجة للتفاوض. [2]

حدث شبه إجماع بين الطرفين حول مسألة ضرورة تقوية و تمتين الصلات بينهما. و قد بعث السلطان العلوي المولى إسماعيل سفارة إلى بريطانيا ترأسها محمد بن حدو العطار، و قد عاد حاملا مشروعا لمعاهدة سلم و تجارة في 23 مارس 1682، لكن المولى إسماعيل رفض المصادقة عليها،[3] بسبب استمرار الوجود البريطاني في طنجة من جهة و تعقد مشكلة الأسرى من جهة أخرى و بلا جدل كان رفض المولى إسماعيل التصديق على معاهدة السلام التي عقدها سفيره من أهم أسباب التغيير الذي أصاب السياسة الإنجليزية تجاه طنجة و الذي انتهى أخيرا بقرار شارل الثاني بإخلاء المدينة والتخلي عن حلمه بالتوسع الإنجليزي على الساحل المغربي، و قد اتسم هذا التحول السياسي الذي وافق عليه الملك بعدم الحكمة فهو لم يبذل أي جهد سواء لبيع أو لمقايضة طنجة مع المولى إسماعيل أو مع أية قوة مسيحية بل قرر ببساطة الجلاء عن المدينة بعد تدمير التحصينات و اللسان البحري. [4]

---

[1] - Co 279/25 FF. 183-4

[2] - Weiner, op.cit, pp 73-74

[3] – روجرز، مرجع سابق، ص 94-96.

[4] – انظر تفاصيل الانسحاب البريطاني من طنجة عند Davis, op.cit, pp.213-250. بالإضافة الى رسالة المولى إسماعيل الى الملك تشارل الثاني المؤرخة في 07 ربيع الثاني 1095هـ،في المحفظة رقم 01،المغرب و بريطانيا (م.و.م)،مسجلة تحت رقم 24928.

و يمكن أن يفسر ذلك إلى عوامل متشابكة منها المضايقات التي فرضها المولى إسماعيل على مدينة طنجة سنة 1679،[1] و أيضا تخوف مجلس العموم في لندن من قيام الملك تشارلز الثاني الذي كان يتعاطف مع الكاثوليكيين، بانقلاب ضد البرلمان، و يذهب جوليان إلى القول بارتياح الرأي العام في بريطانيا كثيرا لتسليم مدينة طنجة سنة 1684 إلى المولى إسماعيل بدلا من سقوطها في أيادي خصوم بريطانيا الكاثوليك،[2] و مع ذلك ظلت مشكلة الأسرى حجرة عثرة أمام تمتين الصلات بين المغرب و بريطانيا.

ثالثا : مرحلة المد و الجزر خلال القرن الثامن عشر :

خلف الملك و ليم الثالث المستوفي الملكة **آن ANNE** الكثير من التحديات و حرب الوراثة الإسبانية إحدى أهمها.

و قد كانت بريطانيا قد قادت تحالفا ضد فرنسا، و استغلت هذه الحرب للاستيلاء على صخرة جبل طارق في أوت عام 1704 [3] و إلحاقها بممتلكاتها، و كان ذلك بداية لسياسة جديدة لبريطانية قوامها التقارب مع المغرب لمدة دامت قرنين كاملين إلى حدود سنة 1904م.

دخل الأميرال روك إلى البحر المتوسط، و ما إن رست سفينة في قادس في أول سبتمبر 1702 حتى أرسل خطابا إلى القايد علي بن عبد الله يسأله إبلاغ المولى إسماعيل برغبة الملكة آن في استمرار العلاقات التي قامت مؤخرا بن الطرفين و تقويتها. [4]

و قد طلب روك في ختام خطابه السماح لنفسه، للتزود بالمياه العذبة من خليج طنجة، وجاءت إجابة القايد مشجعة للغاية. و كان من جوابه أنه سيتم تموين السفن الإنجليزية بالماء أو بأي شيء آخر تحتاجه حيث أن السلطان يقدر الإنجليز على أية أمة أخرى. كما أبلغه بأنه قد أعلم المولى إسماعيل برغبة

---

[1] – الناصري،مرجع سابق، ج 7،ص 67 انظر أيضا : Davis, op.cit, pp. 146-150

[2] - Charle. A. Julien, op. cit., p 232.

[3] - Gt. Gratt, Gibraltar and the Mediterranean, New York, 1952, pp. 163-182.
الناصري : مرجع سابق، ج 7، ص 93. (العودة إلى إخلاء طنجة ص 23 و 24 روجرز ص 100 – 101).

[4] - Francis R. Flournoy, Political Relations of Great Britain with Morocco from 1830 to 1841, in political science Quarterly. Vol XIVII, p 28.

الإنجليز في شخص الملكة آن و رغبتها في تقوية علاقات الصداقة الإنجليزية – المغربية و لكن ضرورة إنهاء المسائل العالقة بين الطرفين مثل إطلاق سراح الأسرى. [1]

و لإتمام ذلك طلب القايد علي بن عبد الله في نهاية خطابه أن ترسل الملكة آن مبعوثا إلى السلطان، و اقترح اسم تيرتيوس سبنسر و هو من تولى مهمة التفاوض لإطلاق سراح الأسرى بعد رحيل ديلافال و هذا ليتولى قنصلية إنجلترا و معتمدها في طنجة و تطوان. [2]

و كان جواب الأميرال روك على رسالة القايد علي في 14 سبتمبر 1702 جاء فيه أن الملكة لم تخوله صلاحية إرسال مبعوث آخر إلى السلطان و أنها تبعث بتحياتها لجلالته الإمبراطورية. [3]

ظلت مسألة الأسرى أكثر ما كان يعكر صفو العلاقات الإنجليزية المغربية، و قد تعددت مبادرات الطرفين لإنهاء هذا الخلاف و إبداء حسن النية لبناء صداقة بينهما. و الأكيد أن ما تم إطلاق سراحه من الأسرى علامة لتحسن العلاقات على عهدي وليام الثالث و آن. و من وجهة المغرب فقد سعى المولى إسماعيل إلى الاستفادة من الصراعات الأوربية بالحصول على معونة الإنجليز، لإستعادة سبتة من أيدي الإسبان، و لا شك أن اهتمام المغرب تزايد في هذا الاتجاه من خلال تكرار الطلب بضرورة ارسال إنجلترا سفير لها إلى المغرب، و علامات هذا الإلحاح المغربي هو ما كان يقدمه من هدايا للملكة آن. [4]

و قد أثمرت هذه الجهود بتعين سير أندروليك في 21 فبراير 1704 مبعوثا لدى المولى إسماعيل و خول بكل صلاحيات عقد معاهدة سلام و صداقة معه، و حملت هذه السفارة الكثير من الهدايا. و لعل أهم الهدايا ساعة دقاقة بأرقام و حروف عربية و قد كتب في أعلى صفحاتها بالعربية (الله الحق

1– بن صغير، المغرب و بريطانيا، ص 44 أنظر أيضا :

Dominique Meunier, « le consulat Anglais à Tetouan sous Annthony. Hatfeild (1717-1728) ; étude et édition de textes, publication de la revue d'histoire Maghrébine. Vo. 4, Tunis, 1980, p111.

2– روجرز، مرجع سابق، ص 108

3– جاء في رد الأميرال أنه تعبيرا عن تقديره يرسل هدية خاصة عبارة عن ستة براميل بارود إلى القايد علي بن عبد الله، وثيقة مسجلة تحت : أوراق دولة SP.71/15.F.21.

4– بن صغير، مرجع سابق، ص 43.

وحده و على رأس الساعة هلال موشى، كذا حفر لقب السلطان، أما على الجانب الآخر فقد نقشت عبارة تقول .. من الإمبراطورة المجيدة آن إمبراطورية المسيحيين ..) [1]

و في 26 ديسمبر أصدرت الملكة آن أمرا بتكليف بول متوين[2] بالتفاوض مع السلطان لعقد معاهدة سلام و صداقة و تقرر تعيين جزريل جونس كاتب القصر الملكي معاونا لمتوين و كان هذا قد قام خلال عامي 1700 – 1701م برحلتين إلى المغرب كما كان يجيد العربية. [3]

و منه يتضح لنا من هذه التعيينات الأهمية التي كانت توليها إنجلترا لعلاقاتها مع المغرب، من خلال اختيار رجالات للتفاوض من ذوي الخبرة و العرفين للمنطقة و طبائع مجتمعاتها.

لقد كانت مهمة متوين هي العمل على :

- عقد معاهدة سلام و تجارة مع ممثل السلطان.
- إطلاق سراح الأسرى من البروتستنت الفرنسيين.
- ضمان تدفق المواد الطازجة إلى حامية جبل طارق.
- تمديد أجل الهدنة البحرية القائمة بين البلدين.

و قد أفلح في ضمان تدفق المواد التموينية إلى جبل طارق و أطال أجل الهدنة البحرية عاما آخر ابتداءا من 15 يونيه 1705 و لكنه فشل في تحقيق الأهداف الأخرى. و عاد برسالة شكر للملكة **آن** من السلطان على هداياها مؤكدا لها أنه قد أصدر التعليمات للقايد علي بن عبد الله ليقدم كل معونة لسفنها و كذلك الحال لرعاياها. [4]

و عند عودته إلى لشبونة كتب متوين تقريرا إلى السيد شارلز هدجن وزير الدولة جاء فيه :" **إنه من المستحيل زحزحتهم – يقصد المغاربة – عن اعتقادهم بأن المقترحات التي نقدمها إليهم لا**

---

[1]- مجموع هذه الهدايا وردت في تقرير عن سفارة 1704 إلى المغرب مسجل تحت رقم أوراق دولة SP71/15.FF. 163-4.

[2]- ابن جون متوين، السفير الإنجليزي في البرتغال و الذي عقد معها عام 1703 المعاهدة المشهورة باسم معاهدة البورن واين، وتقرر منها استيراد العديد من السلع مرسوم جمركية منخفضة.

[3]- أنظر بعض تقارير حول هذه الرحلات في SP 71/15.FF. 251.

[4]- روجرز، مرجع سابق، ص 112.

تستهدف بها خداعهم أو غشهم ... و مهما كان صحيحا أن المغاربة يقدرون الإنجليز أكثر من غيرهم أو يكرهونهم أقل من غيرهم. غير أن من الأفضل أن لا أو لا نقول أنهم يحبونهم أكثر من غيرهم من المسيحيين و ليس من شك أن إمبراطور المغرب يفضل العيش في سلام و صداقة مع حكومة حلالها أكثر من أية حكومة مسيحية أخرى يدفعه إلى ذلك ما يمكن جنيه من فائدة من تجارتنا مع بلاد البربر، و قوتنا البحرية العظيمة، و أسطولنا الكبير الذي تواجد مؤخرا في تلك الجهات ".[1]

و أوصى بضرورة إنهاء مشكلة الأسرى البروتستنت الفرنسيين ،و هذا بسبب الشكوى التي تقدم بها المغاربة من الإنجليز ،لأنهم لم يوفوا تماما بتعهداتهم السابقة. و قد تم تسوية المسائل باتفاق مشترك وافق عليه السلطان المولى إسماعيل و القاضي بمقايضة الأسرى البروتستنت الفرنسيين ببراميل بارود و عتاد حربي آخر.

و في مارس 1706 عين المولى إسماعيل أحمد بن أحمد قردناش مبعوثا خاصا، له إلى لندن، و كلف بإقناع الملكة بإرسال مبعوث آخر لاستكمال المفاوضات من جهة و المطالبة باستكمال ما على الإنجليز من صفقة تبادل الأسرى من جهة أخرى.[2]

إلا أن الجانب الأكثر أهمية في مهمة قردناش تمثل في محاولة استمالة إنجلترا و طلب مساعدتها لاستعادة سبتة من يد الإسبان. مقابل ذلك تعهد المولى إسماعيل بتموين حامية جبل طارق بكل احتياجاتها المونية في كل الأوقات.[3]

---

[1]- التقرير السابق .SP. 71/15. F. 251

[2]- روجرز، المرجع السابق، ص 114.

[3]- و مما جاء في الخطاب الذي حمله قردناش من المولى إسماعيل إلى الملكة آن موجها إلى : " صاحبة العظمة الأكثر كرما، الكبيرة التي لا تقهر، الأكثر قوة من كل أسلافها الملكيين الملكة آن .SP . 102/2. F. 149

و في خطاب آخر سلم لها في 05 يوليو عام 1706 أشار فيه الملك غلى الانتصارات الأخيرة التي أحرزتها في حروب الوراثة " ابتهج مولاي أشد الابتهاج بانتصاراتكم في إسبانيا، فليصفق العالم لإدارة جلالتكم ... و ليمنحكم الله السعادة إلى الأبد " أنظر : SP . 102/2. F. 149.

إلا أن الوفد المغربي لم يوفق في مهمته بيد أن البحارة المغاربة قاموا بأسر مركبين إنجليزيين. هذه الحادثة أثرت بشكل كبير على سير المفاوضات، كما أن الملكة آن رفضت عرض بالتحالف ضد إسبانيا[1] لإخراجها من سبتة معللة ذلك بتحالفها مع شارل الثالث، كون أن إنجلترا تعتبره الملك الشرعي و هو المرشح الذي أيدته مع حلفائها في حرب الوراثة الإسبانية.

استمر السلطان في حماسه اتجاه بناء علاقة مع إنجلترا، رغم فشل بعثة قردناش، أرسل مبعوث آخر هو بنتورا دي زاري و هو أميني مسيحي و تم تكليفه و خول بالصلاحيات التي تسمح له بالنيابة عن السلطان بالتفاهم فيما يخص شؤون التجارة.

و قد كان السفير المغربي سيء الحظ في مفاوضاته الدبلوماسية بنفس قدر سوء حظ من سبقه. فقد جاءت الأنباء إلى لندن عن قيام مجاهدي سلا الجديدة و غيرها من الموانئ المغربية بأسر المزيد من السفن، و أرسلت الملكة آن الكولونيل جوزيف نبيت إلى مكناس في فبراير 1711 تشكو فيها أسر السفن الإنجليزية في العرايش و تطالب بفك أسرها، هي و التجار الذي كانوا عليها.[2]

و قد وافق المولى إسماعيل على هذه المطالب بيد أنه كان عاجزا عن منع مجاهدي سلا من شن مزيد من الهجمات على السفن التجارية الإنجليزية. و كرد فعل على حالة الاعتداءات المتكررة تقرر في يناير عام 1713 تحديد إقامة دى زاري في مقره الخاص بأمر من اللورد دار تموت انتقاما لما لما اقدم عليه السلطان من استيلائه على السفن الإنجليزية، و قد كتب دي زاري إلى وزير الدولة في 19 فبراير 1713 رسالة[3] جاء فيها : " أرى أنه من غير المعقول أن أدفع من صحتي و حريتي ثمنا لعمل ارتكبه مولاي أو رعاياه بعد انتهاء مدة الهدنة ... ".

و هذه إجابة غريبة من دبلوماسي كان يمثل المغرب في بريطانيا، و هذا ما يطرح قضية شروط و كيفيات اختيار هؤلاء السفراء و هل امتلك المغرب حقا جهازا سيتولى شؤون السياسة الخارجية ؟

---

[1]- روجرز، مرجع سابق، ص ص 116 - 117.

[2]- كثفت إنجلترا من مراسلاتها لحث المغرب على ضرورة إنهاء مشكلة الأسرى لكن دون أن تقدم شيء مقابل ذلك، أنظر التقارير المرقمين تحت : SP. 71/16. F. 85 و SP. 71/15.F. 334.

[3]- رسالة دي زاري إلى وزير الدولة اللورد دار تموت 19 فبراير 1713 SP. 71/16.F. 71.

و تطورت الأمور بشكل لافت فقد أرسلت بريطانيا مبعوثا آخر إلى المولى إسماعيل و هذا من أجل تسوية كل المسائل العالقة بين الطرفين خاصة ما تعلق الأسرة الإنجليزية في مكناس.

و كان المبعوث بادون قد حمل رسالة تضمنت اقتراحات بعقد هدنة بحرية، كما كانت التعليمات تقضي بأنه إذا ما فشلت مفاوضاته فعليه القيام بأعمال تأديبية ضد مجاهدي سلا، و تم لهذا الغرض وضع عدد من السفن الحربية في جبل طارق تحت قيادته.

و نجح بادون في 26 ماي 1713 من أن يوقع في طنجة تجديدا للهدنة البحرية و كتب إلى اللورد دار تموت بأن المولى إسماعيل قد وعد بإطلاق سراح الأسرى الإنجليز في مكناس حال ظهور بادون هناك.

و لدى سماع هذه الأنباء أمر اللورد دار تموت برفع الخطر الإقامة الذي كان مفروضا على منتورا دي زاري و ذلك حتى لا يعرض مثل هذا الوضع مفاوضات بادون للخطر. [1]

و استمر الوضع إلى أن حظى دي زاري بمقابلة مع الملكة آن في قصر بكنجهام في 02 أوت 1713، و أبلغها بسرور السلطان لوصول هداياها و أنه بالمقابل فسوف يرسل المولى إسماعيل هداياه للملكة. و قد أثار اللورد دار تموت شكوكه في دي زاري فلم يكن مقتنعا تماما بأوراق اعتماده. مما دعاه للكتابة إلى بادون في 08 أوت 1713 يطلب فيها إجراء تحريات عن دي زاري في كل من طنجة و مكناس. [2]

و جاء الجواب في 4 سبتمبر بأن المعلومات التي توصل إليها تفيد بأن دي زاري كان تاجرا ذا سمعة مريبة، و هو غير مؤهل للتفاوض كسفير مطلق السلطات و أضاف بادون أنه قد راسل تاجرا إنجليزيا يجيد العربية إلى مكناسلإجراء المزيد من التحريات. و أكد له أن المولى إسماعيل لم يرسل دي زاري إلى لندن، ليس كسفير كامل الصلاحيات، و إن ما يصل من رسائل في هذا المعنى إنما صادر علن الوزير

---

[1]- لا شك أن قرار رئيس الوزراء برفع الخطر عن دي زاري قد تأثر أيضا بوصول رسالة المولى إسماعيل إلى الملكة آن في يونيه 1713 مؤرخة في فبراير من نفس السنة، و كان قد أوصى فيها : بخادمنا الوفي و الصادق الولاء النصراني الدكتور بنتورا. الرسالة مسجلة برقم SP. 102/2.FF 170-1.

[2]- روجرز، مرجع سابق، ص ص 121 - 122.

الكبير محمد الأندلسي و هو إسباني مرتد و هذا دون علم السلطان أو موافقته، و لهذا نصح بادون بضرورة ترحيل زاري إلى المغرب في أقرب فرصة.

في هذه الأثناء بدأت مفاوضات جادة لعقد اتفاقية شاملة، و كان أن وصل بادون إلى مكناس في 14 يناير 1714 و التقى المولى إسماعيل في 18 يناير[1]، و كان الهدف من هذا اللقاء حسب ما أدلى به بادون أمام السلطان أنه جاء بهدف تحرير الأسرى و إقامة سلام دائم و وطيد بين إنجلترا و المغرب، و هذا ما رحب به السلطان و تم لقاء ثان بينهما في 04 فبراير نتج عنه إصدار الأوامر بإطلاق سراح 67 أسيرا إنجليزيا. [2]

إلا أن الاتفاق عرف تحويرا في آخر لحظة، و ذلك من خلال مطالبة حاكم طنجة و تطوان و القائد العام للسواحل و نائب السلطان أحمد بن علي بن عبد الله و الذي خلف والده المتوفي. و ذلك بضرورة أداء الإنجليز للفدية مقابل إطلاق سراح الأسرى و هذا ما أكده المولى إسماعيل، و أمام إصرار الطرق المغربي على إتمام الصفقة و حرصهم على تنفيذ ما جاء في الاتفاق لم يكن أمام الإنجليز من سبيل إلا الرضوخ للمطالب المغربية و كان ذلك على لسان الوزير الجديد للإدارة الجنوبية اللورد بولنجبروك و الذي أوصى بالاستجابة القوية لمطالب السلطان. [3]

لقد تمكن بادون من توقيع معاهدة سلام و صداقة و تجارة في تطوان في 27 يوليو عام 1714 و قد أمضاها بالنيابة على السلطان القايد أحمد بن علي بن عبد الله.

و لعل أهم ما جاء مميزا في هذه المعاهدة ما جاء في إحدى موادها من اعتبار جميع الأشخاص الذين يعيشون في حيل طارق أو منورقة من الرعايا البريطانيين.

---

[1]- روجرز، مرجع سابق، ص 122.

[2] - De castries, op. cit, T3. pp. 125-129.

[3]- خطاب بادون من طنجة إلى الوزير الجديد للإدارة الجنوبية اللورد بولنجبروك، مؤرخ في 05 أبريل 1714 مسجلة برقم : SP 71/16. F. 271 و جاء فيه : " فيوجد في المدن المنتشرة على الساحل الإسباني أعداد من المغاربة يمكن شراؤهم بأسعار معقولة مثل المسنين و المكفوفين و المقعدين، و لا جدال في أن الكل سيقبل طالما فيهم الروح.

و بطلب من السلطان، عين بادون المستر انطوين بالمر كقنصل مؤقت حددت مهمته بالعمل على الحفاظ على العلاقات الودية الناشئة بين المغرب و إنجلترا. [1]

لكن لم يدم طويلا فمع بداية شهر نوفمبر 1714 عادى تلك العلاقات إلى التآكل و هذا بسبب عدم وفاء الإنجليز لتعهداتهم في الاتفاقية المبرمة، و نتيجة لذلك عادت عمليات الجهاد البحري و استولى المغاربة على خمسة و تسعين إنجليزيا في ماي 1716. [2]

و عادت بذلك أزمة الأسرى الإنجليز إلى الواجهة، و هنا اتخذت إنجلترا قرارها بإرسال قوة بحرية إلى جبل طارق بقيادة الأميرال كورنوول، و قد طلب من المولى إسماعيل إرسال مبعوث لتدارس قضية الصدامات البحرية القائمة، و تبادل الأسرى. [3]

و رغم أن مولنياس مبعوث السلطان قد توصل إلى عقد اتفاق و هدنة بحرية لمدة عام و تبادل الأسرى، إلا أن التصديق من السلطان على هذا الاتفاق لم يصل إلى إنجلترا، و بهذا ضرب حصارا على الموانئ المغربية الرئيسية و إلى التهديد بالاستيلاء على السفن المغربية بالإضافة إلى أخذ المغاربة العاملين في جبل طارق رهائن. [4]

و بالرغم من كل الإجراءات التي اتخذتها إنجلترا في هذا الصدد قصد إنهاء عمليات القرصنة و الاستيلاء على السفن، إلا أن عدد أسراهم ظل في تصاعد حيث بلغ في مارس 1717 مائة و ثلاث و خمسين أسيرا.

و شكل ضغط أسر الأسرى على الحكومة البريطانية ورقة حققت أهداف الجانب المغربي، فقد اعتبروا هؤلاء أن حكومتهم نست الأسرى و لم تقدم شيئا لإطلاق سراحهم.

و قد كتب المولى إسماعيل من مكناس في 28 ماي 1717 عبر للأميرال كور نوول على سخطه للتعامل الإنجليزي خاصة مسألة عدم الوفاء بما جاء في الاتفاق مع بادون :

1- خالد بن صغير، المرجع السابق، ص 43.

2- روجرز، المرجع السابق، ص ص 123-124.

3- نفسه، ص 124.

4 - Dominique Meurier , op. cit., p. 90.

" في أيام الملكة إليزابيث و التي كانت على صداقة كبيرة و وثيقة مع عمي الملك مولاي حامد الذهبي إلى درجة أن كلا منهما أحب الآخر كثيرا. كان يتم تبادل رسائل الصداقة و الهدايا فيما بينهما. أما أنت فلا تتبع مثل هذا الطريق و لكنك تبعث لي بالرسائل مع بعض الأشخاص و ليست هذه هي الطريقة التي يمكن أن تنجز بها أي أمر معي ".[1]

كما نبهه إلى أنه إذا رغب للوصول إلى اتفاق فعليه بمفاوضات مباشرة، و هذا ما كان من الأميرال كورنوول، حيث أخذ بنصحه المولى إسماعيل و أرسل له مفاوضا كان الكابتن نوربري و لكنه فشل في تحقيق أي من أهداف المفاوضات.[2]

ثم جاءت محاولة أخرى من خلال إرسال الأميرال بينج الكابتن فيليب كافينديش إلى تطوان في أفريل 1720، لكنه كان منقوصا الصلاحيات، فكان يطلب دائما العودة إلى مسؤوليه مما جعل المفاوضات تتعطل، و ثم أمر القائد أحمد بن علي بن عبد الله لقطع المفاوضات.[3]

1-معاهدة 1721

قررت إنجلترا في يوليو عام 1720 إرسال تشارلز ستيوارت كمبعوث لها لدى السلطان كامل الصلاحيات للتفاوض، و قد لقى قبول السلطان و تم عقد معاهدة سلام و تجارة ثم توقيعها في فاس في 23 يناير 1721.[4]

و ضمت هذه المعاهدة[5] خمس عشرة مادة، حفظت و تبنت امتيازات الإنجليز في الاتفاقيات السابقة، و من المواد القوية في المعاهدة ما جاء في إحداها، " عدم تجاهل هذا السلام أو قبول أي اعتذار عن تنفيذه، و سوف يتم نشر هذا و إعلانه لكافة رعايا الدولتين، كما سوف يتم توقيع هذا التصريح و حفظه من جانب كل من القوتين لمنع المنازعات.

---

[1]- SP 71/16. F. 527

[2]- نفس الرسالة السابقة.

[3]- روجرز، المرجع السابق، ص 126.

[4]- نص الاتفاقية موجود في John Windus, Ajour To Mequinez 1725, PP 229-251، تم تعريبه من الزهراء إخوان، و نشر ضمن منشورات عمادة مولاي إسماعيل بمكناس سنة 1995. تحت عنوان رحلة إلى مكناس، ص 168.

[5] - John Windus, Op. Cit., 229-225.

كما أنهى ستيوارت مسألة الأسرى بتحريرهم (293 أسيرا)، لقد استطاع تشارلز ستيوارت تحقيق ما لم يستطع أسلافه، و يرد بعض المؤرخين ذلك النجاح إلى السخاء الذي أبداه في توزيع الهدايا ليس فقط على رجالات الصف الأول للسلطان، و لكن حتى لهؤلاء الذين يحملون المظلة الملكية فوق رأس السلطان في الاحتفالات لحمايته من الحرارة، و إ، كان الهدف من ذلك حسب رأينا هو محاولة إظهار محيط السلطان من موظفيه من أبسط المراتب إلى أعلاه على أنهم فاسدون، و لكن بعض المؤرخين يرون أسباب نجاحات ستيوارت تعود إلى قدرته على التفاوض و يتضح ذلك في الخطاب الذي بعث المولى إسماعيل للملكة في 07 أوت 1721 و جاء فيه عبارة : إن المبعوث قد أثبت أنه شخص ذكي ... و حتى لمقارنته مع الكابتن نوربري قال :

" وجدناه عديم الكفاءة في تقديم الإجابة الطيبة، و عاجزا عن كسب أية ثقة، نتيجة لقلة كياسته وكثرة جهله ... ".[1]

إذا كان عقد معاهدة 1721 تتويجا مهما للسياسة الخارجية البريطانية في المنطقة المتوسطية، و أرخت لتوطيد قانوني لهذه العلاقات التي ما فتئت و تزداد توثيقا. و لعل من مظاهر تنامي هذه العلاقات إرسال السلطان في نوفمبر 1723 لمبعوث خاص هو عبد القادر بيريس في بعثة للملك جورج الأول ثم بعثة أخرى بتاريخ 1725 بقيادة محمد بن علي الباقولي.[2]

لم ترتبط العلاقات الإنجليزية المغربية على ما كان يحدث من وقائع إقليمية أو دولية، بل إن الجهة الداخلية ساهمت أيضا في التأثير على هذه العلاقات.

في مارس 1727 توفي المولى إسماعيل[3] و اختفائه أدخل المغرب في موجة إضرابات بسبب تنازع أبنائه الحكم و العرش، فقد احتل ابنه المولى أحمد الذهبي[4]

الحكم إلا أن الجيش تدخل و اعتقله عام 1728 و عين أخاه المولى إبن مروان بن عبد الملك بن إسماعيل باسم عبد المالك الثالث، إلا أنه و بعد فترة قصيرة استعاد أحمد الذهبي العرش من أخيه

---

1 - SP. 71/16. FF. 621-2.

2- روجرز،مرجع سابق ،ص 125

3- توفي المولى إسماعيل و قد بلغ واحد و ثمانين عاما.

4- هو المولى أبي العباس أحمد بن إسماعيل المعروف بالذهبي.

و أعدمه، و لم يمض وقت طويل حتى قام ابن ثالث للمولى إسماعيل بالانقلاب على الذهبي و لقي هذا الأخير نفس مصير أخوه عبد الملك، و أعلن عن توليه السلطان باسم عبد الله الخامس[1] أمام هذه المستجدات، قام المبعوث البريطاني في المغرب السير راسل بالعودة إلى إنجلترا عام 1728 و قدمت له توصيات و تعليمات ليتماشى مع الوضع الجديد في المغرب، و مما يبرز أهم أولويات السياسة الخارجية البريطانية اتجاه المغرب و تتمثل في :

- العمل على إطلاق سراح أي من رعايا الملك جورج المأسورين في المغرب سواء أكان من البريطانيين أو هانوفر.
- العمل على شراء مجموع من الخيول البربرية، التزود بما تحتاجه بريطانيا منها.

عاد راسل إلى فاس حيث يقيم المولى عبد الله و بتاريخ 10 يوليو تمت المصادقة على معاهدة 1721 و قد تم إضافة 04 بنود[2] و نصت هذه المواد على :

المادة الأولى : مغادرة جميع رعايا السلطان الذين يعيشون في جبل طارق أو منورقة تلك البقاع خلال ثلاثين يوما و إعادة توطينهم في أملاك السلطان.

المادة الثانية : تتم محاكمة الرعايا البريطانيين أمام القواد المغاربة فقط بالاشتراك مع القنصل البريطاني و ليس أمام القضاة.

المادة الثالثة : إطلاق سراح رعايا جلالة ملك بريطانيا هانوفريين أو البريطانيين الذين تأسرهم سفن السلطان الحربية و بشكل فوري.

المادة الرابعة : للبريطانيين الحق في شراء إمداداتهم الغذائية و غيرها من الضروريات من موانئ السلطان و ذلك لسد احتياجات أسطولهم و حماية جبل طارق و بعدم دفع أي رسوم جمركية عن تلك المشتريات. [3]

---

[1]- الناصري، الاستقصاء، ج 7،ص51

[2]- روجرز، مرجع سابق، ص ص 129 - 130.

[3]- عبد الإله الدحاني، المغرب و مضيق جبل طارق مرجع سابق، ص 133.

وقد يتساءل الدارس لهذه المواد أين مصلحة المغرب و السلطان في هذه المعاهدة و التي تبدو للوهلة الأولى أنها غير متكافئة، ربما أن الوضع الداخلي المغربي، جعل الملك يتحاشى إثارة إنجلترا لمساعدة أحد أطراف الطامعين في سلطانه و بذلك يكون سباقا لكسب ودها، و قد أضاف راسل إلى نجاحه الدبلوماسي هذا تحريره أسرى إنجليز و افتداء أزيد من 23 منهم.

ظلت مشكلة عدم احترام أحد الأطراف لبنود الاتفاقيات أحد أهم الأسباب لتدهور العلاقات، و حدث أن الإنجليز لم يوفوا بتسديد فدية الأسرى الملزمة من خلال اتفاق سابق، و هذا ما أدى إلى غضب السلطان فأمر بوضع المبعوث الإنجليزي تحت الإقامة الجبرية لغاية تسديد فدية الأسرى. [1]

و حدث أن برز مشكل آخر تحكم هو الآخر في طبيعة العلاقات آنذاك، فقد حدث أن أخذت سفن حربية اسبانية بالقوة عددا من المغاربة كانوا على متن سفن إنجليزية و تم بيعهم، دون أن يبذل البريطانيون أية محاولة لتحرير هؤلاء، هذا ما أدى إلى قيام مجاهدي سلا بمهاجمة كل السفن البريطانية الوقعة في أهدافهم باعتبارها كانت الأكثر حملا لركاب الإسبان و البرتغاليين من جبل طارق أو منورقة.

و لم يتمكن القنصل جون ليورنارد سوليكوفر المعين في المغرب في ماي 1732 خلفا لراسل، من فك أسر السفينة الإنجليزية " الإيجل " رغم أنه أرجع مطلبه إلى ما تضمنته معاهدة السلام والتجارة، و اتهم المغاربة بخرق التزاماتهم في المعاهدة، و كان رد السلطان أنه ما دام هناك ركاب أسباب وبرتغاليين على ظهر السفن الإنجليزية فإنها ستبقى هدفا شرعيا و غيمة لسفنه. و انتهت سفارة سوليكوفر بإخفاق دبلوماسي كبير، و تزايدت هجمات مجاهدي سلا الجديدة و تمكنوا في يناير 1734 من الاستيلاء على أربعة سفن بريطانية بملاحيها البالغ عددهم تسعا و ثلاثين، على إثر ذلك أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها إلى سوليكوفر للقيام بزيارة أخرى للسلطان في مكناس حاملا معه رسالة من الملك جورج الثاني بالإضافة إلى الهدايا المعتادة.

و إزداد الموقف سوء نتيجة قيام سفينتين من الأسطول الملكي بتدمير مركبين مغربيين في موكادور.

[1] - SP. 71/17. F 489.

و قد استقبل السلطان سوليكوفر في 02 أوت 1734 حيث سمح له بتسليم الأسرى الإنجليز و أكد له حرص المغرب على الابقاء على علاقة ودية مع إنجلترا لكن دون أن يسمح للإنجليز بنقل أعداده مهما كان الثمن. [1]

لدى وصول سوليكوفر إلى تطوان في 05 سبتمبر 1734 و بصحبة الأسرى طالب حاكم تطوان و طنجة القايد أحمد علي بن عبد الله بدفع فدية عن كل أسير، و نظرا لما ترتب عنها من مبالغ مالية كبيرة، فإن سوليكوفر لم يلق الترحيب و الثناء لما أنجزه بل إنه تلقى خطابا من دوق نيوكاسل في 03 ديسمبر عام 1734 م إلى سوليكوفر مليء بالتوبيخ جاء فيه : " هناك سوء تصرف كبير من جانبك في القيام بهذا العمل،[2] و تم تعيين و ليم ولاتون خلفا " لسوليكوفر "، و تم أرجاء الحديث عن مسألة الدين و الأسرى إلى حين، بسبب ما عرفه المغرب من اضطرابات داخلية يمكن رصدها سريعا في آن الجيش قام بعزل المولى عبد الله في سبتمبر 1735 و توليه أخيه المولى علي المعرف بالأعرج مكانه إلا أنه استعاد الحكم ثم تجددت الاضطرابات فقد خلع الجيش مرة أخرى المولى عبد الله و وضع مكانه أحد أبناء المولى إسماعيل يدعى محمد بن عربية، و في هذه الأثناء وقف القايد أحمد إلى جانب ابنا آخر للمولى إسماعيل يدعى المولى المستضيء غير أن الملك عبد الله تمكن من استعادة سلطته و هزيمة السلطان المدعي و قتل في معركة قرب القصر الكبير في أوت 1743 قتل خلالها القايد أحمد بن علي بن عبد الله. [3]

و لم يمض وقت طويل حتى طالب الملك عبد الله من وليم بتكرو على ضرورة دفع الدين وأبدى الملك المغربي حسن النية و الحرص على إبقاء العلاقات الودية مع الإنجليز و لهذا أقام بالتصديق على معاهدة السلام و التجارة القائمة بين البلدين. و بالسماح بتصدير الماشية لتموين حامية جبل طارق و بتقديم التسهيلات لسفن الأسطول الإنجليزي التي تأتي للتزود بالمؤن من الموانئ المغربية. [4]

---

[1] - De Castries, op. cit, T3, P P 140 – 141.
[2] - SP. 71/18 F. 98.

[3] – الناصري،الاستقصا ،مرجع سابق،ج 7،ص 76
[4] – نفسه ،ص 78

و رغم ما ترتب عن هذا اللقاء و الشعور المتبادل بين الطرفين اتجاه اهتمامهم في الحفاظ على العلاقات الودية بينهما، إلا أن الدين لم يصل إلى السلطان و هذا ما جعله يفرض عقوبات على الجانب الإنجليزي من خلال :

- توقيف تصدير الماشية إلى جبل طارق، و أمره بأسر السفن الإنجليزية.
- معاملة البحارة الإنجليز الذين تجنح سفنهم إلى الساحل المغربي بنفس معاملة زملائهم المأسورين في البحر.

و هذا ما كان من مصير السفينة الإنجليزية إشبكتور في خليج طنجة عام 1746م. [1]

عاد وليام لاتون إلى المغرب بصلاحيات كاملة للتفاوض مع الملك لإطلاق سراح الأسرى الإنجليز، و بعد مفاوضات صعبة تم الوصول إلى اتفاق أخيرا في 16 ماي 1749 خاص بدفع كل مستحقات فدية الأسرى، و حدث أن شب خلاف خطير في 29 ماي 1749 بين القايد تميم ولاتون حول سفينة دانماركية. كان المغاربة قد غنموها في البحر و رفض لاتون تقديم المساعدة للإبحار بها بالنظر إلى علاقات الصداقة بين الدانمارك و إنجلترا[2].

و تعرض لاتون إلى الإقامة البحرية و حددت اتصالاته، و اعتبر ذلك إهانة للملك في شخصه، حيث كتب إلى دوق بدفورد وزير الإدارة الجنوبية " **إهانة وجهت إلى جلالة الملك في شخصي ... وإني أناشد بكل تواضع جلالة الملك، من خلالكم، لينقذني من هذا الهول الذي يفزع كل من يشاهده**"[3] إلا أن الرد الذي تلقاه كان قاسيا فقد اعتبر الدوق بدفورد أنه هو من تصرف بحماقة وجلب له ذلك غضب جلالته.

1- روجرز،مرجع سابق،ص 133

2- نفسه ،ص ص134-135

3 - SP 71/18. F. 550.

و انتقلت إنجلترا لأسلوب قديم جديد لفرض مطالبها، و التفاوض من موقع التهديد، فقد حركت أسطولها البحري إلى تطوان و استعراض قوتها أمام سواحل المغرب، و قد جاء ثماره من خلال إطلاق سراح لاتون، و قيول السلطان بمبلغ 8200 جنيها لدين سوليكوفر، و قد تم الاستغناء عن لاتون. [1]

في مارس 1751 سافر خليفة لاتون وليم بتكرو و هذا من أجل تجديد معاهدة السلام والتجارة مع المغرب، و تمكن من ذلك.

2-عــودة حـــالة التـــوتـر

لقد استعرضنا سابقا إلى أن البعض شبه سير العلاقات الإنجليزية المغربية بعلاقة غرام لا تدوم بصفائها كل الوقت بل تشهد أحيانا حالة توتر. و قد وقع أنه في عام 1754 عادت العلاقات الإنجليزية المغربية إلى التوتر، فقد تمكن المستضيء أخ السلطان في فرض سلطانه على ميناء أسيلا[2]، وقد اتهم السلطان :

1- التجار الإنجليز كونهم كانوا يقومون بمعاملات غير مشروعة معه.

2- سلطات جبل طارق بإصدار وثائق مرور لسفن يقودها جنويون مما يعني ذلك أن سلطات جبل طارق توفر لهم الأمان في عالي البحار.

و نتيجة لذلك و من أجل الضغط على الإنجليز، فقد أسر بحارة سفينتين إنجليزيتين جنحتا على الشاطئ المغربي يناير 1754، ثم أعاد إطلاق سراحهما و أبلغ الإنجليز بعواقب الاستمرار في التعامل غير الشرعي مع المتمردين من أسيلا و في منح رخص المرور لأعداد السلطان. [3]

لم نستطع الحصول على وثائق أو رسائل تثبت هذا التوجه الإنجليزي نحو التعامل مع متمردي أسيلا، و لكن بالنظر إلى الوضع العام و سير الأحداث، يمكن القول أن الموقف المغربي كان على درجة كبيرة من الصحة، و هذا ما يفسر ما أقدم عليه الأمير سيدي محمد ابن المولى عبد الله، و الذي كان

---

[1]- روجرز، مرجع سابق، ص ص 136 - 137.

[2]- الناصري، الاستقصاء، ج7،ص 83

[3] -J.F.P. Hopkins, Letters from Barbary1576-1774,Arabic documents, in the Public Record Office, Oxford University Press, 1982. الرسالة رقم 59 من محمد بن عبد الله إلى جورج الثاني 2 يناير 1756

يتولى إدارة المناطق الجنوبية من المغرب، فقد كان الحاكم الفعلي في المغرب بعد أن تنازل له والده عن الحكم، و من ذلك أنه أعلن الحرب على إنجلترا بعد أن تناقلت إلى مسامعه قيام سفن حربية بريطانية بأسر فرنسية في مرسى آسفى.

كما اتخذ الكثير من الإجراءات في هذا الاتجاه و منها اصداره [1]:

- حكم بالموت في حق تاجر إنجليزي يدعى وليم مونتيتي.
- أوامر بطرد التجار الإنجليزي من أغادير.
- مرسوم يقضي بالاستيلاء على السفن الإنجليزية التي تصل إلى الموانئ المغربية.

و قد راسل بيتكرو السلطان المولى عبد الله بيتكو فيها إجراءات و أعمال الأمير[2].

و استمر الأمر على هذا النحو ردحا من الزمن، غير أن سيدي محمد استجاب للنصائح التي تقدم بها قواد سفنه بالتوقف عن مضايقة الإنجليز مخافة ما قد ينجر من ذلك من عواقب وخيمة. و بادر إلى إرسال مبعوث خاص حاملا رسالة ضمنها أسباب غضب الأمير من الإنجليز، حيث شكا للملك جورج الثاني تصرفات حاكم جبل طارق، طالبا في نفس الوقت فتح صفحة جديدة من علاقات التفاهم و تسوية الخلافات القائمة بينه و بين الإنجليز. [3]

إلا أن المفاوضات فشلت في الوصول إلى اتفاق شامل و اقتصرت على عودة العلاقات و المصادقة على معاهدة السلام و التجارة دون إطلاق سراح الأسرى أو تزويد المغرب بما طلبه من بارود و سلاسل و أشرعة و حبال سفن[4].

و إذا ما حللت أسباب فشل المفاوضات فيمكن القول أن الجانب المغربي رأى في سلوكات هايدباركر سببا في ذلك، فقد كتب عبد الكريم بن زاكور مبعوث الأمير المغربي، إلى هنري فوكس واصفا

1- نفس الرسالة السابقة.

2- روجرز، مرجع سابق، ص 139.

3- الرسالة 62 من المجموعة سابقة الذكر.

4- غضب الخليفة السلطاني و قتئذ و نعت البريطانيين بأسوأ النعوت، خالد بن صغير، مرجع سابق، ص 45.

إياه بالقول إن هايد باركر مجرد وحش غير متمدن، و ليس إنجليزيا لبقا و أنهى خطابه بقوله : أطلب منكم لدى اختيار مبعوثيكم في المستقبل بأن يتم هذا الاختيار على أساس من الكفاءة لا المحسوبية. [1]

حدث آخر ساهم بشكل كبير في فهم توجهات السياسة الخارجية البريطانية اتجاه المغرب خلال هذه المرحلة، يتمثل في انتحار القنصل ريد.

فقد قامت سفينة بريطانية سيرين بتعمير سفينة مغربية قبالة رأس سبارتل، و انتقاما لذلك تم حجز ريد في حجرة و بعثة الدبلوماسية في حجرة ثانية، و كان السلطان الجديد سيدي محمد قد هدد ريد بأنه إذا لم يوقع على تعهد بأن يحصل السلطان على عشرين ألف ريال كتعويض عن سفينة الغارقة فسوق يتم إعدامه، و مما جاء في حديثه لريد يوم 16 فبراير 1758 في فاس نعمته الإنجليز بالأوغاد والأنذال و أعلن بأن الإنجليز هم أسوأ الأمم و قال :

إنه كان يتمنى لو كان في جبل طارق الفرنسيون أو حتى الإسبان و لا يكون فيه مثل هؤلاء الجيران الأشرار، و انثنى السلطان ليهدد بأنه سوف يعقد سلاما مع الفرنسيين و يساعدهم في تحطيم الإنجليز، و شك بمرارة من أن الإنجليز قد عاملوا أباه و جده كما يرغبون لأنهما كانا يجهلان الشؤون البحرية أما هو فلن يسمح لنفسه بالانخداع. [2]

في 19 فبراير 1758 قام ريد بدفع طلقة نارية على رأس منتحرا[3]، و قد صدم هذا الانتحار سيدي محمد، مما جعله يتخذ قرارات سريعة منها :

- أبدى نيته على مد معاهدة السلام و الصداقة لعام آخر ينتهي في أول فبراير 1759.
- إعادة التصريح بتصدير الماشية و غيرها من الماد التموينية إلى حامية جبل طارق.

كما سمح لمرافقي ريد بحرية المغادرة و أعرب عن أمله بسرعة عودتهم إلى المغرب مخولين بكافة الصلاحيات لإقامة سلام دائم. [4]

---

[1] - SP. 71/20 F. 81.

[2] - روجرز، مرجع سابق، ص 142.

[3] - رسالة كروز فنر إلى وزارة الخارجية SP 71/20. F. 270.

[4] - رسالة رقم 62 سابقة الذكر.

و لا شك أن خوف السلطان سيدي محمد من أعمال انتقامية من طرف الإنجليز، هو الذي دفعه إلى إرسال خطاب إلى رئيس الوزراء الإنجليزي قدم خلاله روايته للأحداث و التي تناول بن زاكور كتابته و جاء فيه :

- إن ريد كان شخصا ناكرا للجميل بالنسبة للسلطان لأنه قد أمر في الماضي العصاة التابعين لمولاي المستضيء في أصيلا بالأسلحة و الذخيرة.
- رفضه و بطريقة وقحة مطلب السلطان بالتعويض عن السفينة التي أغرقها الإنجليز.
- رفضه مطلب السلطان بعشرين ألف ريال عن السفينة المغرقة. و الظاهر أن حادثة انتحار القنصل ريد لم تؤثر كثيرا على سير العلاقات الإنجليزية المغربية فلم نجد هناك رد فعل انتقامي من إنجليترا، ربما يمكن تفسير ذلك بأمرين إثنين.
- ما تضمنه الخطاب الملكي لدى محمد و الذي فيه كثير من التأسف لما آل إليه الوضع محملا ريد مسؤوليته الكاملة في انتضاره.
- حاجة لندن إلى الحفاظ على العلاقات الودية مع المغرب تعزيزا لموقفها العسكري في حرب السبع سنوات.

و عوض هذا التوجه الانتقامي سنلاحظ توجها نحو المهادنة، فقد خولت لندن الكابتن مارك ميلبانك بتاريخ 25 أكتوبر 1758 كامل الصلاحيات لتذليل العقبات لعقد سلام دائم مع المغرب. [1]

و اقتضت التعليمات الأولى أن لا يقدم ميلبانك أية هدية إلا بعد عقد المعاهدة كما تم تزويده بتعليمات واضحة تقتضي بأن لا يقدم أي وعد بتعويض سفينة المغرقة و أن يتم الدفاع على فرضية الدفاع الشرعي للسفينة سيرين. و إذا ما أصر السلطان على التعويض فإنه لا يجب القبول بأكثر من 05 ألف جنيه كتعويض نهائي. [2]

---

[1] - خالد بن صغير، مرجع سابق، ص 45.

[2] - روجرز، مرجع سابق، ص 143.

وصل ميلبانك إلى تطوان في 26 أكتوبر 1759 و منه راسل السلطان بضرورة بدء المفاوضات حول الأسرى و وضع شروطا مسبقة تمثلت أساسا في لا تفاوض دون إطلاق مسبق للأسرى. و كان أن رد السلطان بشروط مقابلة بضرورة إمداده بالأسلحة و الذخيرة، و فشل التوصل إلى لقاء لأن ميلبانك لم يكن مخولا في الحديث في هذا المجال، فعاد إلى جبل طارق.

استمرت الاتصالات بين الطرفين المغربي و الإنجليزي لتذليل عقبات المفاوضات، و وصلا إلى اتفاق في ذلك، و عاد ميلبانك إلى الرباط في 4 ماي 1760، و تم إطلاق سراح الأسرى، مقابل فدية و عقد الطرفان معاهدة سلام و تجارة في فاس 28 جويلية 1760. [1]

و قد عقدت هذه المعاهدة على نفس الشروط أو الأسس التي عقدت على أساسها المعاهدات السابقة مع إضافة مادة أساسية نصت على دفع خمسة و عشرين ألفا من الريالات الاسبانية للسلطان لإتمام تسوية كل الصعوبات و الإدعاءات و النزاعات الناشئة بين الإمبراطور و الملك البريطاني أو بين رعاياهم أو بين أولئك القاطنين في ممتلكاتها لتقوية علاقات السلام و الصداقة الحقيقية و المنيعة بين الأمتين.

لقد أبدى ميلبانك قدرة هائلة على التفاوض، و هذا بدليل الخطاب الذي أرسله السلطان إلى الملك جورج الثاني و تضمنه ثناءا كبيرا لمبعوث الملك و مما قاله : " و وجدته رجلا على قدر كبير من الوعي من أي سفير التقيت به من قبل و لهذا فقد أبديت له كل التكريم و كياسة ممكنة كدليل على عظيم تقديري له ... و لو كان سفيركم مارك ميلبانك قد أتاني من قبل لاستقر السلام منذ أمد طويل، فإنه الرجل المناسب لهذا العمل و له طريقة في الحديث محببة و لبقة. [2]

إن هذا الثناء يمكن أن يبرر فقد أدى هذا الاتفاق إلى تحسن كبير على مستوى العلاقات بين الدولتين، و لا شك أن ما تميز به ميلبانك من مهارات و كفاءات عالية جعل هذا الاتفاق ممكنا، بل إنه يمكن الجزم أن هذا الاتفاق قد صار في أهدافه و نتائجه لصالح بريطانيا بسبب ما حصلت عليه من تموين

---

[1]- الرسالة 63 من المجموعة نفسها سابقة الذكر، من محمد بن عبد الله إلى جورج الثالث، 12 ربيع الأول 1178هـ/ 9 سبتمبر 1764م.

[2] - SP. 71/20 F. 578.

من المغرب لحامية جبل طارق و لسفن الأسطول الملكي، هذان الهدفان شكلا أهمية قصوى وبالغة في حالة الحرب و السلم.

و لعل ما يمكن إثبات هذا الحرص البريطاني على العلاقات الودية مع المغرب ما كان من الخطاب الذي بعثه اللورد روشفورد وزير الدولة للشؤون الجنوبية غلى القنصل العام سامبون[1] والمؤرخ في 29 مارس 1771 بأنه هناك : " سبب أساسي واحد للرغبة في الإبقاء على الصداقة وثيقة مع الإمبراطور، و هو التموين المطلوب لحامية جبل طارق ".[2]

و جاء هذا الخطاب بسبب أزمة بحارة سفينة لارك[3] مارس 1771. و استمرت إنجلترا في نظرتها للمغرب على هذا النحو باعتبارها منطقة تمويل حقيقية لحمايتها بجبل طارق، و لكن في نفس الوقت عملت على عدم إثارة اسبانيا. فقد تقدم السلطان سيدي محمد بطلب تزويده بخمسين مدفعا لاستعمالها في قصف القلعة الاسبانية في سبتة، إلا أن الرد الإنجليزي كان بطبيعة الحال الرفض القاطع رغم أن السلطان المغربي قد قلص طلبيته إلى عشرين مدفعا.

و أرى أن بريطانيا حاولت بذلك الإفلات من سياسة الأمر الواقع التي فرضها المغرب عليها، وقد جاء على لسان سفير المغرب إلى إنجلترا بن يدري للورد روتشفورد في 28 جوان 1773 بما فيه من مصلحة مطالب سيدي محمد :

" اسمحوا لي بالتأكيد لفخامتكم بأني لا أقصد القول بأن الإمبراطور لديه ما يتكافأ مع الأمة الإنجليزية من أساطيل و جيوش و لكن ينبغي التذكير بأنه في إمكانه القيام و هو في أمان بأعمال غير محببة يترتب عليها متاعب و نفقات و فرص قد يقتنصها لتقديم الطلبات عالية التكاليف، و من ثم فإنه عندما يتقدم الآن و بشكل ودي للغاية يطلب الأشياء التي نكرنها فإنه يفعل ذلك على ضوء علامات الصداقة المذكورة التي أبداها و على ضوء ما رفضه من عروض مخزية ... و قد أرسل مؤخرا رسالة إلى جبل طارق

---

[1]- و هو الذي خلف بوهام قنصلا عاما في تطوان في مارس 1770، و كان يعمل من قبل قنصلا بريطانيا في الجزائر.

[2] - F.O. 52/2.

[3]- فقد غرقت إحدى سفن لفربول عند رأس بون، و بعد أن نجح البحارة الناجون منها في الوصول إلى الشاطئ إذا بهم يجدون في انتظارهم رجال القبائل بالمنطقة فأسروهم و باعوهم لحاكم أغادير مقابل 30 ريالا اسبانيا، و أرسلوا إلى السلطان في مراكش و طالب بفديتهم مقابل إطلاق سراحهم.

جاء فيها أنه بالرغم من رفعه للرسوم المفروضة على تصدير المواد التموينية من بلاده فإنه لن يطبق ذلك على تموين جبل طارق ... ".[1]

و إذا كان تموين جبل طارق حجر الزاوية في تطور العلاقات الإنجليزية المغربية، و اتضح ذلك جليا عندما تحادث اللورد روتشفورد مع السفير المغربي الجديد سيد طاهر، و التي أوضح من خلالها النظرة البريطانية لواقع العلاقات من خلال أنه ما دام السلطان مستمرا في التسريح بتموين جبل طارق و السفن الحربية البريطانية من المغرب سوف يكون هناك مقابل مناسب في علاقات الصداقة.

و من ملامح الانفراج في العلاقة الإنجليزية المغربية، مجموع الهدايا التي أرسلها سيد محمد إلى جورج الثالث، هذا الأخير راسله بخطاب بتاريخ 23 يونيه 1774 عن طريق طاهر فنيش.

" **تلقينا هداياكم التي بعثتموها مع سفيركم تعبيرا عن صداقتكم، و قد أبلغنا هذا السفير أنه ليس من شيء مرغوب منكم لدينا مثل عدد من المدافع الكبيرة،** [2]**و من ثم فقد أمرنا بإعداد ثلاثين من هذه المدافع بعرباتها و بكل ما يلزمها لإرسالها إلى جلالتكم كدليل مؤكد على ما نحمله لكم من ود وتقدير ... و نحن نعتمد تماما على استمراركم في إبداء مظاهر الصداقة في أية مناسبة تعيسة بهذا الشكل** "[3]، و أضاف قائلا :

" **و لكم أن تثقوا بأن رعاياكم سوف يلقون نفس المعاملة الودية من كل قوادنا من البحر والبر والذين تلقوا منا الأوامر بهذا المعنى** ".[4]

لم تدم حالة الود و الدفء في العلاقات المغربية الإنجليزية كثيرا، فقد عادت إلى التوتر من جديد، و هذا بسبب إقدام سلطات جبل طارق ببيع سفينة مغربية في المزاد العلني لم تستطع الإيفاء بدفع تكاليف إصلاحها.

و اعتبر ذلك سببا في وصف السلطان مثل الإنجليز، أن الإنجليز خدعوه أعظم خديعة، و أن الملك جورج الثالث نفسه غير ملوم في ذلك، و قد أصاب العلاقات بين الطرفين انحسار شديد.

---

1 - SP. 71/21.
2 –SP. 71/21
3 - F.0. 52/3.
4 - Ibid.

و قد صدرت الأوامر إلى القنصل العام لوجي بالتوجه إلى قصر سيدي محمد لإصلاح الوضع، ربما أن الدافع غلى ذلك ما كان من موقف السلطان من الحرب الإسبانية الإنجليزية عام 1779، عندما رفض طلب إسباني بوقف تموين جبل طارق و إمداد الاسبان بقمح بلاده. [1]

إلا أن الوضع ازداد سوءا فقد اتسعت فجوة التباعد بين المغرب و بريطانيا إلى استجابة السلطان للمطالب الاسبانية و عقد اتفاق مع الاسبان، وضع بموجبه مينائي العرائش و طنجة تحت تصرفهم لمدة سنة ابتداءا من 01 يناير 1781 في مقابل دفع مبلغ من المال و إطلاق سراح عدد من الأسرى المغاربة. [2]

وعند انقضاء مدة الاتفاقية مع اسبانيا أعاد السلطان فتح طنجة و العرائش لسفن جمع الأمم بما فيها السفن الإنجليزية.

وعندما تمكن الأسطول الإنجليزي من فك الحصار على جبل طارق في سبتمبر 1782، راسل السلطان الملك جورج الثالث يعرض عليه تموين جبل طارق و الأسطول البريطاني. [3]

ولعل وقت وصول هذا الخطاب كان حاسما فقد تزامن و المراحل الأخيرة من حرب الاستقلال الأمريكية، و هذا ما اعتبرته بريطانية سياسة انفتاح تتطلب كل الدعم و كان ذلك من خلال تعيين سير و جر كيرتس القائد العام للقوات البحرية البريطانية في جبل طارق سفيرا في البلاط المغربي، و تم تزويد السير روجر بتعليمات فقد طلب منه :

" بأن تسعى بكل الوسائط لكسب محبة و ثقة السلطان و كبار وزرائه و المقربين إليه بأكثر أنماط السلوك احتراما ".

ما يمكن رصده من بعثة روجر ما كتبه من وصف للمغاربة، فقد أرسل تقريرا إلى لندن بتاريخ 19 أفريل 1783 قال :

" و فيما رأيته من هؤلاء الناس خلال معاملتي معهم فإنه ليس من خطأ أكبر من النظر إليهم باعتبارهم متخلفين، و أخشى أن آراء من هذا القبيل تخلف أسوأ النتائج ... فالمغاربة شعب

---

[1]- بن الصغير، مرجع سابق، ص 46..

[2]- روجرز، مرجع سابق، ص ص 153-158.

[3]- خالد بن صغير، مرجع سابق، ص 46، روجرز، مرجع سابق، ص 160.

عنيف وفض و هو حساس جدا فيما يتصل بمكانته و استفزازه إلى أقصى حد تصور بأنه يعامل بدون اعتبار... [1].

إن مثل هذه التقارير القنصلية انبنت عليها الكثير من السياسات البريطانية. و التي جعلت منها رصيدا للدراسة والتحاليل و اتخاذ المواقف من الأحداث.

في 24 ماي 1783 وقع روجركيرتس موادا جديدة أضيفت إلى اتفاقية السلام و التجارة بين بريطانيا و المغرب، و نصت هذه المواد على السلام و الصداقة بين البلدين، و على حق التجار الإنجليز في التعامل مع المغرب و استرداد ديونهم التي لهم فيها. [2]

أما المادة الثالثة فقررت إعادة الدار التي كان يقيم بها نائب القنصل في طنجة إلى البريطانيين. أما المادة الخامسة فيتضمن وعد من السلطان لبناء دار للوكيل البريطاني في مارتيل ميناء تطوان.

المادة السادسة فكانت أهم المواد المدرجة و تضمنت حق البريطانيين في الحصول على الإمدادات من كل الموانئ المغربية معفاة من الرسوم لمدة عام يبدأ من أول أفريل 1783 على أن يتفق بعد ذلك على قيمة هذه الرسوم.

الملاحظ خلال المرحلة القادمة هو حرص إنجلترا على اختيار ممثليها لدى البلاط المغربي دليل آخر على الأهمية التي أولتها إنجلترا للمنطقة، فقد تعرض لك من القنصل باين الذي عين في أبريل 1784 خلفا لروجي و القائم بأعماله تشارلز أدم دف الذي حاول استخلاف باين على قنصلية، و تم استدعاءهما إلى لندن لنفس الأسباب و هي طريقة قيامهما بعملهما. و حتى و إن حاول ادم دف استرضاء الوزير اللورد سدني الذي أجابه في 5 يونيه عام 1787 برفض تقديم يد العون و مما جاء في إجابته :" **ينبغي أن تعلموا بأن ما فعلتموه في أكثر من مناسبة خلال قيامكم بإدارة الشؤون الملكية في المغرب كانت من الأمور التي تستحق التوبيخ ...** ". [3]

---

[1] - F.O. 52/5.

[2] – روجرز،مرجع سابق، ص 145

[3] - F.O. 52/9.

و شهدت مرحلة القنصل ماترا استقرارا ملحوظا و إن شابتها بعض العراقيل كان أهمها ما حدث خلال شهر سبتمبر 1787م[1]، من تراجع مشاعر الصداقة تراجعا ملحوظا و أسباب ذلك أن السلطان أراد إهداء سفينتين حربيتين للسلطان العثماني، و طلب من حاكم جبل طارق عددا من البحارة الإنجليز للإبحار بهما إلى اسطنبول. إلا أن الرد الإنجليزي كان سلبا فقد كانت المخاوف كبيرة من استفزاز الروس أو حتى موقف القراصنة المالطيين.[2]

أغضب هذا الموقف السلطان و دفعه إلى اتخاذ قرار وقف تموين جبل طارق، بل ذهب ماترا إلى إمكانية إعلان السلطان الحرب على بريطانيا، و التي قررت في 24 أبريل 1788 إرسال قوة بحرية إلى المياه المغربية لحماية الملاحة و التجارة البريطانية، و مع هذه الإجراءات حمل الملك جورج الثالث قائد هذه القوة البحرية رسالة للسلطان المغربي تضمنت تأكيدات بنوايا بريطانيا السلمية.

و تعبيرا عن حسن النية لاستمرار العلاقات الودية بين الطرفين و سعي الإنجليز على استمرارها، كانت التعليمات لماترا بدفع الديون التي كانت على باين و دف، رغم أن الحكومة البريطانية كانت لا ترى أي وجه لمسؤولية أدبية أو مادية لها من تلك الديون. [3]

و لا شك أن الحالة الصحية و العقلية للسلطان المغربي شكلت هي الأخرى جانب من مراسلات السفير ماترا فقد كتب في 1788 لـ اللورد سيدني يبلغه أن سيدي محمد علي حافة القبر وفي حالة من تخاريف الشيخوخة.

و قد اتضح ذلك جليا ما كان من قضية لايتون و تعينه في يونيه 1789 وزيرا مقربا للسلطان و بعد شهر و بدون أية مقدمات طرد السلطان لايتون من منصبه العالي، ليعاود استدعاءه إلى مراكش في أوت 1789 ليكتب له رسالة لجورج الثالث، مشتكيا من تصرفات حاكم جبل طارق الذي رفض تنفيذ ما

---

[1] - F.O. 52/7.

[2] - كان الروس آنذاك يشنون حربهم الثانية على الدولة العثمانية في عهد القيصرة كاترين الثانية و التي استمرت 05 سنوات (1787-1792)، إلا مالطة فكانت تعج بفرسان القديس يوحنا.

[3] - F.O. 52/8.

تم الاتفاق عليه بين الطرفين لإصلاح ثلاث سفن مغربية، و قد ختم السلطان رسالته بتساؤل سيد محمد بصراحة إذا كانت السياسة التي يتبعها حاكم جبل طارق تجاهه تنفيذا لأوامر الملك جورج أم لا [1].

3-تولية مولاي اليزيد العرش و موقف بريطانيا من مشروع استعادة سبتة :

توفي سيدي محمد السلطان المغربي في أفريل 1790 قبل وصول الرد على رسالته، و خلفه المولى يزيد، ابنه الذي أنجبه من أم ايرلندية، و منذ أن تولى الحكم لم يخف وديته تجاه الإنجليز، فقد التقى بالقنصل ماترا أربع مرات كشكل من أشكال التواصل.

قام بخفض الرسوم المفروضة على الماشية المصدرة إلى حامية جبل طارق، كما راسل الملك جورج الثالث في 16 شعبان 1204هـ (27 أبريل 1790) باستمرار العمل بمعاهدة السلام والصداقة و التجارة. و طلب الملك بإرسال سفير لتدعيم العلاقات الودية بين بريطانيا و المغرب. وربما نفسر هذا التقارب من الجانب المغربي إىل رغبة المولى يزيد استعادة سبتة من الاسبان، و قد دفعه ذلك إلى أن يطلب من ماترا ضمان تزويده بقنابل المدافع من جبل طارق، كما طالب السلطان أيضا مجيء اثنين من خبراء المدفعية من جبل طارق للقيام بتدريب قوات السلطان على إطلاق قنابل المدافع شديدة الانفجار. [2]

كما أرسل المولى يزيد في سبتمبر 1790 واحدا من ضباطه إلى جبل طارق لجلب بعض الآلات الخاصة بالمدفعية كان حاكم جبل طارق قد وعد بتقديمها، فيما كانت الحرب وشيكة بين بريطانيا و اسبانيا، غير أنه لما كانت احتمالات تلك الحرب قد زالت وقت ئذ فقد نكث عن تنفيذ الوعد و عاد ضابط السلطان من جبل طارق دون التجهيزات المطلوبة. [3]

في نوفمبر 1790 وصلت القنصل ماترا تعليمات من لندن حول هذا الموضوع، فإن إنجلترا ستجد نفسها في موقف صعب إذا نشبت حرب بين الطرفين و أنها لا تستطيع مشاركة المغرب في أية عمليات ضد المناطق المغربية المحتلة من الاسبان و بالتأكيد سيطلب السلطان يد العون من بريطانيا، وإذا ما

---

[1]- روجرز، مرجع سابق، ص ص 168-169.

[2]- المرجع السابق، ص 170.

[3]- نفسه، ص 171.

رفضت مطلبه فإنه سيعتبر ذلك عملا عدائي، و لهذا جاءت التعليمات لماترا بضرورة العمل على منع نشوب الحرب بين الطرفين.

أصدرت بريطانيا تعليماتها إلى القنصل ماترا ليقوم بواجب التهنئة للمولى يزيد بتوليه العرش، و حرصت على عدم إرسال بعثة من لندن كما جرت العادة خوفا من إحراج لندن بمطالبة السلطان لهذه البعثة بمسائل عسكرية، كانت إنجلترا تتحاشى الخوض فيها بالنظر غلى موقفها من الصراع المحتمل بين المغرب و اسبانيا. و مراقبتها للوضع في فرنسا. [1]

و قد استقبل السلطان القنصل العام في الرباط في 08 أبريل 1791، نتج عنه توقيع معاهدة سلام احتوت في مجملها على 43 مادة، و خلال هذا اللقاء وعد ماترا السلطان المغربي بهدية مغربية من الملك جورج الثالث تمثلت في فرقاطة حسب ما بلغه من تعليمات.[2]

و لعل دبلوماسية لندن استطاعت إلى حد بعيد تجنيب بريطانيا الوقوع في حرج مع اسبانيا،و رغم ذلك فقد ساعد عدد من الضباط كانوا ضمن وفد ماترا و اشرفوا على عملية تدريب إطلاق نيران بمدافع جديدة بتاريخ 27 مارس 1791، و كان لنجاح عملية إطلاق النار بدقة وقع كبير في المولى يزيد.

بدأ حصار سبتة بتاريخ 18 أوت 1791، و لجيش تعداده قارب 25 ألف رجل، إلا أن حدوث اضطرابات داخلية في المغرب و محاولة الإطاحة بالمولى يزيد، اضطره إلى فك الحصار و رغم أنه استطاع هزيمة خصومه إلا أنه أصيب أثناء القتال و توفي في مراكش في 16 فبراير 1792، و بوفاة المولى يزيد، و تولي خلفه المولى سليمان و إعلانه سلطانا على البلاد في فاس 14 مارس 1792، والذي لم ستقر له الحال إلا بعد 03 سنوات من الصراع ضد إخوته الطامعين في العرش، و بالمقابل دخلت بريطانيا في حرب ضد فرنسا الثورة.[3]

---

[1] - George Lefebvre, Napoleon, Paris, 1957, p. 319.

[2] – يوجد نص هذه الاتفاقية في دار المحفوظات البريطانية (P.R.O) تحت رقم (F.O. 93/63/1A) و هي مؤرخة في 4 شعبان 1205هـ/18 أبريل 1791.

[3] – Herbert Marsh ,Politique dévoilée de la France vis-à-vis de l'Angleterre, tome1,1799,252-253

لقد حاولت بريطانيا ربط علاقات تجارية ودبلوماسية مع المغرب الأقصى منذ عهود باكرة، وأعطت سياستها الخارجية اهتماما خاصا بالمنطقة خاصة على عهد المنصور و الملكة اليزابيت،وستزداد أهمية المغرب بالنسبة لبريطانيا بعد احتلالها لصخرة جبل طارق و إقامة حامية لها فيها.

وظلت مسالة تموين الحامية البريطانية بالمواد الغذائية الطازجة مفتاح العلاقات بين البلدين، مادامت العلاقات البريطانية الاسبانية يشوبها العداء،و من القضايا التي كانت تعكر صفو هذه العلاقات مسالة القرصنة و الأسرى و الاعتداءات المستمرة على سفن الطرفين.و حاولت بريطانيا أن لا تخلط بين المسائل الأوربية و علاقتها المغربية ،فيمكن القول أن ترمومتر صفاء هذه العلاقة مرتبط بعلاقات بريطانيا بالجانب الأوربي سواء اسبانيا أو فرنسا،و رأت بريطانيا في علاقاتها مع المغرب محددة في مسائل تجارية و لا يمكن الوصول بها إلى حلف استراتيجي أو علاقات دبلوماسية مستمرة،مما جعل مسالة التفاوض و عقد المعاهدات مقتصرا على مسائل تجارية لا أكثر،و مع ذلك استطاعت بريطانيا أن تكسب اعترافا دبلوماسيا من المغرب من خلال عقد معاهدة 1721 و ألت ستشكل حجر الزاوية في تاريخ المغرب الدبلوماسي ليس فقط مع الجانب البريطاني و لكن أساس علاقات المغرب مع دول أوروبا.

لقد شهد الاقتصاد البريطاني اندفاعا رهيبا في مسالة الإنتاجية و تطور أساليب الإنتاج،هذا الأمر ألزم الإدارة البريطانية على العمل للحفاظ على مصالحها المتزايدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط أمام تهديدات الثورة الفرنسية و طموحات نابليون و أمام المارد الروسي المندفع نحو المياه الدافئة مما سيشكل خطرا حقيقيا على مصالح بريطانيا و طرق تجارتها البحرية.

كما أن المغرب الأقصى شكل إلى وقت قريب مصدرا مهما لكثير من الموارد الأولية كالسكر و الصوف و الزيوت،و اعتبارا من كونه يتحكم في المدخل الجنوبي لمضيق جبل طارق ،فرمت السياسة الخارجية البريطانية لمحاولة الحفاظ على الطابع السلمي لعلاقاتها مع المغرب،فكيف استطاعت ذلك في عالم جديد بدأت بوادره مع بدايات الثورة الفرنسية و بداية الصراع الأوربي مع فرنسا الثورة .

الفصل الثالث

الفصـــل الثالث

الاهتمامات البريطانية بالمغرب الأقصى من الحروب الأوربية
إلى ما بعد احتلال الجزائر 1830 – 1847

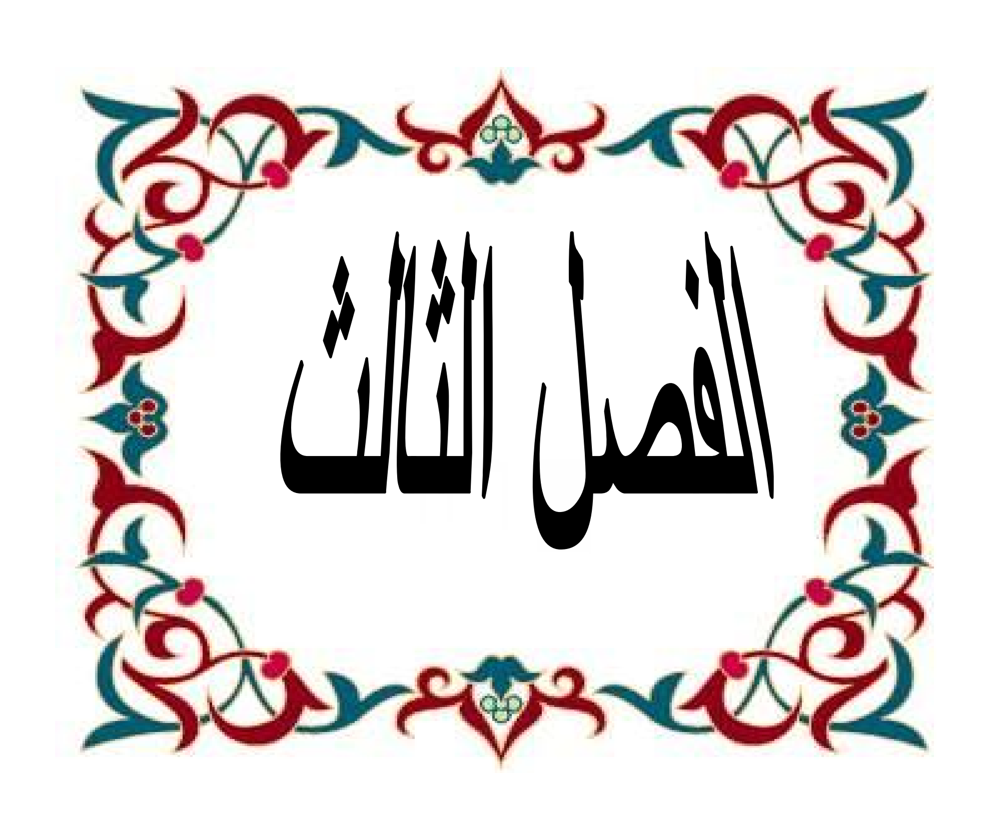
أولا: التقارب البريطاني المغربي خلال الحروب الأوربية

ثانيا: عودة السلم الأوربي و تأثيره على العلاقات البريطانية المغربية

ثالثا: الغزو الفرنسي للجزائر و تزايد المخاوف البريطانية

رابعا: مخاوف بريطانيا من تأثيرات مقاومة الأمير عبد القادر على مصالحها في المغرب

خامسا: التجارة الإنجليزية مع المغرب و موقف بريطانيا من الصراع المغربي الاسباني


الفصل الثالث

شهد المغرب و أوروبا في نهاية القرن الثامن عشر تحولات جذرية مست العديد من المستويات،و استجدت إحداث شكلت بوادر تحول عميق على الساحتين المغربية و الأوربية، وأثرت بشكل كبير على سير العلاقات الدولية.و هنا تجدر الإشارة إلى اعتلاء السلطان المولى سليمان العرش في المغرب ثم تحرير وهران الجزائرية من القبضة الاسبانية بعد ما يقارب الثلاث قرون من الاحتلال، و بداية التوجهات المغربية لمحاولة تحرير و استعادة منطقة سبتة و مليلية المحتلتين،ضف إلى ذلك التحول الحاصل في فرنسا الثورة و بداية الصراع الأوربي لمدة ستقارب العشرين سنة.على أن الاندفاع الاقتصادي البريطاني شكل هو الآخر وجها لتحد جديد على المنطقة المغربية.

و عليه فإنني سأحاول من خلال هذا الفصل تتبع هذه الأحداث و تأثيراتها على المغرب الأقصى ،و سأستعرض واقع المنطقة ما بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، و كيف تعامل المغرب و بريطانيا مع الوضع و التهديد الفرنسيين .

أولا التقارب البريطاني المغربي خلال الحروب الأوربية

تبين للقوى المحافظة في القارة الأوربية،صعوبة التعايش بينها و بين النظام الجديد في فرنسا، و أدى ذلك إلى انفجار الوضع برمته في غرب أوربا،و قد استطاعت فرنسا الثورة تحييد بعض الأطراف المعادية لها في القارة، إلا أن بقاء انجلترا شاهرة السلاح كان يقض مضجعها و يحرمها من اقتطاف ثمار انتصاراتها العسكرية،فالعدوان الفرنسي على مصر و الذي كان من بين أهدافه ضرب المصالح الانجليزية بطريق غير مباشر،من اجل إضعافها،مادامت قد عجزت عن النيل منها مباشرة بسبب موقعها الجزري و قوة أسطولها البحري،سيؤدي إلى تأجج الوضع من جديد،و قيام التحالفات الأوربية ضد فرنسا الثورة و هذا ما سينهي حالة السلم التي أقرت منذ مؤتمر وستفاليا،و إقراره مبدأ توازن القوى .أدركت انجلترا خطورة التطلعات الفرنسية في المتوسط،و زادت مخاوفها ،و لهذا فستحاول ضرب هذه المخططات سواء بالعمل العسكري المحتوم أو من خلال تنشيط دبلوماستها في منطقة المتوسط لقطع الطريق عن فرنسا .و في هذه الاجواء ادرك المغرب حجم التحدي و رغم انه اعلن الحياد و عدم التدخل في الصراعات الاوربية و محاولة وقوفه بنفس المسافة امام جميع القوى

الأوربية المتصارعة ،إلا أن ذلك سيكون عسيرا و سيجد المغرب نفسه مقحما في هذا الصراع،مع ما كان يشهده من تحولات داخلية عميقة بوصول المولى سليمان الى الحكم ،فكيف تعاملت انجلترا مع المستجدات الاوربية و المغربية ،و كيف استطاعت كسب المغرب و تحصين مصالحا فيه ؟.

1-تولية المولى سليمان الحكم و بداية التقارب الانجليزي المغربي:

تولى المولى سليمان الحكم و أعلن نفسه سلطانا على المغرب خلفا للمولى يزيد في فاس في 4 مارس 1792 [1]، ولم يستقر له الحال في صراعه ضد مناوئه على الخلافة إلا بعد 03 سنوات، وقد اعتلى المولى سليمان العرش في وقت أوشكت فيه الثورة الفرنسية أن تجر أوروبا نحو حرب شاملة ، وبحكم موقعه على مضيق جبل طارق اكتسب المغرب أهمية إضافية خلال الحروب النابليونية [2].

أدركت بريطانيا أهمية المواصلات البحرية لكسب الحرب، و كان تأمين جبل طارق أمرا أساسيا لعمليات الأسطول البريطاني في البحار الشرقية، و سعت في ذلك من أجل الإبقاء على الطابع الودي لعلاقاتها مع المغرب، بل إننا سنسجل تقاربا إنجليزيا مغربيا واضحا وهاما على الأقل في العشرين سنة من الحرب الأوروبية المستمرة .

ولاشك أن السياسة التوسعية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط سببا مباشرا في تحقيق ذلك التقارب[3]. لقد رأى المغاربة في هجوم جيوش نابليون على مصر في أوت 1798، كارثة أصابت كل المسلمين و لم ينظر إليه كحادث منعزل، و كجزء من مخطط موجه ضد كل المسلمين[4]، وقد عجز المولى سليمان عن الإستجابة لنداء الباب العالي بإعتراض السفن الفرنسية بمضيق جبل طارق[5].

---

[1] – أنظر رسائل عربية حول المغرب خلال عهد المولى اليزيد 1790- 1792. مجلة سطوان، 3-4، 1958، ص ص 109-151.

[2] - George Lefebvre, Napoléon, op.cit, P .39

« a ce moment, la méditerranée occidentale (….) était devenue (….) un lac anglais (…) et le sultan du Maroc, était un bons termes avec les maîtres de la mer (…) ».

[3] - Ibid, pp . 249- 267.

[4] – محمد بن عبد السلام الناصري، الرحلة الصغرى ، مخطوط الخزانة الحسينية ، 121.

[5] – رسالة من سليم الثالث إلى المولى سليمان بتاريخ 15 أوت 1798 من خ.ب ، 174/2 ، و خ ب 174/124.

وتبعا لذلك نبه الكثير من علماء الحقبة السليمانية إلى التهديد الأوروبي، و قد بلغ أحدهم أن ربط بين ضياع الأندلس و غزو مصر، داعين السلطان إلى تحصين المراسي و وضع الناس في حالة تأهب لمواجهة الخطر المسيحي[1]، وقد أكد محمد الرهوني وهو من كبار علماء الحقبة إلى أن : ما وقع بمصر من عظيم الفساد يخشى أن يقع مثله بسائر البلاد [2] وقد كان مثل هذا التهديد له ما يبرره، فقد ساعد الوضع السياسي في إسبانيا خاصة بعد 1795 أن أصبحت أكثر حلفاء فرنسا انقيادا داخل أوروبا، و تحولت بالتالي إلى أداة طيعة في يد نابليون يوظفها لتحقيق مطامعه بشبه الجزيرة الأيبيرية .

و كانت مخاوف السلطان من إحتمالات قيام أسطول إسباني بإنزال حملة فرنسية إلى المغرب وراء المرونة التي أبداها إزاء علاقته مع بريطانيا و إجباره على تقديم تنازلات عديدة للإسبان أولا ثم للإنجليز لاحقا .

فالدارس لشخصية المولى سليمان و ظروف توليه الحكم [3]ونظرته لطبيعة العلاقات التي لابد أن تربط المغرب مع أوروبا سيلحظ دون عناء أن الميل الإنعزالي الذي طبع سلوكه في بعض الأوقات كان مرتبطا بشكل وثيق بما كان يحوم من مخاطر على المغرب.

لما تقلد المولى سليمان الحكم في 1792 ، لم يعرف عنه أنه إهتم كثيرا بالسياسة، بل إنه بذل جهدا كبيرا في الدراسة و تحصيل العلوم الشرعية، و عرف عنه عزوف عن الخوف من مسائل الحكم والإدارة فحتى لما عينه المولى يزيد خليفه له على أمور مراكش سنة 1790 لم يلبث أن ترك المنصب مفضلا متابعة دراسته بفاس [4].

---

[1] – الحوات ، أسئلة و أجولة ، مخ ، خ ، ح ، ر ، ز 2710، الورقة 94.

[2] – الرهوني ، الخطب المنبرية، القاهرة ، 1936 ،ج 1 ، ص 11.

[3] – أنظر بيعة المولى سليمان عند الناصري ، الإستقصا ، ج 8 ، ص 87- 90

[4] – الضعيف ،مصدر سابق، ص 223 .

كما أنه لم يظهر أية حماسة إتجاه تولي الخلافة بعد وفاة المولى يزيد رغم إلحاح أهل فاس و أيت إدراسن بذلك ، و لم يقبل بالخلافة إلا بإشتراط عدم مقاتلة إخوته المناوئين له و هذا حسب ما أورده الضعيف في تاريخه [1].

وإن المصادر تجمع على ما كان عليه المولى سليمان من مروءة و ديانة، فقد ذكر القنصل البربطاني جيمس ماترا (**James Matra**)واصفا إياه عند مبايعته بأنه " شاب ذو أخلاق نبيلة ... وإن كان خجولا و منعدم الطموح وأداة طيعة في يد الطلبة [2].

كما قدمه القنصل الفرنسي مور (**L. Mure**) ما كان عليه من صفات المعتدلة و الشغوفة[3]، وهذا ما ذهب إليه أيضا نائب القنصل البريطاني بتطوان و برايس [4] والقنصل دوكلاس في عشرينات القرن التاسع عشر [5].

إذا تجمع المصادر على اعتبار المولى سليمان رجل علم قبل أن يكون رجل سياسة ربما يفسر هذا الطابع كثيرا من مواقفه فقد عمل على تقديم الشريعة على المصلحة السياسية للدولة، و حرصه على مسايرة النصوص الشرعية، هذا مع ما أبداه من تشدد إلى حد بعيد [6].

وافتقد إلى كثير من صفات المرونة السياسية خاصة اتجاه بعض القوى الداخلية مثل الزوايا والمشائخ، لأنه نظر إليهم كطفيليين استحوذوا على ما ليس لهم و كسبوا مكانة بغير وجه حق([7]).

ضف إلى ذلك وجهة نظره إتجاه الأوروبيين و التجارة معهم، فلم يكن يتصور التجارة البحرية كأداة من شأنها أن تخدم سياسته الداخلية، بل إعتبر الإتصال بالأوروبيين شرا لابد منه"[8]، يوجب

---

[1] - نفسه، ص ص 245- 246.

[2] - 27 مارس 1792 ، FO 52/10 .والمقصود بالطلبة هنا هم العلماء,

[3] - راجع الملاحظات التي عبر عنها نائب القنصل الفرنسي مور في م.ت.ق . 10-20 أبريل 1792.

[4] - أنظر بروك ، مرجع سابق ص 359 .

[5] - 26 أفريل 1822 ، F.O 52/23

[6] - محمد المنصور، المغرب قبل الإستعمار المجتمع والدولة و الدين 1792- 1822 ، ترجمة محمد حبيدة ، ط1، 2006، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ص ص 52- 53.

[7] - نفسه ، ص 54

[8] - في هذا الإطار فرضت قيود على سفر الرعايا المسلمين إلى أوروبا، في محاولة إلى الحد من الآثار السلبية التي تترتب عن الإختلاط بالنصارى، أنظر محمد بن جعفر الكتاني، سلوة الأنفاس، 1، ص 231 واعتبرها المولى سليمان مفسدة للدين، فكتب

على أولى الأمر العمل على التقليل من عواقبه الوخيمة ، ولذلك نجده إضطر في الظروف الإستثنائية لحالة المغرب و المنطقة عموما إلى ربط علاقات تجارية مع أوروبا حين كانت التجارة البحرية سلاحا إقتصاديا و سياسيا لكسب المعركة ضد الخصوم، أو تفادي إشارة أو الإنجرار في حرب أوربية هو عن غني عنها ([1]).

غير أن وضع البلاد وحالة عدم الإستقرار جعله يتفادى هذه السياسة الحمائية للإقتصاد والتجارة المغربية، و عكس ذلك تبنى سياسة الباب المفتوح للتجار الأوروبيين وغزوهم للأسواق والمراسي المغربية، و يمكن رصد ثلاث إعتبارات لذلك :

أولا: حاجته الملحة لمداخيل مالية حتى يتمكن من مواجهة أعدائه ومناوئيه في الأقاليم الجنوبية، مما حرمه العديد من المنتوجات، و وجد من تجارة الوسط مصدرا ثمينا للدخل .

ثانيا: أدرك المولى سليمان أن فرض سياسته الحمائية و وضع قيود على التجارة الأوروبية سيعمل على تحويل هذه التجارة لصالح خصومه من الأقاليم الجنوبية خاصة لدى قواد عبدة ودالة والذين أبدوا بنيتهم تشجيع التجارة الأوروبية، مما يعني تقويتهم و مدّ المتمردين بأسباب القوة والدهم الخارجي، و هذا كل سيؤدي بالضرورة إلى عدم القدرة على القضاء عليهم .

ثالثا: إن الخطر الإسباني المرتقب و إعتبارا من أنه شكل أحد أسباب إستمرار العصيان في الجنوب بسبب الدعم الذي كان يقدمه للمتمردين، جعل المولى سليمان يحاول من خلال تجميد العمل بالسياسة الحمائية للإقتصاد لإقناع إسبانيا و تقديم صورة يحافظ من خلالها على مصالحة وتضمن إستمرارها في ظل مغرب موحد .

إلى وزيره محمد السلاوي قائلا :" التجار يتوجهون لأرض الحرب و يتعاملون معاملة الكفار وهي حرام، و يأتون بأموال الكفار وهي حرام، حتى صارت أموالهم كلها سحت" أنظر محمد داود، في تاريخ تطوان ، 3 ، ص 244.

[1] – كان التجار المغاربة المتعاملون مع أوروبا لم يحظوا دائما بما يلزم من الإحترام الذي تنص عليه الإتفاقيات الثنائية والأعراف الدولية، بالرغم من حياد المغرب تجاه الحروب التي عرفتها أوروبا عقب الثورة الفرنسية، فقد قامت الأطراف المتحاربة بحجز مراكب التجار المغاربة، و سلعهم و كان السلطان يتدخل بإسم التجار المتضررين، وفي عام 1799 وبعد حالات متعددة للقرصنة للمراكب الحاملة للعلم المغربي قرر دعوة السفن المغربية للرجوع إلى البلاد.F.O 52/14 و م.ت.ق.21-22 تحتوي هذه المستندات على عدد كبير من الملتمسات التي يطالب فيها التجار المغاربة بإسترجاع ممتلكاتهم المحجوزة .

إذا كانت التنازلات التي قدمها المولى سليمان من خلال سياسة الإنفتاح في بداية حكمه تكتيكية وظرفية، وإنتهت بمجرد أن توحدت البلاد، بعد إخضاعه للمناطق الساحلية المتمردة بعبدة و دكالة و الشاوية عام 1797 تبنى المولى سليمان موقفا مغايرا تماما.

ففي هذه السنة إرتفعت الرسوم الجمركية (رسوم التصدير) إلى نسب وصلت خمسة أضعاف ما كانت عليه من قبل، وتم إغلاق مراسي الدار البيضاء وتيط وآسفى و أكادير عن وجه الأوروبيين[1].

و زاد من حدة نزعة المغرب بإتجاه التضييق على التجارة مع الخارج ما كان من إنعكاسات الحروب النابلونية، فقد حاولت بريطانيا فرض الحصار على السواحل الفرنسية الإسبانية، إلاّ أن هذا الحصار لم ينجح إلى حد ما، و قد كان من بين مسببات عدم النجاح هو إقدام وزير خارجية السلطان المغربي محمد بن عثمان المعروف بتعاطفه مع مصالح إسبانيا على السماح للسفن الإسبانية بالإبحار تحت أعلام مغربية أو سمح للسفن المغربية بحمل البضائع الإسبانية [2].

وقد نظرت بريطانيا لذلك بعدم رضا و ترتب على ذلك أن أوقف الأسطول الملكي عددا من السفن المغربية وإقتادها إلى جبل طارق حيث كان يتم تفتيشها.

وردا على ذلك كتب المولى سليمان في 26 مارس عام 1798 إلى ماترا يشكو له من تلك الأعمال و إتخاذ إجراءات بإيقاف تصدير الماشية و الأغنام و غيرها من المواد التموينية إلى جبل طارق، و بعودة المراكب المغربية إلى البلاد إحتجاجا منه على عدم احترام العلم المغربي من طرف الأساطيل الأوروبية المتصارعة. كما منع السفن المغربية من الإبحار إلى الخارج بإستثناء تلك التي ترسل في مهمة رسمية [3].

و من الأحداث التي يمكن سياقتها لإبراز توجهات المغرب إتجاه الدول الأوروبية المتصارعة هو ما حصل في 09 أكتوبر 1798، فقد وصل اللورد سان فنسنت إلى خليج طنجة في طريقه إلى جبل طارق ، طالبا التصريح له بتموين سفينته من طنجة، و هو الذي سبق له أن وافق على مرور فرقاطة

---

1 - 20 ديسمبر 1797 ، F.O 52/11 .

2 - المنصور، المرجع السابق ، ص 205.

3 - 9 ديسمبر 1799 ، F.O 174 /6 .

أهداها الإسبان إلى السلطان من قادش إلى أحد الموانئ المغربية دون أن يتعرض لها الأسطول البريطاني [1].

إلا أن طلب اللورد قوبل بالرفض و كتب ماترا في 25 أكتوبر يقول " **غادر فخامته الخليج فورا في حالة من السخط الشديد** [2]، ودفع ذلك القنصل العام إلى الشكوى لدى السلطان من هذه المعاملة غير كريمة و غير اللائقة لواحد من كبار قواد الأسطول البريطاني، و كرد فعل وبخ المولى سليمان القايد عبد الله بن عبد الملك حاكم طنجة في خطاب أرسله في 02 ديسمبر 1798 ويأمره بأن يبدي للأسطول البريطاني في المستقبل كل احترام وبإمداده بكل الإحتياجات التي يطلبها [3].

و يبدو أن وباء 1799-1800 أدى إلى تراجع كبير في وتيرة الإتصال مع العالم الخارجي، ففي أوائل العام 1799 إنتشر الطاعون بشكل سريع في سائر أنحاء المغرب وأدى إلى إفراغ عدد من المناطق من سكانها [4]، وجاءت في نفس الوقت أسراب الجراد لتزيد تعاسة البقية الباقية من السكان [5] وصفه أحد المراقبين " فلم يترك أثرا للخضرة على وجه الأرض" [6].

دفعت هذه الظروف القنصل ماترا إلى مغادرة طنجة إلى جبل طارق في ماي 1799 ناجيا بجلده و تبع ذلك صدور أوامر الحاكم أوهارا بقطع كل العلاقات مع المغرب.

و قد كتب ماترا في أوت 1799 واصفا ما حلّ بالزراعة المغربية قائلاً ، " إن الزراعة بالمغرب قد عرفت نكسة شاملة[7] وإنعكس ذلك على ثمن المحاصيل الزراعية وإرتفعت أسعارها وبلغت أسعار أسعار القمح أثمان باهضة و بلغت مع نهاية عام 1800ثلاث مرات مما كان عليه من قبل"[8].

---

1 - روجرز ، مرجع سابق ، ص 172.

2 - F.O. 52/11

3 - بن داود ، مصدر سابق ، ص ص 232-234

4 - محمد بن أحمد الرهوني، جوانب عن الطاعون، مخ ح .ع.ر، د2251 ، ص 4.

5 - حول موضوع المجاعات و الأوبئة راجع محمد الأمين البزاز : تاريخ الأوبئة و المجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر ، الرباط ، 1992، ص ص 57-60.

6 - 21 ماي 1799 F.O.52/11 .

7 - 15 أوت 1798 F.O 52/11 .

8 - 2 ديسمبر 1800 F.O 52/11 .

إن هذا الخصاص وما أصاب الزراعة المغربية هو ما دفع المولى سليمان إلى فرض قيود على تصدير المواد الفلاحية " لقد أدت البلية إلى خصائص في كل أنواع الأقوات، فما كان على المولى سليمان إلا أن غلب مصالح رعيته " حسب أحد موظفي المخزن [1].

و بعد أشهر من إنقطاع الأخبار من طنجة أرسلت سلطات جبل طارق سفينة في سبتمبر 1800 لتحري الموقف، و جاءت الأخبار بأن الطاعنون قد اختفى إلى حد كبير مما أد إلى عودة القنصل ماترا إلى طنجة في يناير عام 1801 لاستئناف عمله [2].

بدأ ماترا مباشرة بعد وصوله بالتفاوض من أجل استئناف صادرات الماشية ذات الأهمية الخاصة إلى جبل طارق ، و أعلم أن السلطات المغربية قد قررت رفع الرسوم الجمركية على هذه الصادرات إلى ثلاثة أمبال ما كانت عليه من قبل[3] و جاءت التعليمات إلى ماترا من لندن بعد وقت وقت قصير بالتوجه إلى فاس و الالتقاء بالسلطان و العمل على ضمان إمداد جبل طارق وأسطول البحر المتوسط بالتموين المنتظم .

وتم فعلا لقاء ماترا بالسلطان في يونيه 1801 و الذي إتفق خلاله على عودة العمل بالرسوم المتخصصة التي كانت مفروضة من قبل على الصادرات إلى جبل طارق، كما أثار ماترا مسألة إنشاء مركز تجاري بريطاني بالقصر الصغير مقابل جبل طارق، هذه المسألة القديمة الجديدة، كان ماترا قد حاول منذ 1790 أن ينتزع امتياز استعمال مرسى القصر الصغير للإنجليز دون سواهم من الأجناس[4]، وأهمية هذه المرسى تكمن في موقعها فمن شأنه أن يسمح بإمداد حامية جبل طارق بما بما يحتاجونه من مؤونة بعيدا عن أي تهديد قد تشكله السفن المناوئة لهم بمنطقة البوغاز. كما يبدو أن المغرب على عهد مولى يزيد قد وعد ماترا بالقصر الصغير، و هو ما أظهره أيضا مولاي الطيب

---

[1] - 30 يناير 1801 F.O 52/11 .

[2] - روجرز ، مرجع سابق ، ص 173.

[3] - تقرير سابق 2 ديسمبر 1800 ، F.O 52/11 .

[4] - رسالة من ماترا إلى جوزيف بانكس (J. Banks) بتاريخ 27 سبتمبر 1801، مخطوطات إضافية ، 33978 ، المتحف المتحف البريطاني .

حينما كان خليفة لأخيه بطنجة ما بين 1794- 1797[1].و مهما كان فإن المولى سليمان أبدى استعداده لتمكين الإنجليز من الموقع[2] لكن ربما أن الظروف الدولية و الصراعات الأوروبية كانت وراء تأخير تجسيد هذا المطلب [3]،وتم الاتفاق على عقد معاهدة جديدة للسلام و التجارة تضمنت مواد المعاهدات السابقة وتم توقيعها في 14 يونيه 1801م [4].

2-المخاوف المغربية من خطر الإنزال الاسباني و الفرنسي

إن هذا التقارب الإنجليزي المغربي على الأقل خلال الحروب النابليونية، كان بلا شك وراءه المخاوف السلطان من احتمال قيام أسطوا إسباني بإنزال حملة فرنسية إلى المغرب وهذا ما جعل السلطان و المخزن يبديان مرونة في هذا الاتجاه.

ففي سنة 1800م راجت شائعات بخصوص وجود اتفاق سري بين فرنسا و إسبانيا تتنازل بموجبه هذه الأخيرة عن مدينة سبتة لفائدة الجيوش الفرنسية[5]، كما أن نشاط السفن الأوروبية المتزايد قبالة السواحل المغربية خاصة المراسي الشمالية، أحدث هلع و قلق كبيرين في نفوس المغاربة.

و قد كتب علماء هذه المراسي إلى السلطان عام 1799 قائلين أن " **البحر عامر بسفن النصارى**" وبالمقابل عانى سكان السواحل من نقص وسائل الدفاع من سلاح و بارود بسبب قرار حضرها[6]، وإضطر السلطان في ذلك إلى رفع الحظر و شكل ذلك تهديدا حقيقيا للأمن الداخلي بلا شك.

1 – 27 أفريل 1801 F.O 174/ 12 .

2 – 29 ماي 1800 ، F.O 174/8 رسالة من المكي الغازي إلى ماترا .

3 – كانت الحكومتان الفرنسية و الإسبانية على علم بالمحادثات السرية التي دارت بين المغرب و وبريطانيا بخصوص القصر الصغير، استنادا إلى مستندات الدولة، ملف 4341 ، 12 يوليو 1799م ، نقلا عن المنصور ، المغرب قبل الإستعمار، هامس 247 ، ص 206 م.

4 – أنظر الاتفاقية في الكناش 447 الموجود في الخزانة الحسنية ، ص 12- 18.

5 – 8 أفريل 1799 **C.O 91/40** و 30 أوت 1800 **C.O 91/41** .

6 – كان المولى سليمان قد منع رعيته من إقتناء وحمل السلاح الناري و التزود بالبارود وجعل ذلك حكرا على الجيش المخزني، راجع في ذلك الضعيف، مصدر سابق، ص ص 313-314.

وإزدادت مخاوف المولى سليمان بخصوص احتمال هجوم أوروبي إنطلاقا من سبتة بعد بلوغ شائعات من شرق البلاد مفادها أن أخاه المولى مسلمة قد التقى نابليون في مصر يتهيأ لدخول البلاد عبر الجزائر [1].

هذه الحالة الهستيرية دفعت السلطان إلى إعلان الإستنفار و طلب المساعدة من أعيان ورؤساء الزوايا كسيدى على بن أحمد، شيخ الزاوية الوزانية، و تعبئة شاملة للجيش [2].

قدمت إسبانيا للمولى سليمان تضمينات و نفت وجود إتفاق سري بينها و بين فرنسا يقضي بتسلم سبتة لهم، زد على ذاك أن دخول القوات الفرنسية إلى إسبانيا زاد من هذه المخاوف[3].

وقد أشار ماترا حينما كان بفاس لتوقيع على المعاهدة الإنجليزية المغربية في عام 1801 إلى الذعر العام الذي كان يهيمن على المسؤولين المغاربة بخصوص احتمال هجوم فرنسي، فقد كان التهديد الفرنسي حسب نفس القنصل، موضوع حديث يومي في الدوائر المخزنية [4]، ولم يكن المسؤولون المغاربة يكتمون مخاوفهم، بل أعربوا للقنصل البريطاني عن رغبتهم في مساندة بريطانيا في حالة ما إذا تعرض المغرب لهجوم فرنسي و ذلك باعتبارها القوة الوحيدة التي بإمكانها حمايتهم من مثل هذه المخاطر[5] و مما لا شك فيه أن السلطات البريطانية ساهمت في إذكاء المخاوف المغربية و هذا بتضخيم الخطر الفرنسي، و في هذا المجال كتب ماترا في عام 1801 إلى محمد السلاوي وزير الأجناس المغربي يحذره من مغبة تعرض المغرب لزحف جيوش التحالف الفرنسي- الإسباني بعد الإنتهاء من غزو البرتغال [6].

وقد أبلغ ماترا بصراحة تامة بأنه يرى في بريطانيا الدولة الوحيدة القادرة على حماية المغرب من مثل هذا الغزو[7]، وأوصى القنصل البريطاني السلطات المغربية بأخذ العبرة من المثال المصري والدور

---

[1] - الضعيف ، 318 أنظر أيضا ابن زيدان : إتحاف ، 4، ص 354.

[2] - 1 ديسمبر 1800   F.O 174/8 .

[3] - رسالة من السلاوي إلى ماترا بتاريخ 14 ديسمبر 1801   F.O 52/11 .

[4] - 1 يوليو 1801   F.O 52/11 .

[5] - 18 يوليو 1801 " سري للغاية " F.O 8/5

[6] - رسالة من ماترا إلى العلاوي 15 أوت 1801   F.O. 174/284 .

[7] - 18 يوليو 1801 F.O .8/5 .

الذي لعبته بريطانيا في تحيري تلك البلاد الإسلامية [1]و قد زاد توثق العلاقات الودية بين البلدين نتيجة لما حدث في جوان 1802 و وصول مدفعي ميدان إلى السلطان كان البريطانيون قد وعدوه بها [2].

و الواقع أن المغرب كان محكوما عليه بالتعامل مع الإنجليز ما داموا القوة البحرية التي أحكمت قبضتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط و ظلت على طول الحروب النابليونية سيدة البحار التي استطاعت ضمان استمرار مصالحها في المنطقة خاصة بعد المعركة البحرية الشهيرة الطرف الآغر، فقد فقدت فرنسا التأثير في أحداث المنطقة و في رسم توجهاتها، و لم يعد أمام القنصل الفرنسي سوى مراقبة الأحداث و الإحتجاج في أحسن الأحوال على المساعدة التي يقدمها المغرب للإنجليز، وما يضمنه من تموين لجيوشها و أساطيلها في المنطقة . لقد ظل التموين المغربي وتصديره الماشية إلى جبل طارق الترمومتر الحقيقي لمستوى العلاقات بين بريطانيا والمغرب [3].

فقد كان الإبقاء على تصدير الماشية بالرسوم المنخفضة دليلا على رغبة المغرب على الإبقاء على حسن العلاقات مع بريطانيا و أن أسطولها هو الدرع الذي يبقى المغرب من الإسبان والفرنسيين، كما أن المصلحة مشتركة فهذا الأسطول بدوره يعتمد على حسن النوايا المغربية للحصول على الإمدادات و التموين اللازم أثناء تأدية مهامه في البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي.

وفي هذا الإطار كتب قائد الأسطول البريطاني نلسون إلى القنصل العام ماترا في 25 سبتمبر عام 1805 [4] رسالة عبر من خلالها عن تخوفاته بشأن عمليات التموين و مما جاء فيها :

" ينبه عليكم اللورد كاسلري باستخدام كل ما لديكم من نفوذ و بذل كل ما تملكون من جهد حتى يحصل الأسطول فيه أي ميناء بالمغرب على إحتياجاته من الثيران و الأغنام والدجاج وأي شيء آخر، وأن يؤثر بها إلى السفن ... و لما كان من المرغوب فيه أن نكون على أحسن

---

[1] – نفس المراسلة السابقة .

[2] – روجرز ، مرجع سابق ، ص 174.

[3] – تابعت إنجلترا نفس السياسة لإقناع المخزن بأن نابليون هو " عدو كل الملوك أينما وجدوا " أنظر رسالة من جيمس كرين إلى نائبه بتطوان بدون تاريخه F.O. 174/151 .

[4] – قبل أسابيع قليلة من موقعة الطرف الأغر 1 أكتوبر 1805 م .

وفاق سواء مع الإمبراطور أو مع حاكمي طنجة و تطوان أو غيرهم من الرجال في تلك الجهات فأكون شاكرا ... بإختصار ينبغي أن نكون في أحسن حال معهم ... وأرجوا أن تقدم كل عون في إبقائنا على أفضل علاقة مع الحكومة و الحكام ... الواقعين في دائرة قنصليتكم و التي تعتمد عليها حالة الأسطول تحت قيادتي إلى حد بعيد [1].

لقد شكل رحيل التجار الأوروبيين كنتيجة للوباء و الحروب الأوروبية قد أدى إلى فتح الباب لليهود المغاربة لبسط هيمنتهم على التجارة الخارجية فقد ازداد عدد الدول التجارية اليهودية [2] بقدر ما تراجع عدد مثيلاتها الأوروبية [3]، وقد نائب القنصل البريطاني بالصويرة عن هذه الظاهرة بقوله: **" لقد أسفر هذه السياسة، عن تركيز تدريجي للتجارة الخارجية بأيدي اليهود المغاربة وذلك على حساب الأوروبيين".**

وقد احتكر هؤلاء عمليات تموين جبل طارق و الأسطول البريطاني بالمؤونة، و بلغت طرقهم الملتوية لتحقيق أرباح كبيرة مسامع المولى سليمان و الذي وصل إلى حل وسط بتحديد عدد الأبقار المصدرة بألفي بقرة كل عام، في حين أن حاجات إنجلترا كانت أكبر من هذا وبالرغم من محاولات القنصل ماترا لزيادة العدد إلا أنه أخفق، ربما أن المولى سليمان أدركت عواقب ذلك على توفير الغذاء و وفرة هذه المواد لتحسين حالة شعبه [4].

---

[1] – رسالة نابليون إلى القنصل ماترا 25 سبتمبر 1805 ، F.O .99/158 .

[2] – لم يجد التاريخ جوابا لحد الآن لبدايات استقرار اليهود بالمغرب، و لا لأصولهم العرقية، و مازال تاريخهم يعد ضربا من الأساطير، أوردت هذه العبارة لبيان أن المراجع اليهودية نفسها تعاني من الجهل بفصول من تاريخ حياتهم في كثير من البلاد، وخاصة بالمغرب، أنظر حاييم الزعفراني، ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب، ترجمة أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم ، مطبعة دار قرطبة، الدار البيضاء 1987 ، ص 12، نقلا عن عمر آفا التجارة المغربية في القرن التاسع عشر 1830– 1912، دار الأمان، الرباط، هامش 1 ص374 .

[3] – عن تجارة اليهود و توسعها أنظر

Daniel Schnoeter , Marchants of essaouira (1844- 1886), Cambridge University, Press, 1988, New York, USA

توجد نسخة تم تعريبها من طرف خالد بن صغير : دانييل شرويتر .

تجارة الصويرة: المجتمع الحضري و الإمبريالية في جنوب غرب المغرب، منشورات كلية الآداب بالرباط ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، 1997 م.

[4] – وثيقة سابقة 30 يناير 1801 F.O. 52/11 .

و استمر القنصل كرين الذي خلف ماترا المتوفي في 29 مارس 1806، في سياسة سابقيه، وكانت التعليمات التي زوده بها بمناسبة تقديمه أوراق اعتماده للسلطان بما يلي:

" عليك أن تعلم أن واحدا من أهم أهداف سفارتكم يتمثل في بذل كل جهد ممكن لتوفير الإمداد باللحوم و الحبوب والخضروات و الماء وكل أنواع التموين لأسطول جلالة الملك ولحاميتي جبل طارق و مالطة .." [1].

و بالنظر إلى حالة البلاد من نقص في المحاصيل الزراعية و لأسباب تتعلق بزيادة المداخل بالنظر إلى ما تطلبه المرحلة من جاهزية في السلاح و تحصين المراسي، فقد رفع السلطان الرسوم المفروضة على كل المواد التموينية المرسلة إلى جبل طارق و الأسطول وأبقى نفس الرسوم القديمة على ألفي بقرة و قدرها خمسة ريالات عن كل رأس [2].

في هذه الأثناء أرسل وزيرة خارجية فرنسا تاليران خطابا فيه الكثير من التهديد، بحث السلطان على قطع علاقاته مع بريطانيا و احتجاجاً على الدعم الذي يبديه المغرب للإنجليز [3]، وتضمن الخطاب آخر الانتصارات الفرنسية و أنه سوف يتم طرد بريطانيا قريبا من البحر المتوسط وسوف تحتل فرنسا سبتة وجاء في نهاية الرسالة نصيحة قدمها تاليران للمولى سليمان بضرورة ترك بريطانيا و الانضمام إلى فرنسا في قضيتها [4].

ظل القنصل العام كرين يسعى إلى تقليل الرسوم المفروضة على الأبقار الجديدة و المقدرة بستة وعشرين ريالا على الرأس بالإضافة إلى ألفي بقرة تدفع عنها الرسوم المنخفضة (5 ريالات على الرأس)، إلا أن السلطان امتنع عن ذلك بل أصدر قرارا في ماي 1807 بمنع تصدير أية بقرة أكثر من الألفين المسموح بها سالفا، و برر ذلك أن مصلحة الشعب المغربي في تحقيق الكفاية للاستهلاك المحلي و ذلك بإيقاف التصدير، ومع هذا فقد راسل السلطان كرين من مراكش في 05 جوان 1807

[1] - وثيقة سابقة 30 يناير 1801 F.O. 52/13 .

[2] - خلال عامي 1810- 1811 سمح المولى سليمان لبريطانيا بتصدير 75 ألف قنطار من الحبوب لفائدة جديتها بإسبانيا و البرتغال 29 يوليو 1812 F.O52/16 .

[3] - روجرز ، المرجع السابق ، ص 176.

[4] - روجرز ، مرجع سابق ، ص 176.

وافق على إرسال كميات إضافية من الأبقار بين الحين و الآخر في مقابل إمدادات من احتياجات الأسطول و الأسلحة و الذخيرة [1].

3-مشروع استرجاع سبتة:

عاد الخطر الفرنسي ليتجدد فجأة في نوفمبر 1807 و ذلك عندما اقتحمت جيوش نابليون البرتغال، و تم تداول شائعات بعزم الفرنسيين احتلال سبتة [2].

اعتبر المخزن غزو البرتغال بمثابة الخطوة التمهيدية لغزو المغرب، و اعتبر أن أفضل خطة ردع ذلك هو الاستباق لاسترجاع سبتة، باعتبارها القاعدة التي يمكن أن تتخذها القوات الفرنسية لشن أي هجوم على المغرب[3].

ولا عجب إذا تقدم المولى سليمان في ديسمبر 1807 بعرض في كثير من الإغراء للبريطانيين على أنه إذا استولى البريطانيون على سبتة وأعادوها إلى المغرب فسوف يحصلون على كل ما يريدونه من مواد تموينية من المغرب على ألا تفرض عليها سوى رسوم منخفضة جدا، ضف على ذلك تخصيص تصدير مواد مثل الشمع و ريش النعام للبريطانيين فقط دون غيرهم [4]،وظهر واضحا حرص الجانب البريطاني على قبول هذا العرض و لذلك قاموا في مارس 1808 بالإنزال على جزيرة بريجيل (تاورة الصغيرة) بالغرب من سبتة [5].

وهي جزيرة صخرية مهمة لغرض الحصار على سبتة، و كان هذا التنسيق العسكري مظهرا آخر للنفوذ العسكري البريطاني في المغرب أن أصبحت بريطانيا الممون الرئيسي للمغرب بالعتاد الحربي، و تدريب بعض الضباط في جبل طارق أو حتى في المغرب.

---

[1] – DANZIGER,R., «The British Consular Reports As A Sources For Morocco's Internal History During The Reign Of Sidi –Muhamed Ben Abdullah 1751-1790 » in **the Maghreb Review**,vol.5,6,7,1982

[2] – 20 نوفمبر 1807 F.O. 52/13 .

[3] – المنصور ، المرجع السابق ، ص 203.

[4] – روجرز ، مرجع سابق ، ص 177.

[5] – رسائل من السلاوي إلى السلطات البريطانية حول الجهود الإنجليزية المغربية لحصار سبتة في الخزانة البريطانية F.O. 174/17 .

(08 أبريل 1808 ، 13 أبريل 1808 ، 15 أبريل 1808 ، 24 أفريل 1808 ، 25 أبريل 1808) .

شكل الإنزال البريطاني في جزيرة تاورة الصغيرة سببا آخر في توتر العلاقة بين فرنسا والمغرب، و إعتبرت فرنسا ذلك على لسان قنصلها بطنجة دورنانو (**Michel – ange D'ornano**) و احتج بشدة على موقف المخزن المتواطئ مع الإنجليز [1].

أدرك نابليون خطورة الوضع فأرسل مبعوثا خاصا إلى المولى سليمان في عام 1808 و اختار لهذه المهمة القبطان بيريل و تضمنت الرسالة مطالبة نابليون المولى سليمان إيقاف تصدير المؤن الموجهة إلى جبل طارق و الانسحاب الفوري للقوات البريطانية من جزيرة تاورة، كما حذر من أي إنزال محتمل للجيش البريطاني بالسير المغربي، و ما يشكله ذلك من تهديد لمدينة سبتة [2].

في تلك الأثناء وصلت الأخبار عن إنهزامات فرنسا في بايلن بإسبانيا، و قيام حركة مقاومة شعبية ضدها و إعلان حكومة وطنية بإشبيلية ، قام المولى سليمان باستقبال ممثلها مما جعل الفرنسيون يحتجون على ذلك و كان رد السلاوي لدورنانو أن المغرب غير معني بالنزاعات الأوروبية [3].

استمرت الاستعدادات المغربية لتحرير سبتة و تمت في أفريل 1808، و قد راسل حاكم طنجة القنصل العام كرين بذلك، و أنهم ينتظرون بداية حصار الأسطول البريطاني لها، لكن حدث تغير في الموقف البريطاني، و هذا بإنسحابهم من جزيرة تاورة مبررين ذلك بمساندتهم لثورة الإسبان ضد الفرنسيين، و أحدث هذا إحباط حقيقيا لدى المغرب [4]، ورغم ذلك إستمر في تموين الجانب البريطاني بما يحتاجه من أبقار و مواد تموينية، بل إن المغرب إستقبل الكونت دي تيلي (**Detilly**) كسفير لحكومة إشبيلية، قدمت فرنسا إحتجاجها في ذلك فكان رد وزير الأجناس المغربي السلاوي بقوله : نحن محايدون و يحق لنا أن نستقبل كل من جاء إلينا "[5].

---

[1] – م.ت.ق من السلاوي إلى دونانو ، 06 ماي 1808 نقلا عن المنصور ، مرجع سابق ، هامش 255 ، ص 208.

[2] – م.ت.ق، 23، رسالة من نابليون إلى المولى سليمان ، بتاريخ 16 ماي 1808 .

[3] – ج. كايي ، مرجع سابق، ص 28.

[4] – روجرز ، المرجع السابق ، ص 177 .

[5] – م.ت.ق. 23 من السلاوي إلى دورنانو (D'ornano) 23 فبراير 1809.

كما سمح المولى سليمان في سنة 1809 لإسبانيا بشراء 20 ألف فنيكة من الحبوب و2000 رأس من البقر [1]، كما سمح السلطان في يوليو عام 1810 بتصدير ثلاثين ألف قنطار من الحبوب لإستخدام القوات البريطانية في شبه الجزيرة و بالمقابل تحصل السلطان على إثنى عشر مدفع نحاسي زنة 18 رطل مع كل منها مائة طلقة ، و قد سر السلطان لإستجابة بريطانيا لطلبه[2].

حرصت إنجلترا على عدم تعكير أجواء العلاقات الودية مع المغرب، لما قد يشكل ذلك من خطر على مسار الأحداث الأوروبية في ربع ساعتها الأخير .

ومما كان أن قامت فرقاطة بريطانية بإعتراض سفينتين مغربيتين محملة بمختلف المواد والبضائع، وأرسلتها إلى جبل طارق للتحقيق، وبعدها تم إطلاقهما لكن بعد رحلة إستمرت 33 يوما و ما سببته من خسارة نتيجة التأخير، و كان لهذه الواقعة تأثيرا سياسيا لما أبداه الإنجليز من عدم الإحترام لراية السلطان المغربي مما قد يؤدي إلى مضاعفات أخرى.

وفي هذا الصدد سارع القنصل كريم بمراسلة اللورد ليفربول وزير الحرب والمستعمرات[3]في 23 يناير عام 1811 و مما جاء فيها :

" آسف لإبلاغ فخامتكم بأن سفننا الحربية لا تبدي الإحترام الواجب إتجاه راية الإمبراطور و قد سبب لي ذلك حرجا شديدا ...و إذا لم توقف مثل هذه الأعمال فإنها ستنزل أفدح الأضرار بمصالحنا في المغرب "[4].

وكان الرد سريعا فقد أبلغ كرين بضرورة تقديم التضمينات اللازمة للسلطان لمنع التعرض للسفن التجارية مستقبلا، و تلقى السلطان هدايا من الملك جورج الثالث معربون و إمتنان عما قدمه المغرب من حبوب و أبقار للقوات البريطانية في شبه جزيرة إيبريا.

1 – م.ت.ق.23 –26 نوفمبر 1909 أنظر أيضا رسالة من محمد بن عبد الصادق قائد الصويرة إلى الحكومة البريطانية ، 8 أفريل 1813.

2 – F.O 25/15 .

3 – في جوان 1804 إنتقلت تبعية قنصليات شمال إفريقيا من وزارة الخارجية إلى وزارة الحرب و المستعمرات .

4 – F.O 52/25

و إستمرت علائم الصداقة بين الطرفين و حرص كل طرف على إبداء تجاوب إيجابي مع ما يطرح من مسائل بينهما، و كان من ذلك أن طلب السلطان من إنجلترا إرسال سفينة حربية إلى الإسكندرية لإعادة ابنه الأكبر المولى إبراهيم و الذي أدى فريضة الحج ،فلبت إنجلترا طلب السلطان، و أرسلت فرقاطة لذلك ، و حظى الأمير بمعاملة خاصة جعلت السلطان يبدي سروره و تأثره بهذه المعاملة، و كان أن صرح بتصدير ألف ثور من المغرب إلى إسبانيا لاستخدام القوات البريطانية [1].

ثانيا : عودة السلم الأوربي و تأثيره على العلاقات البريطانية المغربية

إن عودة السلم إلى أوروبا في سنة 1814 قد استقبلت بارتياح كبير من طرف المولى سليمان ووزيره لشؤون الأجناس محمد البلاوي ، و كان من شأنه أن يوفر فرص انتعاش التجارة البحرية، لكن مرحلة ما بعد 1814 شهدت تراجعا واضحا لاهتمام الأوروبيين بالشؤون المغربية. و انطبق بشكل خاص على بريطانيا التي قلت حاجتها إلى الإمدادات المغربية من المؤن و لم تعد تعير المغرب نفس القيمة الإستراتيجية التي كانت له خلال الحرب [2].

و الحقيقة لم يحدث بين المغرب و بريطانيا بعد نهاية الحروب النابليونية ما كان من شأنه أن يؤثر تأثيرا قويا عن علاقاتهما التقليدية، ولكن الظروف العامة التي مرّ بها المغرب جعله يفقد تلك المكانة التي تمتع بها إلى وقت قريب.

1- بريطانيا ومسالة القرصنة المغربية و رد فعل المخزن:

في أعقاب مؤتمر فيينا 1815،قام الانجليز بعرض خطة عملية على سفراء الدول الكبار (روسيا، النمسا، بروسيا، فرنسا) لانجاز مشروع الرابطة البحرية التي سبق و ان لوحوا به أثناء انعقاد المؤتمر،و الذي يقضي بتكوين قوة بحرية مشتركة تحت قيادة قائد عام يساعده مجلس مكون من وزراء الدول الخمسة يكون مقره باريس،و قد طغى موضوع قمع القرصنة المغربية على الموضوع الرئيسي المتعلق بمنع تجارة الرقيق.

---

1 - روجرز ، مرجع سابق ، ص 179.

2 - المنصور ، مرجع سابق ، ص 210.

لم تبد الدول الأخرى حماسا للمشروع الانجليزي،حيث بدا واضحا رغبة انجلترا في فرض هيمنتها على البحار،و على التجارة البحرية،و إضفاء طابع المشروعية الأوربية عليها.فإسناد قيادة الرابطة الى قائد عام يكون مقره في باريس هي إشارة تكاد تكون صريحة إلى إسناد هذه المهمة إلى قائد القوات المحتلة لفرنسا،اللورد ولجنتون[1].

حرك الانجليز الموضوع من جديد مع بداية عام 1818 م في إطار الدعوة إلى استئناف المحادثات حول مسالة قمع القرصنة المغربية ،و من اجل كسب التأييد لمشروعها،و إزالة التحفظات عليه،اقترحت انجلترا فكرة التداول على قيادة الرابطة بين الدول المشاركة،إلا أن الدول الأوربية المعنية اعتبرت الإجراء غير عملي من منطلق ان غالبية الدول المشاركة لا تملك قوة بحرية و ان ذلك سيحصر المشاركة في ثلاث دول تجمعها تناقضات كبيرة في المصالح.

تعذر التوصول إلى اتفاق حول الكيفية التي تتم بها مواجهة بحريات الدول المغربيةو القضاء عليها،لاختلاف المصالح و أهداف الدول المتجاورة.و في غضون سنة 1818 ،عقد مؤتمر ايكس لاشابيل الذي دعت اليه فرنسا ،لغرض طرح مسالة جلاء قوات الاحتلال عن أراضيها،وكان فرصة لاتخاذ موقف مشترك حول مسالة القرصنة المغربية امام تعذر الاتفاق حول مشروع الرابطة البحرية،وكلف المجتمعون في المؤتمر كلا من انجلترا و فرنسا بتبليغ دول المغرب البحرية بوجوب الإقلاع عن نشاطها البحري الذي يشكل في نظرها خطرا على التجارة الأوربية ويلحق بها الضرر[2]،و في حالة استمراره فان ذلك سيؤدي إلى قيام رابطة عامة تضم جميع الدول الأوربية" **فالدول المعنية مطالبة بان تفكر جيدا في الإضرار التي ستنجم عن قيامها،و التي قد تؤدي إلى تهديد وجودها ذاته**".

بدا واضحا أن الهدف من هذا الإجراء هو انتزاع سلاح الدول المغربية و التي كانت في مجملها تربطها علاقات سلم و تجارة مع بعض الدول الأوربية.و قد رضخ السلطان المغربي للتهديد الأوربي من خلال إعلانه حل البحرية و تقديم بعض السفن ذات الطابع العسكري للجزائر،و تحويل بعضها

---

[1] ـ جمال قنان،العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790– 1830 ،منشورات متحف المجاهد، ص 326

[2] - Pirenne j. Les Grands Courants de l’Histoire Universelle Neuchâtel, 1967.T.4.pp.345-351

الآخر إلى سفن تجارية،و يمكن القول إن هذا التهديد الأوربي من بين الأسباب التي دفعت السلطان المغربي إلى تبني سياسة حمائية تقوم أساسا على مبدأ الانغلاق الداخلي.

اتخذ المولى سليمان مجموعة من الإجراءات الحمائية للاقتصاد المغربي، و شعر الكثيرون من خلالها على توجهات المغرب نحو عزلة تامة عن العالم الخارجي.

ففي سنة 1815 أسقط السلطان الامتياز الذي حظى به إلى هذا الحين التجار المغاربة المسلمون المتعاملون مع أوروبا والذين لم يكونوا يؤدون سوى 2,5 % على الواردات عوض 10% التي كان يؤديها نظرائهم الأوروبيون و اليهود [1]، كما منع المغاربة من السفر إلى أوروبا إلا بترخيص منه شخصيا [2]. و قد اقتنع المولى سليمان لبعض الوقت بأنه بإمكانه الاستغناء عن العالم الخارجي كلية، وصرح سنة 1816 :

" أنا لست في حاجة للتجار و لا يضرني ألا تدخل بيت المال موزونة واحدة من ريع الجمارك ". [3]

2-الوضع الاقتصادي للمغرب و بداية تنازلات المخزن

بدا هذا النظام الحمائي بالانهيار بداية من فبراير 1817، ويمكن إرجاع أسباب ذلك إلى تراجع مداخيل المخزن نتيجة تراجع كميات إنتاج الحبوب لسنة 1816، استمرار موجة الجفاف خلال سنة 1817 و تداعياتها على نسب إنتاج المحاصيل و المزروعات المختلفة.

إذا كانت الوضعية الاقتصادية قبل 1818 حرجة، فبعد أن غزا البلاد موجات من الجراد سنة 1815 و ما ميز السنة الموالية من جفاف خاصة بمنطقة سلا، حيث انحبست الأمطار من شهر نوفمبر و حتى بداية مارس من سنة 1817، و لم يكد الفلاح المغربي يتجاوز هذه الصدمة حتى اكتسح الجراد من جديد أراضيه، مما أفسد على الناس زروعهم و ثمارهم و غلت بسببه الأسعار[4].

1- Miege , Le Maroc et L'Europe, T2, pp. 21- 22

2 – الضعيف ، مصدر سابق، ص 396– 397.

3 – م ت ق .24 – 26 مارس 1816.

4 – ابتداء من عام 1813 قام المولى سليمان بحملات عسكرية عديدة ضد قبائل الريف في محاولة لحملها على احترام قرار منع تصدير الحبوب، الزياني ، الروضة ، الورقة 190، الضعيف، ص 385 ، 7 أوت 1814 F.O 16/2 .

و لما كان المغرب في أمس الحاجة إلى خيراته أو بالأحرى المتبقي منها، سمح المولي سليمان لفرنسا باستيراد كمية هامة من الحبوب قدرت بـ 100 ألف قنطار من القمح لمواجهة الخصاص الذي كانت تعاني منه، بعد أن إلتزم بذلك بناءا على محاصيل السنوات السابقة [1].

و كبادرة حسن نية تجاه النظام الملكي الجديد لهذه الدولة، و رغم أن الصفقة كانت سرية، إلا أن الخبر انتشر، فهاجم سكان الرباط المراكب الفرنسية التي جاءت لشحن القمح[2].

إذا شكلت مصاعب المغرب الاقتصادية و التدهور السياسي خاصة بعد هزيمة زيان في مايو 1819 [3]وما نتج عنها من فتن قبلية. كلها أسباب دفعت المولى سليمان إلى التخلي عن السياسة التجارية و رفع القيود عن الصادرات ، و عشية فتنة فاس (1820– 1822) سمح السلطان بتصدير الحبوب و رفع المنع عن الصادرات الصوف و الزيت، و تم تخفيض الرسوم المفروضة على المنتجات الأخرى كاللوز و الجلد و الصمغ [4].

هذه الإجراءات ولدت أملا حقيقية لدى الأوروبيين بخصوص انتعاش التجارة البحرية، وقد ربط كتاب أوروبيون بين مسألة ثورة فاس و السياسة الحمائية للسلطان ، واعتبروا أن إجراءات السلطان وتقييده للتجارة الأوروبية سببا وراء ذلك، و أن فتنة فاس في الحقيقة ما هي إلا انتفاضة لفئة التجار و اعتبرها البعض ثورة بورجوازية [5].

إن أهم ما يستدعي الانتباه في هذا الوباء الثاني هو أنه جاء بعد سنتين من الجفاف و النقص في المحاصيل الزراعية ، وهو ما زاد من حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية .

---

1 – الناصري ، الاستقصا، ج8 ، 134.

2 – تعرف بمعركة خيان 1234هـ /1819 م، راجع أبو القاسم الزياني الترجمان المغرب عن دول المشرق و المغرب، مخ.خ.ع.ر.د 658/ص 435. 17 .

3 – عن موقعة زيان 1819، راجع : الناصري ، ج8 ، ص 134، الزياني ، تاريخ الولاية، ص 4 وما بعدها، الروضة السليمانية ، الورقة 191، عبد الكريم بن المجذوب القاسي، تذكرة المحسنين، مخ ك 270، خ.ع.ر.ص 347 .

4 – م.ت.ق.27 ، 1 أكتوبر 1820.

5 – Lazarev,G.,Aspect du Capitalisme Agraire au Maroc Avant le Protectorat , in **annuaire de l’Afrique du nord**,1975,pp.57-90

وقد تأثر دخل المخزون من التجارة الخارجية بسبب الأزمة الفلاحية التي أدت إلى إنحصار إمكانيات التصدير والوباء الذي أرغم العديد من التجار الأوروبيين وحتى ضمن اليهود المغاربة، على مغادرة و تجميد نشاطهم طيلة فترة الوباء .

أضف إلى ذلك إقدام العديد من البلدان الأوروبية على توقيف نشاطها القنصلي و التجاري مع بلد موبوء كالمغرب، فقد رفضت إسبانيا استقبال السن القادمة من المراسي المغربية[1].

و أقدمت بريطانيا على سحب قنصلها العام من طنجة و أوقفت تقريبا كل صلة مع المغرب، و انقطع تصدير المؤن المغربية بإتجاه جبل طارق ، ورغم تعيين بريطانيا لجيمس شولتو دوكلاس خلفا للقنصل كرين إلا أنه فضل البقاء في إيطاليا حتى تتضح الأمور في المغرب، و كان نائبا للقنصل اسمه إيزاك أبنسور قد بقي في طنجة و ظل يراسل دوكلاس تقريرا شهريا عن الأوضاع في المغرب [2].

و ظلت فرنسا الدولة الوحيدة التي سعت إلى تمتين علاقاتها و مبادلاتها التجارية مع المغرب خلال فترة الوباء، ربما حرصا منها على إستعادة مكانتها وإمتيازاتها التي فقدتها خلال الحروب النابليونية.

و اعتقد القنصل الفرنسي سوردو و هو القنصل الوحيد الذي ظل بالمغرب خلال الوباء أن توقف الصلات بين المغرب و البريطانيا خلال هذه الفترة (1818– 1820) سوف يمنح التجار الفرنسيين فرصة ذهبية لإقتحام السوق المغربية من جديد، و حاول تحويل تجارة المغرب نحو مرسيليا من جديد [3]، و تعزز موقف سردو بعد قرار بريطانيا وقف أي إتصال مع البلدان المغربية آنذاك، لقد إنتعشت الحركة التجارية الفرنسية لكن بصفة مؤقتة، و سببه الغياب القصير للمنافسة البريطانية، فبمجرد إنتهاء الوباء تبخرت آمال سوردو، و تشير الإحصائيات أن مرسى الصويرة في سنة 1822 لم يستقبل ولو سفينة واحدة، فيما رست بت 18 سفينة من إنجلترا و 05 من جبل طارق [4].

---

1 - F.O 24/52 ، 23 فيفري 1823.

2 - م.ت.ق.، 26 ، 6 أكتوبر 1818.

3 - روجرز ، العلاقات الإنجليزية المغربية ، مرجع سابق ، ص 180

4 - 23 يونيو 1823 F.O .52/24 .

مما يدل على عمق التوغل الإنجليزي و سيطرته على جزء هام من التجارة مع المغرب حتى أن التجار الفرنسيون أنفسهم يتزودون بالأثواب و الأقمشة من جبل طارق عوض مرسيليا لتلبية حاجيات السوق المغربية، رغم أن المراسيم الملكية الفرنسية كانت تلزم بتسويق المنتجات الفرنسية دون غيرها [1].

في أواخر عام 1820 أبلغ أبنسور القنصل العام دوكلاس بأن الطاعون في طريقه للإختفاء من المناطق الشمالية، و كانت التعليمات الواردة من لندن تقضي بعودة سريعة لدوكلاس إلى جبل طارق و العبور إلى طنجة، و قد استقر دوكلاس في طنجة في أكتوبر عام 1821، و التقى بت السلطان المغربي عندما زار المدينة في نوفمبر، و خلال هذا اللقاء قدم دوكلاس مجموع من الهدايا من الملك جورج الرابع، و رد المولى سليمان برسالة عبر من خلالها على امتنانه للإمدادات التي تحصل عليها من بريطانيا، و أكد فيها رغبة في استمرار الصداقة القديمة بين بريطانيا و المغرب[2].

قبل أن نختم فصول العلاقات البريطانية المغربية على عهد المولى سليمان ، تجدر الإشارة إلى ما كان يكتبه القناصلة البريطانيون من تقارير قنصلية شكلت إلى حد بعيد مرتكزات العمل الدبلوماسي وعلى أساسها كانت تتخذ القرارات لصناعة السياسة الخارجية .

و لعل هنا الإشارة إلى بعض ما كتبه دوكلاس من تقارير فقد تضمنت معلومات و قراءة معمقة لواقع الحال الإقتصادي و السياسي و الإجتماعي المغربي، ففي مراسلة لدوكلاس مؤرخة في 26 أبريل 1822 إلى اللورد باثهرست وزير الحرب و المستعمرات سجل من خلالها نظرية إلى السلطان على أنه " بلغ نحو الستين عاما صاحب شخصية إنسانية رقيقة و على درجة كبيرة من الأناقة ويقول المغاربة إنه يصلح إمبراطورا من السماء أكثر مما يصلح حاكما لهذه الأمة حيث ينبغي عليه أن يمارس حكمها بدرجة من القسوة .." [3].

و عن موقف المغاربة من البريطانيين فكتب: " إني على اقتناع كامل بالتأكيد لفخامتكم بأن الأمة البريطانية تقع في أعلى مكانة من تقدير كل الناس في تلك البلاد، من الإمبراطور إلى الفلاح، و

---

[1] – م ت ق، 26، 29 ديسمبر 1819.

[2] – المنصور ، مرجع سابق ، ص 135، روجرز ، مرجع سابق ، 181.

[3] – F.O 25/ 23 .

يكفي أن يعرفوا بأنك إنجليزي ليستقبلوك بكل أدب ، و هو ما لا يحدث بالنسبة لأية أمة أخرى" .[1]

لقد سجل هذا التقرير الذي كتبه دوكلاس بعض أوضاع التجارة المغربية ، فقد تبين دولاكس مدى الهيمنة التي يفرضها البريطانيون على السوق المغربية و الحجم الكبير لهذه التجارة حين قال " إن خمسة سفن تعمل فيها و إن كل سفينة تقوم بثلاث رحلات شهريا بين جبل طارق والمغرب "[2].

و كانت الواردات المباشرة من بريطانيا تصل فقط عن طريق ميناء موكادور، أما العلاقات مع الموانئ المغربية الأخرى فتتم من خلال جبل طارق.

وسيطر اليهود كممثلين و وسطاء في هذه التعاملات، ففي موكادور وجدت وكالتان تجاريتان بريطانيتان مقابل عدد أكبر من الوكالات اليهودية، أما في الموانئ المغربية الأخرى على غرار طنجة فتم تسويق السلع البريطانية من خلال ممثلين يهود لتجار جبل طارق بشكل كامل[3].

وكانت أهم الواردات إلى المغرب الأقمشة الكتانية و القطنية و الحديد و الأسلحة النارية والخردوات و الشاي و السكر و البن و الورق ، و بالمقابل كان المغرب يصدر الأبقار و البغال وشمع النحل و العسل و الحرير الخام و الجلد المدبوغ، و جلد الماعز و العاج و ريش النعام، كما كان المغرب يضخ كميات كبيرة من الدجاج و البيض و الفاكهة و الخضروات إلى جبل طارق.

لقد إستطاع المولي سليمان في سحق العديد من التمردات و القضاء على كثيرا من المحن التي تزعمتها قوى محافظة، إلا أن هيبة سلطانه تلقت ضربة قاضية نتيجة هذه المحن.

و قد كانت الشهور الأخيرة من حياته تميزت بمحن أخرى كان أبرزها هزيمته في يوليو 1822 على يد الزاوية الشرادية قرب مراكش و التي وقع فيها أسيرا لمدة أيام [4].

---

1 – F.O 25/ 23

2 – نفسه.

3 – روجرز ، مرجع سابق ، ص 182.

4 – أكنسوس، الجيش ، 2، ص 14– 15 ، الناصري ، ج9، ص 17–20 (إنتقام المولى عبد الرحمان و تخريب الزاويتين) (المنصور ص 350) .

و في خريف من نفس السنة تعرضت قافلة مخزنية كانت محملة بضرائب مرسي الصويرة للنهب من طرف ذو بلال بحوز مراكش و كان المخزن في أمس الحاجة لتلك الأموال لترميم وإصلاح الدولة. وكان لهذه المحنة وقع شديد على نفسية المولى سليمان فنهارت صحته و توفي بعد ذلك بقليل يوم 28 نوفمبر 1822م [1].

3-تولية عبد الرحمان بن هشام الحكم و علاقته بالقنصل البريطاني

لم يشهد تاريخ المغرب ولاية عهد كالتي عرفها عهد المولى سليمان، فالمتعارف عليه أن ولاية العهد تسند للأبناء، و في حالة تعذرهم أو عدم كفاءتهم تنقل إلى الأخوة، أما أن تؤول الخلافة إلى ابن أخ السلطان، فهو أمر لم يسجل مثله التاريخ المغربي من قبل. بالإضافة إلى أن ظروف تولية المولى عبد الرحمن كانت عصيبة جدا ، فمن الناحية الاقتصادية كان لتوالي المجاعات و الأوبئة تأثير سلبي على الأوضاع الاجتماعية في مغرب النصف الأول من القرن 19.

وقد أجمعت المصادر التي تناولت شخصية المولى عبد الرحمن بعد بيعته، على أنه كان شخصا متواضعا، ميالا للبساطة، فقد وصفه العربي المشرقي بأنه " كان في غاية من كمال العقل، و الديانة و الحزم و الضبط، و وضعه الأشياء في موضعها مع الحكم و التوقف على سفك الدماء التوقف التام إلى أن تحكم نصوص الشريعة النبوية بإراقته لإقامة الحد الشرعي، و كان داهية لا يطاق وطودا لا تزعزعه عواصف الرياح [2].

ويمكن أن نلتمس شخصية السلطان البسيطة و البعيدة عن الترف و البذخ، في الملاحظة التي وجهها إلى أمين صائن البيت العائلي ، و كان قد لاحظ بعض التغير بارتفاع قيمتها قليلا فأجاب المشرف بأن ذلك يعود إلى ارتفاع ثمن بعض الخضروات بسب ظهورها المبكر في السوق. فغضب المولى عبد الرحمن لذلك التصرف و أمره بألا يعود إلى مثل ذلك، لأنه يحب أن يأكل مما تأكل منه الرعية [3].

---

[1] - الناصري ، ج 8 ، ص 165.

[2] - العربي المشرفي، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية ، دراسة و تحقيق إدريس بوهليلة ، ر.ج.ر ، 92- 93 ، ج2 ، ص 604.

[3] - ابن زيدان ، اتحاف ،مصدرسابق،ج5 ، ص 6 .

وبالمقابل نجد أن التقارير القنصلية لمختلف الدول غيبت شخصية المولى عبد الرحمن، حيث وصفته بالشخصية البخيلة، لا هم له سوى جمع المال دون الإكتراث إلى حاجيات بلاده [1].

لقد كان المولى عبد الرحمن واعيا بواقعه، فتجنب الاصطدام مع القوى التقليدية و حاول استمالة البعض من قياداتها من خلال توليه بعضهم مهام إدارية مثل تعيين أحد رؤساء فاس و هو الطيب البياز أمينا بمرسى طنجة و قائدا بمدينة فاس في وقت لاحق [2]،كما سعى إلى إشراك بعض رؤساء القبائل من عائدات التجارة البحرية فعين رئيس كروان، محمد أميمون قائدا بطنجة، إلا أن الظاهر أن تقرب من بعض أقطاب النخبة التقليدية لم يكن في الواقع إلا تكتيكا سياسيا لجأ إليه المولى عبد الرحمن، في بداية أمره ريثما يرتب شؤون دولته، فبعد وقت قصير عمد إلى تصفية البعض ممن شاركوا في تمرد (1820– 1822) و على إبعاد العناصر المحافظة [3].

على مستوى السياسة الخارجية فقد شجع المولى عبد الرحمن الانفتاح التجاري على أوروبا و فسح المجال كي يلعبوا دورا بارزا في تسيير شؤون المخزن، و يمكن القول أن تاريخ المغرب بعد سنة 1822، ولبقية القرن التاسع عشر، كان إلى حد بعيد تاريخ تألق فئة تجارية ارتبط نموها بنمو الصلات التجارية و غيرها مع القارة الأوروبية، و بشكل خاص بريطانيا التي كانت تستحوذ على الجزء الأهم في السوق المغربية [4].

في 29 ديسمبر 1822 غادر دوكلاس القنصل العام البريطاني طنجة متجها إلى فاس لزيارة المولى عبد الرحمن السلطان الجديد للمغرب، و نقل إليه العديد من الهدايا و رسالة من الملك جورج الرابع، و بالنظر إلى الطريقة التي استقبل بها البعثة البريطانية، يمكن إبراز الأهمية التي أولاها السلطان للجانب البريطاني و قد كتب دوكلاس عن هذا الاستقبال إلى اللورد بارنهرست فقال:

---

[1] – Miege , op.cit., T01, P, 226

[2] – 24 يناير 1823 و 31 ديسمبر 1823 F.O 174/ 155 .

[3] – الناصري ، الاستقصاء ، ج 9 ، ص 08 .

[4] – المنصور ، المرجع السابق ، ص 353.

" قبل أن نصل إلى فاس بميلين استقبلنا فرق الإشراف ممتطين جيادهم وقد سارت أمامهم قوة من الأودايا التي تدافعت ثم أطلقت النيران في وجوهنا تكريما لنا و من هناك اخترقنا الطريق الرئيسي الذي يمر بين الحقول القمح حتى وصلنا إلى سهل كبير حيث تواجدت أكبر قوة أمكن جمعها بالإضافة إلى كافة سكان فاس ... ذلك أن الإمبراطور كان قد أعلن في الصباح أن أي إنسان سيبقى داخل المدينة في هذه المناسبة ستقطع رأسه، و قد أفسحت القوة المرافقة لنا الطريق وسط تلك الجموع الهائلة بصعوبة بالغة، و ما إن وصلنا إلى بوابات المدينة حتى أغلقت وراءنا وبقي جميع السكان في الخارج مما يسر وصولنا إلى دار أحد الوزراء الذي كان قد أعد لإقامتنا"[1].

و لاشك أن مثل هذا الاستقبال البروتوكولي و الذي لا يخصص إلا للسفراء و الوزراء دليل على عهد جديد للتعاون بين الطرفين .

في 15 يناير 1824 عقد إجتماع بين السلطان و البعثة الإنجليزية، صرح المولى عبد الرحم، بأن بريطانيا ظلت لسنوات عديدة أفضل أصدقاء المغرب ، وقال أنه مهما كان هدف بعثة دوكلاس فإنها سوف تحققه حيث لن يرفض لها أي طلب [2].

في 18 يناير 1824 عقد إجتماع خاص بين السلطان ودوكلاس، حدد المبعوث البريطاني هدفه الرئيسي في تعديل المادتين السابعة و الثامنة من المعاهدة ألتي عقدها القنصل العام ماترا في فاس 14 يونيه 1801 لتتفق مع القوانين الإنجليزية ، و أن يصدق السلطان على هذا التعديل.

وقد أبدى السلطان عبد الرحمن قبولا تاما للمطلوب وتم إجراء التعديل في 19 يناير عام 1824 و وقع الطرفان موادا تفسيرية [3] لمعاهدة عام 1801م .

بعد تعديل مواد معاهدة 1801م ، اهتزت العلاقات البريطانية المغربية و عادت قضية أملاك أحمد بجة للظهور من جديد، و ربما أن سوء علاقة دوكلاس وإرسال مبعوث آخر ليحل محله، و يمكن جدا أن يكون وراء هذا الطلب ما تضمنته رسالة دوكلاس في شرح وجهة النظر البريطانية بالنسبة

[1] – F.O .52/25 .

[2] – نفس التقرير السابق F.O 52/25 .

[3] – تتعلق هذه المواد بالنزاعات و الشؤون القضائية بين المغاربة و البريطانيين .

لقضية أحمد بجة على أن حل المسألة مرتبط بوفاء المغاربة لقضية تعويض رعايا بريطانيين كانت سفينتهم قد غرقت على الساحل المغربي قبل ذلك، و هذا ما اعتبره السلطان نوع من المساومة [1].

هناك سبب أخر يمكن أن يفسر بت موقف السلطان من دوكلاس ، فقد رفضت بريطانيا إعتماد يهودي يدعى مير بن مكنين كمبعوث للمغرب لديها، بعد أن وصل تقرير حول مديونية مكنين لبعض التجار الإنجليز في موكادور و رأى اللود باتهريست ما يفيد بعدم موافقة الحكومة البريطانية على قبوله سفيرا معتمدا لديها، رغم إلحاح السلطان على هذا التعيين، إلا أن خطابا من الملك جورج الرابع نفسه كان حاسما في التعبير عن رفض الحكومة البريطانية قبول مكنين مبعوثا للمغرب، هذه الواقعة فسرها السلطان على أن دوكلاس كان مسئولا عن هذا الرفض [2].

في يونيه 1827 غادر دوكلاس طنجة إلى إنجلترا لقضاء إجازته، و أثناء ذلك أصدر السلطان أمرا لحاكم طنجة بعدم الإذن للقنصل البريطاني بالعودة و دفع ذلك نائب القنصل تشارلز إلى مكاتبة السلطان الإنجليزي، و كان أن رد جورج الرابع في 25سبتمبر 1827 برسالة إلى السلطان أكد له فيها تجديد ثقته الكاملة في القنصل العام، و حث المولى عبد الرحمن على إلغاء أمر طرد دوكلاس وهذا ما جعل المولى عبد الرحمن يتراجع عن قراره و عودة دوكلاس لمنصبه في 4 مارس 1828[3].

مع حلول سنة 1828، قرر المولى عبد الرحمن إحياء فكرة الجهاد البحري[4]، من أعقاب التهديدات التي بدأت تستهدف منطقة الشمال الإفريقي، و كان رد فعل الحكومة البريطانية على ذلك قويا [5].

ففي أوت 1828 قامت السلطات المغربية بإحتجاز سفينتين تجاريتين بريطانيتين وهذا لعدم وجود تصاريح الملاحة، و طالبت بريطانيا المولى عبد الرحمن بإطلاق السفينتين، و لكنه لم يرد على

1 –روجرز،مرجع سابق،ص 183

2 – Flournoy.op.cit.,p.42

3 – Henri de la Martimère , Souvenir du Maroc, Paris, 1999, P 70- 71

4 – الناصري ، الاستقصاء ، ج 9 ، ص 24– 25 .

5 – Flournoy , op cit, p .41- 42

مسألة التعويض عن مدة الحجز [1]، أرسلت بريطانيا سفينتين حربيتين ميتور و أور يستسي إلى سواحل طنجة في 29 سبتمبر 1828[2]. وبعد تشاور دوكلاس مع قائدا السفينتين اتفقوا على بعث رسالة إلى السلطان تتضمن مجموعة مطالب منها :

. مسألة التعويض و وعد بعدم التعرض أو إحتجاز السفن البريطانية في الأطلس مستقبلا، وقد منح السلطان مدة 40 يوما ليقدم جوابه وإلا فإن بريطانيا ستتخذ الإجراءات لم يتم تحديد طبيعتها في الرسالة .

و بسبب تأخر رد السلطان فرض قائد السفينتين حصارا على طنجة، و بذلك بلغت الأزمة بين الطرفين ذروتها، حتى أنه رفض لدوكلاس منحه تسريح بمغادرة البلاد، و قد أشار السلطان في رده في 21 نوفمبر إلى إصداره أوامر إلى قواده البحريين بعدم التعرض للسفن البريطانية في المحيط الأطلسي، و لم يرد على قضية التعويضات .

و لزيادة الضغط على السلطات المخزنية، أمرت بريطانيا بتسيير سفينة حربية ثالثة لسواحل طنجة، و تضمن إطلاق سراح دوكلاس و البعثة الإنجليزية في طنجة البالغ عددهم 90 فردا، و إذا لم يسمح برحيلهم فسوف يتم احتجاز الرعايا المغاربة في جبل طارق كرهائن، و التهديد بجعل السفن المغربية هدفا عسكريا للبحرية البريطانية و يمكن تصعيد الإجراءات بإنزال عسكري في طنجة لإطلاق سراح المحتجزين [3].

و كان من ثمار هذه التهديدات أن رضخ السلطان لمطالب الإنجليز، و قبل بدفع التعويض عن حجز السفينتين، و سمح للبعثة الإنجليزية بالمغادرة، إلا أن القنصل بقى في مقر عمله في طنجة التي رفع عنها الحصار في 19 يناير 1829م [4]،لقد شكلت الحملات العسكرية و قوة السلاح أهم وسيلة اقتنعت الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر بتوظيفها لغرض إراداتها ، ربما لشعورها بالتفوق

---

1 - روجرز ،مرجع سابق،ص 183

2 - خالد بن صغير،مرجع سابق،43.

3 - مراسلات 1828 ، مجموعة F . O 52130

4 - روجرز ، مرجع سابق،ص 185.

العسكري ، إن هذا الاختلال الذي شهده ميزان القوة التقنية و العسكرية جعل من المتعذر الدخول في مواجهة مع القوى الأوروبية و أن كل محاولة من هذا القبيل ستكون وبالا على البلاد بلا شك .

لقد أصبحت لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، أهمية متزايدة في السياسة الخارجية البريطانية منذ بداية العشرينات من القرن التاسع عشر و هذا بالنظر إلى التحولات التي عرفتها المنطقة ، فقررت بريطانيا بعد الحرب الروسية التركية (1828- 1829) [1] حماية الأتراك العثمانيين من أي عدوان أجنبي، كما كان ظهور محمد علي في مصر و التحركات المريبة للفرنسيين في شمال إفريقيا من بين الأسباب العديدة التي ولدت لدى بريطانيا اقتناعا ثابتا بأهمية التمكن من مراقبة مدخل البحر الأبيض المتوسط، بإعتباره أفضل وسيلة لمراقبة الحوض المتوسط بكامله ([2]). و كذا الطرق المؤدية إلى الشرق الأقصى .

و لهذه الاعتبارات ، تمسك كل قادة بريطانيا السياسيين بنهج سياسة حازمة، تهدف إلى الحيلولة دون تمكين أي دولة أجنبية من مدّ نفوذها من المناطق المجاورة للمضيق فأصبح من اللازم الحفاظ على ما سمي بالوضع الراهن (Statu – Quo) في المغرب، تحسبا لكل ما يمكن أن يعرض مصالح بريطانيا المباشرة للتهديد [3].

و لعل ما يثبت هذا التوجه الجديد ، هو تعويض القنصل دوكلاس في 23 أبريل 1829 بقنصل جديد هو أدوارد دارموندهاي (Edward- Auriol Drummond Hay). الذي لعب دورا أساسيا إلى جانب بعض أفراد عائلته في تاريخ المغرب المعاصر، و هذا الإجراء يدخل ضمن السياسة الجديدة التي قررتها الحكومة البريطانية نهجها إزاء المغرب، و المتمثلة في إسناد مهام تمثيل المصالح البريطانية فيه إلى عناصر تتمتع بكفاءة عالية ن للمساهمة في تعزيز النفوذ البريطاني في المغرب على المستويين السياسي و الاقتصادي[4].

---

[1] - روجرز،مرجع سابق،ص184.

[2] - Flournoy , Op cit , p. 30

[3] - أنظر أيضا خالد ين صغير ، المغرب و بريطانيا ص 49 Flournoy , Op.cit , P 31

[4] - Henri de la Martimère , Op cit ,p.73

ثالثا الغزو الفرنسي للجزائر و تزايد المخاوف البريطانية :

شكلت التطورات التي شهدتها منطقة الشمال الإفريقي ، نتيجة لسياسة فرنسا التوسعية، التي أفضت إلى غزو الجزائر سنة 1830 ، شكلت نقطة إنطلاق جديدة لتمتين العلاقات السياسية والتجارية بين المغرب و بريطانيا، و لتحقيق مزيد من التقارب بينهما .

و تزامنت وقائع الغزو الفرنسي للجزائر مع تغيرات جوهرية مست وزارة الخارجية البريطانية فقد تم تعيين اللورد بالمرستون (Palmerston) [1]على رأسها، هذا الأخير عرف بسياسته العدائية اتجاه أي توسع للنفوذ الفرنسي في البحر المتوسط و العالم ، لقد حاولت الدبلوماسية البريطانية خلال المراحل القادمة معالجة العديد من القضايا يمكن تحديدها عن ثلاث قضايا :

- الغزو الفرنسي للجزائر و تأثيراته على مبدأ توازن القوى الأوروبي .
- التجارة الإنجليزية مع المغرب .
- مواجهة مشكلة القرصنة في الريف المغربي و موقف بريطانيا من الصراع الاسباني المغربي .

كانت إنجلترا على دراية بالخطر الذي يهددها لو تحققت المخططات الفرنسية فذلك سيؤدي إلى عزلها بأوروبا و القضاء على مناطق نفوذها في البحر المتوسط . لذلك عملت قبل الغزو على محاولة إفشال المخطط الفرنسي و قد قال الملك لويس فيليب ، " إن فرنسا غير مستعدة للتخلي عن الجزائر بل لا تريد أن ترى إنجلترا في بحيرة لا تطل حتى عليها "[2].

لاشك أن الغزو الفرنسي للجزائر يندرج ضمن السياسة الفرنسية الرامية إلى توسيع نفوذها بالمنطقة، ومقارعة السيطرة البريطانية في المتوسط في الوقت الذي اعتبرته بريطانيا قضية تمس مباشرة

---

[1] – R . Flournoy , op. cit., p. 35

[2] – بالمرستون و اسمه الكامل هو Henry Temple Viconte Palmerston و هو من أبرز رجال السياسة البريطانيين، ولد في برودلاندس (1784- 1865) كان وزيرا للخارجية ما بين 1830- 1841 و 1846- 1851 ، تميز بعدائه الواضح للنفوذ الفرنسي في العالم، و أصبح وزير أول من 1855 إلى 1858 و من 1859 – 1865 .

التجارة البريطانية و بالتالي العلاقات السياسية بين دول البحر الأبيض المتوسط و لذاك تدخلت بريطانيا في القضية الجزائرية و إعتبرتها مفتاح الحفاظ على التوازن الدولي [1].

لقد بدى واضحا الدخول القوي للدبلوماسية الإنجليزية في القضية الجزائرية منذ الوهلة الأولى ، ويعود ذلك إلى جملة من الاعتبارات ، فقد أدركت إنجلترا أن التوسع الفرنسي في المتوسط يعني القضاء على مصالحها التجارية و السياسية والإستراتيجية في المنطقة، وبالتالي تتعرض مناطق نفوذها وارتكازها (جبل طارق، كورفون، مالطة) للخطر، وفقدانها لمناطق تمركزها في المتوسط سيؤثر تأثيرا كبيرا على طريقها المؤدي إلى الهند و تأثيرات سلبية على تجارتها الخارجية [2].

بدت الدبلوماسية الإنجليزية جد نشيطة و رمت بكل ثقلها من أجل إفشال المخطط الفرنسي – المصري لاحتلال الجزائر، و من ذلك إبلاغها الباب العالي و الدول الأوروبية بالمشروع الفرنسي، و محاولة إقناع الجانب الفرنسي و المصري بالعدول عن هذا المشروع[3]. إضافة إلى إخبار الجزائر و تونس و ليبيا بما يحاك ضدهم بين فرنسا وإلى مصر[4].و كان لسفراء إنجلترا و قناصلهم الدور الأكبر في تنشيط هذا الحراك الدبلوماسي، فقد نبه القنصل البريطاني في الجزائر سيرجون [5]قنصل سردينيان

---

[1] – ذكر ولينقتون رئيس الوزراء الإنجليزي في هذا الصدد :

« Nous sommes les seules intéressés à conserver dans la Méditerranée l'équilibre des forces et d'influences tel qu'il existe et sans alternation … » Esquer .G, La prise d'Alger . p. 158 .

نقلا عن زكية زهرة ، التنافس الفرنسي الإنجليزي على الجزائر و موقف الباب العالي سنة 1792– 1830 رسالة لنيل شهادة الماجستير في الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر ، 1996– 1997 (غير منشورة) .

[2]**- Willson (Beckles), L*'Ambassade d'Angleterre (1814-1920). Un siècle de relations diplomatiques franco-britanniques,*** **traduction de M. Dupuy baudy ,** Revue belge de philologie et d'histoire **,1930 ,Volume 9,** Numéro 9-2**, pp. 654-656**

[3] – زهرة زكية ، مرجع سابق ، ص 209 .

[4] – Julien , Ch.A,L'avenir de l'Algérie, op. cit. , PP 25- 26

[5] – هوروبير وليام سيرجون (Robert William Sujhon) عين قنصلا في الجزائر في 06 ديسمبر 1827 وبقي في منصبه إلى غاية التقاعد سنة 1851 .

إلى عواقب تمكين فرنسا من الاستقرار بالجزائر، إعتبارا أن ذلك سيشكل تهديد و خطر على أمن أوروبا نفسها [1].

كما هددت إنجلترا والي مصر محمد علي باشا، جاء ذلك في رسالة بعث بها ولينقتون إلى اللورد أبردين (Lord Aberdeen) [2]يقول:

" يجب التحرك و العمل على إكراه محمد علي العودة إلى الطاعة – أي طاعة الباب العالي. وإن لم يستقم سنعمل إلى جانب الباب العالي حتى تقتطع منه أراضيه المتواجدة في البحر المتوسط، في سوريا و البحر الأحمر، و أخبر كذلك الحكومة الفرنسية " [3].

لقد استطاعت فرنسا عن طريق بولينياك من تسويق مشروع حملتها ضد الجزائر على انه مشروع فرنسي بأرباح لصالح الأوربيين و قد زاد من إصرار فرنسا في المضي في مشروعها وقوف الدول الأوروبية الكبرى إلى جانبها خاصة حكومة برلين و يترسبورغ [4].

وقد تأكدت إنجلترا في نهاية الأمر أن نشاطها و تحركاتها الدبلوماسي المكثف الذي كانت تقوم به لم يأت بنتيجة، إذ كتب وزير خارجتها أبردين إلى ستورات قنصل بريطانيا في فرنسا في 05 مارس ذكره بأن فرنسا لا تنوي تأديب الجزائر بل تحطيمها و هذا ما لا يرضى الحكومة الإنجليزية خاصة و أن الجزائر تحتل مكانا جغرافيا جد مهم ، و أخبره بأنه قد تحدث مع سفير فرنسا بلندن الدوق دي لاقال حول الموضوع و وعده هذا الأخير بأنه سيراسل حكومته ليتمكن من إعطاءه ضمانات رسمية [5].

---

[1] – زهرة زكية ، مرجع سابق ، ص 209.

[2] – واسمه الكامل هو George Gordon Conte d'Abderdeen وهو من رجال الدولة في الحكومة البريطانية ، ولد في إدمبورغ (Edimburg) (1784–1860) ، اصبح وزيرا أول ما بين 1852 و 1855 و في عهده وقعت حرب القرم .

[3] – زهرة زكية ، مرجع سابق ، ص 210.

[4] – نفسه،ص 211

[5] – أنظر نص الرسالة التي بعثها منشورات لأبردين بتاريخ 08 مارس 1830 في :

ودعا ابردين ستيورات إلى فتح الموضوع مع بولينياك حتى يحصل على جواب استفساراته و قد وعد بولينياك اللورد ستيورات بإبلاغ الحكومة الإنجليزية عن هدف الحملة و مستقبل الجزائر ريثما يقرر الملك الفرنسي ذلك [1].

وقد رد بولينياك أن هدف الحملة على الجزائريين من أجل الإستحواذ على أراض، لكن فرنسا غير مستعدة للتخلي على حقوقها في الإحتفاظ بالمراكز التجارية بالقالة و الباستيون، و ذكر بأنه يقتدي بما فعلته إنجلترا في حملة أكسماوت [2] وعدم استشارة إنجلترا لفرنسا، إذن فعلى إنجلترا أن لا تتدخل في شؤون فرنسا [3].

هذا الرد بطبيعة الحال لم يرض الإنجليز ، بل إقتنعوا بأهداف الحملة الحقيقية و إتضحت أن التفاهم الدبلوماسي بدأ يتلاشى تاركا المجال لأسلوب القوة الذي أصبح واضحا في المحادثات الرسمية وأصبح جليا أن الحكومة الفرنسية ماضية في مشروعها سواء بموافقته أو عدم موافقة إنجلترا على الحملة [4].

LORD. W.F , England and France in the Méditerranéen (1666- 1830), London , Sap son – Law Marston , 1901, P 91.

[1] – راجع في هذا الشأن :

Darcy, Jean, France et Afrique du Nord : cent années de rivalité coloniale, l'Afrique , Paris, Perin et C^ie, 1904, p.116-117.

في نفس الإطار كتب بولينياك منشور (12 مارس 1830) أرسله إلى الدول الأوروبية مدافعا عن وجهة النظر الفرنسية من أن القضية الجزائرية و القضاء على القرصنة مشكل أوروبي تتحمل فرنسا حله لصالحها، أنظر نص المنشور كاملا في:

Testa Baron, Recueil des Traités de la porte Ottomane avec les puissances étrangères, Paris, Amyot, 1864, T.1. P. 446.448 .

[2]– أكسموت أدوارد بلاو فيكونت دي Exmouth, Edwards pellew Viconte de 1757– 1833 ، كلف فيما بين 1804–1809 بحماية التجارة الإنجليزية في المياه الهندية ، قاد عدة حملات ناجحة ضد فرنسا، و سلم لقب بارون سنة 1814، و لقب فيكونت بعد حملته على الجزائر 1816 وفق لقرارات مؤتمر فيا ن و قد خلفت حملته خسائر فادحة في ميناء الجزائر .

[3] – أنظر نص الرسالة التي بعثها ستوارت إلى ابردين 26 مارس 1830 في : LORD, W.F, op cit , PP 94-95

[4] - Darcy . j , Op cit , P 129- 130 .

أكد هذا وزير البحرية الفرنسية دوسي لسفير إنجلترا ستوارت بالقول بأن ملك فرنسا قد قرر الحملة و سوف تكون و أن معارضة إنجلترا لم تعد تهم فرنسا، فالزمن الذي كانت فيه إنجلترا تملى قوانينها على أوروبا قد انتهى [1].

و الحقيقة أن فرنسا تمكنت من تجاوز ضغوط و تهديدات إنجلترا و لم تعط الضمانات التي كانت تطالبها إنجلترا، و تأكدت إنجلترا أن فرنسا لن تترك الجزائر، و لهذا قامت بتعزيز قواتها البحرية في كل مكان خاصة بميناء مالطا و بالما و جبل طارق الأمر الذي أخاف فرنسا و أقلقها كثيرا و لكن الحملة تمت و هللت الدول الأوروبية و حتى المغرب و تونس بسقوط الجزائر و هو وضع غريب [2].

أبدت إنجلترا معارضتها لاحتلال الجزائر فقد صرح أبردين لدي لافال بأنه يهنئ فرنسا على وصول الأسطول و سيهنئها أكثر على رجوعه، و أضاف أبردين بأن إنجلترا مازالت قوية كما كانت، قائلا بأن إنجلترا لم تعط الأوامر لأسطولها للتحرك نحو السواحل التي هي في خطر، والتمركز بجبل طارق لكنها مستعدة لفعل ذلك حين يستدعي الأمر ذلك [3].

رمت المخططات الفرنسية إلى الاحتفاظ بالجزائر فقد تلقى بولينياكس دي بورمون في 13 جويلية 1830 دعاه فيها إلى عدم التخلي عن الجزائر لأن انسحاب فرنسا من الجزائر في نظره سيفسح المجال لإنجلترا ، لتجعل منها قاعدة تهدد مصالح فرنسا في إفريقيا في حالة نشوب حرب

---

[1] - Darcy . j , Op cit , P 129- 130.

[2] - اغتنمت كل من تونس و المغرب سقوط الجزائر في القرنين ، و حاولتا تحقيق توسعات جغرافية ، ففور احتلال الجزائر بعث باي تونس وفدا متكونا من سليم آغا و المترجم حسونة مورالي لتهنئة الجنرال دي بورمون ، و كرر الباي نفس الشيء مع الجنرال كلوزيل (Clauzel) و كان الهدف من ذلك تحقيق توسع في الشرق الجزائري خاصة بعد تعين مصطفى . وهو أخ الباي ، حاكما على قسنطينة ، و أحمد بن مصطفى حاكما على وهران ، مقابل دفع ضريبة سنوية لفرنسا ، كذلك الحال لسلطان المغرب، الذي إعتبر الغرب الجزائري امتدادا طبيعيا للمغرب، فأسرع إلى تنصيب ابن عمله علي حكاما على تلمسان وعمره لا يتجاوز 15 سنة .

[3] - Valmy .H. de , Question d'Alger , Histoire des Négociations. Paris, Proux et Cie , 1841, P 10
نقلا عن زهرة زكية ، مرجع سابق ،ص 244

بينهما [1]، وجاءت التعليمات من باريس بضرورة توطيد الاحتلال العسكري و تنصيب القناصل باسم فرنسا .

لم تكن مثل هذه الخطوة لترحب بها الخارجية الإنجليزية فقد رفضت إعادة تنصيب قنصلها بالجزائر لأنه معتمد لدى الداي، و رفضت المشاركة في أي عمل مهما كان يهدف إلى اعترافها باحتلال الجزائر [2].

إتضح موقف الحكومة البريطانية جليا بعد ثورة يوليو 1830[3]، التي أطاحت بشارل العاشر ملك فرنسا (1824– 1830) و سقوط عهد الملكية [4]، و وصول لويس فيليب (Louis – Philippe)[5] (1830– 1848) إلى الحكم، و زاد التقارب الفرنسي الإنجليزي، فقد ذكر ولينقتون لأبردين بأن يستغل الظروف لحل كل مشاكل إنجلترا مع فرنسا بما فيها القضية الجزائرية خاصة بعد، أن استولى حزب الأحرار الفرنسي على السلطة في نوفمبر 1830[6].

ربما أن ولينقتون كان يتوقع بأن سياسة فرنسا على عهد لويس فيليب ستكون غير سياسة شارل العاشر، لكن الواقع أثبت غير ذلك ، فقد أوصى لويس فيليب سفيره الجديد بلندن تاليران بالقول : "إن قضية الجزائر تشكل الجزء الأكثر حساسية في مهمتكم، و القائل كذلك بأن فرنسا غير مستعدة للتخلي عن الجزائر بل لا تريد أن ترى إنجلترا في بحيرة لا تصل حتى عليها"[7].و لم يبق لإنجلترا إلا أن تساند فرنسا عند احتلالها للجزائر، لم تتجرأ الحكومة الإنجليزية للوقوف في وجه الحملة الفرنسية رغم أن جواسيسها كانوا يرددون للورد ستورات، ماذا تنتظر إنجلترا للهجوم على فرنسا "[8].

---

1 - Serres . j , op cit , pp 61- 62 .
2 - Darcy, J , op cit , P 148.
3 – Flournoy,op.cit.,pp.54-55
4– Renouvin,op.cit.,pp.108-113

5 – زهرة زكية،مرجع سابق ،ص 247
6 – نفسه ، ص ص 248– 249.

7 - Serres .j, op cit , P 64-65 .
8 - Darcy , op cit , P 134.

حتى أن الأميرال دوبيري القائد العام للقوات البحرية الفرنسية قال بأنه لو قامت إنجلترا بالهجوم على الفرنسيين فإن فرنسا لن تتمكن من صد هجومها ،وتمنى أن تأخذ المحادثات بين الحكومة الفرنسية و الإنجليزية فترة أطول حتى تتمكن فرنسا من الوصول إلى هدفها [1].

إذا كيف يمكن فهم و تفسير موقف الحكومة الإنجليزية، في الحقيقة أن هذا الموقف عبر عنه بوضوح قنصلها العام بالجزائر السيد سان جون إذ كلما سأله الداي حسين عن مخاطر الحملة الفرنسية كان يرد عليه بقوله :

" **اصمدوا، فإن فرنسا ستنسحب في النهاية، وأن إنجلترا ستؤديكم** " [2].

إلا أنه في نهاية المطاف اتضح أن فرنسا لم تنسحب وأن إنجلترا لم تساند الجزائر، و يمكن إعتبار وعود السفير الإنجليزي في الجزائر مراوغة دبلوماسية.

وقد سبق للجزائر و أن عايشت نفس الوعود البريطانية، فقد أكدت إنجلترا للجزائر سنة 1892، وقوفها في وجه أي خطر خارجي يهددها ما دامت أواخر الصداقة بينهما لكن الموقف الإنجليزي كان سلبيا عندما هاجم الأسطول الأمريكي الجزائر عام 1815، بل استغلت الظروف و شنت حملة أكسماوث ضد الجزائر عام 1816م[3].

لقد فضلت بريطانيا ترك موقفها في حالة غموض، و سعت لحماية مصالحها من خلال موقفها المتأرجح بين فقدان صداقة الدولة العثمانية و الايالات العربية، و حرب مع فرنسا، حاولت من خلال دبلوماسيتها أن لا تسمح يتوسع غربي في المنطقة، و لكن و إن حدث فإن اهتمامهم سيرتكز على الإبقاء على النفوذ الفرنسي في البحر المتوسط في إطار حدود معينة إذا وإن رفضت

---

1 - Darcy , op cit, p 132.

2 – ارجمند كوران ، المرجع السابق ، ص 45.

3 – أرزقي شويتام ، مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي للجزائر ، مجلة الدراسات التاريخية ، معهد التاريخ، جامعة الجزائر ، العدد السادس ، 1992، ص 130.

بريطانيا مشروعية الاحتلال الفرنسي للجزائر، فإنها لزمت الصمت الكامل في الموضوع، دون إزاحته من انشغالاتها الأساسية [1].

اضطرت بريطانيا إلى إتخاذ موقف مخالف من محل محاولة توسعية إضافية في الشمال الإفريقي، فأجتمع بالمرستون بالسفير الفرنسي في لندن، و نقل إليه ضمانات حكومته بعدم وجود أية نوايا فرنسية لغزو تونس و طرابلس أو المغرب [2].

كان على السلاطين المغاربة أن يواجهوا على حدودهم الشمالية الشرقية جارا عدوانيا، مستعدا لفرض نفوذه و سيطرته على المنطقة، بالنظر إلى ما يميزه من قوة عسكرية فائقة .

و نتج عن ذلك توجه سلطان المغرب إلى طلب النصيحة و العون من البريطانيين[3].

لقد شهد الإقليم الغربي إضطرابا كبيرا [4]و نزح سكانه في غالبيتهم إلى تلمسان بعد أن فقد الجميع لحكومة شرعية ، تشرف على متابعة مشاكلهم و يرجعون إليها لتسيير حركة جهادهم ضد المغتصب [5].

وقد عرضت القيادة إلى شيخ الطريقة القادرية محي الدين بن مصطفى عميد آل سيدي قادة بن المختار بمعسكر، فامتنع الشيخ القبول بسبب تقدمه في السن، فانصرف القوم عنه و أرسلوا وفدا من مائة شخص من أعيان المنطقة الحضر و الكراغلة إلى سلطان المغرب الأقصى المولى عبد الرحمن بن هشام في ربيع الأول 1246 هـ / سبتمبر 1830 حيث عرض على السلطان المغربي رغبة السكان تلمسان في بسط حمايته عليهم حتى لا يتعرضوا للاحتلال الصليبي و تقديم البيعة[6].

---

1 - نفسه ، ص 130- 131 .

2 - Flournoy,op cit , pp. 54- 55 et Renouvin ,P.,Histoire des Relations internationales , Paris, 1954,Vol 5, pp.108-113 .

3 - روجيز ، مرجع سابق ، ص ص 190- 191.

4 - نفسه،ص 192

5 - إسماعيل العربي ، العلاقات الدبلوماسية في عهد الأمير ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 ، ص 220.

6 - الأمير عبد القادر ، مذكرات الأمير عبد القادر ، ط1 ، تحقيق محمد صغير بناني ، محفوظ سماتي، محمد الصالح الجون ، شركة دار الأمة ن الجزائر ، 1995 ، ص 79.

و قد قام المولاي عبد الرحمن بعرض القضية على علماء فاس للاستشارة، و قد نقل لنا المؤرخ أكنسوس خبر الاستشارة السلطانية لأهل الرأي في هذه القضية شاور في أمرهم أعيان الدولة وأهل دائرته، فاختلف الناس عليهن فمنهم من زين له ذلك (...) و منهم من نهاه عن مقاربتها (..) و هم أهل العقول الراجحة (...) و كان ممن زين له قبول ذلك قاضي فاس مولاي عبد الهادي لعدم إطلاعه على أحوال سابقي الأمم (...) فقبل السلطان مرغوبهم، و بعث معهم المحلة [1].

وقد تقاطعت فيه السلطان في توسيع نفوذه مع ما جاء في استشارتهن و أنشأ منصبا جديدا هو خليفة السلطان على تلمسان أوكله إلى ابن عمه مولاي علي([2]) وزوده بخمس مائة رجل من فرق النخبة مع مائة جندي من الرماة و توجه الجميع إلى تلمسان .

وكان من مظاهر الولاء للسلطان المغربي ذكر اسمه في خطبة الجمعة و الأعياد، و اعترف له بنو هاشم و شيخهم محي الدين و بنو مهاجر و بنو عامر، كما أن المذكرات تشير إلى أن والد الأمير عبد القادر قد بايعه على الإمارة إذ يقول : " أنه جاء عن مكتوبك في زاويتي واستبشرت و بشرت و تبركت به و باركت و ها أنا أتيك بجميع أشراف بلادنا و علمائها و صلحائها و رؤساءها [3].

غير أن السلطان عجز عن تحقيق الأمن في الإقليم فاستمرت الفوضى خاصة بعد قدوم ممثله مولاي علي الذي استبد بالسكان الذين عارضوه و تحول الموقف المؤيد إلى معارضة، و قد لا يكون من أسباب هذه المعارضة استبداد مولاي علي و إنما إلى حب السلطة و التزعم القادة من بينهم مصطفى بن اسماعيل[4]، ضف إلى ذلك عدم تقديم المغرب المساعدة المطلوبة من الجزائريين في المنطقة المنطقة و المتمثلة في قوة عسكرية لمواجهة الخطر الفرنسي على الأراضي الجزائرية.

---

[1] – أكنسوس، الجيش العرمرم ، مرجع سابق ، ج2 ، ص ص ، 16-17 .

[2] – ابن عم مولاي عبد الرحمن، عين خليفة على تلمسان و عمره 15 سنة قرار رفقة إدريس عامل عمالة وجده كمستشار و مرشد سياسي للسلطة الجديدة ، راجع عبد الكريم غلاب ، تاريخ المغرب العربي ، ج 3 ، ص 25 وما بعدها .

[3] – الأمير عبد القادر ، مذكرات ، مصدر سابق ، ص 140.

[4] – إبراهيم مياسي ، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837- 1934) ، دار هومة بوزريعة ، الجزائر ، 2005 ، ص ص 336- 337 .

أرسل الجنرال كلوزيل ضابط أركانه أوافراي إلى المغرب بهدف الاحتجاج عن التدخل المغربي في شؤون المستعمرة و في نفس الوقت قام دامريمون بإحتلال المرسى الكبير بدون مقاومة في 12 ديسمبر 1830، و استسلم الباي حسن طالبا الأمان مقابل تسليم مدينة وهران والانسحاب نحو الشرق في أواخر جانفي 1831[1]، لقد فشل مبعوث السلطان مولاي علي في مهامه التي جاء من أجلها و لم يلب رغبات السلطان و كان مصيره الانسحاب من المنطقة بسبب التذمر الشعبي، و بعد انسحاب مولاي علي تكرار طلب الجزائريين لدى السلطان المغربي لكي يقدم حمايته للمنطقة و استجابة لهذا الطلب تم تعيين قائد مغربي جديد على الناحية اسمه محمد بن الحميري المعروف بأبي عبد الله محمد بن العامري في 16 أوت 1831[2]، بعد أن قدمت له ضمانات من طرف أشراف المنطقة و أعيانها .

ومن الأعمال التي قام بها الاستمرار في جباية الضرائب و استخدام القوة العسكرية بهدف استرجاع وهران، و الذي أدى إلى استخدام القوة العسكرية ضده من قبل فرنسا. وقد استعان في حربه بالدوائر و الزمالة و الحشم في الفترة ما بين 8 و 22 أكتوبر 1831[3]، وعمل أيضا وسعى لتدعيم نفوذ المغرب السياسي بمختلف الوسائل حتى بلغ دعاته مليانة و المدية و البليدة [4].

رفضت فرنسا قبول الوجود المغربي بالغرب الجزائري، و أرسلت بمبعوثها الدبلوماسي الكونت دي مورناي إلى كنجة 22 مارس 1832م ، لمطالبة السلطان بالجلاء المغربي عن المنطقة[5].

وقد صدرت التعليمات إلى القايد محمد بن عبو بن عبد المالك بحراسة الكونت إلى مكناس كما طلب من الطيب البياز مدير الجمارك في طنجة والذي كلف بدوره بصحة الكونت دي مورناي[1].

---

[1] - Hammet Ismail : Le Gouvernement Marocain et la conquête d'Alger, présenté par Ali Tablit , Thala édition, les éditions Chihab (sd) , 1998, P 34.

[2] – إسماعيل العربي ، مرجع سابق ، ص 222 .

[3] – أنظر رسالة السلطان عبد الرحمن إلى ابن عمه مولاي علي مؤرخة في 24 رمضان 1246هـ / 8 مارس 1831 تضمن إستدعاء المولى علي من تلمسان و التعجيل بدخول المغرب Hammat .I, op cit , P 39

[4] – إسماعيل العربي ، مرجع سابق ، ص 222.

[5] - Philippe Cassé Brissac : Les rapports de la France et du Maroc pendant la conquête d'Algérie 1830- 1947 à , la Rose Paris, 1931, P 24.

و كان من المؤكد أن السلطان سيطلب رأيهما حول السياسة التي يمكن إتباعها تجاه القضية الجزائرية. و نظرا لتخوف الرجلين من نشوب حرب بين المغرب و فرنسا حول تلمسان، فقد طلبا من القنصل العام البريطاني هاي إخلاصهم النصيحة التي يقدماها إلى المولى عبد الرحمن. و كان سبب اختيار هاي يعود إلى ما أكده هاي بنفسه لحكومته، كون أن بريطانيا هي أقوى أصدقاء المغرب و أكثرهم جدوى ، و إلى علاقاته الكبيرة و رصيده الدبلوماسي و خبرته في هذه المسائل[2].

و كانت نظرة هاي وهي لا تختلف عن موقف بلاده مما حدث في الجزائر حيث أن الفرنسيين استولوا على الجزائر بحق الغزو، و يمتد هذا الحق على كل الأراضي التي يدعون وجودها في أيديهم و من ثم تقع تلمسان ، و غيرها من المناطق التي تحكم فيها الدايات من قبل، تحت سلطانهم بحق الغزو، و لا تستطيع بريطانيا الإعتراض على هذا الحق و على ذلك فإذا قرر السلطان أن يناضل الفرنسيين في هذا الموضوع فعليه ألا يعتمد على المعونة البريطانية[3]، كما حذر هاي من أن المولى عبد الرحمن سيواجه كارثة إذا ما تحدى فرنسا بسبب تفوقها الساحق في السلاح و قد صرح هاي للمغربيين بتسجيل ما قال و أصر على أن سياسة السلام سوف تحقق أفضل المصالح المغربية [4].

بطبيعة الحال كان لهذه النصيحة وقعها لدى السلطان الذي استجاب لمطالب الفرنسيين والتي تضمنتها رسالة دي موربي و التي تتلخص في توثيق العلاقات الفرنسية المغربية و التزام الحياد و أن يستدعي ابن الحمري من تلمسان و عدم التدخل في شؤون الجزائر نهائيا. و جاء ذلك في رسالة وجهها السلطان إلى الملك الفرنسي لويس فيليب بتاريخ 13 أفريل 1832 التزم فيها استدعاء ابن الحمري و بعدم التدخل في شؤون الجزائر [5].

---

1 – روجرز ، مرجع سابق ، ص 191.

2 – روجرز،مرجع سابق ، ص 191 .

3 - Mrs , Brooks, A memoir of sir john, op. Cit., p 203- 204.

4 - Brooks , op. cit., P 204.

5 – نور الدين بلعربي : العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الأمير عبد القادر ، 1830– 1847 ، مذكرة لنيل شهادة الحديث و المعاصر ، جامعة الجزائر، 2008– 2009، ص 88

وبعد فشل سلطان المغرب في حماية الغرب الجزائري، سعى السكان إلى إيجاد قائد جديد لصد عدوان الفرنصيص ونشر الأمن و الاستقرار فوقع اختيارهم على الأمير عبد القادر [1].

رابعا:**مخاوف بريطانيا من تأثيرات مقاومة الأمير عبد القادر على مصالحها في المغرب**:

استأثرت القضايا المرتبطة بالأمير عبد القادر و علاقاتها بالمولى عبد الرحمن و بالفرنسيين اهتماما كبير من الحكومة البريطانية، فألحت على السلطان ليمتنع من خلق أية أسباب يمكن أن تتخذها فرنسا ذريعة للهجوم على المغرب[2] .

لقد حاولت بريطانيا تحت سياسة خاصة بالمغرب يمكن تسميتها بنظرية مونرو بريطانية بالمغرب، تتلخص خطوطها العريضة في منع إسبانيا و فرنسا من استعمار المغرب مع الحفاظ عليه كسوق مفتوحة للتجارة الأوروبية و في مقدمتها التجارة البريطانية و أبدى الإنجليز تخوفهم وحذرهم من الإسبان و الفرنسيين الذين كانوا يدعون أن لهم حقوقا تاريخية وهم الأقرب جغرافيا إلى المغرب [3].

وشكلت مقاومة الأمير عبد القادر في نظر ساسة بريطانيا مشكلة حساسة للسلطان المغربي، فقد نظر إليه المغاربة بإعتباره بطلا وطنيا مدافعا عن أرض الإسلام، و جبت على السلطان نصرته و دعمه، لكن ذلك سيجلب إليه المشاكل مع فرنسا[4].

وقد شهدت علاقات الأمير مع السلطان المغربي تقاربا كبيرا[5]، حاولت فرنسا عرقلته، وقد نظرت إلى بنود معاهدة دي ميشال [1]وسيلة لتحقيق ذلك، إنطلاقا من أنه مادامت هناك حالة سلم

---

[1] - ولد الأمير في 25 سبتمبر 1807 بقرية القيطنة قرب معسكر، من أسرة شريفة ، فوالده الشيخ محي الدين رجل علم و تقوى و صاحب زاوية، بعد مرحلة من التعلم و التكوين ، و بعد إحتلال الجزائر ، بايعه الناس اميرا عليهم في 27 نوفمبر 1832 ليخلف أباه .

[2] - Flournoy ,op. cit., PP 45- 46.

[3] - F.O . 52/ 38.

[4] - اسماعيل العربي،مرجع سابق،ص 213

[5] - نفسه،ص 214

سلم بين الأمير و فرنسا بموجب المعاهدة فإن المغرب سيتوقف حتما عن دعمه للأمير و هذا من شأنه في نظر فرنسا سيؤدي إلى فتور العلاقة بين الجزائريين و المغاربة.

و يذهب كوسي بريساك إلى الإشارة أن المعاهدة لم تنل رضا السلطان و أنها أثرت على العلاقة بينه و بين الأمير لأكثر من سنة[2]، يظهر ذلك من خلال :

- أن الأمير بعد أن إسترجع ميناء أرزيو وإستقر بالتجارة أصبح في غنى عن الإمدادات التي تصله من المغرب عن طريق البر .

- أن السلطان رأى في معاهدة دي ميشال بأنها تحالف مع الكفار .

لكن المتبع لمسار الأحداث يرصد أن الأمير عبد القادر قد استشار مولاي عبد الرحمن في أمر شروط المعاهدة وأنه وافق على ذلك بعدما تبين له صعوبة الموقف. كما أن صاحب التحفة ذكر أنه بعد إبرام المعاهدة راسل السلطان عبد الرحمان وفدا إلى الأمير عبد القادر لتهنئته .

وصل وفد السلطان عبد الرحمن بن هشام صاحب المغرب الأقصى لأداء التهنئة للأمير بالملك و أصحبهم هدية من نفائس بلاده، و مقدار وافر من ذخائر الحرب و أدواته ... و كان مفر من العساكر الفرنساوية فر إلى المغرب بعثهم السلطان مع الوفد لدى الأمير ليقول رأيه عليهم[3].

و تذكر المصادر إستمرار الدعم المغربي حتى بعد معاهدة دي ميشال، فالأمير محمد يذكر في التحفة أنه في سنة 1833 وصلت إمدادات عسكرية مغربية مكونة من بندقية و حوالي 67 فرسا و 200 سيف وكمية كبيرة من البارود و الذخيرة [1].

---

[1] - تمت المصادقة على هذه المعاهدة في 28 فيفري 1834 بوهران، بين ممثل الأمير عبد القادر - الميلود بن عراش والمندوب الفرنسي و تضمنت ستة بنود رئيسية ، وأصبح بمقتضاها الأمير حرا في تجارته مع الخارج عبر ميناء أرزيو، إعتبر يحي جلال بأن المعاهدة تضمنت بنود سرية منها إعتراف الأمير بشرعية الوجود الفرنسي في الجزائر ، لكن المؤرخ الجزائري إسماعيل العربي ردّ هذا القول من قناعة إستحالة إستجابة الأمير لمثل هذا الشرط .

[2] - إبراهيم ياسين، موقف الدولة المغربية من الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1847 . دبلوم دراسات عليا ، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، 1987، ص 204.

[3] - محمد بن عبد القادر ، تحفة الجزائر من تاريخ الجزائر و الأمير عبد القادر ، ج 1، شرح و تعليق ممدوح حقي ، دار اليقظة العربية ، لبنان ، 1964 ، ص 188 .

وفي جانفي 1834 وصلت إمدادات مغربية لجيوش الأمير قدرت بـ 100 بندقية ، 100 سيف وكمية من الذخيرة و بعض الخيول [2].

و في شهر جوان 1835 قدم المغاربة مساعدة لجيش الأمير قدرت بـ 30 قنطارا من البارود و 30 قنطارا من الكفيف (الرصاص) و 150 بندقية [3].

كما تشير بعض الكتابات إلى أنه في أفريل 1836 جهز المغرب جيشا من سكان المغرب الشرقي قوامه ألف رجل بأسلحتهم و في شهر أوت إلى شهر ديسمبر 1836 قدمت المغرب مساعدة قدرت بـ 600 رجل، 15 جملا محملة بالبارود و القرطاس، إضافة إلى أسلحة مختلفة و ذخيرة [4].

وشكلت هذه المساعدات أحد أسباب التوتر بين فرنسا و المغرب، و بحثا عن الدعم الخارجي توجه الأمير عبد القادر إلى بريطانيا بإعتبارها قوة دولية، و كانت إلى ذلك الوقت لم تعترف بالإحتلال الفرنسي للجزائر، و علاقاتها المميزة مع المغرب[5].

و لذلك كتب الأمير إلى وليم الرابع ملك إنجلترا يطلب مساعدته، كما طلب عونه في تدبير لقاء بينه و بين سلطان المغرب، و قال عبد القادر أنه سوف يكون سعيدا لو ترتب على هذا اللقاء أن أصبح رعية مغربية، و قد قام أحد أعوان عبد القادر بتسليم هذا الخطاب إلى هاي في يناير 1834 فبعث بت القنصل العام إلى لندن في 15 من نفس الشهر[6].

وجاءت الإجابة إلى هاي في فبراير 1836 و تضمنت التعليمات أن يكون الرد على عبد القادر على النحو الآتي :

---

1 - المصدر السابق ، ص 118.

2 - بوريبة رشيد : القلاع و الحصون و المؤسسات التي أنشأها الأمير عبد القادر ، مجلة الثقافة ، السنة الثالثة عشر، رجب شعبان 1403/ ماي – جوان 1983 ، وزارة الثقافة الجزائر ، العدد 75 ص 128.

3 - إسماعيل العربي ، العلاقات الدبلوماسية في عهد الأمير ، مرجع سابق ، ص 224- 225 .

4 - إبراهيم حركات : المغرب عبر التاريخ ، ط2 ، ج2 ، دار الرشاد المدينة ، الدار البيضاء، المغرب ، 1992، ص 197.

5 - اسماعيل العربي،المرجع السابق،ص 226

6 - F.O. 52/40

" سوف تبلغ الرئيس بإختصار و لكن بكتابة بأن حكومة جلالته لديها من المشغوليات ما يمنعها من الإستجابة إلى مطلبه، و إنه ليس من أمل لدى جلالة الملك بأن يتمكن من التوسط بينه و بين إمبراطور المغرب " [1].

و تبع وصول هذه التعليمات وصول رسالة من اللورد بالمستون وزير الخارجية البريطاني مؤرخة في 13 جوان 1836 و جاء فيها أن على القنصل أن يتجنب بقدر الإمكان التورط في المراسلات مع عبد القادر و أعوانه، كما تضمنت أيضا التعليمات بعدم التورط بأي شكل في النزاعات بين الفرنسيين و السلطان، بل أن الوثائق الدبلوماسية تدلنا إلى وجود تنسيق و تعاون كبيرين بين فرنسا و إنجلترا فيما يتعلق بقضايا المغرب.

و لعل ما يمكن إثبات هذه الحالة من التقارب الفرنسي الإنجليزي، هو ما كان من محاولة الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على ميناء بالمغرب [2]،فقد بعث هاي القنصل البريطاني بالمغرب بتاريخ 17 فبراير 1836 برسالة سرية إلى وزير الحرب و المستعمرات البريطاني مفادها أن الأمريكيين يحاولون على مركز بحوض البحر الأبيض المتوسط و يعتقد أنه جزيرة برجيل[3] ومعها القصر الصغير، و قد اتصل Granville السفير البريطاني في برايس مع بالمستورن يخبره بمحادثاته مع Thiers وزير الخارجية الفرنسي بشأن هذه المسألة و عن الجهود التي يمكن أن يبذلاها لمنع نجاح مثل هذه المفاوضات مع المغرب وهي مفاوضات ليست في صالح بريطانيا و فرنسا [4].

---

1 – F.O. 52/40

2 – محمد بنهاشم، العلاقات المغربية الأمريكية 1786-1912،دار ابي رقراق للطباعة،الطبعة الأولى،2009، ص ص 100- 106

3 – هي جزيرة قاورة أو البقدنوس .

4 – الرسالة مؤرخة في 4 مارس 1836 موجهة من Granville إلى بالمرستون أوردتها Luella.j (Hall) The United States and Marocco, 1776- 1956, The Crom Press, inc, Metuchen, NY , 1971, p.161

ويبدو أن فرنسا قد أخذت الأمور بجدية كبيرة مستغلة مساندة المولى عبد الرحمان للأمير عبد القادر ، حيث بعثت بأربع سفن حربية لميناء طنجة بتاريخ يوليو 1836 للاحتجاج عن هذه المساندة وفي الوقت نفسه لإفشال المخطط الأمريكي، وجعل الأمريكيون يدركون أن الحصول على أية محطة بحرية في المغرب يعني إعلان الحرب[1].

ففي 14 ماي نجد هاي يخبر Palmeston بفشل المحاولات الأمريكية في الحصول على ميناء في المغرب ذاكرا بأن السبب في ذلك هو ضغوط الفرنسيين الذين نبهوا وزير الخارجية للمغرب بأن التخلي عن أي جزء من المغرب لصالح أي دولة سيكون بمثابة تهديد لفرنسا كاشفين في الوقت نفسه عن التعاون البريطاني الفرنسي في هذا الجانب[2].

إذا ظلت مسألة المساعدة المغربية للأمير عبد القادر المسألة الأكثر جليا و متابعة للفرنسيين و الإنجليز معا، و حسب تقرير دوماس المؤرخ في 16 نوفمبر 1838 فإن الظاهر بن جلون و هو تاجر من فاس و له معاملات تجارية نشيطة مع تجال جبل طارق خاصة بواسطة يهودي يدعى ابن آسي، و دورهما هو تزويد الأمير بما يحتاجه من سلاح و ذخيرة و التجهيزات الحربية، و نشاط دبلوماسي لدى ملك المغرب و إقناعه بالوقوف إلى جانب حركة الأمير عبد القادر [3].

شخصية أخرى كان لها دور بارز في تزويد الأمير بالسلاح هو الحاج طاهر ، فبحكم علاقاته مع تجار جبل طارق إستطاع أن يحصل على 400 بندقية و ثلاثين وحدة لباس و عشرون شحنة كبريت، كما تحصل على بعض الأسواق على 150 أو 200 بندقية من النوع الرفيع ، مساو بعض قطع المدافع .." [4].

---

[1] - Miege, Le Maroc et la guerre de Grimée 1854- 1856 , Hesperis n° 3-4, 1959, PP .161- 162.

[2] – أوردت إحدى يوميات جبل طارق أخبارا مفادها " أن المشروع الأمريكي تم التخلي عنه نظرا للمطالب المبالغ فيها من طرف الإمبراطور ، و في مقدمتها حمايته من أي تدخل من جانب الدول الأوروبية هو شرط لم يستطع الأمريكان ضمانة " راجع : . Luella , op.cit. , p 163.

[3] – إسماعيل العربي، العلاقات الدبلوماسية في عهد الأمير ، مرجع سابق ، ص 220.

[4] - George Yver : Abdelkader et le Maroc en 1830, R. A n°60 année 1919, O.P.U ,Alger 1986, P 1025.

وقد وجهت سلطات الاحتلال في الجزائر بالمسؤولية وراء تسليح الأمير إلى المغرب وإنجلترا، ففي تقرير بيجو الذي وجهه إلى وزيره للحربية بعد معركة موزاية ما يلي :

" إن الإنجليز يمدون الأمير بكثير من المساعدة و لاسيما الملابس و لولا مساعدة الإنجليز ومساعدة سلطان المغرب لأصبح منذ وقت طويل في ضيق شديد..." [1].

وكان من أساليب المساعدة المقدمة من الغرب ضمانه تحركات هؤلاء الوسطاء بوثائق مزيفة، و استخدام الأراضي المغربية كقواعد لدعم حركة الجهاد في الجزائر، كما ساهم السلطان المغربي في توفير الأمان للقوافل المحملة بالسلاح و الذخيرة عبر الطرق المؤدية من مضيق جبل طارق إلى تلمسان، و كانت الموانئ المغربية مثل تطوان و طنجة و العرائش و الرباط قاعدة لإستقبال الأسلحة من الخارج، ثم توجه إلى فاس و منها إلى المدن الجزائرية الخاضعة لسلطة الأمير عبد القادر[2].

منذ إستيلاء الفرنسيون على قسنطينة 1837، سعوا إلى التخلص من شروط معاهدة التافنة، وطلبت تعديل شروطها [3]، الشيء الذي رفضه الأمير، و كان أن عاد القتال من جديد رسميا بتاريخ 19 نوفمبر 1839، و إستطاعت فرنسا تحقيق انتصارات كبيرة و سيطرتها على المناطق الساحلية التي كانت في قبضة الأمير عبد القادر [4].

وبدأ واضحا أن المتنفس الوحيد للأمير بعد أن اشتد عليه الحصار هو الاتصال بالعالم الخارجي و خاصة المغرب الأقصى وذلك للحصول على الإمدادات و لإتخاذه كقاعدة خلفية يلجأ إليها الأمير كلما إشتد عليه الحصار من الفرنسيين ، كما عاود عبد القادر الإتصال بالحكومة البريطانية.

و قد كتب في فبراير عام 1840 للملكة الشابة فيكتوريا، و في هذه الرسالة التي تسلمها هاي ليبعث بها إلى لندن أن الفرنسيين قد إنتهكوا بغدر معاهدة السلام التي كانوا قد عقدوها معه، و قال

---

[1] – إسماعيل العربي ، مرجع سابق ، ص 232.

[2] – نور الدين بلعربي : العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الأمير عبد القادر ، 1830– 1847 ، مرجع سابق ،ص 93

[3] – محمد العربي الزبيري ، الكفاح المسلح في عهد الأمير ص ص 150 ، 151 .

[4] – العربي الزبيري،المرجع السابق، ص 153

إنه في مثل هذه الظروف ينبغي التفاوض مع ممثل بريطاني لإقامة علاقة تجارية بين بريطانيا وبين الأراضي التي تسيطر عليها [1].

أرسل بالمستون في 21 أبريل 1840 تعليماته إلى هاي ردا على خطاب الأمير عبد القادر جاء فيه: إن سياسة الحكومة البريطانية تقوم على عدم مناصبة فرنسا أو الأمير العداء، و من ثم رؤى على ضوء هذه السياسة الإمتناع عن الإجابة على خطاب الأمير. تزايدت إحتمالات المواجهة بين المولى عبد الرحمن و بين الفرنسيين نتيجة تزايد العون الذي يحصل عليه الأمير عبد القادر من المغرب، فقد رصد الكولونيل سكوت في مذكراته بعض المساعدة المغربية للأمير عبد القادر خلال سنة 1841 كالآتي :

- في 18 جويلية 1841 أرسل السلطان المغربي رفقة مبعوث الأمير العائد من المغرب قافلة محملة: 50 فرسا، 500 بندقية ، و25 طن من البارود .

- في 1 سبتمبر 1841 وإنطلاقا من فاس وصلت تلمسان قافلة من 60 بغلا محملا ب 100 برميل من البارود و أقمشة متنوعة .

- وبحلول 09 سبتمبر 1841 جاءت قافلة أخرى من مدينة فاس تتكون 75 بغلا و100جواد تحمل ثياب ، ملابس للجيش الأمير .

- في نفس السنة كانت هناك قافلة تحمل 8 جياد عربية و 1000 بندقية و عدة أطنان من البارود [2].

هذه المساعدات دعت الفرنسيون إلى تقديم الاحتجاجات و التحذيرات و ازدادت الأمور سوءا عندما ضرب جندي مغربي أحد الرعايا الفرنسيين في موكادور في أكتوبر 1840، فقد طالبت فرنسا بإنزال العقاب بكل من الجندي و حاكم موكادور.

---

[1] – Raphael Danziger,Abd Al-Qadir’s first overtures to the British and the Americans ,in revue de l’occident musulman et de la méditerranée N°18,1974.pp.45- 63

[2] – الكولونيل سكون ، مذكرات الكولونيل سكوت عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841 ، ترجمة و تعليق إسماعيل العربي، شركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر : 1981 ، ص 46، 70، 71 ، 154 .

حاولت بريطانيا استباق الأحداث و منع الانزلاق ، فأرسل بالمستون تعليمات إلى هاي تقص بأن يؤكد هذا الأخير للسلطان بأن الحكومة البريطانية تنصحه بقوة الاستجابة للمطالب الفرنسية لمصلحته، كما طلب بالمرستون من هاي إبلاغ السلطان أن:

" الحكومة البريطانية شعورا منها بالصداقة المخلصة إتجاه الإمبراطور، و رغبة منها في الإبقاء على الإمبراطور مستقلا وقويا "[1].

وأضاف في نصيحته : " إن أفضل قاعدة يمكن أن يسترشد بها في علاقاته مع القوى الأخرى للإبقاء على إستقلاله و الحفاظ على السلام تتمثل في الإلتزام بالحرص الشديد على عدم إعطاء أية قوة أجنبية مبررا للشكوى ضده ..."[2].

وأضاف بالمرستون وفي أية مناسبة من هذا النوع وعندما تواجه المتاعب الإمبراطور أو تهدده المخاطر من الخارج فله أن يعتمد دائما و بكامل الثقة على صداقة إنجلترا وأن يتأكد بأن الحكومة البريطانية سوف تعينه من كل الأحوال بالنصيحة و المساعي الطيبة [3].

حاول الجنرال بيجو[4] السيطرة على المواقع الإستراتيجية للأمير فسيطر على مدينة تلمسان في جانفي 1842، و بدأ بمغادرة قوات الأمير بين جبال طردة و ندرومة و كان الأمير قد غادر هذه

---

1 – F.O 99/7

2 – F.O 99/7

3 – نفس التقرير .

4 – ولد في ليموج لمع نجمه وهو ضابط شاب في حروب الامبراطورية الفرنسية الأولى، ولاسيما في إسبانيا، ثم انحاز عام 1814 إلى الملكيين من آل بوربون وانتقل إلى صف نابليون في «المئة يوم». سميَّ مارشال ميدان وانتخب نائباً عاماً1831) (وكلف بحراسة دوقة بريBerry (1832) ، والقضاء على اضطرابات افريل (1834) ، وهو ما أفقده شعبيته .
أوفد عام 1836على رأس حملة إلى الجزائر وحقق بعض الانتصارات بصعوبة، وقّع معاهدة التافنة في 30 أيار 1837 مع الأمير عبد القادر ، وفيها اجبر على تقديم تنازلات للطرف الجزائري، ولكن سرعان ما نقض هذه المعاهدة واستؤنفت المعارك بعد هدنة قصيرة لم تتجاوز السنتين، وسميّ بوجو عام 1840حاكماً عاماً على الجزائر، واتبع سياسة الشدة لقمع المقاومة الجزائرية واستكمال احتلال البلاد و اختصر سياسته الجديدة بعبارة الفتح بالسيف و المحراث،سُميَّ بوجو مارشالاً في عام 1843،و يشهد التاريخ على حجم الجرائم المرتكبة في حق الجزائريين و على راسها مجزرة مغارة نقمارية بمستغانم.

المواقع متوجها نحو المغرب خلال شهر مارس 1842م، و قد راسل السلطان المغربي ولي عهده سيدي محمد بتاريخ 15 ماي 1842 طالبا منه الإستعداد للمواجهة الحتمية مع الفرنسيين بقوله :

" فأمر جميع القبائل بإظهار القوة الإستظهار بالعدة و العدد ليرى من ذلك ما سيؤوه وليبلغ الشاهد الغائب...فلتكتب لعمال الثغور وعمال القبائل... وعمارة السواحل بالخيل والرماة.."[1].

و ضاعفت فرنسا من ضغطها على السلطات المغربية لمنع الأمير من العودة إلى بلاده الجزائر، حيث راسل بيجو إلى عامل طنجة إبن الكناوي يطالبه بمنع الأمير من عبور الحدود، كما كتب القنصل الفرنسي نيون للسلطان في نفس الأمر [2].

كتب السلطان إلى بيجو بقوله:" إن بلاد الريف قد خرجت من يدي، و دخلت في طاعة الأمير عبد القادر، فلا يمكن إجراء شيء من مطلبكم [3].

إن مثل هذا الجواب يمكن إعتباره إعترافا من السلطان لا يحسب عواقبه، و سيحمل فرنسا على التدخل واستخدام القوة لتحقيق الأمن عبر الحدود لتبدأ المواجهة العسكرية بين فرنسا والمغرب.

وفي هذه الأثناء كتب اللورد إبردين الذي خلف بالمرستون في وزارة الخارجية في 06 ماي 1842 إلى هاي خطابا تضمن تعليماته و طالبه بإبلاغها للسلطان على إعتبار أنها تمثل وجهة نظر الحكومة البريطانية حول العلاقات مع الأمير عبد القادر، كتب أبردين: ترى حكومة جلالتها إن على الإمبراطور أن يتصرف بحكمة و يبذل أقصى جهده لمنع رعاياه من القيام بأي دور في الصراع القائم بين عبد القادر و الفرنسيين " [4].

زار هاي السلطان في مكناس، و في اجتماع بينهما في 21 ينويه عام 1842 شرح القنصل العام أراء الحكومة البريطانية حول ما ترتب على ثورة الأمير عبد القادر ضد الفرنسيين و كان ردّ

---

1 - العلوي إسماعيل مولاي عبد الرحمن، تاريخ وجدة وأفكار في دوحة الأمجاد ، ج 1، ط1، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، المغرب، 1985، ص ص 111-113.

2 - نور الدين بلعربي : العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الأمير عبد القادر ، 1830- 1847 ، مرجع سابق، ص 88

3 - محمد بن عبد القادر ، تحفة الجزائر ، مصدر سابق ، ص 445.

4 - F.O 99/9 .

السلطان المولى عبد الرحمان بأنه سيضع النصيحة محل الاهتمام، و أضاف بطريقة فيها الكثير من الدبلوماسية أنه يعتبر ما تقوم بت الحكومة البريطانية من إبداء النصح دليلا على صداقتها المخلصة للمغرب. وأن هذا الرباط التقليدي هو الذي يدفع رعاياه إلى وضع إنجلترا في أشرف مكانة، و إلى الارتباط بعلاقة وثيقة مع المغرب أكثر من أي بلد آخر [1].

تسارعت الأحداث على المستوى العسكري، عندما اتخذ الجنرال بيجو قرار التوسع في الأراضي المغربية و احتلاله وجدة يوم 11 جوان 1844 بعد أن سيطر على منطقة لالا مغنية. وقد أملى بيجو على الكناوي مجموعة من الشروط لتحقيق السلم بين البلدين منها ما يلي:

- يجب إنتقال الأمير وأسرته إلى فاس .
- تفريق دائرة الأمير عبد القادر .
- أن لا يمد بشيء من السلاح أو البارود أو رصاص أو غذاء .

وقد أكد الجنرال بيجو في مراسلاته للطيب الكناوي، أن التخلص من الأمير عبد القادر سبيل لبناء علاقات ودية بين المغرب و فرنسا، فقال:

" إنه رجل لم تكن له خدمة غير أنه سعى في الفساد بين الفرنصيص والمغرب و سبب تخليطه جذبكم نحو عامين إلى الآن " [2].

كما أرسلت فرنسا في 12 جوان 1844 إنذارا للسلطان تطالبه بتسريح القوات المغربية المرابطة قرب الحدود الجزائرية وإبعادها، كما طالبه بمعاقبة المسئولين عن الجهات التي شنت على القوات الفرنسية، و تسليم عبد القادر للفرنسيين ، ثم أخيرا الموافقة على تعيين الحدود النهائية بين الجزائر والمغرب [3].

---

[1] – F.O 99/10.

[2] – أحمد العماري : مشكلة الحدود الشرقية بين المغرب و الجزائر و إستغلالها في المخطط الفرنسي للسيطرة على المغرب ، ص 87.

[3] – نفسه ،ص 88

لم يتأخر رد الفعل الإنجليزي على الإنذار، فما إن استلم اللورد أبردين خبر هذا الإنذار من هاي حتى أصدر تعليماته إلى القنصل العام بالتوجه إلى البلاط الملكي، و شرح خطورة الموقف للسلطان.

وكما كان فقد وصل هاي إلى مراكش في 13 جويلية عام 1844، و تم إستقباله من طرف سيدي محمد بن إدريس الوزير الكبير، و أبلغه هاي بنصيحة الحكومة البريطانية بشأن الأزمة، وذلك بقبول المطالب الفرنسية لأن إندلاع حرب بينهما سيكون تأثيره كارثي على مستقبل الإستقلال المغربي [1].

لكن ظهر واضحا لدى هاي استخفاف مغربي بما تحاول بريطانيا تصويره من خطر، و لمس هاي من ردود الوزير الكبير ثقة عالية عند السلطان أن بريطانيا لن تتخلى عن المغرب و ستدافع عنه ضد أي عدوان فرنسي [2].

فما أسباب كل هذه الثقة في الموقف المغربي اتجاه بريطانيا .

لقد بدا واضحا لدى هاي أن السيد روبرت ويلسون حاكم جبل طارق كان مسئولا عن التنظيمات التي قدمها للسلطان عن إستعداد بريطانيا لتدعيم السلطان في أية مواجهة [3].

هذا الأمر دفع بهاي إلى إرسال خطاب إلى هنري بولوير السفير البريطاني عن مد ريد في 4 أوت 1844 ليبلغه بأنه منزعج بشدة بسبب تدخلات غير المسؤولة من السيد روبرت ويلسون في الشؤون المغربية، و كتب على إثر ذلك اللورد إبردين إلى وزير المستعمرات يطلب منه إرسال التعليمات إلى السيد روبرت للتوقف عن التدخل في صلاحيات القنصل العام هاي[4].

لم يرد المغاربة على الإنذار الفرنسي، فقامت قوة بحرية بقصف مدينة طنجة و تدميرها وفشلت بذلك المساعي البريطانية في تجنيب تدمير المدينة و هو الذي كان قد أوصى السلطان وحثه

---

[1] – روجرز ، مرجع سابق ، ص 200.

[2] – F.O 99/11 .

[3] - Flournoy , op cit , p.58

[4] – روجرز ، مرجع سابق ، ص 201.

على قبول المطالب الفرنسية في 05 أوت 1842، في الجبهة البرية لقى الجيش المغربي هزيمة كارثية و مرعبة في ما وراء نهر أسلي [1]في 14 أوت 1844 و في نفس الوقت وصلت قوة بحرية فرنسية إلى موكادور و استولت على الجزيرة الواقعة على مدخل الميناء من حيث قصفت المدينة في 15 أوت و دمرتها [2].

وأصبحت هزيمة معركة أيسلي ورقة ضغط في يد الفرنسيين، و هذا ما كان وراء فرض فرنسا على المغرب معاهدة مجحفة، وقد أعاد الموقف البريطاني الرافض لأي توسع فرنسي في المغرب نوع من الاعتدال في المفاوضات، فقد أعلن وزير الخارجية اللورد أبردين بشارع 31 أوت 1844 " إن احتلال أية نقطة من الأراضي المغربية احتلال دائما ستكون بمثابة إعلان حرب"([3]).

وقعت المعاهدة في 10 سبتمبر 1844 و تضمنت ثمانية شروط منها :

الشرط الثالث المتضمن التزام المغرب بعدم تقديم أي مساعدة لأي ثائر أو الشرط الرابع وضع الحاج عبد القادر خارجا عن القانون على امتداد الأراضي المغربية و الجزائرية، و عليه يجب متابعته بالسلاح .

وبذلك أصبحت قضية طرد الأمير أمرا مفروضا على السلطان المغربي، كما حملت المعاهدة المغرب مسؤولية منعه من مواصلة الجهاد و بعبارة أخرى التخلص من الأمير نهائيا [4].

وقد جاءت معاهدة لالا مغنية في 18 مارس 1845 لتستكمل ما جاء في معاهدة طنجة وتعلقت برسم الحدود المغربية الجزائرية حسب ما تقتضيه المصالح الفرنسية السياسية و الاقتصادية والعسكرية [1].

---

[1] – يدعى واد أيسلي من مرتفعات الأطلس التلي ويتجه نحو الجنوب الغربي باتجاه البحر، يخترق مجراه المنعرج جبالا وعرة وأودية عميقة تكثر حوله الأشجار و الأغطية النباتية يمر هذا السيل عن أقرب نقطة منه على بعد 4 كلم غربي مدينة وجدة حيث يرفره شرقا وادي أبو صغير وغربا زكار، أنظر : أديب حرب ، التاريخ العسكري و الإداري للأمير، ج2 ، ص ص ، 481- 482.

[2] – روجرز ، مرجع سابق ، ص 201.

[3] - Flournoy , op cit , PP 59- 60.

[4] – أديب حرب ، التاريخ العسكري و الإداري للأمير ، ص ص 500-501 .

أعلن السلطان عدائه الظاهر للأمير، و صدرت أعمال تعسفية في حقه و ضد جيش المقاومة، وصفها محمد بيرم الخامس في كتابه صفوة الاعتبار.

بقي الأمير سيدي عبد القادر مدافعا ومهاجما إلى أن استولت الغلطات النفسانية المخالفة للديانة الإسلامية لسلطان المغرب الإتحاد مع الفرنسيين على محاربة الأمير المشار إليه، و قطع عنه السلطان خطه إلتجائه جهات الصحراء، فاضطر الأمير إلى التسليم للفرنسيين ورحم الله الإمام محمد عبده حيث قال " إنما تتم نكاية الأعداء بخيانة الأصدقاء ... " [2].

وعندما توالت الأخبار بأن الأمير عبد القادر قام بمهاجمة مواقع فرنسية إنطلاقا من أراضي الريف كتب أبردين إلى هاي يطلب منه إبلاغ السلطان بأهمية الإلتزام بشروط معاهدة طنجة وطرد الأمير من ممتلكاته.

من الضروري أن يفهم الإمبراطور وأن يعلم بأنه إذا لم يكن بإمكانه طرد عبد القادر فإن الحكومة الفرنسية تملك هذا الحق و سوف تستخدمه قطعا " [3].

وفي مراسلة أخرى من هاي إلى اللورد أبردين مؤرخة في 20 أكتوبر 1845 شرح من خلالها الوضعية الصعبة التي يوجد فيها السلطان المغربي إتجاه قضية الأمير عبد القادر، وبين القنصل المكانة التي أصبح يتمتع بها الأمير عبد القادر لدى المغاربة حتى أنه أصبح يؤثر فيهم أكثر من تأثير السلطان نفسه و جاء أيضا في رسالة السفير .

إذ ما عارض عبد السلطان الفرنسيين فلن يتمكن من تجنب الحرب معهم ، و إذا ما عارض عبد القادر فسوف تنشب حرب أهلية تطيح بجلالته عن العرش [4].

---

[1] – إبراهيم مياسي ، التوسع الإستعماري الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881– 1912 منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1996، ص 171 وما بعدها.

[2] – شيخ الإسلام التونسي محمد بيرم الخامس، صفوة الإعتبار، ج4 ، طبع القاهرة ، 1303 هـ، ص 10 نقلا عن الجيلالي عبد الرحمن، تاريخ الجزائر العام ، ج 4 ، ص ص 221– 222.

[3] – F.O 99/24 .

[4] – F.O 99/26 .

رغم مساعي الوساطة لتجنب الاصطدام بين الأمير و المولى عبد الرحمن إلا الفتنة وجدت من يغذيها و أفلحت فرنسا في توظيف ورقة الأمير عبد القادر و خطره على العرش المغربي، بتأكيدات بريطانية و منها جاء في هذا الإطار ما كتبه هاي في 31 أوت 1846، إلى اللورد بالمرستون، يبلغه بوجود عصبة قوية من فاس تعمل على خلع المولى عبد الرحمن و إحلال عبد القادر على العرش محله، و طلب هاي التعليمات لمواجهة الموقف [1].

وكان الرد من خلال رسالة بعث بها بالمرستون في 18 ماي 1847 و جاء فيها :

" أبلغكم أن لبريطانيا العظمى مصلحة قوية في الإبقاء على المغرب كدولة مستقلة، غير أن الحكومة البريطانية غير مستعدة للتدخل في الصراع بين الأمير عبد القادر و الإمبراطور الحالي حول السيادة على المغرب، و من ثم فعليكم ، و حتى صدور تعليمات أخرى، أن تمتنعوا من الإشتراك بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا الصراع [2]. و باستسلام الأمير عبد القادر في 27 ديسمبر 1847 فتحت صفحة جديدة و لكن ليست بالبيضاء، و قد كتب السلطان خطابا رسميا له في المساجد مشيدا بهذا النصر و بما جاء فيه:

الفاسد الفتان و خليفة الشيطان أبعد في الجسارة و امتطى مطى الخسارة ... وسولت له نفسه الإمارة الإنصاف بالإمارة وأراد شق عصا الإسلام ... واستبطن المكر و الخداع ... فآتينا من رشده و عرفنا مضمر قصده ... " [3].

و الحقيقة أن مسألة طمع الأمير في ملك المغرب مكيدة فرنسية، روجتها بريطانية، وأنطلت على السلطان فاقد النظرة البعيدة، و الرؤية الإستراتيجية، و دخل المغرب من هذا التاريخ في التفكير الجدي للقوى الكبرى للاحتلال و يمكن الاستدلال في ذلك ما جاء في كتاب شاستو قنصل فرنسا بالمغرب حيث كتب إلى وزير الشؤون الخارجية .

---

[1] – روجرز ، المرجع السابق ، ص 206.

[2] – F.O 99/34 .

[3] - Hammet , Le Gouvernement Marocain, op.cit, p.118.

لقد اختفى اليوم كل عامل الخلاف بين فرنسا والمغرب و آمل أنه لم يعد علينا إلا أن نزيد في توثيق علاقات التفاهم بين الدولتين و سنعمل تدريجيا على إدخال الحضارة في هذه الإمبراطورية التي لا تزال على درجة كبيرة من البربرية و التخلف .." [1].

خامسا: التجارة الإنجليزية مع المغرب و موقف بريطانيا من الصراع المغربي الاسباني:

كان الهاجس الأوروبي هو الحصول على الامتيازات و الضغط على المخزن لتوقيع معاهدات بذلك استنادا إلى التلويح باستعمال القوة العسكرية و تحريكها و استعمال مختلف وسائل التطويق الدبلوماسي و السياسي و الاقتصادي ، وفي هذا السياق تدخل المعاهدات التي عقدها السلطان عبد الرحمن بن هشام مع الدول الأوروبية و خاصة مع البرتغال 1823 و إنجلترا 1824 وفرنسا و سردينيا 1825 و أمريكا سنة 1836 [2].

واعتبرت اسبانيا نفسها صاحبة الحق الشرعي في السيطرة على السوق المغربية انطلاقا من الاعتبارات الالتماس الجغرافي و " التواجد" الاسباني في الشمال المغربي،ضف لذلك اعتبارات تاريخية منذ العصر الوسيط ،و الى جملة من المعاهدات خاصة معاهدة 1799 و التي ركزت من خلالها اسبانيا مطالبها من المغرب.فدخلت في صراع محموم من اجل الاستفادة من السوق المغربية خاصة امام تواجد بريطاني هائل في المنطقة.

1- التجارة الإنجليزية مع المغرب

وقد أدى التقنين التجاري في إطار التدخل الأوروبي إلى إحداث تحولات جديدة في المجتمع المغربي – عن طريق الإكراه – و كان قبول الانفتاح التجاري على الخارج من طرف عناصر اقتصادية محلية، قد ولد الارتباط الاقتصادي بالخارجي و كل هذا أبرز بوضوح كيف وقع إحكام تبعية المغرب لمصانع أوروبا وإنتاجها، و أقحمت البلاد مكرهة في السوق العالمية، و أضحت وفي صورة جلية نهبا للتنافس الدولي على أشده، فتصارعت على التجارة المغربية – تصديرا و استيرادا- دول حصلت على العديد من الإمتيازات، و بريطانيا شكلت المظهر الأقوى في هذه المرحلة، للوقوف على حجم

[1] – يحي جلال و آخرون : مسألة الحدود المغربية الجزائرية ، دار المعارف ، القاهرة ، 1982 ، ص 316.

[2] – ابن زيدان عبد الرحمان،العلائق السياسية للدولة العلوية،تحقيق عبد اللطيف الشادلي،المطبعة الملكية،الرباط،1999،ص 96

و انظر : Riviere,P.louis., Traités, Codes et Lois du Maroc, Paris, Sirey,1924,

هذا الصراع يمكن دراسة مؤشر مهم هو حركة السفن التجارية التي زارت الموانئ المغربية وتوجهت إلى أوروبا في الفترة ما بين 1830 و 1836 حسب ما جاء في كتاب جان لوي مييج [1].

الاتجاه	1830	1831	1832	1834	1835	1836
جبل طارق وبريطانيا	23	53	125	172	171	218
إسبانيا جزر الكناري	09	39	17	41	26	37
فرنسا	05	03	09	67	48	82
سردينيا	1	0	10	08	08	06
توسكانيا	2	2	4	02	02	00
البرتغال	0	1	6	04	04	07
و. المتحدة	0	0	1	06	06	19
تونس	0	0	2	01	01	01
مصر	0	0	2	04	04	00
صقلية	0	0	0	01	01	00
النمسا	0	0	0	00	00	00

*تطور حركة السفن التجارية إلى الموانئ المغربية 1830–1836 *

يبدو واضحا من خلال هذا الجدول مدى صحة القول و العلاقات التجارية بين المغرب والمشرق العربي تقلصت بينما تتنامى العلاقات الأوروبية على حسابها إبتداءا من سنة 1830، كما

1 - Miege , J.c : Le Maroc et l’Europe 1830- 1894 , Editions La porte , Rabat , 1989, T2 , P 68.

يبدو واضحا أيضا مدى سيطرة بريطانيا على تجارة المغرب أكثر من أية دولة أخرى، و هي السمة التي تتسم بها كل الإحصائيات المقبلة. فبريطانيا - كما هو الواقع – هي الرائدة في الميدان الإقتصادي[1] وتشكل إحصائياتها –دائما – في هذا الجدول أكثر من نصف حركة السفن الإجمالية، فكانت إسبانيا تأتي في الدرجة الثانية، و سرعان ما ضاعفت فرنسا حركتها لتحتل الدرجة الثانية في هذه الإحصائية ، بينما تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الخامسة، أما تونس ومصر و بقية الدول فتأتي في المرتبة الأخيرة.

ويوضح هذا الجدول كذلك الصورة السريعة التي إنطلق بها الغزو الأجنبي التجاري للمغرب خاصة من بريطانيا و إسبانيا و فرنسا لأن حركة هذه السفن كانت في غالبها من أجل الممارسات التجارية .

ففي سنة 1830 كان مجموع السفن الأجنبية التي قدمت إلى المغرب بلغ 40 سفينة فقط، و بعد خمس سنوات بلغ مجموعها 370 سفينة، فكانت نسبة الزيادة 825 في المائة، و هي زيادة عالية تبرز إهتمام التوسع الإمبريالي بإحتلال المغرب. وإذا قمنا بدراسة حجم المبادلات التجارية من صادرات و واردات ما بين 1831 و 1841 أي بين إحتلال الجزائر و معركة إيسلي وحسبنا نسبة التزايد لكل من الإستيراد و التصدير أمكن لنا أن نستخرج الجدول التالي [2]:

السنوات	1831	1841	النسبة المئوية
الصادرات	2.750.000	11.250.000	% 309
الواردات	3.750.000	10.750.000	% 186

[1] – العروي عبد الله ، الجذور الإجتماعية و الثقافية الوطنية المغربية، مقال كتب للمساهمة في تأليف جماعي عن مقدمة تاريخ المغرب " نقلا عن عمر آفان التجارة المغربية في القرن التاسع عشر ، 1830– 1912 ، دار الأمان ، الرباط ، 2006 ، ص 83.

[2] - Miege , J.L, Le Maroc et l’Europe , 1830- 1894. P.135.

يتضح جليا أن حجم الصادرات تبلغ نسبة زيادتها 309% في حين أن نسبة تزايد الواردات لم تتجاوز سوى 186% ، حيث ظل الفرق كبير بينهما و هو يبلغ قرابة الضعف.

إن ما يمكن استخلاصه من دراسة الجدول أن الظاهرة العامة و هي تصاعد مستمر في حجم التجارة المغربية حاصلة عموما، كأثر للتدخل الأجنبي وهيمنته على القطاع التجاري، كما نستنتج أن ارتفاع التزايد في حجم الصادرات أكثر منه في الواردات، و هذا يفسر أن التدخل الأجنبي في هذه الحقبة من تاريخ المغرب كان يراهن على سرعة تزايد وتيرة تصدير المنتوجات المغربية مقابل وتيرة أكثر بطئا في إيراد المواد الأولية إلى المغرب.

فارتفاع التصدير يعبر عن الرغبة في الحصول على المواد الأولية اللازمة للمصانع الأوروبية، و بطء الإيرادات يعبر أيضا عن البحث لإيجاد أسواق الاستهلاك، و لم تتح بعد الفرصة لفتح هذا السوق على مصراعيه، مما حفز الأوربيين – في هذه الحقبة – و خاصة البريطانيين على المطالبة بكامل الإلحاح بعقد المعاهدات التجارية و الحصول على العديد من الامتيازات .

و رغم تزايد وتيرة الصادرات و الواردات البريطانية و استحواذها على ما يقارب 75 إلى 85% من حجم السوق المبادلات التجارية المغربية ، فإن هذه المبادلات عرفت أوقات حرجة بسبب المنافسة الخارجية للسلع البريطانية خاصة الفرنسية منها .

وقد سجل هاي في رسالة من طنجة إلى لندن مؤرخة في 20 فبراير عام 1834 لي أن ألاحظ فيما يتصل بالتجارة المتداولة في هذا الجزء من العالم أننا نفقدها عاما وراء آخر، ليس هذا فحسب بل إعتبرته غزوا من جانب التجار الفرنسيين لتلك البلاد مما يشكل مرحلة جديدة للتجارة هنا لن ينساها أحد وهو ينحونا جانبا بسكرهم المكرر و بقطنهم وبموضوعاتهم الصوفية [1]كما نبه الحكومة البريطانية بالقول :

---

[1] - F.O 52/38 .

إن السمعة الطيبة التي اكتسبتها السلع البريطانية في المنطقة التي تمتد حتى تومبوكتو يتم تدميرها حيث يقبل المغاربة على شراء المنتجات البلاد الأخرى [1].

و قد تأكدت تنبيهات هاي من خلال ما قرره السلطان في يوليو 1834 من منع نوع من ألبسة الأطفال الإنجليزية في المغرب بسبب سوء ضعفها و رغم أنها هاي احتج لدى السلطان في 18 نوفمبر 1834 واعتبر هذا المنع انتهاكا لمعاهدة السلام و الصداقة و التجارة بين البلدين الموقعة في عام 1824م [2].

و كان رد المولى عبد الرحمن المؤرخ في 03 ديسمبر 1834 أول شعبان 1250هـ، حازما موضحا أن القرار هدفه هو حماية رعاياها من استخدام نوع سيء من الأقمشة .

ورغم محاولات هاي إثبات النوعية العالية للأقمشة و السلع القطنية البريطانية فقد راسل أربعة قطع منها للسلطان، و بعد فحصها تبين أن إثنان منها رديئة النوعية، و قد برر هاي ما يتم تداوله من أقمشة، و ألقى بالمسؤولية إلى التجار المغاربة الذين يبحثون عن النوعيات الرديئة وشرائها بأقل الأثمان لتحقيق أرباح عالية ، ورغم ذلك فقد ظل السلطان على موقفه و ثبت قراره. فما كان من حكومة لندن إلا أن قبلت بالموضوع و أرسلت بتعليماتها إلى هاي بأن يركز جهده على أن لا يطال قرار المنع إلى منتجات أخرى و يبقى فقط على ألبسة الأطفال الرديئة الصنع جدا [3].

لقد شكل جبل طارق منطقة عبور تجارية بامتياز، و مستودع كبير للسلع الأوروبية والمغربية، يعود ذلك إلى ما يميزه طبعا من هبوب ميناء يتميز بحماية طبيعية، كانت السفن ذات الحمولات الكبيرة نوع من السفن الشراعية الصغيرة التي كانت تشكل وسائل مثالية لدخول الموانئ المغربية غير آمنة لرسو السفن ذات الحمولات الكبيرة هذه المميزات ضف القرب الطبيعي بين الصفتين، و لذلك سنجد العديد من المنتوجات الأوروبية يتم تداولها في جبل طارق [4].

---

1 – نفسه .

2 – روجرز ، المرجع السابق ، ص 192.

3 – F.O 52/38

4 – نفسه.

ونظرا لأن السلع الإنجليزية كانت ذات مكانة عالية لدى الفرد المغربي فقد قام العديد من التجار خاصة من مرسيليا بتقليد بعض الماركات الإنجليزية و العمل على توظيبها و تغليفها بما يتشابه السلع الإنجليزية ، ربما أن ذلك تحد آخر طرح على التجارة الإنجليزية و هو ما يستدعي حمايته[1].

2- موقف بريطانيا من الصراع الإسباني المغربي:

بعد احتلال فرنسا للجزائر تزايدت الأخطار المهددة للمغرب الأقصى أيضا، فأولى السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام اهتماماته للمناطق الشمالية المتوسطية، إذ استجاب للطلب الذي تقدمت بت إليه قبيلة قلعية في ثلاثينات القرن التاسع عشر ، فزودها بقطع مدفعية لتمكينها من مواجهة الألمانيين في مليلة [2].

ففي رسالة من المولى عبد الرحمن إلى محمد أشعاش 23 رجب 1246 هـ / 7 يناير 1831 " (...) و بعد، فإن عدو الدين الفرنصيص دمره الله وعل حده ، لا تؤمن عائلته لبغضه للمسلمين و كثرة غدره و تمرده . وقد سولت له نفسه شيئا حين استولى على الجزائر، و كونوا على حذر ، أذكوا العيون و الجواسيس عليه.. وقد علمتم ما جرى على الجزائر المشمولة بالعدد و العُدد و الأموال و العساكر ، و ما فعل من المكر و الحيل حتى غضب المسلمين و طمع فيها سواها (..) [3].

و كانت إسبانيا قد استغلت الخلافات القائمة بين المغرب و فرنسا قبيل معركة إسلي فقدمت إلى المخزن سبعة مطالب، وأصرت على استجابة لها .

و قد نشأت حالة التوتر بين البلدين في أعقاب تنفيذ السلطات المغربية لحكم الإعدام عن وكيل قنصلي إسباني في مازاكان، و إدعاءات إسبانية بحدوث اعتداءات مغربية على سبتة [4].

---

[1] - روجرز،مرجع سابق، ص193 .

[2] - محمد داود ، تاريخ تطوان ، ج 8 ، ص 375.

[3] - رسالة مولاي عبد الرحمن إلى محمد أشعاش 23 ، رجب 1246 هـ / 7 يناير 1831 ، محافظ الترتيب العام (م.و.م)

[4] - روجرز ، مرجع سابق ، ص 199.

و قد دخلت بريطانيا على خط هذه الأزمة ، فقد أرسل هاي تقريرا بالوضع إلى اللورد ابردين، و جاء الرد إلى القنصل العام يطلب منه إبلاغ السلطان بالخطوات التي ستتخذها الحكومة البريطانية لتخفيف التوتر، كما طلب لندن من الوزير البريطاني في مدريد إبلاغ الحكومة الإسبانية بأنها لا تعتقد بوجود سببا و مبررا لشن حربا على المغرب، و حثت الحكومة الإسبانية على التخلي عن أية خطة في هذا الصدد إن وجدت [1].

و وصلت تعليمات جديدة إلى هاي لإبلاغ المولى عبد الرحمان باستعداد الحكومة البريطانية بالتوسط بين إسبانيا و المغرب لتسوية الخلافات القائمة بين البلدين و قد قبل كل من السلطان والحكومة الإسبانية العرض و تمكن هاي من خلال قيامه بدور الوساطة في أوت 1844 من إنهاء الخلافات و وضع تسوية قبلتها إسبانيا في 9 سبتمبر من نفس السنة [2].

لم تكن إنعكاسات معركة أسلي و ما خلفته من توسع فرنسي على الأراضي المغربية لتتوقف بمعاهدة لالا مغنية، فقد زادت شراهة إسبانيا التواقة لمدّ نفوذها على شمال إفريقيا.

وإحتلالها لجزر شفارين([3]) على ساحل البحر المتوسط المغربي بالقرب من الحجود الجزائرية في يناير 1848 يدخل ضمن هذه الإستراتيجية، استخدام القوة لتحقيق مكاسب إقليمية، و كان الهدف هو سبق الإسبان للفرنسيين و الذين كانوا لا يخفون نيتهم في ضمها.

كتب هاي إلى بالمرستون حول الحادثة، منتظرا صدور التعليمات ، وجاءت في 21 فبراير 1848 و كانت تقضي ب:

" تحذير الحكومة المغربية من أي إذعان لإدعاء الإسبان بملكية الجزر كحق من حقوقهم طالما أن هذا الحق لم يثبت .... على الجانب الآخر ينبغي أن نذكر لهم بأنه لي يكون من الحكمة على شيء أن يتورطوا في صراع حول مسألة حقهم فيها مشكوك "[1].

---

[1] – حسن الفكيكي ، قلعية ومشكل الوجود الإسباني بمليلية 1497- 1859 ، دبلوم الدراسات العليا ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، الرباط ، 1984 ، ص : 403.

[2] – نفسه ، ص 405.

[3] – هي جزر ملوية و تسميتها الإسبانية شافا ريناس أما تسميتها الفرنسية زافارسن أما الأهالي فيسمونها بحجر كبدانة .

تقدمت الحكومة المغربية بطلب المساعدة و استنجدت بالحكومة البريطانية في مواجهة الاحتلال الإسباني لجزر شفارين إلا أن بالمرستون رفض ممارسة أي ضغط على الإسبان لإجبارهم على الجلاء من هذه الجزر، و تذرع بنقص المعلومات لدى الجانب البريطاني فيما يتصل بهذه المسألة. و جاء ذلك في رسالة بعث بها إلى هاي في 18 أبريل 1848.

" ليس لدى حكومة جلالتها المعلومات الكافية التي تقيم كل من إسبانيا و المغرب إدعاءاتها على الجزر على أساسها و ذلك حتى تستطيع أن تكون ذات فائدة للإمبراطور في هذا الشأن "[2].

و لا يمكن تفسير هذا الموقف المحايد من الإنجليز إلا بخوفهم من وقوع الفرنسيين تحت إغراء ضمها، وإذا كان الخيار المطروح إحتلالا فرنسيا أو إسبانيا لجزر شفارين، فقد كانت الخارجية البريطانية تفضل الإحتلال الإسباني على إعتبار أنه أقل خطرا على المصالح البريطانية في البحر المتوسط .

وقد عبر بالمرستون عن مخاوفه من أن الفرنسيين لن يفوتوا أية فرصة لمد نفوذهم على حساب المغرب في خطاب بعث به إلى هاي في 10 ماي 1849 وجاء فيه:

"تعليماتي إليكم بأن تنصحوا الحكومة المغربية بقوة ألا تسمح للحكومة الفرنسية بأي مبرر للشكوى ، إذ يجب أن يكون واضحا للمغرب أن لا يملك أية وسائل المقاومة هجوم بشنة الفرنسيون سواء من البحر أو من البر "[3].

إن ما يثير الإستغراب في العلاقات الإنجليزية المغربية هو تناميها، في وقت أحجمت فيه بريطانيا تقديم المعونة للمغرب لمواجهة الأخطار الفرنسية و الإسبانية المتربصة بها.

ربما أن إنجلترا رأت مجالا آخر لإبراز دعمها للسلطان و لكن بعيدا عن كل ما من شأنه إشارة حفيظة الدول الأوروبية، فقد طلب السلطان من بالمرستون تسخير سفينة إنجليزية لنقل اثنين

---

1 – F.O 99/38

2 – idem

3 – F.O 99/42 .

من أبنائه للحج في مكة، و قد قوبل مطلبه بالترحيب و وصلت السفينة إلى طنجة في 3 أوت 1849 ، و نقلت الأميرين و حاشيتهما ثم عادت من الإسكندرية إلى طنجة بتاريخ 12 يناير 1850، و إعتبر السلطان ذلك دليلا على مكانته و التقدير الذي توليه إنجلترا لتنمية أواصر الصداقة بين البلدين [1].

إن الوساطة البريطانية و ما حققته من تفادي الحرب على المغرب في وضع جد حرج، قد زاد من رصيد البريطانيين لدى المخزن، و اعتبروهم أصدقاء مخلصين، بل إن قنصلها العام هاي أصبح مستشارا مقربا للسلطان، ولاشك أن الدور الذي لعبته بريطانيا يدخل ضمن إستراتيجيتها الخارجية الرامية للحفاظ على حالة الإستقرار و التوازن القوي داخل المغرب، كانت بريطانيا مدركة أن أي خلخلة للوضع سيكون للدول المندفعة (فرنسا – إسبانيا) وأنه بذلك ستفقد بلاشك هيمنتها التجارية على السوق المغربية الواعدة، و هيمنتها السياسية و العسكرية على المدخل الغربي للمتوسط، كلها مبررات كافية لفهم التدخل البريطاني مرة أخرى في دور الوساطة بين المغرب و الآخرين .

ما يثبت هذا الإهتمام البريطاني في فك فتيل كل ما من شأنه قلب الموازين في المنطقة ما كان من وساطة بريطانيا بين المغرب والدنمارك و السويد. فقد كان حكام الدولتين الدانمارك والسويد [2]قد تعهدوا بدفع إتاوة سنوية لسلطان المغرب في مقابل تأمين سفنهم التجارية من هج مات القراصنة، غير أن التحولات التي عرفها البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد إقرار مؤتمر فيينا 1815 لمبدأ محاربة القرصنة المغاربية في البحر الأبيض المتوسط وأفول قوة البحرية الجزائرية، بعد الإحتلال الفرنسي و اختلال توازن القوى لصالح القوى المسيحية، كل ذلك جعل الدنمارك والسويد ينظران إلى قضية دفع الإتاوة لا يتماشى مع هذه التحولات و اعتبروا ذلك إهانة لهم [3].

---

[1] – روجرز ، مرجع سابق ، ص 209.

[2] – بدأت منذ 1707 النسبة للدنمارك و 1803 بالنسبة للسويد بدفع إتاوة سنوية لسلطان المغرب مقابل تأمين سفنهم التجارية من هجمات القراصنة .

[3] - Flournoy , British Policy., op cit , p.63

و قد قامت بريطانيا بدور الوساطة و مكنت مفاوضات جون دراموند هاي من توقيع إتفاقيات في 05 أبريل 1845 قبل السلطان بمقتضاها مبلغا إجماليا من الدنمارك و السويد مقابل إنهاء الإتاوة السنوية .

وقد كتب القنصل العام لإنجلترا في 09 أبريل 1845 إلى اللورد أبردين يخبره بنبأ نجاحه في عملية الوساطة الدبلوماسية، و قد منح هاي لقب الفروسية من ملكي السويد و الدنمارك [1].

و هنا تتضح جليا المرتبة التي أصبح عليها القنصل العام الإنجليزي لدى المخزن، وهو بلا شك أمر في غاية الأهمية نظرا للعلاقات التي ربطها القنصل العام ، و الشقة التي أصبح يتمتع بها مع أوساط المسئولين المغاربة و القنصليات التجارية الأجنبية بالمغرب .

وقد حدث أنه في عام 1849 أن نشب خلافا حادا بين القائم بالأعمال الفرنسي في طنجة و بين حاكم المدينة بسبب معاقبة السلطات المغربية لرعية مغربي كان عاملا لدى الموظف الفرنسي.

واشتد الخلاف بين الطرفين و كاد يؤثر ذلك على الوضع بالمغرب، و يعطي المبرر لفرنسا للتدخل العسكري، على الأقل ربما هذا ما صاغه القنصل للمخزن، و تدخل هاي لإنهاء الخلاف سلميا، و نجح في تحقيق ذلك [2].

و كان لهذا التدخل البريطاني من لدن سفيرها هاي بالغ الأهمية و الأثر في القصر المخزني، و تلقى الشكر من السلطان نفسه ، بإعتباره صديقا وفيا للمخزن، و يعمل على مساعدته للخروج بسلام من مؤتمرات الآخرين، و قد اقترح سيدي بوسلهام وزير الخارجية المغربي لـ هاي في 14 يونيه عن رغبة السلطان في تعيينه وسيطا في كل المشاكل التي يمكن أن تنشأ في المستقبل بين الحكومة المغربية و بين أية حكومة أوروبية .

[1] - Brooks , A Memoir., op. Cit. , p 211

[2] – روجرز ، مرجع سابق ، ص 209.

كما أن السلطان و وزير خارجيته أملا في قبول الحكومة البريطانية بالتصريح بتعيين هاي وكيلا لحل كل المنازعات التي تقوم مع الدول الأوروبية ، و ممثلا في المحادثات التي تجري مع الحكومات الأجنبية [1].

إن مثل هذا الإجراء و المنزلة التي رفع إليها هاي كان يمكن أن يجعله على إطلاع بكل خبايا و القضايا المتعلقة بالدول الأوروبية الأخرى، و مرامي السياسة الخارجية المغربية، مما سيسمح لإنجلترا بالمناورة ، إلا أن ردّ هاي على الطلب المغربي كان فيه الكثير من الدبلوماسية و المكر السياسي، فقد أبدى سعادته بهذا التكريم و قال إنني سأكون سعيدا بأن أقدم للسلطان وحكومته النصيحة في أية مسألة تتطلب ذلك، و وعد السلطان بأن حكومة إنجلترا ستكون على استعداد دائما لتهدئة أية دولة أجنبية تدخل في نزاع مع المغرب [2].

---

1 - Brooks , op. cit. , p 212
2 - Brooks , op. cit , p.213

الفصل الرابع

الفصـــــل الرابع

التوطيد القانوني للعلاقات البريطانية المغربية

أولا: تعيين جون دراموند هاي قنصلا لبريطانيا في المغرب

ثانيا: الانتقادات البريطانية للتجارة المغربية

ثالثا: مفاوضات الخطيب و دارموند هاي و توقيع معاهدة التجارة و السلم 1856

رابعا: موقف بريطانيا من تزايد الأطماع الاسبانية في المغرب (حرب تطوان)

في بداية الخمسينات من القرن التاسع عشر تزايدت منازعات القوى الأوروبية في المجال التجاري على المغرب ، في محاولة لإدخاله في دائرة أوسع من المبادلات، و على إثر ما نالته فرنسا من امتيازات بعد توقيع معاهدتي طنجة و لالا مغنية[1]، مارست بريطانيا ضغوط على المغرب [2] قصد توقيع معاهدتين مماثلتين للحصول على مزيد من الامتيازات و إحداث تعديلات في سياسته التجارية، و لاشك أن ما شهدته بريطانيا من اندفاع اقتصادي وتراكم رأس المال، و انطلاق ثورتها الصناعية، كلها عوامل أهلتها أكثر من أية دولة أخرى لاكتساح السوق المغربية.

ضف إلى ذلك محاولة الاستفادة من العلاقات الودية و مكانة القنصل العام لدى السلطات المخزنية هي عوامل أخرى دفعت ببريطانيا بمبادرات للمطالبة بتوسيع التجارة البحرية، و ممارسة كل أشكال الضغوط لعقد معاهدة تجارية منذ سنة 1853م.

أمام وعي المخزن بخطورة ما قد تتعرض له البضائع المغربية للاستنزاف، قرر مواجهة هذه الخطورة بمختلف الوسائل الداخلية والخارجية وهي ما تم الاصطلاح عليه في التاريخ المغربي بالتدابير المخزنية[3]، وهذا من أجل حماية والحفاظ على مراقبة تجارته الداخلية والخارجية، وضمان مداخيل ملائمة لبيت المال، وبالتالي صياغة سيادة البلاد و حريتها.

ولهذا فإننا سنشهد ضربات بريطانية إتجاه هذه التدابير للقضاء على جهود المغرب في هذا المجال، و خلال هذا الفصل سنتناول دراسة معاهدة 1856 وعيا منا بأهميتها على مستقبل العلاقات الثنائية بين بريطانيا و المغرب، و إنعكاساتها داخليا و خارجيا ، وأن فهم طبيعة الإهتمامات

---

[1] – أنظر الفصل الثالث من هذه الدراسة ص 178.

[2] – كان المجال التجاري هدفا أساسيا في هذه المواجهة والتي إعتمدت منطق القوة، و قد بادرت الدول الأوروبية المتنافسة حول إحتلال المغرب، بممارية هجومات عسكرية فتحت طريق التجارة المغربية تباعا: فرنسا 1844 في معركة إيسلي وقصف مينائي طنجة والصويرة . إنجلترا 1848 و محاصرة ميناء طنجة و تهديده بالقصف، إسبانيا 1859 في حرب تطوان و قصف مينائي العرائش و أصيلا.

[3] – تعتبر التدابير المخزنية ردود أفعال تجسد المواقف التي إتخذها لمواجهة تدخلات الأجانب و إستهدفت هذه السياسة مواجهة حركة التدخل الأجنبي أكثر من غيرها .

البريطانية بالمغرب في بدايات الخمسينات من القرن 19 يمر عبر دراسة ظروف توقيع هذه المعاهدة و بنودها و انعكاساتها ، و قبل ذلك التعريف بشخصية القنصل العام البريطاني جون دراموند هاي، و الذي كان بحق منظر هذه العلاقات و مهندسها،فمن هو دراموند هاي؟

أولا تعيين جون دراموند هاي قنصلا لبريطانيا في المغرب:

في الوقت الذي كان فيه إدوارد هاي بصدد المساهمة في المفاوضات المغربية الفرنسية المتعلقة بتسوية الخلاف المغربي الفرنسي. أصيب بمرض حاد منعه من القيام بتلك المهمة، و يأمر من وزارة الخارجية تولى ابن ه الشاب جون دراموند هاي (John Drummond Hay) مهمة إتمام أعمال والده. و بعد وفاة هذا الأخير في 1845 عين جون في نفس المنصب، و فسح المجال بذلك أمامه ليستمر في تمثيل بلاده بطنجة لمدة قاربت نصف قرن من الزمن، و ليترك بصمات قوية وواضحة في العلاقات الثنائية بين المغرب و بريطانيا. وفي علاقات المغرب ببقية الدول الأوروبية ، و على عدة مستويات [1].

ولد جون دراموند هاي بمدينة فلانسيين (Valencienne) الفرنسية في فاتح يونيو 1816، حيث كان والده يمارس مهامه العسكرية ، وبعد تقاعد هذا الأخير عن الخدمة العسكرية استقرت الأسرة بمجينة إدينبورغ (Edimburgh). و تلقى جون هناك صحبة أخيه فرانك (Frank) تعليمه الأولي بأكاديمية شارتر هاوس (Charter House) لمدة خمس سنوات ، لم يتعلم خلالها حسب اعترافاته إلا إتقان الرياضات المعروفة في عصره دون غيرها [2].

و بعد تعيين إدوارد هاي كقنصل عام لبلاده بطنجة في 1829. أصبح لزاما على جون المكوث في بريطانيا لمتابعة دراسته لمدة ثلاث سنوات إضافية، و في 1832 التحق رفقة أخيه فرانك بطنجة، و عمره لا يتجاوز الخامسة عشرة، فأسندت مهمة تعليمهما إلى الإسباني الدون كريكيو دي بوركاس (Don Gregio de Borgas) فلقنهما مبادئ الآداب الكلاسيكية و الرياضيات و اللغتين الفرنسية و الإسبانية [3].

---

[1] - خالد بن صغير ،مرجع سابق،ص 52

[2] - Brook.L.A,A Memoir of Sir John Drummond Hay,London,1896

[3] - Ibid,pp.6-7

و كان روبرت هاي (Robert Hay) أحد أفراد الأسرة يشغل منصب نائب كاتب الدولة في المستعمرات ، فمهد السبيل أمام فرانك ليتم تعيينه كموظف بنفس الإدارة في لندن سنة 1834. و بقي جون وحيدا بطنجة، دون أن يحرز على تقدم في دراسته باستثناء إتقانه اللغتين الفرنسية و الإسبانية، لكنه بدأ يوجه اهتماماته لتعلم اللغة العربية التي أصبح قادرا على الكتابة بها، و ترجمة بعض نصوصها إلى اللغة الإنجليزية ، و كان بذلك قد وضع اللبنات الأولى لتهيئ نفسه للعمل الدبلوماسي في البلدان الإسلامية [(1)].

وكانت الرحلة التي قام بها جون دراموند هاي في 1838، إلى المناطق الشمالية للمغرب فرصة سانحة لإطلاعه عن قرب على الخصوصيات الطبيعية و البشرية لجزء هام من البلاد المغربية، فوضع على إثر ذلك كتابا عنوانه (Western Barbary) [(2)].

وعند زيارته لبريطانيا في 1839 قدم طلبا إلى اللورد بالمرستون للحصول على منصب دبلوماسي بإحدى دول الشرق العربي، فتمت الإستجابة لطلبه ، و كان عليه أن يتلقى تدريبا قصير الأمد في وزارة الخارجية بلندن، ككاتب مساعد قبل التوجه في 1840 إلى الإسكندرية، و أسندت له هناك مهمة مساعدة القنصل العام البريطاني هودجس (Hodges) بمصر نظرا لكثرة أشغاله الناتجة عن تحركات محمد علي [(3)].

و بعد قطع العلاقات بين بريطانيا و محمد علي، في نهاية 1840، اتجه جون دراموند هاي إلى القسطنطينية ليدخل في خدمة اللورد بونسونبي (Ponsonby) . وما لبث هذا الأخير أن تم تعويضه على رأس السفارة البريطانية بالقسطنطينية من طرف كانينغ (Canning) المشهور بصرامته الإدارية، فأسند إلى جون دراموند هاي مهمة الحفاظ على سرية وثائق السفارة. كما أرسله في مهمة إلى مدينة بروسة (Brousse) سنة 1843، لحل الخلاف القائم بين القنصل البريطاني هناك و باشا المدينة، و قد تأثر هاي بشكل عميق بسلوك كانينغ و صرامته ، تلك الصرامة و الجدية اللتان أصبحتا من الخصائص المميزة لجون خلال بقية حياته العملية [4].

---

[1] - Brook.L.A,A Memoir pp.8-16

[2] - عنوان الكتاب هو: Western Barbary,its wild tribes and savages animals ,London,1861

[3] - Brook. op.cit .,21-25

[4] - Ibid, 30-50

و في الوقت الذي كانت فيه الأزمة على أشدها بين المغرب و فرنسا سنة 1844، سمع جون دراموند هاي بالمحاولة التي كان يقوم بها والده إدوارد في مراكش يتنسيق مع الحكومة الفرنسية، لحث المولى عبد الرحمن على الإستجابة للمطالب الفرنسية ، فكتب إلى اللورد أبردين (Abderdeen) كاتب الدولة في الشؤون الخارجية ، و اقترح عليه تقديم خدماته و لو بصفة مؤقتة بالنغرب، فقبل طلبه، و قد حل جون بطنجة بوقت قليل بعد قنبلتها من طرف الأمير دوجوانفيل (De Joinville). و مباشرة بعد وفاة والده إدوارد وافق اللورد أبردين على تعيينه في 1845 رغم صغر سنه كقنصل عام لبريطانيا في المغرب، خاصة وأن اللورد كانينغ (Canning) قد قدم له كامل السند لدى وزارة الخارجية [(1)]، و كانت بذلك بداية لمرحلة طويلة قضاها جون دراموند هاي بالمغرب لم تنته إلا في سنة 1886.

و استقبل المولى عبد الرحمن خبر تعيين جون دراموند هاي خلفا لوالده بالعبارات التالية المقتبسة من رسالة جوابية وجهها السلطان إلى خديمه بوسلهام بن علي :

(...) و ذكرت ان طاغية النجليز قدمت ولد القونص الذي ذهب الى ابد الهاوية و اراح الله الاسلام من شره،للخدمة القنصلية بثغر طنجة المحروس بالله مكان ابيه "[(2)]

في حين ، وجهت وزارة الخارجية البريطانية إلى ممثلها الشاب الذي لم يكن يتجاوز سنه الثمانية و العشرين سنة ، التعليمات التالية :

"عليك أن لا تدع أية فرصة تتاح أمامك لإرساء دعائم الصداقة بين سكان المغرب و حكامه وبين بريطانيا العظمى ، و عليك أن لا تنسى أبدا وفي إطار تعاملك مع المغاربة ، أنه من الممكن أن يحين الوقت الذي يصبح فيه النفوذ البريطاني بهذا الجزء من العالم، على مستوى عال من الأهمية و النفع لصالح التاج البريطاني، في حين وعلى العكس من ذلك، فإن تمتع أية دولة أجنبية أخرى ، بنفوذ أقوى ،سوف يلحق أكبر الأضرار بالمصالح البريطانية"[3].

[1] - Brook.op.cit.,pp.66-71

[2] - رسالة المولى عبد الرحمان إلى بوسلهام بن علي،في 6 جمادي الأولى 13/1261 ماي 1845 (خ , ح).

[3] - مذكرة موجهة من وزارة الخارجية البريطانية الى د.هاي بتاريخ 26 ماي 1845 F.O.99 / 24

يبدو من خلال هذه التعليمات أن المهام المنوطة بجون دراموند هاي كانت ثقيلة و كان عليه قبل الشروع في تحقيقها ، أن يعطي لنفسه مهلة زمنية استغرقت تسع سنوات من 1844 إلى 1853، تمكن خلالها من الإطلاع عن قرب على مشاكل المغرب السياسية منها و الاقتصادية و الاجتماعية، و كانت له مساهمات مباشرة في حل بعض المشاكل المستعصية بين المخزن و بعض الدول الأوروبية ، و تكفي الإشارة إلى مساهمته في المباحثات التي تلت معركة إيسلي لإبرام معاهدة السلم بين فرنسا و المغرب في 10 شبتمبر 1844، و في المباحثات المتعلقة بالحدود المغربية الجزائرية [1]، و توسط في نفس السنة بين المخزن و الدول السكندنافية ، حيث تم إعفاؤها من أداء الإتاوات السنوية التي كانت تدفعها إلى سلاطين المغرب منذ عهد سيدي محمد بن عبد الله (1757- 1790) . ومما لا شك فيه أن هذه الأعمال قد مكنت دراموند هاي من اكتساب معرفة أولية بطبيعة الجهاز المخزني، و من الوقوف عن قرب على نقط الضعف و القوة المميزة لدواليبه .

وكانت العمليات التي استمرت قبائل الريف في ممارستها بشكل مكثف ما بين 1852 و1856 ضد المراكب البريطانية و الأوروبية بصفة عامة ، من بين القضايا التي أولاها جون دراموند هاي كل اهتماماته ، و لم يتردد في الذهاب شخصيا في 1856 إلى قبيلة قلعية وكسب ثقة وصداقة بعض من أعيان الريف، و الحصول منهم على ضمانات بالتوقف عن اعتراض المراكب الأجنبية عامة و البريطانية على وجه الخصوص .

إن مختلف الأعمال التي قام بها جون دراموند هاي منذ أن التحق بمنصبه في 1845، وخاصة دور الوساطة الذي قام به بين المخزن وكل من فرنسا و إسبانيا و الدول السكندنافية، كانت تبدو كافية لإعطاء الدليل على المكانة التي أصبحت تحتلها بريطانيا لدى المولى عبد الرحمن.

ثانيا الانتقادات البريطانية للتجارة المغربية:

كان الأوروبيون مستاؤون من الاحتكار منذ سنة 1850، و قد أبدى مييج رغبتهم في إزالة الاحتكار و التبرم من نتائجه على التجارة ، فأبرز تحت عنوان:"شكاوي التجارة الأوروبية [2]مضمون هذا التبرم، فأوضح أن نتائج هذا النظام تبدو في انخفاض المبادلات الخارجية، فبعد أن تجاوزت 26

---

1 - Flournoy,op.cit., pp.104-106, brooks. Op.cit., pp.68-70

2 - Miege J.L, Le Maroc et l’Europe , op cit , T2 , p 241

مليون فرنك ما بين 1830 و 1840، لم تتوقف التجارة البحري للمغرب عن الهبوط لتتأرجح ما بين سنة 1848– 1853 بين 15 و20 مليون فرنك، و كانت هذه الأرقام الهزيلة تخفى أيضا واقعا آخر يعتبر مأسويا. ذلك أن أزمة سنة 1850 قد سببت بالفعل في واردات ضخمة للحبوب و الدقيق على حساب تقلص المبادلات الأخرى، و يتم إدراك تقلص المبادلات في كل إتساعه بأوروبا حتى لو لم نعتبر إلا قيمة البضائع المستوردة إلى المغرب من إنجلترا. إما بصفة مباشرة، و إما عبر جيل طارق، ويظهر هبوط هذه الواردات في الأرقام التي هبطت بين سنة 1840 من 18.700 ليرة إلى 167.214 ليرة سنة 1851. وضمن هذه الأرقام يشير هبوط واردات الأقمشة القطنية البريطانية باعتبارها مادة غير خاضعة للإحتكار إلى فقر السوق الشامل، و يمكن إدخال العوامل الأخرى في هذا الهبوط ، منها الإنخفاض الخفيف للأثمان، و كذا المنافسة النشيطة للتهريب الذي يمارسه أصحاب الشركات الصغرى من البرتغال و الإسبان المشتركين مع بعض اليهود المغاربة، و الذين كانوا يفرغون على السواحل أو يمررون البضائع عبر شواطئ غير مراقبة من رجال الجمارك و التي يعاد بيعها بأثمان زهيدة ، مما يعمل على تقويض التجارة الشرعية [1].

إذا أضفنا إلى منافسة المخزن في الاحتكار ،تقلبات الرسوم الجمركية، والتقلب المفاجئ للأسعار، و فقر السوق، كل هذا يعرقل التجارة الأوروبية و الإنجليزية خاصة[2]، وكثيرا ما نجد ضمن التقارير القنصلية ما يوضح هذه الحقيقة ، معلنة " أن المنشآت الأوروبية بالجديدة و الدار البيضاء تتناقص و تميل إلى الزوال".

كما كتب قنصل فرنسا ما يفيد الجمع أيضا في تقريره في يوليو سنة 1852"ينسحب التجار تباعا ولم يعودوا يهتمون إلا ببيع التصفية النهائية لتجارتهم" و نفس المكلف بأعمال فرنسا بطنجة لاحظ في الفترة نفسها بأن " تجارة المغرب تتسارع من يوم لآخر نحو الاضمحلال، فالسبب الوحيد الذي لا يزال يحافظ على استمرارها هو كون الأهالي اليهود يستثمرونها".

---

[1] - Miege J.L,op.cit., 243.

[2] – عمر آفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر، البنيات و التحولات 1830– 1912. دار الأمان ، الرباط ، 2006، ص ص 154– 155.

و في هذا الإتجاه أكد دالوين Dalvin القنصل البلجيكي بقادس بأن " العديد من الدول الأوروبية بالمغرب، كان عليها أن تهجر البلاد بعد أن خسرت كثيرا و اعترفت بإستحالة منافسة الدول اليهودية "[1].

و قد تضرر التجار كأفراد و كدور و مؤسسات من مختلف الدول، و مع ذلك فإن مصالح بريطانيا في جبل طارق ومانشيستر عي التي تضررت أكثر من غيرها لما لهما من دور هام في تجارة المغرب، و إن بريطانيا كقوة تجارية عظمى، و كونها تساهم بأكبر نسبة في واردات المغرب ، فقد بدا واضحا تأثرها بالتدابير المخزنية، مما دفع تجارها من جبل طارق و مانشستر إلى تقديم أشد الاحتجاجات [2]إلى وزارة الخارجية و هذا منذ 1844، و استمرت هذه الشكاوي في السنوات اللاحقة [3].

وأصبح حل هذه القضية من الأولويات التي حثت وزارة الخارجية البريطانية ممثلها درامون هاي لتركيز جهده عليها [4]، ولم يجد درامون هاي حرج للتنديد بحالة التجارة المغربية عند نهاية 1852، ففي رسالة احتجاجية وجهها إلى محمد الخطيب الذي حلّ مكان بوسلهام بن علي جاء فيها:

" (...) و ها نحن ننبه هذه الدولة نصيحة لهم من أن تجارة هذه الإيالة فاسدة (...)[5].

كما قدم تصوره لأسباب هذا الفساد و حددها في :

أ– غياب قوانين قارة و ثابتة لضبط المعاملات التجارية .

ب– استمرار العمل بالكونطردات أو الإحتكارات الممنوحة من السلطان لبعض الشخصيات المغربية و المحسوبة عليه.

---

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 155.

[2] - Flournoy , British Policy, op cit , p.170.

[3] - Memorial of the Merchants of Gibraltar to the Foreign Office,15 Octobre 1853, F. O 99/58.

[4] – F.O 174/32 رسالة درامون هاي إلى محمد الخطيب في 10 مارس 1853.

[5] – F.O 174/132 درامون هاي إلى الخطيب 9 ديسمبر 1852.

ج– ارتفاع الرسوم المفروضة على الصادرات و الواردات .

تزايدت شكاوي التجار البريطانيين المتعاملين مع المغرب إلى وزارة الخارجية البريطانية، ومثل ذلك ما جرى في أكتوبر عام 1853 حين تقدم تجار جبل طارق بشكواهم إلى وزارة الخارجية حول الاحتكارات و زيادة الرسوم التي رأوا وراءها وزراء السلطان الذين فرضوها لإثراء أنفسهم ، و أنه لم يمكنهم من هذا الغرض سوى ما أخذ يصيب مولاهم الإمبراطور من ضعف"[1].

نتيجة لهذه الاحتجاجات قرر وزير الخارجية اللورد جون راسل في 27 أوت 1853 إرسال القنصل العام هاي إلى مقر السلطان حيث يقدم رسالة من الملكة فيكتوريا حول موضوع القيود التجارية .ومما جاء في تعليمات راسل لـ هاي :

" لن تأخذ معك هدايا إلى الإمبراطور وسوف تعزو ذلك إلى أن الهدايا يتبادلها الأصدقاء وليس أولئك المختلفين مع بعضهم كما هو الحال في العلاقات القائمة بين إنجلترا و المغرب لسوء الحظ" [2].

و حملت الرسالة الكثير من ملامح الغضب للحكومة البريطانية بسبب عدم إستجابة المغربية و إعتبرتها انتهاكا لمعاهدة الصداقة و السلام و التجارة الإنجليزية – المغربية. كما أبلغ السلطان برفض السلطات البريطانية استقبال أي سفير مغربي في بريطانيا قبل إجراءات حسن النية في هذا الإتجاه [3].

كما أمرت هاي بإبلاغ المخزن بتفاصيل معززة بالأرقام عن الإنهيار الذي سجلته المبادلات بين البلدين إلى حدود سنة 1852، و قد ضمن هاي هذه الإحصاءات في مراسلة منه إلى وزير الخارجية اللورد كلاندون بعث بها من طنجة في 10 مارس 1853 [4] جاءت على النحو التالي:

---

1 – F.O 99/58 .

2 – F.O 99/57 .

3 – روجرز ، مرجع سابق ، ص 216.

4 – F.O 174/132 رسالة درامون هاي إلى الخطيب ، 10 ديسمبر 1853 .

العام	1848	1849	1850	1851	1852
قيمة التبادل	308,148	264,965	145,623	167,623	238,080

القيمة: الجنيه

صحيح أن إحصاء 1852 يسجل ارتفاعا ،غير أن الإحصاء في مجمله يمثل هبوطا خطيرا و لا يمكن تفسير هذا التقلص في المبادلات التجارية و تراجعها خاصة سنة 1851 فقط إلى التدابير المخزنية و السياسية الحمائية المتخذة من المخزن، و لكنه ناتج بالأساس عن وضعية الجفاف التي شكلت أزمة عمت شمال إفريقيا بكامله [1].

وقد وصف الناصري هذه الأزمة بما وقع فيه من مجادلة و غلاء الحبوب، و لمواجهة هذا النقص، إضطر المغرب إلى استيراد الحبوب من أوروبا مقابل تصدير منتجاته من الأصواف والجلود[2]، في فترة شهدت فيها الأسعار بأوروبا إنخفاضا نتيجة قلة الطلب و كثرة العرض [3].

هذه الحالة وما شهدته من تأزم دفعت الناس إلى أكل بعض النباتات وسمي هذا العام بإسمها مثل عام **"أينّْرِي"**[4].

ويمكن أن ندل على أن الصادرات إنخفضت إلى 200% بدل 309% ، بينما إرتفعت نسبة الواردات إلى 202% بدل 186% [5].

---

1 – الناصري ، الاستقصاء، مرجع سابق ، ج09 ، ص 60.

2 – نفسه ، ج 09 ، ص 61.

3 - Miege , j.L, Le Maroc et l'Europe , op.cit , T 2, P 223.

4 – عمر آفا ، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر، مرجع سابق ، ص 97.

5 – تم استخلاص هذه المعطيات ، من خلال مقارنة من جدولي الصادرات و الواردات، عن مييج Miege,op.cit,p. 124 .

إن المتتبع للشؤون التجارية المغربية إلى حدود سنة 1853 سيجد أنها إعتمدت على تصنيف المواد التجارية حسب أهميتها و حددت طبيعة التبادل التجاري في تلك المواد و هذه التصنيفات هي :

- مجموعة من السلع خضعت عملية إستيراداها لإشراف المخزن و كلها مواد ذات عسكرية : كالبارود و الكبريت [1]وملح البارود، و كذلك الرصاص و آلات الحرب وجميع أنواع الأسلحة، و المخدرات التي تشكل خطرا على صحة الناس مثل التبغ و الأفيون و سائر الأعشاب المخدرة. إلى جانب مواد ثمينة كالشاي و التبن و السكر، و الحقيقة أن هذه المواد عرفت إرتفاعا هاما ابتداءا من الخمسينات القرن التاسع عشر، ربما أن في ذلك دلالة على رخاء إقتصادي وتحسن المستوى المعيشي في المغرب .

وقد حرص المخزن على إحتكار وضبط بعض السلع و منعها من الرواج، لعلاقتها بأمن الدولة و سلامتها .

- مجموعة مواد لا يسمح بتصديرها إلا لبعض الأشخاص القادرين على شراء حق تصديرها من المخزن ، و قد اصطلحت الوثائق المغربية بـ " الكنطردات " و تضم مواد متنوعة منها : العلق و الغاسول و الشمع و الجلد و الحناء و الثيران و غيرها [2].

- مجموعة مواد كان يمنع تصديرها منعا كاد أن يكون كليا، من بينها بعض الحبوب كالقمح و الشعير إلى جانب الأغنام و الصوف ومادة الزيت، ماعدا في الحالات التي كان يقرر فيها السلطان تصديرها لأسباب خاصة، شريطة أن تتم العملية تحت إشرافه المباشر "[3].

---

[1] - أصدر السلطان ظهيرا سنة 1831 بحيث منع التجار من الإتجار بمادة الكبريت و اختصاص الأمناء ببيعها لصالح المخزن، و من أتى بشيء بعد هذا يؤخذ منه مجانا " أنظر الخمليشي ، جوانب من الحياة التجارية " ، ص 62.

[2] - رسالة عبد الرحمن بن هشام إلى محمد أشعاش 17 نوفمبر 1833 ، الخزانة الحسينية ، محفظة 19.

[3] - رسالة السلطان عبد الرحمن إلى محمد أشعاش 25 نوفمبر 1830 ، محفظات تطوان، مديرية الوثائق الملكية .

في هذا الإطار عمل الممثل البريطاني جان درامون هاي كل جهده لمحاولة إلغاء سياسته الاحتكارية، و قدم هاي تحليله الاقتصادي لهذه السياسة ، فقد اقتنع هاي بمبررات المخزن فيما يخص فرص المنع على جلب المواد ذات الصلة بالشؤون العسكرية و الأمنية للمغرب، واعتبرها معقولة و لكنه رفض منع السلطان لجلب بعض المواد الأساسية كالشاي و البن و السكر .

فحسب ما ذهب إليه هاي فإن سياسة الاحتكار ستلحق أضرارا بليغة بتجار الجملة والتقسيط المغاربة، و سيترتب عن ندرة تلك السلع في الأسواق ارتفاع فاحش لأسعارها، ولاشك أن ذلك سيؤثر على مداخيل المخزن ، من خلال عدم الاستفادة من الرسوم و الضرائب المؤدى عنها[1].

وربط هاي بين ندرة الذهب و الفضة في المغرب وسياسة المخزن التجارية، و اقترح درامون هاي على النائب السلطان بن محمد الخطيب ضرورة اتخاذ المخزن مجموعة من الإجراءات من شأنها تحسين ظروفه .

- التخلي عن نظام الكونطردات .
- حظر الرسوم الجمركية على الواردات في عشرة في المائة، بدلا من عشرين أو ثلاثين في المائة [2].

لم يول المخزن اهتماما بانتقادات ومقترحات درامون هاي المتعلقة بأحوال التجارة المغربية، و بلغ إلى علم درامون هاي أن هناك بعض التجار المغاربة أقنعوا السلطان مولاي عبد الرحمن أن بريطانيا تبحث عن مصالحها الخاصة، و أن إقتراحات ممثلها تهدف إلى التقليل من مداخيل المخزن[3].

بعد ثلاثة أشهر من المراسلة الأولى، راسل هاي محمد الخطيب من جديد بتاريخ 29 يونيو 1853، حاول من خلالها مهاجمة المعارضين لمقترحاته، و بدأ رسالته بالتباهي بعظمة التجارة

---

1 - Miege , Le Maroc et l'Europe, op cit , T 2, P 234.

2 - F.O 174/132 رسالة درامون هاي إلى الخطيب 10 مارس 1853.

3 - خالد بن صغير، المغرب و بريطانيا ، مرجع سابق ، ص 64.

البريطانية قائلا : "و لا تخفى عليكم عظمة تجارة جنسنا لكل الإيالات داخلاً و خارجاً، فإنه يخرج و يدخل من مرسى واحدة في يوم واحد من بين مراسي جنسنا، أكثر مما يدخل و يخرج من جميع مراسي هذه الإيالة في السنة .." [1].

كما واصل هاي مهاجمته لمعارضيه من التجار المغاربة، و حملهم المسؤولية المباشرة عن كل المشاكل التي تعاني منها التجارة المغربية و بقية المجالات المرتبطة بها.

لم يتوقف تحليل درامون هاي للوضع الإقتصادي المغربي في حدود الوصف و تشريع، ولكن قدم تحذيراته للمخزن بخطورة الاستمرار العمل بسياسة الاحتكار (الكنطردات) و ما قد ينجر عنها من عواقب اجتماعية وسياسية. وقدم درامون هاي أمثلة لتخلي بعض الدول الأوروبية من العمل بمثل هذه السياسات الحمائية بسبب خطورتها و سلبياتها، كما دعا إلى الإقتداء بالعثمانيين الذين استفادوا كبلد إسلامي من النصائح البريطانية فتخلوا عن نظام الكنطردات وتحسنت [2] أحوالهم التجارية بعد توقيع اتفاقية بالطايمان (Balta liman) سنة 1838. وفي نهاية رسالته استعمل النائب البريطاني أسلوب التهديد فقال"

" ما تضمنه الشروط فلا محيد عنه، و التجارة في السلع الواردة لابد أن يرجع على ما كان عليه ليتجر بها كل واحد، و ذلك من حقنا لا إنعام فيهن و لا يظن أنه يقبل عذر (..) و لتعلم أنه إذا لم يقضي بكلام الخير، فإنه لابد أن صدر أمر لا نريد صدوره، و لا يرضى ظهوره بين جنسين محبين (...)[3].

إن خاتمة الرسالة لتدل على إصرار بريطاني على دفع المغرب إلى إحداث تغيرات جذرية في سياسته التجارية .

---

[1] - F.O 174 /132 دراموند هاي إلى الخطيب ، طنجة 29 ، يونيو 18531 .

[2] - يوجد نص المعاهدة العثمانية البريطانية 1838 في Parliamentary papers 1830, PP 291- 295
كان لهذه الاتفاقية إنعكاسات سيئة على العثمانيين، الذين أصبحوا عاجزين عن التصرف بكامل الحرية في سياستهم الجمركية، كما ألحقت أضرارا بليغة بالصناعات المحلية .

[3] - F.O 174 /132 رسالة درامون هاي إلى الخطيب 29 جوان 1853.

و إلتزم الخطيب إزاء هذا الموقف التصعيدي الصمت و عدم تقديم أي جواب في هذا الموضوع مما زاد من حالة الانفعال لدى درامون فاستدعى موظفي المخزن من طنجة للقاءه مع الخطيب يوم 12 أوت 1853م.

و إن قراءة لمحضر هذا اللقاء [1]سيكشف دون عناء اللغة الحادة و اللهجة الشديدة التي إستخدمها دراموند هاي و أظهر أيضا قدرة عالية على توجيه اللقاء و فرض منطقة على الخطيب، هذا الأخير من جهته أظهر ضعفا شديدا و جهل تام بقضايا التجارة والتعاضي الدبلوماسي، وبرز لنا ذلك من خلال إجاباته القصيرة و السلبية في محاولة للتهرب من حجج دراموند هاي، حتى أنه لم يقدم و لو تفسير أو مبرر مقنع لأسباب تبنى المخزن لسياسته التجارية الحمائية حفاظا على سلامة بلاده و حماية إقتصادها [2].

كما أبان الخطيب جهلا كبيرا بالمعاهدات السابقة لبلاده مع بريطانيا الشيء الذي خدم الممثل البريطاني وهو من كان يتهم الخطيب بعدم الكفاءة و بالعجز .

و هو ما سيتم تأكيده عندما نتناول موضوع المفاوضات لعقد الاتفاقية العامة .

لاشك أن التهديدات البريطانية الأخيرة قد تركت وقعا على المخزن، فقد أرغم محمد الخطيب و الوزير العربي بن المختار على مفاتحة السلطان في مطالب الإنجليز المتعلقة بتحرير التجارة المغربية و لم يمر إلا شهر واحد على لقاء دراموند هاي مع الخطيب حتى أبدى المخظن موافقته على إلغاء الكنطردات المتعلقة بواردات الشاي و البن و القشنية [3]. و حتى يتمكن أمناء المراسي من تصريف السلع التي كانت مخزونة لديهم و تجنبا للخسائر التي كان من الممكن أن تلحق جمالية المخزن، فقد إشترط السلطان أن يتم تأخير تنفيذ قرار إلغاء الكنطردات إلا بعد ستة أشهر .

---

[1] - F.O 174/133 محضر اللقاء بين الخطيب و دراموند هاي في طنجة يوم 12 أوت 1853 م، و قد اعتمدنا على ترجمة خالد بن صغير في كتابه المغرب و بريطانيا، ص 67.

[2] - خالد بن الصغير ، مرجع سابق ، ص 71.

[3] - F.O 174 /133 رسالة الخطيب إلى دراموند هاي ، 13 سبتمبر 1853 .

يمكن القول إذا أن دراموند هاي إستطاع أن ينتزع تنازلات مخزنية لصالح التجار البريطانيين، و اعتبر هذه الخطوة بالغة الأهمية في مسار المطالبة بامتيازات أكثر أهمية و أكثر مساسا بحرية المخزن في تسيير شؤونه التجارية [1].

لكن الأهم في هذا هو رد فعل السفير البريطاني و الذي لم يبادر إلى تقديم تشكراته للسلطان مولاي عبد الرحمن بالنظر إلى الامتياز الذي خص به التجار الإنجليز، دون غيرهم، ولكن نظرة الممثل البريطاني اختلفت عن نظرة المخزن، فقد اعترض على هذا القرار ، خاصة فيما يتعلق بالمدة الممنوحة لبداية تطبيق القرار، و التي رآها طويلة . بما أن بريطانيا منحت المخزن مهلة ثمانية أشهر لدراسة الموضوع [2].

واقترح لذلك تقليص المدة إلى ثلاثة أشهر ، كما طالب بمنع أي تاجر من تجار السلطان ممن كانوا يستفيدون من مزايا الكنطردات إستيراد أي بضاعة عبر المراسي المغربية إلى ما بعد انتهاء الآجال المحددة . أما ما تعلق بالرسوم الجمركية الواجب أداءها على واردات الشاي و السكر و البن، فقد إعتبرها دراموند هاي مرتفعة (...) يصعب معها البيع و الشراء، و ينتفع معها أصحاب الكنطر بنض (..) [3].

كما طالب بتسقيف الرسوم الجمركية بناءا على ما تضمنته الاتفاقية الإسبانية المغربية المبرمة في سنة 1799 أي لا تتجاوز 10 في المائة [4].

لقد أبدى واضحا أن المطالب البريطانية لن تتوقف في حدود رفع المنع عن استيراد بعض المنتجات أو في تخفيض رسوم الإستيراد و التصدير، و لكن بدت وأنها ستأخذ شكلا متصاعدا وتزايدت في الوقت نفسه ضغوط مؤسسات و الدور التجارية في مانشستر و جبل طارق على

---

1 – خالد بن صغير ، المغرب و بريطانيا ، مرجع سابق ، ص 72.

2 – F.O 174 /133 دراموند هاي إلى الخطيب ، طنجة ، 14 سبتمبر 1853.

3 – F.O 174 /133 رسالة دراموند هاي إلى الخطيب سابقة الذكر .

4 – F.O 174 /133 رسالة دراموند هاي إلى الخطيب سابقة الذكر.

الحكومة البريطانية، و لذلك بدأت الحكومة البريطانية بمطالبة المخزن بضرورة الإعداد لعقد اتفاقية تجارية جديدة تكون أساسا قانوني للعلاقات بين البلدين، و تكون على أسس قانونية قارة [1].

و الواقع أن دراموند هاي قد انهمك في أواخر 1853 في إعداد مشروعين أحدهما لمعاهدة تجارة جديدة و الآخر لمعاهدة عامة .

في هذه الأثناء وقعت تغيرات أساسية في العناصر المكونة لجهاز المخزن، إذ عوض الوزير العربي بن المختار الجامعي بمحمد فريط، ثم بعد شهرين حل محله في مطلع سنة 1854 محمد الصفار التطواني [2].

وقد رأى بعض المؤرخين أن الاتهامات الصريحة التي اتهم فيها دراموند هاي الوزير العربي بن المختار بأنه من أكثر المستفيدين من الاحتكارات والكنطردات [3] كانت من الأسباب التي أفضت إلى تعويضه بالصفار، و يكتب خالد بن صغير في هذا الشأن " إن حدوث ذلك التغيير في ظرف كثرت فيه هجمات دراموند هاي على من سماهم بمؤيدي القيود التجارية، يعتبر مؤشرا أوليا لبداية حدوث تغيير في سلوك المخزن في موضوع تحرير المبادلات التجارية [4].

ولم يكن اختيار الصفار بالذات محل الصفة حسب مييج فقد أرجع ذلك لما كان يبديه من الإعجاب بما كان يميز أوروبا من رقى و انضباط، و أن المولى عبد الرحمن قد ولى الصفار منصب الوزارة لكونه أكثر ميلا من غيره لتحرير التجارة مع الخارج[5].

و ما يزيد من قوة هذا الطرح تعيين المخزن لمحمد بن عبو في منصب باشا طنجة، و الذي ظل هاي يصفه بالذكاء و عدم التعصب إزاء المسيحيين [1]، أليس هذا مؤشرا على مشروع المخزن في تغيير مواقفه من الدول الأوروبية .

---

1 – خالد بن صغير ، المغرب و بريطانيا ، مرجع سابق ، ص 73 .

2 – عبد الرحمن ابن زيدان ، إتحاف إعلام الناس، الرباط ، ج 5 ، ص 225– 242 .

3 - Miege , Op Cit , P 228.

4 – خالد بن صغير، المغرب وبريطانيا، مرجع سابق ، ص 74.

5 - Miege , Op cit , P 282.

صدرت الأوامر و التعليمات لدراموند هاي من وزارة الخارجية البريطانية منذ شهر نوفمبر 1854، بالتحرك و التوجه لزيارة السلطان المغربي وحثه مباشرة على إبرام معاهدة تجارية بعد أن وافقت الحكومة البريطانية على مشروعي المعاهدتين الذين كان قد أنجزهما هاي .

إستعد دراموند هاي للسفر إلى المقر السلطاني ، و أرسل لائحة تضمنت الهدايا التي قرر تقديمها إلى السلطان و وزرائه، بل أكثر من ذلك فقد جاء في خطاب أرسله اللورد كلارندون إلى دراموند في 14 نوفمبر 1854 تخويله بعض الصلاحيات لتسهيل توقيع المعاهدات الجديدة، فقد جاء في هذا الكتاب :" إذا ما دعت الحاجة إلى إنفاق مئات من الجنيهات بالإضافة إلى هدايا من أي نوع بهدف تخطي المصاعب فإن اللورد كلارندون لن يعترض على إنفاق ما لا يزيد عن خمسمائة جنيها في هذا الصدد .." [2].

وغادر هاي قاصدا مراكش في 22 فبراير 1855 فوصلها في مارس وما إن اقتربت من المدينة حتى شعر بأن الأمور لا تسير على ما يرام و منها :

- لم يأت لاستقباله لدى دخوله إلى المدينة أكثر من ثمانين فارسا بدلا من الحرس المعتاد الذي كان يتراوح بين ثلاثة آلاف و خمسة آلاف .
- إتهامه لقائد الفرسان بالغلاظة في القول و عدم الاحترام الواجب لشخصه .
- المقر المخصص لإقامته في مراكش كان من تلك الأماكن المخصصة لإقامة صغار الموظفين بدلا من تخصيص أحد مقار وزراء السلطان كما جرت العادة من قبل.
- جرت العادة أن تستقبل البعثات السفارية في اليوم الرابع من وصولها إلى مكان إقامة السلطان، في حين لم يستقبل دراموند هاي إلا في اليوم الثامن من حلوله بمراكش[3].

---

[1] - Brooks , Op cit , P 186.

[2] – وصلت إلى هاي تعليمات أخرى مؤرخة في 05 فبراير 1855 خوله كلارندون بمقتضاها زيادة المبلغ إلى ثلاثة آلاف جنيه .

[3] – إحتجاج دراموند هاي أنظر Brooks , Op Cit , p 169- 176

وقد راودت دراموند هاي شكوك من إمكانية إعتراض المخزن على مقترحاته، وتأكدت ربما لديه عندما وجد القنصل المغربي في جبل طارق الحاج محمد الرزيني قد وصل مراكش قبل وصول بعثة هاي بيومين، بناءا على إستدعاء السلطان الذي أراد إستشارته خلال مفاوضات المعاهدة، و لما كان الرزيني نفسه من المستفيدين من نظام الكنطردات، فقد كان من المتوقع أن يشير على المخزن بالاحتراس جملة و تفصيلا من كل المقترحات البريطانية الهادفة إلى إحداث تغييرات في السياسة التجارية للمخزن، وإلى القضاء على ما نعت بالقيود المفروضة على التجارة[1].

ولدى إستقباله من طرف السلطان أكد له المولى عبد الرحمن صدق النوايا الحسنة التي كان يكنها إلى شخصه و إعترف له بما كان يتحلى بت من قدرة على فهم المغاربة و أحوالهم العامة وإحترامه للدولة التي يمثلها [2].

و من جهته قدم دراموند هاي إلى السلطان رسالة الملكة فكتوريا، وأخبره بأن جلالتها كانت سعيدة بمنحه كامل السلطات من أجل التفاوض، و أبدى السلطان موافقته على تقديم مطالب الحكومة البريطانية كتابة إلى الوزير محمد الصفار ثم وعده بالإطلاع عليها و أخذها بعين الاعتبار [3].

إستجاب دراموند هاي لإقتراح السلطان، و أعد مذكرتين مفصلتين قدمهما إلى الوزير محمد الصفار للإطلاع عليهما، و نقل مضامينها إلى مولاي عبد الرحمن .

أما المذكرة الأولى فتضمنت حسب دراموند هاي الفوائد التي يمكن للمغرب تحقيقها في حالة إدخاله تعديلات على سياسته التجارية، كما ضمنها دعوة إلى المخزن للدخول في اتفاقية تجارية جديدة [4].

---

[1] – F.O 99/65 رسالة دراموند هاي إلى كلارندن ، مراكش 23 مارس 1855 م .

[2] – F.O 99 /65 رسالة دراموند هاي إلى كلارندن ، مراكش 24 مارس 1855 م .

[3] – مذكرة اللقاء بين السلطان و دراموند هاي في 24 ماي 1855 م .

[4] – يوجد نصها المغرب عن مجموعة F.O 174/133 وهي مؤرخة في 27 مارس 1855 ، وقد نشر خالد بن الصغير نصيبهما الكاملين بالعربية و الإنجليزية في :

المذكرة الثانية فطلب من السلطان السماح بتصدير 1500 رأس إضافية من الثيران لفائدة الحامية البريطانية في جبل طارق و البحر المتوسط [1].

و الحقيقة أن المذكرة الأولى تضمنت الإنتقادات التي سبق تقديمها إلى محمد الخطيب منذ سنة 1852 و لكن بشكل من التفصيل و أهمها :

أ- **مهاجمة الكنطردات** [2]:

لجأ المخزن إلى الكنطردات كوسيلة كفيلة بتمكينه من مراقبة المبادلات المتزايدة مع الدول الأوروبية، خاصة بعد سنة 1850. و عرفت في هذه الفترة امتدادا واتساع نطاقاتها حيث أصبحت تشمل مواد كثيرة .و أعتبر دراموند هاي في مذكرته إنهاء أصل المشكل الذي تتخبط فيه التجارة المغربية فقال فيها: " إنها قوانين مضرة بالتجارة و برعايا الجانبين (..) و مخالفة لمعاني و مقتضياتها الشروط بين سيدنا و الأجناس (...) "[3].

وهاجم الكنطردات و المستفيدين منها:

" ولأن الكنطردات يظهر منهم في السنين الأولى لمن لا تجربة له و لا تأمل ، أن ذلك فيه الفوائد لبيت المال، و لكن تلك الفائدة لا تدوم، و كل من يشكر الكنطردات ومثلهم لسيدنا قائلين إن من ذلك النفع لبيت المال، فإنهم لا يطلعوا سيدنا بضعف ألوف من المساكين الذين كانوا يقتاتون و يعيشون من ذلك و إنقطع عنهم ذلك، و ألف أناس يدخل على أيديهم لبيت المال عشرة من

Khalid Ben Sghir , A document advocating the introduction of Economic liberalism in Marocco 1855", in Hesperis. Taùuda, Fascicule Unique, 1994, PP 141- 162.

[1] - F.O 99/65 .

[2] - أصل الكلمة من اللغة الإسبانية CONTRATO استعملت في عهد السلطان عبد الرحمن بن هشام و تعني العقدة المبرمة في شأن إحتكار تجارة بعض السلع الخاصة، مثل الكبريت و الثيران و البارود .

[3] - النص العربي لمذكرة 27 مارس 1855- 133/ 174 F.O .

كل واحد، هو أفضل من ألف من عند واحد (...) و الذي حصل منهم في هذه السنين هو ضعف الرعية، و تكدير الخواطر و إفساد التجارة و المحبة مع الأجناس (...)[1].

ب- **تخفيض الرسوم الجمركية و تحرير الصادرات:**

إعتمد دراموند هاي في مطلبه الخاص بتخفيض الرسوم الجمركية على ما جاء في الاتفاقية المغربية – الإسبانية المبرمة سنة 1799 مع مولاي سليمان، و كان المولى عبد الرحمن قد أثبت المعاهدة نفسها سنة 1825م، وقد حددت ألرسوم بـ 10% بالنسبة للواردات فقد جاء في الشرط 27 منها .

إذا أتى أحد من رعية الأصنبول بسلع التجارة الغير الممنوعة لمراسي سيدنا فلا يعطون عن صالحتها إلا عشرة في المائة، سواء دفع عن الواجب سلعة أو دراهم [2] و في الشرط الخامس عشر من معاهدة التجارة و الصداقة سنة 1801 المبرمة بين المولى سليمان وبريطانيا كان يضمن بريطانيا الإمتيازات نفسها التي يمكن أن تستفيد منها دولة أجنبية :

" رعية السلطان الإنجليز و من تحت حكمه، يزاد لهم على غيرهم أكثر مما هو مذكور في هذه الشروط من وافر النعمة و مزيد الخصوصية التي هي وقت هذا العقد لرعية من عداهم من الأجناس..." [3].

غير أن دراموند هاي كان يجهل تماما أن بنود اتفاقية الإسبانية – المغربية لم تدخل قط حيز التطبيق بين الطرفين[4].

و حاول دراموند أن يبرز سلبيات فرص الرسوم المرتفعة على الأحوال النقدية للمغرب، وإنها من العوامل المشجعة على ممارسة التهريب، ومما ضمنها مذكرته في هذا الشأن للسلطان أن أنجع

---

1 - النص العربي لمذكرة 27 مارس 1855- 133 /174 F.O .

2 - الكناش 474 ، (خ، ح) ، ص 9 ، الشرط 27.

3 - الكناش ،نفسه ، ص15، معاهدة 1801 بين المغرب و بريطانيا ، الشرط 15 .

4 - خالد بن صغير ، مرجع سابق ، ص 79.

وسيلة للقضاء على التهريب ليست هي تشديد إرشاده الحراسة على السواحل أو تعيين موظفين أكثر إستقامة في الجمارك، بل هي إقرار رسوم جمركية منخفضة تثنى المهربين عن عزمهم، و لا تشجعهم على المغامرة بممارسة التهريب[1].

ولم يسلم من انتقادات دراموند هاي حتى العلماء و الفقهاء الذين كانوا يفتون ضد تصدير المواد الغذائية من أرض الإسلام إلى أرض الحرب، و مما جاء في ذلك :

(...) و سمعنا من أناس لا عقل لهم و لا تجربة في هذا الأمر، يقولون إن وسق الطعام حرام لبر النصارى، و قائل ذلك من قلة عقله لا ينتبه للكسوة الجديدة التي عليه كونها عمل بيد النصارى، و رأسه الخارج منه هذا الكلام ملتف برزة من عمل النصارى، و بعد خروجه من محل القول، يذهب لداره يشرب القهوة و الشاي الواردين من بلد النصارى، و السكة التي تحرث الأرض، و مكحلته ، كل ذلك وارد من بر النصارى، ومن يقل ذلك جاهل و لا عقل له، لأنه يرى أن الله تعالى ينعم على عباده سواء نصراني، مسلم أو يهودي ، لأن الشمس تشرق على الدنيا و المطر ينزل أيضا على المليح و القبيح. يقال له إن الله جعل تحت يد سلطاتنا عددا كبيرا من المسلمين بالهند، أربعين مليونا و لا تمنعهم من نعم الله ... وهذا الكلام منافي الوسق (...) محض نصح لإصلاح هذه الإيالة و لنفع فلاحتها و تجارتها ... [2].

كما هدد دراموند هاي المغرب بعدم مساندته في حالة نشوب أزمة بينه و بين فرنسا أمام تهديداتها التي لم تتوقف منذ إحتلالها الجزائر إذا استمر حكام المغرب في نهج سياسة تجارية عتيقة وقديمة [3]، كما قدم دراموند هاي الأسس التي إعتمد عليها في انتقاداته ، فقد استمدها من علماء الاقتصاد البريطانيين و الذين كانوا وراء تغيير الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية لبريطانيا و غيرها من البلدان التي اختارت النهج الليبرالي، باعتباره المذهب الذي استجابت لحاجيات بلدان قطعت أشواطا

---

1 - F. O 174/133 مذكرة 27 مارس 1855.

2 - مذكرة 27 مارس 1855 F.O 174/ 133 .

3 - نفس المذكرة .

بعيدة في مجالات العلم و التقنية و تطورت بنياتها الاجتماعية إلى مستويات جعلتها قادرة على استيعاب التطورات الجديدة دون عناء .

" (..) إنه ليس من علمنا إنما هو من الفلاسفة و العقلاء الذي بحكمتهم وقوانينهم، اغتنت بلادنا (...) و هذا ليس من عقلنا، إنما هو من أهل العقول الوافرة العارفين، بالأشياء كم يعرف إثنان في إثنان أربعة، وإنتان من إثنان لا يبقى شيئاً [1].

ج – قضية صادرات الثيران إلى جبل طارق:

ظلت هذه القضية موضوعا للكثير من المراسلات بيت الطرف المغربي و البريطاني، منذ إحتلال بريطانيا لصخرة جبل طارق في سنة 1704، و إعتبرت بريطانيا المغرب منطقة حيوية لضمان تزويد حاميتها بضروريات العيش [2].

وقد ضمن دراموند هاي مذكرته الثانية طلبا للسلطان للسماح لبريطانيا بتصدير 1500 رأس إضافية من الثيران إلى جبل طارق، وذكر المولى عبد الرحمن بأن السلاطين المغاربة السابقون سمحوا للتجار البريطانيين بتصدير ألفي رأس من الثيران من مرسى تطوان و طنجة مقابل خمس ريالات عن كل رأس، و سمحوا أيضا بتصدير عدد إضافي من أوقات استثنائية مقابل رسوم منخفضة و أحيانا تعفى من دفع الرسوم.

وقد ألح دراموند هاي على ضرورة إلغاء كنطردة الثيران، بسبب ما وقع من خلال سنة 1854 بين ماطيوس (Mateos) المتعاقد البريطاني المكلف بتزويد جبل طارق بالثيران، و بين الحاج قاسم حصار السلاوي الذي كان يستغل كنطردة بيع الثيران لصالحه.

إن دراموند هاي بطلبه إلغاء كنطردات الثيران ورفع عدد رؤوسها المصدرة إلى جبل طارق لم يهتم إلى ما قد يشكله هذا الإجراء من تأثير على إرتفاع أسعار اللحوم لعامة المغاربة ما دام أن

---

1 – مذكرة 27 مارس 1855 F.O 174/ 133 .

2 - Gerhard,Rohlfs, Adventures in Morocco and Journeys Through the Oases of Draa and Tafilet, London , 1874, P 236.

الإجراء سيسمح للحامية البريطانية في حوض البحر الأبيض المتوسط ستجد حاجياتها من مادة اللحوم الطرية، و قد دعم طلبه هذا بحيوية وجود قوات بريطانية في المنطقة لحماية السواحل المغربية وردع بعض أطماع الأوروبيين في المغرب [1].

الغريب في مطالب دراموند هاي بإلغاء نظام الكنطردات ، في الوقت الذي كان يدافع فيه عن بعض التجار البريطانيين لتمكينهم من الاستفادة من بعض الكنطردات ، و حتى أن من بينهم من اشترك مع بعض المغاربة لشراء الكنطردات ، لما حققوه من أرباح هامة في ظل هذا النظام نفسه[2].

بالرغم من اللقاء الودي الذي حظي به دارموند من جانب السلطان في 24 مارس 1855 غير أنه لم يحصل على أي رد على المذكرتين التي كان قد تقدم بهما إلى الوزير الكبير سيدي محمد الصفار، و إعتذر هذا الأخير عن عدم إستقبال السفير البريطاني مرة بكثرة إنشغالاته و مرة بعدم إتخاذ السلطان لقرار نهائي إزاء المقترحات البريطانية .

و أمام حالة اللامبالاة لمطلبه و طول الإنتظار في مراكش ، راسل دراموند هاي الوزير محمد الصفار بتاريخ 03 أبريل 1855 عبر فيها أن مثل هذا التصرف غير حضاري فتقدم الوعود في يوم و تنسى في غدها ، و أن مثل هذه التصرفات تزيد من حالة الإستياء لدى الحكومة البريطانية و أن عواقبها وخيمة [3].

لم ينتظر دراموند هاي كثيرا حتى بلغه ردا من الصفار مؤرخ في 05 أفريل 1855 لكنه كان مخيبا لأماله و توقعاته، فقد طالب الصفار بمزيد من الوقت لدراسة مطالب البريطانيين الواردة في المكذترين، و في مراسلته إلى اللورد كلارندن المؤرخة ف 05 أفريل 1855، أكد فيها دراموند هاي أنه لم يمض وقت طويل حتى أيقن من أن الرزيني وغيره من الاحتكاريين كانوا يدبرون المكائد لإفشال

---

1 - خالد بن صغير ، المغرب و بريطانيا ، ص 84.

2 - F.O 174 /133 رسالة الخطيب إلى دراموند هاي 8 أوت 1854 و دراموند هاي إلى الخطيب ، 20 أوت 1854.

3 - F .O 99 /65 دراموند هاي إلى محمد الصفار ، 03 أبريل 1855.

مهمته، واتهم ربما وجود دولة أجنبية، تحيك المؤامرات ضد المصالح الإنجليزية، و هذا هو التفسير الوحيد لحالة المماطلة و التسويق من المخزن، و عر له أيضا عن قناعته بتحقيق تنازلات من المخزن وإن لم تصل إلى حد توقيع معاهدة جديدة فإن ما تم تحقيقه من إمتيازات كفيل بتغيير نظرة المخزن لسياسته التجارية [1].

و تقدم دراموند هاي برد على الصفار في 09 أبريل، و أبدى من خلاله قلقه و قلق الحكومة البريطانية و إستيائها من حالة المماطلة و هدد بمغادرة مراكش و العودة إلى طنجة إذا لم يتلق ردا صريحا على طلبه خلال 03 أيام أو تعيين وزيرا مفوضا للبحث في مشروع المعاهدة.

حقق تهديد دراموند هاي وضغوطاته على المخزن نتائج مهمة، إذ إستجابة المولى عبد الرحمن للطلب البريطاني و ذلك بالسماح لها بتصدير ألف و خمسمائة رأس إضافية من الثيران، مقابل رسم قيمته خمسة ريالات عن كل رأس، كما وافق السلطان على الاقتراح المتعلق بإلغاء كنطردات الثيران، و السماح للمتعاقدين البريطانيين بشراء الثيران ، بكل حرية من مختلف الأسواق المغربية [2].

فهل يمكن إدراج هذا التنازل المغربي في رغبته الحفاظ على ودية العلاقات البريطانية المغربية أم أنه مجرد تكتيك لتفادي الخوض في المسائل الجوهرية التي تضمنتها المذكرتين .؟ ! .

في 12 أبريل تم لقاء بين الوزير محمد الصفار و دراموند هاي في مراكش، و أظهر محضر اللقاء الشراسة التي أبداها دراموند هاي، مقابل الوزير الذي أبدى روحا ضعيفة في المناورة السياسية ، بل أعطى إنطباعا للسفير البريطاني بإمكانية المخزن إحداث تنازلات أكثر .

لقد بدأ دراموند هاي كلمته خلال الاجتماع إلى الإشارة لعواقب مغادرته مراكش دون الإستجابة لرغبات بريطانيا، وأن ذلك من شأنه إتخاذ الحكومة البريطانية لإجراءات قد لا تروق المخزن و لا يرضى عنها [3].

---

[1] - F.O 99 /65 دراموند هاي إلى اللورد كلارندن ، مراكش 5 أبريل 1855.

[2] - F.O 99/65 رسالة دراموند هاي إلى محمد الصفار ، 3 ابريل 1855 .

[3] - F.O 99/65 مذكرة الحوار الذي دار بين الوزير محمد الصفار و دارموند هاي في مراكش 12 أبريل 1855.

و استطاع دارموند هاي أن يعلم بعزم تعين دولة ثالثة للتوسط بينه و بريطانيا كانت هي الولايات المتحدة الأمريكية [1].

أما عما تحدث به الصفار فقد ذكر السفير البريطاني عن أهمية التغيرات التي حدثت في المغرب منذ إقالة الوزير السابق العربي بن المختار الجامعي خاصة إلغاء منع استيراد الشاي و البن والسكر، وحذف كنطردتي الصابون والحناء، و أما عندما تناول الصفار الحديث عن قرار السلطان إلغاء كنطردة الثيران فقد اعتبرها دارموند هاي دليل بسيط على حسن نية السلطان إتجاه المطالب البريطانية، وقلل من أهمية هذا الإجراء اقتصاديا مقارنة بالمطالب الأخرى، مثل خفض رسوم الجمركية.

وقد حاول الصفار التملص من كل مسؤولية في الإجراءات الحمائية التي فرضها المخزن خلال السنوات السابقة و حمل مسؤولية منع تصدير الجلود إلى الوزير السابق، و كأنه أراد أن يقدم نفسه بالشخص المتفتح، الحريص و الواعي بأهمية النصائح البريطانية، و لكنه طلب من دارموند هاي عدة أشهر قبل إتخاذ أي إجراء، حتى لا تعتقد الرعية أن المخزن رضخ للضغوط الأجنبية[2].

صورة أخرى يقدمها دارموند هاي في لقاءه مع الصفار، تدل على ثقافة واسعة، و أبان عن قدرة هائلة في التفاوض حيث أن لقاءه مع الوزير كان في كشك وسط بستان كبير و شبه الصفار حالة المغرب بشخص يملك أرضا بكرا، يرغب في غرسها بالأشجار المثمرة ، وأن صاحب الأرض ملزم بإنتظار مرور بضع سنوات قبل أن يتمكن من جني الثمار .

غير أن رد فعل دارموند هاي في لقاءه كان سريعا و ذكيا، فافترض أن لصالح الأرض التي وصفها الصفار ، صديقا ذا خبرة كبيرة في الزراعة.

و تمكن من جمع ثروات مالية بفضل خبرته تلك، و رغب في إسداد نصائح لصاحب الأرض عن أجود المغروسات و عن أحسن الطرق الزراعية، فرفض صاحب الأرض تلك النصائح الثمينة، ألا

---

[1] – F.O 99/65 مذكرة الحوار الذي دار بين الوزير محمد الصفار و دارموند هاي في مراكش 12 أبريل 1855.

[2] - Brooks, Op cit , p.179.

يحق في هذه الحالة – يتساءل دارموند هاي – إتهام صاحب الأرض بالجنون لو رفض تلك النصائح وفضل الإصرار على القيام بتجربته الخاصة [1] .

و في ختام لقاءهما بلغ الصفار دارموند هاي أن المولى عبد الرحمن قرر اختيار نائبه في طنجة محمد الخطيب بإعتباره الرجل الوحيد الذي كان مؤهلا للتفاوض مع دارموند هاي في موضوع المعاهدة المقترحة على أن هذا التفويض لا يمكن أن يقارن بالتعويض الذي حصل عليه دارموند في الحكومة البريطانية ، كما اتفق الطرفان على العمل سويا لإذلال الصعوبات، و بناء الثقة بين الطرفين [2].

في 17 أفريل استقبل السلطان دارموند هاي في لقاء اقتصر على تبادل عبارات الوداع، وأثنى السلطان على ما يبذله السفير دارموند هاي لتمثين الصلات بين البلدين مقدما تمانيه بنجاح المفاوضات التي تقرر الشروع فيها بطنجة [3].

ولاشك أن زيارة دارموند هاي حققت نجاحا كبيرا فقد إستطاع أن ينتزع من المخزن قرار إلغاء الكنطردة المفروضة على صادرات الثيران إلى جبل طارق، و حصل على ألف رأس إضافية من الثيران كتموين للجيش البريطاني المرابط في البحر الأبيض المتوسط،وفوق كل هذا انتزاع وعد سلطاني في بدء مفاوضات ثنائية لتوقيع معاهدة جديدة بين الطرفين.

إن شراسة دارموند هاي في مفاوضاته و براعته في الإقناع سهلت له مأموريته، و نجح بشكل كبير في تحقيق ما قصد لأجله، لكن في رسالة سرية منه إلى كلارندن في 07 يوليو 1855 أكد من خلالها تقديمه رشاوي لبعض موظفي المخزن ، و الذين مالوا إلى وجهات النظر البريطانية، و نجاحه هذا الأسلوب مع موظفي المخزن .

---

[1] - F.O 99 /65 مذكرة 12 أبريل 1855.

[2] - نفسها .

[3] - F.O 99/65 مذكرة الحوار الذي دار بين السلطان ودارموند هاي يوم 17 أبريل 1855.

جعل دارموند هاي يقرر مواصلة العمل على إرشاء هؤلاء الموظفين، ما دامت هذه الوسيلة قد أثبتت نجاعتها [1].

ثالثا:مفاوضات الخطيب و دارموند هاي و توقيع معاهدة التجارة و السلم 1856:

انتهت مدة 05 أشهر المتفق عليها بين بريطانيا و المغرب للبدء في المفاوضات، دون أن يصل محمد الخطيب أي تفويض مخزني بذلك، وهنا بدأ دارموند هاي بمحاصرة الخطيب والإلحاح عليه و الاستفسار عن أسباب عدم وصول التفويض المخزني ببدء المفاوضات[2].

و ظل الخطيب من جهته يختلق الأعذار و التسويف للتخلص من مضايقات النائب البريطاني [3]، في يناير 1856 بلغ الخطب جوابا من الوزير الصفار يتعلق أساسا بقضية التفاوض مع الجانب البريطاني ، لكن الخطيب رفض الإفصاح عنه رغم إلحاح دارموند هاي عليه، مما دفع هذا الأخير إلى مكاتبته محذرا إياه من أي تردد أو مراوغة جديدة ، و في زوال اليوم نفسه تلقى دارموند هاي الجواب المخزن من الخطيب و مما جاء فيه :

(...) إن الشروط المقررين بين اكرت ابرطن و مراكش انعقدوا على عهد مولاي سليمان رحمة الله و أثبتهم السلطان مولاي عبد الرحمن و استمر عليهم العمل إلى الآن .

وأن مراد السلطان أيضا بقاء المحبة بين الجانبين دون تغيير (..) [4].

وكن هذا بمثابة رفض كل المقترحات البريطانية لعقد معاهدة جديدة ، و الاكتفاء بما كان من معاهدات سابقة .

---

[1] - F.O 90/66 رسالة دارموند هاي إلى كلارندن ، سرية ، 7 جوان 1855 .
أكد من خلالها تقديم مبلغ 59 جنيه و 12 شلينغ و 06 بنسات إلى بعض موظفي المخزن، نلا عن خالد بن صغير، مرجع سابق ، ص 90.

[2] - F.O 99/66 رسالة الصفار إلى دارموند هاي 11 أبريل 1855.

[3] - أرسل الخطيب أكثر من ثلاثة رسائل إلى دارموند هاي في : 30 سبتمبر 1855 ، 4 ديسمبر 1855 ، 18 ديسمبر 1855 ، و كلها محاولات لإنتحال الإعذار ، مجموعة 99/66 ، F.O .

[4] - F.O 99 /71 رسالة الخطيب إلى دارموند هاي في 1 يناير 1856.

لم يبد دارموند هاي أي رد فعل اتجاه الجواب المخزني، واكتفى بتحديد موعد للاجتماع مع الخطيب لإبلاغه بالتعليمات التي اتخذتها الحكومة البريطانية.

في اليوم نفسه أجرى دارموند هاي اتصالات مكثفة مع سفراء وقناصل الدول الأوروبية المعنية بالتجارة المغربية في محاولة منه لإبلاغهم ما وصلت إليه مباحثات بلده مع المغرب .

وإعلام هؤلاء السفراء و دعوتهم إلى الاجتماع المقرر مع الخطيب، كان الغرض من وراء ذلك هو استعمال حضور هؤلاء السفراء ورقة ضغط إضافية على المخزن [1].

أبدى بعض سفراء الدول الأوروبية تحفظاتهم إتجاه حضور هذا الإجتماع، وطالبوا بالإطلاع على مسودة المعاهدة المقترحة من بريطانيا على المغرب و تزايدت مخاوف دارموند هاي من أن يقوم السلطان عبد الرحمن بإبلاغ ممثلي الدول الأجنبية ببنود المعاهدة المقترحة و الإحاء لما قد يشكل ذلك من خطر و ضرر على حكوماتهم، و محاولة اتهام بريطانيا للسعي نحو توسع نطاق تجارتها على حساب المغرب و بقية الدول الأوروبية، و لهذا سارع إلى إطلاع زملائه الدبلوماسيين في طنجة بمضمون مسودة المعاهدة المقترحة [2].

إجتمع الشكل لدى الخطيب ، و تحول هذا الاجتماع إلى محاكمة حقيقية للنظام المخزني، و سياسته التجارية، و قد افتتاح دارموند هاي الحديث بالهجوم على تصرفات السلطان و تساءل عن أسباب تناسي المخزن للوعد الذي تقدم به إليه في مراكش، و عن عدم احتواء الجواب المخزني على أي إعتذار عما سماه بـ " عدم الصدق و الوفاء و تبديل الرأي و حاصر دارموند هاي الخطيب بالعديد من الأسئلة و الاستفسارات التي أوقعت النائب المخزني في حرج كبير، وركز دارموند هاي على عدد من الشروط المنتقاة بعناية و التي تضمنتها المعاهدات السابقة. في الوقت نفسه كانت أجوبة الخطيب غامضة و جهل تام بشروط تلك المعاهدات، وظلت أجوبته تتراوح ما بين سأنظر في أمرها، واستشارة السلطان فيها، وارتفع حدة المحادثة إلى حد التجار بين الطرفين فتدخل الحضور

---

[1] - F.O 99/ 71 رسالة دارموند هاي إلى بعض ممثلي الدول الأجنبية في طنجة 1 يناير 1856.

[2] - F.O 99/71 رسالة دارموند هاي إلى كلارندن ، طنجة ، 3 يناير ، 1856.

لتهدئة الأجواء، و أصر دراموند هاي على تقديم استدعاء مفصل إلى المخزن عن حجم الأضرار المتوقعة من جراء عدم تطبيق بنود الاتفاقيات السابقة، وجاء النص العربي لهذا الاسترعاء الموجه إلى كل من المراسي المغربية [1].

"(..) على السلطان ودولته لعدم استيفاء ما عاهدوا بت دولة الإنجليز، ولعدم استيفاء الشروط المقررة بين سلطان أكرت أبرطن و مراكش[2]، و لإعلام جميع التجار الإنجليز ليجعلوا الاسترعاء على جميع الولاة الذين يتعرضون لهم عن حقوقهم المقررة في الشروط المذكورة أعلاه(...)" [3].

وفي نهاية الاجتماع انفرد دراموند هاي بمحمد الطيب ، و استفسره بطريقة ودية عن الأسباب التي جعلت المخزن لا يصادق على النصائح البريطانية رغم أنها جاءت لحماية المغرب والدفع بت إلى الأمام، فأجابه الخطيب أنه متأكد شخصيا من النوايا الحسنة لدى الممثل البريطاني لتقوية أواصر الصداقة بين البلدين، وأنه يميل إلى تحقيق ذلك فظهر جليا أن أدراموند هاي استطاع بدهائه و مناوراته من كسب النائب السلطان إلى جانبه و ضمان وقوفه وقوفا إيجابيا ومؤيدا للمقترحات البريطانية[4].

وتقديرا لهذا الموقف أمهله النائب البريطاني أربعين يوما قبل إصدار الأوامر إلى النواب القنصليين البريطانيين في المراسي لنشر الاستدعاء مقابل تعهد الخطيب بالكتابة بأسلوب شديد اللهجة لحث المخزن لإرسال التفويض في أقرب الآجال[5].

---

[1] - F.O 174/133 محضر لما صدر من الكلام بين النائب عن جانب السلطان في الأمور البرانية (الخارجية) محمد الخطيب و النائب المفوض من سلطته أكريت أبريتن جان هاي أدرموند هاي في 2 يناير 1856.

[2] - نفسه .

[3] - FO 174 /133 .

[4] - FO 99/71 رسالة دراموند هاي إلى كلارندن ، 13 يناير 1856.

[5] - نفسها .

لم يكتف دراموند هاي بهذه الإجراءات ، بل اقترح على وزارة الخارجية إرسال سفينة حربية إلى المياه المغربية ما بين 16 و 17 فبراير 1856، و هو ما يتزامن مع نهاية مدة الأربعين يوما[1].

و كان الهدف من وجود السفينة الحربية حسب النائب البريطاني هو التظاهر بالركوب على متنها و التوجه إلى مختلف المراسي، لإعلان الاسترعاء، و محاولة إقناع المغرب بإمكانية لجوء الحكومة البريطانية إلى القوة لحمله على الرضوخ.

و في مراسلة سرية من د راموند هاي إلى كلارندن مؤرخة في 03 يناير 1856 أكد فيها النائب البريطاني أنه سيكون آخر من ينصح باللجوء إلى لغة المدافع كوسيلة فعالة ضد الحكومة المغربية التي وصفها بالضعيفة، وأن لا يتم ذلك إلا إذا تبين أن المصالح البريطانية أصبحت معرضة لخطر حقيقي [2].

و الحقيقة أن نشر الإسترعاء وحده، كان كفيلا بإجبار المخزن على إرسال التفويض قبل نهاية المدة المحددة بيومين، وبادر محمد الخطيب لإبلاغ دراموند هاي بوصول التفويض، وتم الاتفاق على تحديد يوم 19 فبراير 1856 للشروع في المفاوضات حول معاهدة العامة و الاتفاقية التجارية [3].

1– مباحثات الاتفاقية العامة:

بدأت المفاوضات حول بنود الاتفاقية العامة في 19 فبراير 1856 بمعدل إجتماعين أو ثلاثة في كل أسبوع، و كان النائب البريطاني هو من حرر مسودتها، و قد تناولا ممثلا الطرفين بالدراسة و التحليل كل شرط على حدة حتى يتم قبوله أو رفضه أو تعديله و قد وافق محمد الخطيب تقريبا على جل الشروط المقترحة في الاتفاقية العامة، و حتى يضمن النائب البريطاني عدم تراجع الخطيب عن تلك الموافقة ، ألزمه التوقيع على هوامش المسودة إلا أن محمد الخطيب، واستجابة للأوامر السلطانية، كان حريصا على أن يضيف أمام كل شرط تمت الموافقة المبدئية عليه عبارة الخطيب يوافق

---

[1] – روجرز،مرجع سابق، ص 221.

[2] – F.O 99 /71 دراموند هاي إلى كلارندن ، سرية ، طنجة ، 03 يناير 1856 م.

[3] – F.O 99/71 الخطيب إلى دراموند هاي ، طنجة ، 14 فبراير 1856.

على هذا الشرط، إذا ما قبله السلطان يذكر خالد بن صغير أنه في نهاية اللقاء ، اعترف محمد الخطيب سرا إلى النائب البريطاني شوقه الشديد إلى إنهاء المفاوضات، ورغبته في التوجه إلى المشرق لأداء فريضة الحج، و عن عزمه التخلي عن مهامه فور إبرام المعاهدة بين الطرفين، و في حالة رفض السلطان إعفاءه من مهامه فإنه كان ينوي عدم العودة إلى المغرب(1).

و يضيف الكاتب أن دراموند هاي لم يترك تلك الفرصة تمر فلمح إلى أنه في حالة الموافقة على معاهدة تجارية يكون من شأنها تطوير المبادلات التجارية بين البلدين سيعمل على تسهيل سفره إلى الديار المقدسة ذهابا و إيابا. تكريما له و تشريفا من الحكومة البريطانية (2).

توقع النائب البريطاني تدخلات خارجية و صعوبات قد تعترض عمل المفاوضات ولذلك طلب من سلطان بلاده التعجيل بإرسال سفينة حربية إلى طنجة و مما جاء في هذه المراسلة :

إن وجودها يسهل ظروف المفاوضات بشكل كبير، و كلما حاول الخطيب إحالة أمر الموافقة على شرط من الشروط على السلطان، فإني أستغل وجود السفينة لزيارة أحد أو اثنين من المراسي الذي سيكون لي علم بأن ولاته نصحوا السلطان بالإعتراض على المطالب البريطانية..(3).

ويمكن القول أن هاي نجح بشكل كبير في التحضير للمفاوضات و عدم إهمال أي عنصر أو ترك المجال لفشلها أو التشويش عليه.

ضمت مسودة الاتفاقية العامة ثمانية و ثلاثين بندا ، و لكن المناقشات حسب محاضر المفاوضات ركزت على بعضها و منها :

أ- وضعية القناصل و امتيازاتهم :

اقترح الخطيب تحديد عدد الخدام المغاربة العاملين عند النواب القنصليين في ترجمان واحد وبواب واحد و متعلم واحد للقيام بخدمات البيت. وأهمية هذا الشرط أن العاملين لدى نواب

---

1 - خالد ين الصغير ، المرجع السابق ، ص 97.

2 - F.O 99/71 دراموند هاي إلى كلارندن ، طنجة ، 19 فبراير ، 1856 م .

3 - F.O 99/71 دراموند هاي إلى كلارندن ، 19 فبراير 1856.

القناصل وأسرهم كانوا يستمتعون بالحماية والإحترام ، مما يعني أنه إذا ما عين مغربيا كنائب قنصلي في أحد المراسي فإنه يسقط عنه اختيار ترجمان و متعلمين [1].

ب – حرية التنقل و الاستقرار :

اعترض الخطيب على الشرط الرابع و الذي ينص على أن رعية اكرت أبرطن لهم أن يسافروا و يستقروا حيث شاؤوا بإيالة سلطان مراكش" ، إضافة إلى حقهم في امتلاك الأراضي والديار" .

و تساءل النائب البريطاني كيف يمكن أن يمارس التاجر البريطاني أعماله التجارية دون السماح له بالإقامة في البلاد و التنقل في أرجاءها ، و تمكن النائب البريطاني من التغلب على إعتراضات المخزن و رضخ هذا الأخير لمطلب الإنجليز [2].

ج – مسألة تمليك العقارات :

فقد اعترض الخطيب على إمتلاك الأجانب للأراضي في المغرب، و لم يصر النائب البريطاني كثيرا حول هذه المسألة و لكنه دعا الخطيب و المخزن إلى النظر في الأرباح التي سيجنيها المغرب من استثمارات الرساميل البريطانية في الزراعة، و دعا المغرب إلى إجراءات أكثر ليبرالية في الموضوع[3].

د– المراقبة و التفتيش :

إتفق الطرفان على تعديل الشرط الرابع من مسودة الاتفاقية الذي يشير إلى " لا يجب تفتيش كرها في ديار رعية أكرت أبرطن، و لا بكنانيش تجارتهم و مكاتبهم و كواغطهم"، وإعترض محمد الخطيب على هذا الشرط و زاد على هذا الشرط و زاد عليه أنه في حالة وجود أمر خطير يستدعي القيام بذلك فإن التفتيش لابد و أن يجرى بمحضر القنصل أو وكيل عنه، و أضاف النائب البريطاني ضرورة الحصول على رخصة من النائب القنصلي البريطاني شخصيا، و إعتبر المصادقة على هذا الشرط مكسبا مهما .

---

[1] – F. O 99 /72 مذكرة 28 يوليو 1856 .

[2] – نفسها .

[3] – نفس المذكرة السابقة الذكر ، أنظر أيضا الكناس رقم 474 (خ ، ج) ، ص 13.

من جهته إقترح محمد الخطيب إضافة فقرة توضح بصريح العبارة بأن كل الإمتيازات التي يحصل عليها رعايا بريطانيا في أراضي سلطان المغرب بالتساوي في ممتلكات العاهلة البريطانية و في مجموع الأراضي الخاضعة لسلطانها دون تمييز [1].

لكن النائب البريطاني اعترض عليها و رفضها جملة و تفصيلا، مدعيا أن ما يتمتع به الرعايا المغاربة في بريطانيا من إمتيازات أكثر وأهم مما يتمتع بت الرعايا البريطانيون في المغرب، وعدد للخطيب هذه الإمتيازات منها، حرية المغربي في السفر و الإقامة في أي جزء من ممتلكات بريطانيا دون قيد أو شرط، و غياب الإحتكارات و القيود المعرقلة للنشاط التجاري و تكافؤ الضرائب والرسوم الجمركية. و لكن دراموند هاي لم يعدد الامتيازات الهامة التي تحصل عليها البريطانيون في المغرب و لم يحصل عليها المغاربة ، و هذا ما لم و لن تسمح بت السلطات البريطانية فوق ترابها[2].

و– الشؤون القضائية :

أولى الطرفان المغربي و البريطاني أهمية خاصة للمسائل القضائية، نظرا لإرتباطها بالمسائل التجارية و بوضعية رعايا البلدين في المغرب و بريطانيا.

و إنعدم في الشروط الجديدة المقترحة مبدأ التكافؤ و التساوي، و تضمن الشرط التاسع حالات التقاضي .

و– أ– الحالة الأولى :

أن يكون المدعى بريطانيا و المدعى عليه مغربيا، فتحال القضية إلى القاضي أو العامل، وبشرط حضور القنصل البريطاني أثناء المحاكمة ، و هذا يعني أنه لابد من أن يكون له تأثير من نوع ما على القاضي أو العامل، و لم يعترض الخطيب على حضور القنصل .

---

[1] – F. O 99 /72 مذكرة 28 يوليو 1856.

[2] – نفسها .

و– ب – الحالة الثانية :

أن يكون المدعى مغربيا و المدعى عليه بريطانيا، عندئذ تعطى صلاحية إصدار الحكم إلى القنصل البريطاني، الذي لابد وأن يميل للدفاع عن المدعى عليه البريطاني ، و يحميه حتى من حكم القاضي [1].

2– مباحثات الاتفاقية التجارية:

تركزت أهم النقاط الموضوعة للنقاش في قضية الرسوم الواجب أداؤها على الصادرات والواردات.فيما يتعلق برسوم الخاصة بالواردات إقترح هاي إقرار تعميم رسم موحد تساوي قيمته خمسة بالمائة على كل البضائع التي يمكن للتجار البريطانيين استيرادها إلى المراسي المغربية، في حين رفض الخطيب تخفيضا مفاجئا لهذه الرسوم التي كانت تتجاوز عشرة بالمائة. و بعد مناقشات حادة رفض المفوض البريطاني أن يكون الرسوم الموحد على البضائع المستوردة فوق 10 بالمائة، و تم إرجاء الموافقة على هذا البند إلى وصول تعليمات المخزن في هذا الشأن [2].

و في مسألة رسوم الصادرات تم اقتراح العمل وفقا لتعرفة موحدة تكون قيمتها 10 بالمائة، لكن الخطيب رفض الاقتراح مؤكدا أن السلطان نفسه سيرفضه، و اتفق الطرفان على أن يقدم كل منهما قائمة بالمواد المصدرة و التعريفة التي و لأن ما اقترحه دراموند هاي من رسوم كان جد منخفض ، تأكد الخطيب أن اقتراحاته لن تلق القبول لدى هاي، فامتنع عن تقديمها ، و استعطف النائب البريطاني بمزيد من الوقت نظرا ما كان عليه المخزن من تقلبات، و ازداد حصار النائب البريطاني للخطب حتى أن هذا الأخير اضطر إلى السماح بع بالإطلاع على الاقتراحات الخاصة بالرسوم الجمركية التي كان ينوي إرسالها إلى السلطان، وناقشه فيها مع إدخال جملة من التعديلات عليها[3].

---

[1] – مذكرة 28 يوليو 1856 ، كناش 474 ، (خ ، ح) ، ص 13، 14، 15.

[2] – FO 99/71 ، رسالة دراموند هاي إلى كلارندن ، 7 أبريل 1856.

[3] – مذكرة 7 أفريل 1856.

لا يمكن وصف مثل هذا التصرف إلا بالتواطؤ محمد الخطيب في مسألة الرسوم وإظهاره ميلا للحفاظ على المزايا البريطانية أكثر من دفاعه عن المصالح المغربية، و اعترف الخطيب لدراموند هاي أنه لو وافق السلطان على جميع الشروط المقترحة في إطار الاتفاقية العامة والمعاهدة التجارية، فإن ذلك سيمثل أهم التنازلات و أكبرها التي لم يسبق لأي من سلاطين المغرب أن قدمها لأي حكومة أجنبية [1].

لما بلغت السلطان نتائج المفاوضات أبدى اعتراضات كثيرة خاصة ما تعلق برسوم الصادرات و الواردات، وفي العموم يمكن القول أن توجه السلطان كان نحو رفض نتائج المفاوضات، و ألمح السلطان في رده أن خطورة المقترحات البريطانية تكمن في تعميمها لتشمل بقية الدول الأجنبية التي لها الحق المطالبة بها أيضا .

لم يطلع الخطيب النائب البريطاني بالجواب السلطاني عن الاتفاقيتين ، إلا في نهاية أوت 1856، و أبدى النائب البريطاني أسفه العميق عن عدم موافقة المخزن على مناقشة مضمون الاتفاقيتين أثناء وجوده في مراكش [2].

ثم كتب إلى محمد الخطيب برد عنيف تهديدا يقوله :

" على الآن أن أعلن أنه لو لم يصادق على الاتفاقية العامة و المعاهدة التجارية، وفقا للصياغة التي حررت بها الشروط و بالشكل الذي تم اقتراحه، فسوف أتخلى عن كل التنازلات التي قدمتها [3]، و أضاف " لكن إذا لم يتم إتباع نصيحتنا الودية، فسيكون لنا الحق في التأكيد، وسوف نؤكد على التنفيذ و التطبيق الحرفي للشروط الحالية مهما كانت عواقبها على الحكومة المغربية (..)[4].

---

[1] - مذكرة 7 أفريل 1856.

[2] - F.O 99 /72 رسالة دراموند هاي إلى الخطيب ، طنجة ، 25 أوت 1856 .

[3] - نفسها .

[4] - F.O 99 /72 رسالة دراموند هاي إلى الخطيب، في 25 أوت 1856.

وحاول الخطيب أن يبرر ما جاء في الخطاب السلطاني من عبارات التقدير فأجابه النائب البريطاني:

" لقد سعدت بعبارات المدح التي تكلم بها السلطان في حقي ، .. لكن أرى أن جلالته لم يقدم الحجج الكافية التي تثبت عزمه على وضع أي ثقة في الرغبة الصادقة الموجودة لدى العمل من أجل ازدهار ممتلكاته (...)[1].

و في إشارة منه لـ :

" لقد لاحظت بكامل الأسى ، خلال الإحدى عشرة سنة التي مثلت فيها جلالة الملكة البريطانية في المغرب، أنه كلما رفضت الموافقة على قبول نصائحي ، إلا وأرغمت الحكومة المغربية في نهاية المطاف إلى الرضوخ تحت الإكراه رضوخا غير مشرف" و هاجم أيضا من سماهم الناصحين الأشرار ممن يقفون معارضين لأي اتفاق في هذا المجال فقال :

(...) وترك النصائح الشريرة التي يقدمها أولئك الذين لا يهمهم سوى إثراء أنفسكم على حساب خزينة جلالته، و إلحاق الخراب برعاية جلالته. إن أولئك الناصحين ليسوا سوى لعبة في أيادي بعض الأطراف الراغبة في أن يظل المغرب ضعيفا، و يتخلى عن صداقته مع بريطانيا و مع دول صديقة أخرى (...)[2].

و بدا واضحا أن بريطانيا ماضية في سياستها المعاكسة لوجهات النظر المغربية، و تم إنه يمكن ملاحظة طابع التهديد في خطاب هاي، خاصة بعد الإنذار الذي قدمه للسلطان .

تلقى السلطان عبد الرحمن خبر التهديد البريطاني، و أمام شدة لهجة هذا الرد رضخ و وافق السلطان مكرها على الشروط القاسية ،وكتب إلى نائبه المقيم في تطوان التعليمات الآتية :

(...) فقد وصلنا كتابك في أمر الشروط، و عرفنا ما فيه، وعلمنا ما عزم عليه القونصو، إن لم يكن لها قبول كما علمنا ما تقاسيه معه، و ما تتجرع من الغصص في هذه الأمور أحسن الله

---

1 - F.O 99 /72 رسالة دراموند هاي إلى الخطيب، في 25 أوت 1856.

2 - نفسها .

عونك (..) و قد تأملنا تلك الشروط كلها فألقينا أمرها قريب وقد دعت الضرورة للمساعدة عليها رعيا لصلاح المسلمين ، فأنظر كيف تقطع معه الكلام، و تفاصل معه الأمر بوجه جميل، وتكفينا أمره (...) فإستعمل معه السياسة حتى يقع الإتفاق من الجانبين على ما لا ضرر فيه، وفاصل هذه القضية (....) [1].

وقد أرفق السلطان مع هذه الرسالة ، رسالة ثانية موجهة إلى دراموند هاي في محاولة لتطيب خاطره و تهدئة الأمور وما جاء فيها :

" إنني دوما اعتبرت الأمة البريطانية بلدا صديقا للمغرب، وأنه مهما كانت طبيعة المشاكل القائمة بينها و بين المغرب، فسيكون من السهل تسويتها، و عبر أيضا عن عدم سماحه أبدا بقطع العلاقات الودية معها، حتى لو تطلب الأمر التنازل عن أكثر مما تم تقديمه لها حتى ذلك الحين. و أن الاعتراضات التي سجلها الجانب المغربي لم تكن وليدة سخط ضد بريطانيا، وإنما إلى الحاجة للمشاورات، و دعا في نهاية الرسالة إلى تسوية القضية المطروحة وديا و بالتراضي حتى يتسنى الحفاظ على الصداقة المغربية البريطانية و تجديدها [2].

و رغم تأكيدات السلطان للنائب البريطاني ، إلاّ أن هذا الأخير ظل متخوفا من وجود اعتراضات أخرى في سبيل توقيع الاتفاقيتين، و لذلك أرسل إلى وزارة الخارجية كتاب ضمنه الجواب السلطاني، و طلب من كلارندن إرسال سفينة حربية إلى طنجة ما بين 15 و 16 أكتوبر، حتى لا يتدخل أحد في ما بقى من تعديلات في الاتفاقيتين [3].

---

[1] – محمد داود ، تاريخ تطوان، ج 7، ص 44– 45 ، رسالة مولاي عبد الرحمن إلى الخطيب ، 14 محرم 14/1273 سبتمبر 1856.

[2] – رسالة المولى عبد الرحمن إلى دراموند هاي على يد محمد الخطيب، دون تاريخ ، نقلا عن خالد بن الصغير ، المغرب و بريطانيا ، ص 118.

[3] – F.O 99 /72 ، دراموند هاي إلى اللورد كلارندن ، طنجة ، 30 ؟؟؟

رفض دراموند هاي كل التعديلات التي اقترحها المخزن، و منها جمع الاتفاقيتين في اتفاقية واحدة، و برر ذلك أن الاتفاقية العامة سارية المفعول لسنوات عديدة أما الاتفاقية التجارية فيمكن إدخال تعديلات عليها بحكم السوق و المبادلات التجارية في سنوات قليلة.

إتفق الطرفان على إتمام التسوية النهائية للإتفاقيتين بعد عشرة أيام، لكن النائب السلطاني تأخر بنحو 20 يوما، فأرسل دراموند هاي إنذارا أبلغه بوصول السفينة الأولى (VESUVIVS) من جبل طارق يوم 14 أكتوبر ، و الثانية داونتليس (Dauntless) يوم 16 أكتوبر ، فادمتين من بريطانيا، وأنه في حالة عدم التوقيع على المعاهدتين فإنه ينشر الاستدعاء و بدء تنفيذ شروط الاتفاقيات القديمة [1].

أمام هذا التهديد حل الخطيب بطنجة يوم 22 أكتوبر 1856 و استغرقت المراجعة النهائية لشروط الإتفاقيتين أزيد من أسبوعين، و خلالها وافق دراموند هاي على إضافة بعض التعديلات الطفيفة إستجابة لرغبة السلطان.

شكر دراموند هاي و مدح الخطيب على صبره و ما أجابه من تفهم للمطالب البريطانية، خاصة عندما سمح له بالإطلاع على نصوص المراسلات الرسمية السرية التي كانت تصله من السلطان مولاي عبد الرحمن.

كما شكر النائب البريطاني الوزير الصفار و مساهمته في إقناع السلطان بقبول نصائح بريطانية و مقترحاتها [2].

عزم النائب البريطاني من جانبه تنفيذ و عودة بإنفاق مبلغ لا يتجاوز 03 ألاف جنيه، على شكل أموال أو هدايا لضمان نجاح المفاوضات، وإعترف في رسالته إلى كلارندن المؤرخة في 14 نوفمبر 1856 أنه أصبح ملزما بالوفاء بالوعود التي تقدم بها إلى الوزير محمد الصفار أثناء وجوده بمراكش في ربيع سنة 1855، و أيضا لفائدة محمد الخطيب، و جميع الكتاب الذين استعان بهم

[1] -F.O 99 /72 ، دراموند هاي إلى الخطيب ، طنجة ، 17 أكتوبر 1856 .

[2] - F.O 99 /72 ، دراموند هاي إلى كلارندن ، طنجة ، 13 نوفمبر 1856.

النائب السلطاني في المفاوضات، و كانت رغبة محمد الصفار في أن تبقى الصفقة غير المشروعة سرية، ألح الخطيب أن تكون الهبة المالية نقدية لعدم إثارة شكوك السلطان من الموقف الإيجابي الذي اتخذه محمد الصفار من المقترحات البريطانية [1]،و في 09 ديسمبر 1856 صادق السلطان المولى عبد الرحمن على الاتفاقيتين [2]،وتقرر دخول شروطها حيز التنفيذ إبتداءا من 10 يناير سنة 1857، و بذلك دخلت العلاقات المغربية البريطانية في مرحلة جديدة، أصبحت تتحكم فيها نصوص قانونية ، جعلت المخزن عاجزا عن التصرف بكامل الحرية في مجالات سياسية واقتصادية .

3-انعكاسات المعاهدة على الواقع المغربي

تمكنت بريطانيا من فرض معاهدة 1856 على المغرب تحت التهديد و الضغط، و أدى إبرام هذه المعاهدة إلى فتح السوق المغربية فتحا لا رجعة فيه، و ذلك على مستويات عديدة، إذ تزايد تدفق الأوربيين على المغرب تدفقا واضحا، و احتل البريطانيون الصدارة في ذلك، ثم جلب هؤلاء رساميلهم لاستثمارها و العمل على إنمائها بأي ثمن كان، خاصة و أن بنود المعاهدة المذكورة هيأت لهم و لغيرهم من رعايا الدول الأوروبية كل الشروط الكفيلة بتحقيق ذلك.

و إذا أردنا تتبع تطور المبادلات التجارية و رصد تأثير تطبيق بنود المعاهدة على السوق والاقتصاد المغربي، فإنه ولابد من الاستعانة بتلك التقارير التي كتبها وأعدها النواب القنصلين .

فقد استجابت الحكومة البريطانية للطلب الذي تقدم به التجار الإنجليز المتعاملون مع المغرب – بعد توقيع المعاهدة – فعينت نوابا قنصليين محترفين في المراسي المغربية، و أسندت لهم مهمة تحرير تقارير دورية شاملة عن المناطق الخاضعة لاختصاصاتهم القنصلية .

تؤكد الإحصائيات البريطانية على الأهمية التي كانت تتبوؤها المبادلات المغربية مع بريطانيا حتى قبل إبرام المعاهدة التجارية ، فإن قيمة المعدل السنوي للبضائع المستوردة إلى المغرب ما بين

---

[1] - 72/ F.O 99 ، دراموند هاي إلى كلارندن ، طنجة ، 13 نوفمبر 1856 .

[2] - أنظر نص المعاهدة كاملا في: ابن زيدان الأتحاف، ج5 ، ص 187- 203. الوثائق : ج ح ، داود ، تاريخ تطوان ، ج 9، ص 471.

1845– 1855 بلغت 204,709 جنيه إسترليني، في حين بلغت قيمة الصادرات المغربية إلى الدول الأجنبية في الفترة نفسها 400,873 جنيه إسترليني، إستقلبت منها بريطانيا وجبل طارق ما قيمته 203,188 جنيه إسترليني، أي بنسبة تجاوزت 50% بقليل [1].

و رغم تفوق المبادلات البريطانية على غيرها من الدول الأوروبية فإن بريطانيا اعتبرت حجم مبادلاتها ضعيفا. وسعت إلى تحقيق المزيد من الانتشار و التغلغل في السوق المغربية.

وقد كان دراموند هاي متفائلا بالنتائج السريعة التي يمكن أن تتولد عن تطبيق معاهدة 1856، لكن المفعول الحقيقي لتلك المعاهدة لم يبدأ إلا بعد ذلك التاريخ بأربع سنوات على الأقل، و شهدت التجارة الإجمالية للمغرب في سنة 1856 ارتفاعا بلغ مستوى عاليا لم يكن متوقعا من حيث حجمه [2].

السنوات	قيمة الواردات عبر المراسي المغربية	قيمة الصادرات عبر المراسي المغربية
1852	344.276	399.079
1853	430.274	524.327
1854	283.905	389.247
1855	444.752	780.403
1856	987.119	1.090.128
1857	383.365	885.672
1858	706.664	666.223

لائحة بقيمة التجارة الإجمالية بالجنيه الإسترليني

ما بين سنة 1852– 1858

[1] – تقرير عن وضعية التجارة البريطانية في المغرب بين الماضي و الحاضر، من إعداد النائب القنصلي وايط Waat ، طنجة في نوفمبر 1872 منشور ضمن الأوراق البرلمانية Parlimentary Papers .

[2] – تقرير النائب القنصلي ريد عن التجارة المغربية لسنة 1856 ، طنجة ، 22 ديسمبر 1857.

و الملاحظ أن قيمة الواردات تزايدت بأكثر من 100% و الصادرات بقيمة 50 % تقريبا، كما دخلت 40% من المراكب الإضافية في عمليات تجارية عما كانت عليه في سنة 1855.

حاولت السلطات البريطانية استخدام هذه الإحصائيات لدلالة على أهمية الإجراءات الجديدة المطبقة، و عللت هذا التزايد السريع في المبادلات إلى النظام الإداري و المالي الجديد الأكثر ليبرالية ، و هذا ما أدى إلى تزايد الثقة لدى المضاربين (1)،و إن أرجعت بعض التحاليل هذا التزايد إلى الطلب الاستثنائي الكبير على مادة الحبوب، نتيجة أجواء حرب القرم (2)، التي استمرت حتى حدود سنة 1856 م.

لكن هذا التزايد ما فتئ وأن شهد في السنتين اللاحقتين انهيارا كبيرا للتجارة الإجمالية في كل المراسي المغربية باستثناء طنجة و الجديدة .

وقدم دراموند هاي 4 عوامل لتفسير ذلك الانهيار و هي:

- الضعف المستمر للمحاصيل الزراعية المغربية .
- انخفاض أثمان المنتجات الزراعية في الأسواق الأوروبية .
- المنع المفروض على تصدير الحبوب و الصوف .

---

[1] - تقرير النائب القنصلي ريد عن التجارة المغربية لسنة 1856 ، طنجة ، 22 ديسمبر 1857.

[2] - حرب القرم دارت بين روسيا و الدولة العثمانية ما بين سنوات 1854 – 1856 و موقع القرم في روسيا بين البحر الأسود و بحر أزوف ، و تفجر النزاع بسبب مفاتيح الأماكن المقدمة في بيت المقدس، و قد إنضمت كل من بريطانيا و فرنسا إلى داع عام 1854 ثم لم تلبث أن انضمت إليهما سردينا في العام التالي .

و انتهت بمعاهدة باريس المعقودة عام 1856 و خلال هذا النزاع وافق السلطان المغربي على مطلب الحكومة البريطانية بإبعاد السفن الروسية من موانيه ، و سمح السلطان بتصدير ألف من العجول إلى جبل طارق بالرسوم المخفضة و هذا لسد حاجات الأعداد الكبيرة من القوات التي كانت تمر من جبل طارق إلى ميدان القتال .

– عجز التجار المغاربة عن الاستمرار في عملياتهم التجارية، فالنظام الجديد المعمول بت وفقا لأحكام الاتفاقية التجارية ينص على تحصيل رسوم الواجبات أثناء شحن البضائع و تفريغها نقدا، في حين كانوا سابقا يتمتعون بحق التأخر في تسديد الواجبات الجمركية [1].

لقد عرف حجم المبادلات التجارية مع بريطانيا انهيارا كبيرا خلال الحرب المغربية الإسبانية، فمجرد أن هددت إسبانيا المغرب بالحرب حتى انسحب التجار اليهود والأوروبيين والنواب القنصليين من كل المناطق الساحلية واللجوء إلى جبل طارق[2] .

هذا ما أدى إلى حدوث انقطاع في المعاملات التجارية، دفع هذا دارموند هاي إلى تحميل الماريشال أونديل [3] مسؤولية هذه الوضعية و الخراب الذي أصاب التجارة البريطانية و الحيلولة دون تزويد حامية جبل طارق باحتياجات العيش من طنجة و تطوان و العرائش .

وقد أقام التجار البريطانيين أعضاء غرفة التجارة البريطانية في جبل طارق حملة ضغط شديدة على دراموند هاي و طلبوا منه و من الوزير البريطاني المفوض في مدريد للحصول على ضمانات بعدم عرقلة التجارة البريطانية في المراسي المغربية [4].

و لاشك أن حرص التجار البريطانيين على الاستمرار في نشاطهم التجاري رغم صعوبة الموقف و خطورته دليل على الأرباح التي كانوا يحققونها في تجارتهم، و على الأهمية التي أولوها في ذلك، و هنا يمكن تفسير التحرك البريطاني الرامي إلى الحيلولة دون اندلاع الحرب الإسبانية المغربية، ثم

---

[1] – تقرير دراموند هاي عن التجارة في المراسي المغربية لسنة 1858 ، طنجة ، 20 أبريل 1859.

[2] – نفس التقرير .

[3] – سياسي و عسكري اسباني ولد في 12 جانفي 1809 و توفي في 05 نوفمبر 1867 ،شغل منصب وزيرا للحرب في حكومة اسبارترو الاسبانية سنة 1854 بعد ثورة ضد نظام الحكم القائم،ثم قاد انقلابا سنة1856 ليستمر في الحكم الى غاية اكتوبر 1857،و ذلك بعد تعرضه لانقلاب عسكري و يعوض بـ نارفيازNARVAEZ ثم يسترجع اودونيل في جويلية 1858 مقاليد الحكم و تزامن ذلك مع حرب الاسبان ضد المغرب و التي قادها بنفسه.

[4] – برقية بيوكنان الى دراموندهاي،مدريد،28 اكتوبر 1859 .

التحرك لإيقاف هذه الحرب بكل الوسائل لأن التوتر في المنطقة سيؤدي إلى عدم الاستقرار و إلى متاعب للتجارة البريطانية [1].

لقد أسهبت الدراسات الأجنبية في الحديث عن تفتح المغرب، و ما حققه ذلك من نتائج إيجابية على التجارة الأوروبية و التي شهدت حيوية، والظاهر أيضا أن هذه الدراسات غضت الطرف عن سلبيات هذا التفتح .

إن توقيع المعاهدة المغربية و البريطانية سنة 1856 أدى إلى فتح السوق المغربية أمام المنتوجات الأوروبية ، و تزايد عدد الأجانب و تزايدت مشاكل المخزن في مراقبة التجارة، ومعالجة الكثير من النوازل [2].

و مثال على ذلك ما طالب التجار البريطانيين المخزن بحقوقهم المخولة من المعاهدة التجارية و هذا بالحصول على المخازن و الديار الضرورية لممارسة أعمالهم التجارية.

كما أن مسألة الحماية القنصلية ألقت بضلالها على السنوات اللاحقة من تاريخ المغرب والتي استغلوها لتمكين بعض المغاربة من ممتلكات المخزن و الحبوس .

ليس فقط هذا الجانب و لكن القبائل المغربية غرقت هي الأخرى في الديون[3]،والكثير من موظفي المخزن و القواد و الأشياخ وأمناء المراسي، بل إن بريطانيا تحاملت حتى على الفقهاء والقضاة ،والذين وجدوا أنفسهم في غالبية المسائل المطروحة أمامهم تتعلق أساسا بمشاكل تجارية بين المغاربة و رعايا إنجلترا [4].

---

[1] خالد بن صغير، مرجع سابق،ص259

[2] – F .O.174/137 حول تقييد ديون التجار الانجليز على عرب اولاد عمران بتاريخ 20 اكتوبر 1864.

[3] – نفسه

[4] – F .O.174/137 رسالة دراموند هاي الى الوزير الطيب بن اليماني و فيها الكثير من تحامل على القضاة و العلماء مؤرخة في 29 ماي1862

كما ارتفعت حالة التوتر داخل المجتمع المغربي[1]، فانتشرت حوادث الضرب و القتل، وتكررت في صفوف الرعايا الإنجليز ، و هذا التوتر لم يكن في عمقه إلا نتيجة للتزايد المستمر الذي عرفته المبادلات التجارية بين المغرب و الدول الأوروبية [2].

رابعا موقف بريطانيا من الأطماع الاسبانية في المغرب (حرب تطوان):

منذ سنوات عدة ، فقدت إسبانيا مكانتها التي كانت تحتلها على الصعيد الدولي، إذ فقدت مستعمراتها فيما وراء البحار من جهة ، و كانت مفتقرة لأي قاعدة صناعية أو تجارية متينة من جهة أخرى.

هذا الوضع أثر بشكل كبير على الأوضاع الداخلية لإسبانيا، مما أدى إلى حدوث أزمات إقتصادية و سياسية متلاحقة، استلزمت إحداث تغييرات متكررة على صعيد القيادة السياسية وعودة أدونيل (O'DONNELL) إلى رئاسة الحكومة العسكرية سنة 1858، و العمل على تطبيق سياسته التوسعية على أطراف المغرب الشمالية [3].

و قد شهدت عام 1858 تدهور للعلاقات الإسبانية – المغربية، نتج في جانب من جوانبه من ذلك الاحتكاك المستمر حول سبتة و مليلية و مسألة الجهاد البحري الذي كان تم تحت الإشراف المباشر للدولة المغربية أحيانا، أو كانت تمارسه قبائل الريف و على رأسها قبيلة قلعية أحيانا أخرى [4].

وأن دراسة مواقف بريطانيا و ردود فعلها على محاولات إسبانيا لتوسيع حدود مليلية وسبتة وأيضا ردود فعل بريطانيا على حرب تطوان و مساهمتها في عقد الصلح بين المغرب وإسبانيا في

---

1 – F .O.174/137 دراموند هاي الى الامين عبد السلام احرضان،طنجة،21 فبراير 1865.

2 – خالد بن صغير ،مرجع سابق،ص 272

3 – نفسه ، ص 126.

4 – حسين الفكيكي ، قلعية و مشكل الوجود الإسباني بمليلية ، مرجع سابق ، ص ،انظر ايضا :جرمان عياش ،دراسات في تاريخ المغرب،مطبعة النجاح الجديدة،الدار البيضاء،1986،(بليونش و مصير سبتة)،ص.289

أعقاب تلك الحرب، كفيل بإبراز النهج الذي سلكته الحكومة البريطانية من خلال سياستها الخارجية في تعاملها مع جهاز المخزني .

إتضحت النوايا التوسعية الإسبانية من خلال التقرير الذي حرره رئيس الحكومة الإسبانية في 30 ديسمبر 1851 استعرض فيه وضعية مليلية و هجمات قلعية و أكد من خلاله أن المحادثات الدبلوماسية لن تكون مجدية ، إذا لم تكن معززة بالدعم العسكري فقال بصريح العبارة:

" يجيب أن يكون الهدف واضحا أمام أعيننا : ألا و هو الاستيلاء على الأراضي المجاورة لمليلية " [1].

تسارعت الأحداث حين قامت القبائل الريفية باعتراض مركبا إسبانيا و نهبته، و طالبت إسبانيا المغرب تعويضا[2]، قوبل بالرفض من الطرف المغربي لكن بعد مفاوضات دامت سنتين وافق المخزن بطلب وإلحاح من الحكومة البريطانية[3].

عاد التوتر مجددا إثر قيام قوات إسبانية بالاستحواذ على عُدة حربية لأهل قلعية، و كان رد فعلهم احتجاز وأسر عدد من الإسبان، ومن أجل التسوية السلمية للمشكل، رأت الحكومة البريطانية ضرورة التدخل في الموضوع، و قام دراموند هاي بمشاورات و لقاءات عديدة في طنجة مع محمد الخطيب من أجل دراسة المطالب الإسبانية لحل النزاع , قد وصفها النائب البريطاني بالمطالب المبالغ فيها [4]. وإقترح من جهته خطة بسيناريوهات متعددة تقوم أساسا على مبدأ تفادي أي حرب بين

---

[1] – تقرير الماركيز ميرافلوريس رئيس الحكومة الإسبانية بتاريخ 30 ديسمبر 1851 ، نقلا عن الفكيكي ، مرجع سابق ، ص 402.

[2] – رسالة 79 من مجموعة 819 ، من بيوكنان السفير البريطاني في مدريد إلى وزير الخارجية البريطاني مالمسبوري فبراير 1859، نقلا عن خالد بن صغير، المغرب و بريطانيا ، مرجع سابق ، ص 128 .

[3] – الرسالة السابقة الذكر .

[4] – خالد بن الصفير ، مرجع سابق ، ص 130 .

إسبانيا و المغرب، تكون نتائجها وخيمة على المنطقة، و على التجارة البريطانية، و من أجل ذلك إقترح دراموند هاي تسوية وصفها بالملائمة و إقترح ما يلي [1]:

- إقامة منطقة عازلة لا يملكها أي من الطرفين بين الحصون الإسبانية و خطوط الحدود الريفية، و إقامة دار للحرس الملكي بين الجانين على أن تكون القائد من طنجة لتسهيل تعامله مع الإسبان، و بالتالي لن تشعر القبائل الريفية أنها قدمت تنازلات ترابية، و في نفس الوقت تتعهد الحكومة الإسبانية بفتح المجال أمام التجارة الساحلية للقبائل الريفية بالمرور عبر مليلية.

توقع النائب البريطاني أيضا سيناريو الحرب و الخيار العسكري في حالة ما إذا رفضت إسبانيا مبادرته الدبلوماسية [2]، وهنا كانت له نظرية أيضا حملت دلالات السياسة الخارجية البريطانية إتجاه المغرب ، فقال :

" (...) سيكون من الأفضل قيام الحكومة الإسبانية بتوجيه حملة إلى الريف و حصر الحرب في تلك الجهة من أراضي السلطان، بدلا من قطع العلاقات معه (...) و قنبلة مراسيه (..) و في حالة إحتدام الصراع إحتداما كبيرا في الريف، وإذا ما إستمرت الحرب طويلا ، وتمت أي محاولة للسيطرة على أي قطعة من المجال الريفي، السلطان على المشاركة في الحرب مع الإسبان (..) ولكن إذا إقتصر الإسبانيون على غزوة محدودة في قلعية ثم سيطروا على مساحة أرضية بمقدار مسافة رمية مدفع عن الحصن (..) فمن الممكن أن يستمر المكلف بالشؤون الإسبانية في علاقاته مع الحكومة المغربية (..) و يخبر السلطان أن إسبانيا تعالج الأمر بنفسها مع الحفاظ على علاقات الصداقة مع الحكومة المغربية، إذا لم تقدم مساعدة للريفيين المتمردين (..)[3].

---

[1] - الرسالة 67 من مجموعة (819) من دراموند هاي إلى مالمسوري ، طنجة ، 20 يناير 1859.

[2] - نفس الرسالة .

[3] - الرسالة 67 من مجموعة (819) .

رفض السلطان المقترحات الإسبانية و وصفها بالمتطرفة و وافق على المقترحات فيما يتعلق بالمنطقة العازلة.

إن هذا القبول المخزني للمقترحات البريطانية، دلالة أخرى على الثقة التي كان يضعها المخزن في النصائح البريطانية و التي كانت في مجملها تدفع المغرب إلى تقديم تنازلات لصالح الحكومة الإسبانية [1].

أبلغ الخطيب الجانب الإسباني الممثل في شخص ديلبابي عن مقترحات السلطان لحل الأزمة، لكن الجانب الإسباني رفضها، بل ذهب حتى إلى إعداد مسودة للرد المغربي نفسه .

عاد الخطيب لإستشارة دراموند هاي و أطلعه على ما جرى من محادثات سرية مع الجانب الإسباني، و كانت فتوى النائب البريطاني هي:

" (...) إذا كان السلطان على استعداد للتنازل عن جزء ترابي بمليلية، علاوة على المجال المحايد الذي يطالب به ديلبابي، فإنني مقتنع تمام الاقتناع بأن الحكومة البريطانية ستكون سعيدة إذا ما سويت جميع المشاكل المطروحة، لأننا ليست لنا أي مصلحة في الاعتراض على مثل ذلك التنازل (..) [2]. بالرغم من الجهود الدبلوماسية التي بذلها بيوكنان (Buchanan) سفير بريطانيا في مدريد و دراموند هاي في طنجة، أصبحت بريطانيا على قناعة أن الرأي العام الشعبي الإسباني أصبح يطالب بالدخول في حرب مع المغرب ، فوضعية الوزير الإسباني أودنيل ستضعف إن لم يستجب لمطالب الإسبان، و إجبار المخزن عن التنازل عن أراضيه .

وتأكدت بريطانيا أن طبول الحرب بدأت تدقدق، و لذلك طلب دراموند هاي من البحرية و البريطانية في جبل طارق إرسال مراكب حربية إلى مياه طنجة لحماية الرعايا البريطانيين في حالة أقدمت إسبانيا على محاصرة المراسي المغربية [3].

---

[1] - الرسالة 82 و الرسالة 83 من مجموعة (819) من دراموند هاي إلى هاموند HAMMOND بتاريخ نفسه .

[2] - الرسالة 83 من مجموعة (819) من هاي إلى مالمسبوري 25 فبراير 1859.

[3] - رسالة 92 من مجموعة 819 ، من دراموند هاي إلى مالمسبوري ، طنجة ، 1 ماي 1859.

كما طلب من وزارة الخارجية إرسال تحذير للحكومة الإسبانية من خطورة السياسة التي تنتهجها ، وطالبها بحضر عملياتها العسكرية في منطقة الريف[1].

عاد الخطيب طالبا النصح من دراموند هاي و شرح هذا الأخير موقف الحكومة البريطانية من الخلاف الإسباني المغربي .

إنه لا يمكنه تقديم أي نصائح منه إلى المخزن في تلك الظروف الخطيرة، و أنه لابد وأن يتوصل المخزن إلى اتخاذ قرار نهائي و مسؤول .

عبر عن رغبته في تسوية ودية للخلاف المغربي – الإسباني ، وأنه لم يعارض على تقديم المخزن لكل التنازلات التي كانت تطالب بها إسبانيا، و يبقى للمخزن أن يختار بكامل الحرية بين التنازل عن حدود جديدة بمليلية وبين قطع العلاقات و الدخول في حرب تكون كارثية لكلا الطرفين خاصة المغرب [2].ويظهر جليا أن اقتراحات دراموند هاي ظلت تدفع المخزن إلى تقديم تنازلات لصالح إسبانيا تجنبا للحرب تحت غطاء النصيحة، أملا في الحفاظ على ما دأبت الكتابات الأوروبية على تسميته بالوضع الراهن (Statu – quo).

ازدادت الأزمة الإسبانية – المغربية استحكاما في أوت 1859 عندما قامت معركة بين الطرفين في ضواحي سبتة، و في 05 سبتمبر قدم القائم بالأعمال الإسباني إنذار للحكومة المغربية يهدد فيه بأنه إذا لم تتم الاستجابة لكل مطالب إسبانيا خلال عشرة أيام فسوف تعلن الحرب.

في هذه الظروف الحرجة جاءت الأنباء إلى طنجة في 6 سبتمبر 1859 بوفاة السلطان المولى عبد الرحمن[3]. و ليعتلي العرش ابنه المولى سيدي محمد بن عبد الرحمن حثت الحكومة البريطانية

---

[1] – رسالة 92 من مجموعة 819 ، من دراموند هاي إلى مالمسبوري ، طنجة ، 1 ماي 1859.

[2] – ملحق رقم 02 للرسالة 92 السابقة الذكر ، بعنوان التعليمات التي أصدها جون دراموند هاي إلى الترجمان داقيد سكسو لينقلها إلى الخطيب مؤرخة في 1 مارس 1859، نقلا عن خالد بن الصغير ، مرجع سابق ، ص 140.

[3] – وفاة المولى عبد الرحمن .

الإسبان على مد إنذارهم لعشر أيام أخرى بالنظر إلى الظروف التي كانت قائمة، و لم تتعهد الحكومة البريطانية بتقديم أي شكل من أشكال الدعم العسكري في حالة الهجوم الإسباني.

ورغم أن الأسطول البريطاني حل بجبل طارق في 24 سبتمبر، إلا أن هاي أكد للخطيب أن الأسطول البريطاني لم يأت إلى المياه المغربية بهدف الإعتراض على مطالب الحكومة الإسبانية، بل أتى لتوفير الحماية الضرورية لأرواح البريطانيين و ممتلكاتهم في حالة تعرضها للخطر، بل وصل بت الأمر إلى تهديد الخطيب بأن تعاطف الحكومة البريطانية سيكون مع الإسبان، إذا لم يتمكن المخزن من تسوية مطالبهم دون تأخير، و كتب دراموند هاي إلى اللورد جون راسل في 05 أكتوبر 1859 يصف له رد فعل الخطيب : " مندهش للغاية و حزين أشد الحزن ليعلم أن الحكومة البريطانية ، و على عكس سياستها التي اتبعتها زمنا طويلا ، تتخلى عن المغرب في اللحظة التي يتعرض فيها للهجوم من قوة أجنبية " [1].

أمام الإلحاح البريطاني و الضغوط التي مارسوها على المخزن، ودفعه للقبول بالمطالب الإسبانية بإعادة تعيين حدود المنطقة المحايدة الواقعة خارج سبتة، فقد قبل السلطان هذه المطالب مرغما ومكرها ،لكن الاستئساد الإسباني على المغرب تواصل، حيث طرح الإسبان مطالب جديدة تتعلق بتأجير أراضي سبتة، و هنا كان الرفض المغربي قاطعا، رغم أن ضمانات الجانب البريطاني تقضي بأنه إذا استجاب المغاربة لمطالب الإسبان فلن يكون هناك مطالب جديدة [2].

و في الوقت الذي كان يقوم دراموند هاي بالمحاولات الأخيرة و اليائسة للوصول إلى حل سليم، أعلن ديلبايي يوم 24 أكتوبر عن قرار دولته بإعلان الحرب على الخطيب .وحصل ذلك بعد أن توصل بيوكنان في مدريد بتعهد حكومي من وزير الخارجية الإسباني، بعدم احتلال أي جزء ترابي على الساحل يمنح إسبانيا أي تفوق يهدد أحوال الملاحة في المضيق تهديدا خطيرا [3].

---

[1] - F.O 99 /90 .

[2] - نفسه .

[3] - الرسالة 50 من مجموعة (840) من بيوكنان إلى اللورد راسل ، سرية ، مدريد ، 24 أكتوبر 1859.

و في 25 أكتوبر 1859، قام القائم بالأعمال الإسباني في طنجة بإنزال علم بلده تاركا مهمة رعاية المصالح الإسبانية إلى المكلف بالأعمال الفرنسي .

وأخذ سكان المدينة من الأوربيين و اليهود في مغادرتها و لجأوا إلى جبل طارق، هذا في حين تلقى دراموند هاي ضمانات إسبانية بأن البريطانيين المقيمين في المغرب سيتمتعون عند الإسبانيين بكامل الحماية و الإحترام [1].

فرض الإسبان الحصار على كل من طنجة و تطوان و العرائش، و بالمقابل لم يكن المغرب يمتلك سفينة حربية واحد ليفك الحصار، و وقع الصدام بين الجيش الإسباني تحت قيادة الماريشال أودنيل و الجيش المغربي بقيادة المولى عباس أخ السلطان خارج مدينة تطوان في 04 فبراير 1860 و تمكن الإسبان من احتلالها يوم 06 فبراير 1860.

وقد بدأ أودنيل يفكر في ألزحف على طنجة، فتحركت الدبلوماسية من جديد على يد كرامبتون (CRAMPTON) ممثلها الجديد في مدريد، و دراموند هاي في طنجة، و بدأوا بتوجيه نصائحهم إلى مولاي العباس بقبول مبدأ التفاوض على شروط الصلح الإسبانية ، إلا أن مولاي العباس بعد إطلاعه عليها رفضها و قال في رسالة إلى السلطان :

" (..) إن ما شرطه (الإسبان) لا يقبل و لو بقي من الإنسان نفسه، و سيدنا يعلم من هذا أن هذا العدو لازال جادا في العيب (..)" [2].

ثم فشلت محاولة ثانية لعقد الصلح حيث التقى مولاي العباس بأودنيل يوم 23 فبراير 1860، لكنها فشلت بسبب تعنت أودنيل وإصراره على الاحتفاظ بتطوان، هذا ما سبب استئناف القتال بين الطرفين، و قصف الإسبان كلا من العرائش و أصيلا [1].

[1] – الرسالة رقم 65 من مجموعة (840) من دراموند هاي إلى راسل 25 أكتوبر 1859.

[2] – داود ، تاريخ تطوان ، ج 4 ، ص 224– 225 ، رسالة مولاي العباس إلى السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، بتاريخ 26 رجب 1276 هـ/ 18 فبراير 1860.

في 09 مارس 1860 تلقى دراموند هاي برقية من وزارة الخارجية البريطانية طلبت منه فيها بإقناع الطرف المغربي بقبول الشروط الإسبانية من زيادة حدود سبتة و أداء مصاريف الحرب مقابل الجلاء عن تطوان [2]، و تأجير الأراضي التي طلبها الإسبان على ساحل المغرب المطل على المحيط الأطلسي بهدف إقامة مركز للصيد .

وأستخدم دراموند هاي أسلوب التهريب و تثبيط الهمم ليدفع المغاربة إلى عدم المقاومة وإنهاء الاقتتال بالتفاوض و قبول شرط الصلح الإسبانية، نظرا لاختلال موازين القوة في الحرب لصالح إسبانيا .

وكان معركة واد رأس الحاسمة أن رجحت كفة الإسبانيين في الميدان [3]، ولعبت بريطانيا الدور الأساسي في إقناع المخزن بإختيار الصلح، فعقدت الهدنة يوم 25 مارس 1860[4]، ثم وافق مولاي العباس على عقد معاهدة الصلح في 26 أبريل 1860 بشروط قاسية تضمنت توسيع حدود الحصون الإسبانية في المغرب، وأداء غرامة مالية إلى إسبانيا قدرها عشرون مليون ريال وكضمان رفض الإسبان الخروج من تطوان حتى يتم الحصول على المال، و بعد مفاوضات مضنية توصل الأطراف إلى التفاهم و خرج الإسبان من تطوان [5].

لقد تحقق الهدف الأساسي للمغرب حين استعاد مدينة تطوان، غير أن الثمن كان غاليا[6] جدا على مستويات عدة، و كان للدور الذي لعبته بريطانيا في إنهاء هذه الحرب[7]، أن أصبح لها

[1] – داود ، تاريخ تطوان ، ج4 ، ص 232– 236 ، رسالة من الخطيب إلى السلطان ، أنظر أيضا الناصري، الاستقصاء ، ج 9 ، ص 97– 98 .

[2] – FO 174 /136 من دراموند هاي إلى الخطيب ، طنجة ، 20 مارس 1860.

[3] – داود ، تاريخ تطوان ، ج 4 ، ص 251– 257.

[4] – ابن زيدان ، الالتحاق ، ج3 ، ص 439.

[5] – نفسه ، ص 487.

[6] – جرمان عياش : جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الإسباني سنة 1860 ، في " دراسات في تاريخ المغرب ، الدار البيضاء 1986 ، ص 79– 120.

[7] – F.O 174/79 رسالة السلطان إلى الملكة فيكتوريا ، 23 ذي القعدة 1278 هـ/ 22 ماي 1862.

الحضوة في شخص نائبها جون دراموند هاي ، الذي زادت مكانته تعزيز في الأوساط المخزنية، وقد بدا السلطان مدركا تماما للدور الأساسي الذي لعبه هاي في المفاوضات التي أدت إلى جلاء الإسبان عن تطوان فقد كتب لـ هاي في 03 نوفمبر 1861 يقول :

" لقد أجهدت نفسك كثيرا في هذا الأمر، و قد تصرفت كصديق حقيقي، و لقد أحرزتم أيضا المزيد من صداقتنا و تقديرنا العميق لحكومتكم "[1].

كما استفاد الرأسماليون الإنجليز من عملية السلف الذي عقده فورد لحساب السلطان، وبلغت قيمته مليوني ريال (426.000 جنيه) و قيمة الفائدة عليه خمسة بالمائة سنويا (5%)، وتم توقيع اتفاقية بتاريخ 18 يناير 1862 تقرر بمقتضاها تخصيص النصف الأخر من مداخيل الجمارك المغربية لأداء القرض و فوائده .

كما استغل دراموند هاي فرصة استرجاع المغاربة لتطوان لبحث السلطان على مزيد من الإصلاحات الإدارية والاقتصادية و العسكرية تحت غطاء النصائح البريطانية .

لكن السلطان لم يكن ميالا لتلك النصائح لسبب رئيسي و هو أن الموافقة على أي مشروع يمكن أن يؤدي إلى اتساع النفوذ الأوروبي أو تدفق الأجانب و أن زيادة عدد الأجانب كان يعني زيادة عدد المتمتعين بالحماية و ما سيتبع ذلك من تقليص و تدمير سلطته .

---

[1] - F.O 99 /107

الخاتمة

تناولت من خلال هذه الدراسة موضوع الاهتمامات البريطانية بمنطقة المغرب الأقصى، وحاولت تتبع هذه الاهتمامات من حيث اندفاعها و انحسارها بدءا من سنة 1792 التي شهدت تحولات مهمة على الساحة الإقليمية و الدولية إلى سنة 1859 و التي شهدت بداية ظهور ملامح التأثيرات السلبية للمعاهدة البريطانية المغربية المبرمة سنة 1856م.

لقد حاولت من خلال هذه الدراسة تخطي سلبيات الحوليات التاريخية المغربية التي اهتمت بالأحداث السياسية والعسكرية، وعزفت بشكل يكاد يكون كليا عن التأريخ لتطور البنيات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المغربي في القرن 19. وعملنا على إبراز دور الغزو التجاري الأوربي في زعزعة الاقتصاد المغربي، وإخفاق الجهود التحديثية للمخزن في النصف الأول من القرن المذكور.

في سياق التطورات الكبرى التي شهدتها أوربا في المجال العلمي و التقني و التي بلغت أوجها في القرن التاسع عشر فنتجت عنها فيوض في الإنتاج الاقتصادي و البشري كانت مصدرا لإنتاج سياسة التوسع الاستعماري الذي امتد إلى مختلف جهات العالم. هناك حقيقتان مهمتان كانتا تحيطان بالمغرب في خضم الظروف العالمية للقرن التاسع عشر أولى الحقيقتين تتعلق بموقع المغرب، والثانية تتعلق بصفته السياسية و الحضارية، فمن حيث الموقع المغربي فهو الأدنى إلى أوربا من أي موقع عربي إسلامي آخر.

نجد أن هذا الموقع قد جعل من هذه البلاد، الأرض الأكثر تعرضا من الناحية المنطقية، لآثار المد الأوربي البالغ آنئذ أوج عنفوانه و سعة نطاقه، و إن المغرب المجاور لمنطقة الغرب الأوربي، كان محور اندفاعية التوسع الأوربي عبر البحر الأبيض المتوسط و المحيطين الأطلسي والهندي خلال القرن التاسع عشر ، فموقع المغرب من حيث هذا الاعتبار، كان يفرض على هذه البلاد، تحديات قوية، في مختلف ميادين الحياة، و يخلق مضاعفات حتمية على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي، لم يكن هناك مناص منها، بسبب الاحتكاك المباشر المفروض وقوعه، بين المدنية الحديثة، و الحالة الحضارية التليدة المتوارثة بالمغرب.

و قد واجه المغرب كغيره من البلدان التي شملها التوسع خطر الزحف الأوربي ،و كان المجال التجاري هدفا أساسيا في هذه المواجهة التي اعتمدت منطق القوة و قد بادرت الدول الأوربية المتنافسة حول احتلال المغرب بممارسة هجومات عسكرية فتحت طريق التجارة المغربية تباعا:

-فرنسا 1844 في معركة اسلي و قصف مينائي طنجة و الصويرة

-اسبانيا 1859 – 1860 حرب تطوان و قصف مينائي العرائش و أصيلا

فكانت الضغوطات الأوربية العسكرية منها الدبلوماسية أداة لفرض العديد من المعاهدات اللامتكافئة على المخزن و التي شكلت إطار التواجد القانوني للدول الأوربية فكانت كل معاهدة لدولة مكسبا لبقية الدول في نطاق ما يسمى بمبدأ الدولة المفضلة .

كان الرصيد العام للمعاهدات المبرمة بين المخزن و الدول الأوربية ما بين سنوات 1801 – 1856 أداة تقنين المجال التجاري و تمهيد المغرب أمام هذه الدول للحصول على الاستيطان وضمان الأمن و النقل و ضبط مجالي التصدير و الاستيراد و التحكم في الموارد المصدرة والمستوردة،و رسموها الجمركية ومختلف الخدمات بحيث أصبحت المرافق التجارية المغربية خاصة المرافئ و المراسي تسير تحت أنظار الدول الأوربية و البريطانية منها خاصة .و مع أن سياسة المخزن تكون الجانب الأساسي من الحركة التجارية فلم تترك تقنين الرسوم الجمركية، بينما مداخل الجمارك تحول سنة 1858 إلى تسديد القروض المترتبة على المغرب من جراء سياسة الهجومات العسكرية فكانت القوة العسكرية أداة لفرض الهيمنة الاقتصادية ووسيلة السعي نحو الاحتلال.

إن بريطانيا خلال القرن التاسع عشر استطاعت أن تسوق فيوض إنتاجها عبر السوق المغربية وتزود منها معاملها بما تزخر به من مواد أولية و بالتالي استطاعت استثمار جانب كبير من رؤوس أموالها بعدة طرق في المجال التجاري المغربي،وعبرت الأرقام و الجداول الإحصائية على زخم استفادات البريطانيين من المغرب خلال هذه الحقبة.

استطعنا أن نستخلص من خلال تقلبات السياسة لبريطانية خلال القرن التاسع عشر أن تطور حجم المبادلات الأوربية مع المغرب مر بثلاثة مراحل:

- مرحلة الاقتحام الأولي الذي اتسم بالزحف الأول على السوق

-مرحلة التصاعد التجاري من بداية الخمسينات إلى ما وراء السبعينات بلغ فيها الحجم التجاري أوجه معززا بما انبرم من معاهدات و اتفاقيات و ما أسفرت عنه من امتيازات و قد رافقت هذه الحقبة امتدادات للتيارات التجارية و تطورها خارج المغرب نحو آسيا و أمريكا و استراليا مما اثر سلبا على تجارة المغرب.

-المرحلة الثالثة مرحلة التراجع أدى إليه ما ول إلى أوربا من سلع القارات الأخرى بحيث تحول المغرب إلى مجرد سوق للاستيراد و تراجع التبادل التجاري في إطار وضعية نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين حيث دخلت المسالة السياسية مرحلة التسويات بين فرنسا و بقية الدول المتنافسة حول المغرب.

من خلال المقارنة بين ما استفادته بريطانيا وما استفاده المغرب في مجمل التبادل التجاري لم تكن الأرقام و الرسومات البيانية لتفيدنا لوضع تصور عن الجانب الذي استفاده المغرب تجاريا ، و يتطلب الأمر مجهودا جبارا عبر الوثائق المغرية الأصلية و هو مجهود قد يكون مضنيا ربما دون الوصول إلى نتائج مماثلة لان الوثائق المغربية كثيرة الثغرات وخاصة منها الإحصائية و لكنها موجودة و هو عمل ينتظر المزيد من الجهد و التخصص.

و قد كانت حالة الانبهار هذه تقع بصورة طبيعية في كثير من الأحيان، نتيجة لقوة ملامح المدنية الحديثة، وسعة نطاق مظاهرها.ذلك أن المغرب الذي كان عليه في غضون القرن التاسع عشر، أن يواجه التحديات الحضارية الواردة عليه من شمال المتوسط، و أن يهضمها و يتمثلها على نحو أو غيره، كان هو – أي المغرب، أمينا في نفس الوقت – على تراث حضاري أثيل، تقلد مسؤوليته لدى قرون و قرون، و حمل بمقتضاه رسالة تاريخية، أسهم بها في عملية التكييف الحضاري طويل الأمد بحوض البحر الأبيض المتوسط، و هذه الصفة الحضارية الأصيلة التي للمغرب كان من شأنها أن تسبغ

على وجوده السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي رداء ذا مناعة قوية، خاصة و أن الرداء الحضاري هذا يقوم باستمرار كإطار واسع و مستوعب لقضايا الحياة و آفاقها عند المجتمع الذي يضمه هذا الإطار. و يكفل له – بسبب ذلك – القدرة على مواجهة مستمرة لحاجياته و متطلباته.

لكن المد التوسعي الغربي كان من الطموح و النزوع إلى الانتشار، بالقدر الذي يستهدف به اكتساح مختلف حالات الوجود السياسي و الحضاري في القارات الأخرى، الواقعة فيما بين المحيط الأطلسي و الهندي و الهادئ ، أن البحر المتوسط الذي كان – خلال الدهور – مجال تفتح مغربي على أوروبا و الشرق، قد صار هو كذلك، في غضون القرن التاسع عشر، بمثابة بحيرة أوروبية محفوظة، يحط فيها النفوذ التجاري والسياسي الأوروبي بكل كلكله، و لا يترك للبلدان الأخرى غير الأوروبية، مجالا له أهمية ما للتحرك في نطاق هذه المنطقة الحساسة .

لقد أدركت بريطانيا منذ العقود المبكرة أهمية جغراسية المغرب الأقصى،هذه المنطقة الحيوية بما تمتاز به من واجهتين بحريتين متوسطية و اطلسية و اطلاله على مضيق جبل طارق القناة الرئيسية لحركة السفن التجارية و البحرية العابرة للمتوسط،ليس هذا فحسب و لكن موارد طبيعية هامة و منتوجات خام مهمة للصناعات البريطانية،كما انه يعتبر سوقا مهما لبيض فيوض الإنتاج.

لقد بدا واضحا التقارب البريطاني المغربي خلال فترة الحروب الأوربية أم ما يتم الاصطلاح عليه بحروب الثورة الفرنسية ،و كان عملت بريطانيا على عزل المغرب و الاستفادة من حياده و الضرب على وتر مخاوفه من الاندفاع الفرنسي النابليوني خاصة بعد غزو مصر و مخاوف المغرب من توسع اسباني على أراضيه الشمالية،كلها عوامل سهلت من مأمورية بريطانيا'فقد قدمت نفسها الصديق الوفي لحكام المغرب،و ضلت تلوح بهذه الصداقة و إنها ستقف إلى جانب المغرب ضد أي اعتداء خارجي .

لقد أضحى المغرب هند إفريقيا في منظور السياسة البريطانية خاصة بعد التهديدات الفرنسية واحتلالهم الجزائر،مما شكل ضربة قوية للاحتكار و النفوذ البريطاني في المنطقة،و أمام قوة العدو الفرنسي ،بدأت بريطانيا برسم السياسة الخارجية للمغرب،حتى يبقى في منأى عن الاستفزازات

الخارجية خاصة من فرنسا التي أضحت الآن جارة له،و الاسبان الذين يحتلون سبتة و ميليلية ،و لم تتوقف هذه السياسة بحث المغرب عن تنازلات ترابية لصالح أعدائه و إبرازهم كقوى لا تقهر و انه الخاسر دائما،المهم أن تبقى المنطقة في حالة امن و سلام حتى لا تتأثر المصالح التجارية و التي ظهر تأثرها بالوضع العام إن لم يكن مستقرا من خلال تراجع المبادلات .

لم تنظر بريطانيا إلى المغرب كمنطقة تحدد من خلالها حالة التوازن الدولي،و لكن حاولت أن تجعل اقتصاد المغرب جزءا من اقتصادها أو على الأقل اقتصاد تابع له،فراحت تنتقد الاقتصاد المغربي و وصفت أساليبه بالبدائية و بالفاسدة ثم انتقلت إلى مرحلة الدفع به إلى الأخذ بحزمة من الإصلاحات للانفتاح على الاقتصاد الليبرالي المتنامي،و كان قنصلها بالمغرب عراب و مهندسا لها.

إن عملية التفتح في حد ذاتها عملية جد دقيقة، و ذلك لما تتطلبه من مهارة فائقة في الملائمة بين عناصر البيئة المتفتحة، و العالم الخارجي المتفتح عليه، وما تقتضيه من استعدادات فكرية بعيدة الأفق، للتوصل إلى حالة ملائمة ناجحة من هذا القبيل.

لقد أثبتت بعض التجارب الإصلاحية في أوربا على غرار تجربة فريدريك الثاني في بروسيا و بطرس الأكبر في روسيا و كيف تم الانتقال من مجتمعات منحطة إلى تكوين إمبراطوريات،و لا يرجع ذلك إلى الشروط المادية فقط و لكن إلى الاعتماد على الموروث المحلي و على قوى المحلية و توجيهها بما يخدم الأمة و أهدافها و هذا ما لم يحدث في المغرب رغم أن قوى تقليدية مثل الزوايا و العلماء قاومت هذا الانفتاح الاضطراري لكن لبعض الوقت فقط.

لقد اعتقد حكام المغرب أن بريطانيا أصبحت صديقا و ربطوا مصيرهم بها ،حتى أضحى قنصلها الراسم الحقيقي لسياسات البلد بعد أن كسب ثقتهم ،و اعتقدوا أنهم اكتسبوا حارسا و ساهرا على مصالحهم،و لكن السنوات أثبتت جهل هؤلاء في قراءة العلاقات الدولية من منظور المصالح ،فبريطانيا عبر هذه القرون الطويلة من الصداقة الوهمية للمغرب، لم تساهم أبدا في نهضته،بل إنها بمجموع ما عقدته من اتفاقيات تجارة و سلام فتحت عليه أبواب الإفلاس و أصبح اقتصاده تابعا ،و هذا ما سيؤدي إلى حالة الأزمة المالية التي عصفت به في نهاية القرن التاسع عشر،ليجد المغرب

نفسه وحيدا في مواجهة الاستعمار و تخلت عنه بعد أن بنت لنفسها مصالح جديدة و لم يعد للمغرب تلك المنزلة التي كان يتمتع بها في سنوات خلت.

لا بد من الإشارة في النهاية أن بريطانيا على مر كل السنين التي اعتبرت فيها المغرب جزءا مهما من مناطق نفوذها و مصالحا لم تخلط قط بين مصلحتها كدولة استعمارية متمددة و بين علاقاتها الأوربية مع فرنسا أو اسبانيا،دليل آخر أن بريطانيا بسياستها المرنة و دبلوماسيتها النشطة استطاعت لسنوات أن تحافظ على مصالحها في منطقة تموج بالنزاعات السياسية و الاختلافات الثقافية و الحضارية،كل ذلك لم يمنعها من أن تدافع عن مصالحها،و تجعل لنفسها مكانا في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

الملاحق

ملاحق البحث

أولا: ملحق الوثائــق

ثانيا: ملحق الصــور

ثالثا: ملحق اللــوائح

ملحق الوثائق

– **الوثيقة الأولى** رسالة شكر من السلطان عبد الرحمان بن هشام إلى الملكة فكتوريا بعد موافقتها لنقل ولديه على المراكب البريطانية لأداء فريضة الحج.

- **الوثيقة الثانية** رسالة من ج.دراموند هاي الى محمد الخطيب يوجه انتقادات للنظام التجاري المخزني و يدعوه إلى تحرير التجارة من الكنطردات.

- **الوثيقة الثالثة** محضر اجتماع القنصل العام البريطاني هاي بالخطيب الوزير المغربي المكلف بالشؤون البرانية بتاريخ 12 غشت 1853(ذي القعدة1269).

الوثيقة الأولى

بسم الله الرحمان الرحيم و لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

من عبد الـه المتوكل على الله،المجاهد في سبيل الله و هو (عبد الرحمان بن هشام) ايد الله اوامره و نصر اعلامه حيثما توجهت عساكره.

الى المحبة في جانبنا العالي بالله واسطة عقد مملكتها و انسان عين رعيتها،السلطانة المعظمة،رينة جنس اللنجليز بكطورية الاولى.

اما بعد،فقد اخبر الخديم الناصح،النائب بمحروسة طنجة،جان هي ادراموند هي،على لسان خديمنا الاجل الطالب بوسلهام بن علي،بتلقيكم مرادنا بالفرح و السرور و اعتنائكم باامورنا في الورود و الصدور.و ذلك بتهيئتكم لحمل اولادنا اصلحهم الله و رضي عنهم مع بابوركم بقد الحج،و مسارعتكم لذلك و نشاطكم له.

و لا يستغرب ذلك في جانبكم لما بين اسلافنا و جنس اللنجليز من المواصلة و المكارمة و المحبة و المجاملة و الاعتناء التام،في الرحلة و المقام،المشهور عند الخاص و العام،و كيف لا و خصوصيتهم عند اسلافنا اشهر من ان يقام عليها شاهد و برهان،و لاتزال ان شاء الله محكمة الاتصال لا يعروها انفصال،و نحن اقتدينا باسلافنا في توجيه اولادهم في مراكب جنسكم لاعتنائكم بهم قديما و حديثا.

انتهى في 29 شعبان عام 1265 (20 يوليوز 1849)

F.O.174 /55 رسالة شكر من السلطان عبد الرحمان بن هشام إلى الملكة فكتوريا بعد موافقتها لنقل ولديه مولاي الرشيد و مولاي سليمان على المراكب البريطانية لأداء فريضة الحج

الوثيقة الثانية

الحمد لله وحده

الفقيه الباشا الخطيب

و بعد فان كتاب هذا زيادة على ما كتبنا لكم به بتاريخه،فذلك من محبة في جانبكم لتفهم منه جميع ما هو في خطر جنسنا.

و ذلك ان دولة المسلمين اذا يقبلوا الراي الفاسد او ممن اراد نفعه و الضرر لهذه الايالة فانه يقول ان الانجليز ساع في هذه الامور لمنفعة تجارته و لضرر بيت المل،و سيادتكم و الحمد لله تجر كثير مدة سنين،و لايخفاكم عظم تجارة جنسنا بكل اليالات داخل و خارجا،فانه يخرج و يدخل من مرصى واحدة في يوم من عدة مراصي جنسنا اكثر مما يدخل و يخرج من مراصي هذه الايالة في السنة.

كما لا يخفاكم او ليلا يظن بان الوقوف ال دولتنا في هذه الامور انما هو لنفع انفسهم فقط،بل مرادهم يرون هذه الايالة في قوة و غناء و اهلها في هناء و سرور و الرضاء بولاتهم،اذ بذلك تكون الدولةمحروسة محفوضة ظاهرا و باطنا

و اذا كان الامر بخلاف ما اشرنا به من جانب المحبة ببقاء التجارة فاسدة بسبب ما ذكرناه،فان الرعية تضعف و تهلك في نفسها و يحصل لهم الضعف و الوهن و الحقارة من كل جنس.ولا يظن ءال هذه الايالة بان جنسنا يقف معهم وقت الاحتياج اليهم اذا لم يقبلوا ما اشاروا به من الراي السديد ،فشد يدكم على هذا النصح اذ كل ذلك منفعة لهذه الايالة.

و ارباب الكنطردات يقول لجانب سيدنا ايده الله ان كل ما يدفعه في السنة هو زيادة لبيت المال فوق الاعشار المعلومات.ولاكن لا يقول من امور الفساد.و ذلك كله يورث الخسارة لبيت المال باكثر من عشرة اجزاء مما يستنفع به من الكنطردات.

هذا و في القديم فان جنسنا مع اجناس اخر كان عندهم الكنطردات لا خير فيها و لا يرضى الله تبارك و تعالى النفع لبيت المال بهذا.

و ها انا ابين لسيادتكم القياس على ذلك،و هو ان ايالة سلطان اصطنبول هذه مدة من 18 سنة منذ كان عندهم الكنطردات و غلظ الاعشار المفسدة للتجارات و كانت الخواطر مكدرة و كان واجب السلع الداخلة لتلك الايالة و قتئذ في كل سنة اربعة ملايين ريال فكثر شكوى التجار من الكنطردات الى ان دخلت دولة الانجليز بالتوسط في ذلك.ثم لاجل محبتهم في جانب سلطان اسطنبول كما يفعله الان مع جانب سيدنا نصره الله،و حيث سلطان اصطنبول كان محقق بمحبة الانجليز بنصحهم،قبل نصح ما اشاروا به و اسقط الكنطردات و نقص من الاعشار.

ففي اثر ذلك بعامين تقوت التجارة حتى بلغت ست ملايين ريال.و الان اعني في هذا الوقت بلغت ستة عشر مليون ريال.كما بلغت التجارة الخارجية من وسق القمح خمسة عشر مليون ريال.و حتى حرثت الارض المعطلة و استنفع بها اهلها اذ كانوا ضعفاء و صاروا الان بخير و رخت الاسعاركلها بالايالة حتى انه يخرج من مرسى و احدة من تلك الايالة يقال لها كلت،اربعماية مراكب كبار موسوقين كل سنة باربعة و عشرين الف وسق من القمح.

و ارض هذه الايالة و ناناسها مثل تلك الايالة او افضل،فلماذا هي فاسدة ضعيفة؟فماذاك الا من عدم القوانين و قلة النظر.

و في هذا الوقت دولتنا مع دولة الفرنصيص وجهوا اشكوردات جنسهم اعانة في الوقوف مع السلطان اصطنبول فيما بينه و بين المسك من الخصومة،لان سلطان اصطنبول سمع و قبل ما اشار به جنسنا كما ذكرنا،و لما طلب الاعانة من جانب جنسنا اجابوه لذلك.فرد البال مما ذكرناه لعل هذه الايالة تكون مقتدية بمثل ما ذكرناه،و حيث يسمع نصحنا نسمع منهم.

و اما ما تضمنه الشروط فلا محيد عنه،و التجارة في السلع الواردة لا بد لها ترجع على ما كانت عليه ليتجر بها كل واحد،وذلك من حقنا لا انعام فيه،و لايظن انه يقبل فيها عذر.

و باقي الامور يظهر منكم،اعني من ءال هذه الايالة،قبلوا نصح ءال جنسنا ،و المراد في دوام المحبة ام لا،و من بياننا لسيادتكم لجميع هذه الامور تعلم صدق محبتنا،و لتعلم انه اذا لم يقضى بكلام الخير فانه لابد ان يصدر امر لانريد صدوره ولا يرضى ظهوره بين محبين،و السلام.

و في 29ينيه من سنة 1853 يوافق

التاريخ العربي 22 رمضان 1269.

رسالة من ج.دراموند هاي الى محمد الخطيب

يوجه انتقادات للنظام التجاري المخزني و يدعوه إلى تحرير التجارة من الكنطردات

المصدر الأرشيف البريطاني 133/ F.O.174

الوثيقـة الثالثة

جون دراموند هاي	محمد الخطيب:
– هذه الشروط هي الشروط المنعقدة بين جانب سيدنا نصره الله وجانب جنسنا الانجليز أم لا ؟ ومختومة بطابع سيدنا الشريف أم لا ؟	– نعم .
وهل أنت موجود تنفذ ما فيها أم لا ؟	– ننفذهم، إلا ما استولى على السلطان، ويلزم مراجعته للحضرة الشريفة، ولا نسخة عندنا من الشروط . – النظر للسلطان
– حتى في هذا خلاف للشروط، وهل يلزم على اللطان مراكش ودولته الوفاء بما اقتضته الشروط أم لا ؟	– إن مضمن الشرط واضح لكن لابد من مراجعة فيما أمر بقطعه .
– ها مضمن الشرط الثالث يقرأ عليكم وها نسخة منه، وكيف فهمتم معنى هذا الشرط ؟	– لا نمنعهم إلا مما هو بيد السلطان لابد من المراجعة للحضرة الشريفة .
– وهل يقدر رعية الإنجليز على إتيان السلع على اختلاف أنواعها لجميع مراسي إيالة مراكش، ونزولها بمخازنهم بقصد التجارة أم لا ؟	– نمنعه، ولا بد أن يشاور سيدنا أيده الله .
– وهل تمنع رعية الإنجليز إن وردوا بسلع كالسكر والشاي والقهوة وحب القشنية وغير ذلك أم لا ؟	– نعم .
– وهل مضت خمسة أشهر منذ طلب آل دولتنا بواسطتنا استيفاء ما في الشروط وأيضا برأيهم السديد ونصحهم إسقاط الكنطردات، والمنع في السلع الخارجية لمصلحة بيت المال والرعية المراكشية أم لا؟	

- هل قال وزير سيدنا نصره الله الفقيه السيد العربي بن مختار بالأمر الشريف بأن سيدنا أيده الله تصفح جميع ما كتبناه في هذه الأمور، وثبت لديه نصح ما أشار به آل دولتنا لمحبتهم في الجانب الشريف ولمنفعة إيالته السعيدة، وطلب الوزير المذكور التأني بثلاثة أشهر أم لا ؟	- إن نسخة من كتاب الوزير دفعناه إليك.
- وهل نبهناكم مرارا بمكاتب سرا وجهرا ومشافهة بأن لابد من استيفاء ما في الشروط أم لا ؟	- إن كل ما كتبت به سرا وجهرا وجهناه للحضرة الشريفة ؟
- وهل قلت مرارا بأن جميع هذه الأمور تصفى على وجه جميل بما يوافق مراد دولتنا، وطلبنا منكم رفعه للحضرة الشريفة وتطالعنا عليه أم لا ؟	- إننا كنا نجاوب طالبين الله يخر الأمر بخير .
- هل ورد عليكم كتاب شريف يمنع السلع الداخلة وتطالعنا عليه أم لا ؟	- عندنا الكتاب الشريف بالط الشريف ولكن لا نظهره، والأمر هو توجيه الباشدور .
- هل عندكم كتاب شريف يمنع السلع الداخلة مع وتطالعنا عليه أم لا ؟	- قد كان ورد الأمر على المتولى غيري.
- هل بيدكم أمر شريف على الكنطردات في السلع الخارجية مع حوز الجلد	- قد كان ورد أمر ذلك على المتولى غيري.

وتطالعنا عليه أم لا ؟ - ولو ثبت عندنا بأن السلطان مراكش موافق على خرق الشروط ومطلع على جميع ما كتبناه في هذه الأمور أمر دولتنا، ومستمر على خرقها للزمنا قطع معاملة الخدمة بين الدولتين، لأن سلطانتنا كتبت لسلطان مراكش بأنني مفوض في أمورها، ولسان كلمتها، وما أراد سلطان مراكش إبلاغه إليها يكون بواسطتنا، لكن، نحن محققين بأن جميع هذه الأمور الصادرة هي من الوزير لا من السلطان . - لأنه أيده الله لا علم له بخرق الشروط، وقلة الإعتناء بما كتبناه من نصح دولتنا من محبتهم في الجانب الشريف. واعلم أني راجي جواب آل دولتنا، وأن الدرك في جميع ما يقع من هذه الأمور، فإنه على الوزير السيد العربي بن مختار وعلى سيادتكم، واعلموا أيضا أنه إن ورد أحد من رعية الإنجليز بالسلع المذكورين لأحد مراسي الإيالة السعيدة، وتعرض به أحد بالمنع في الدخول، فإن جميع ما يلزمه من الخسارة على المنع، وقتئذ يلزم دولة	

المسلمين أداؤها . وقد أعلمتنا بأن باشدور يتوجه لسلطاننتنا، وها أنا أشير عليكم بما يصلح في ذلك، وهو وفاء ما في الشروط أو لا، ثم الكلام بعد ذلك، لأنه لا ينبغي كلام مع خرق الشروط، لأنه لا يصلح في المستقبل كلام مع خرق الشروط . ونطلب من سيادتك أن توجه نسخة من الكلام لحضرة سيدنا نصره الله وهل توجه كتابا من عندنا لجانب سيدنا ويأتي عنه الجواب الشريف إلينا، كما ذلك معهود من السلطان لسلطان الفرنسيس أم لا ؟	- إنني لا أستطيع عن ذلك جوابا بعد مشورة سيدنا نصره الله

محضر اجتماع هاي بالخطيب بتاريخ 12 غشت 1853 (ذي القعدة 1269)

المصدر الأرشيف البريطاني F.O.174 /123

ثانيا: ملحق الصـور

– **الصـــورة الأولـــى** جـون درامونـد هـاي القنصـل البريطـاني بـالمغرب 1845- 1886 عـراب و مهنـدس السياسـة الخارجيـة البريطانية في المغرب الأقصى

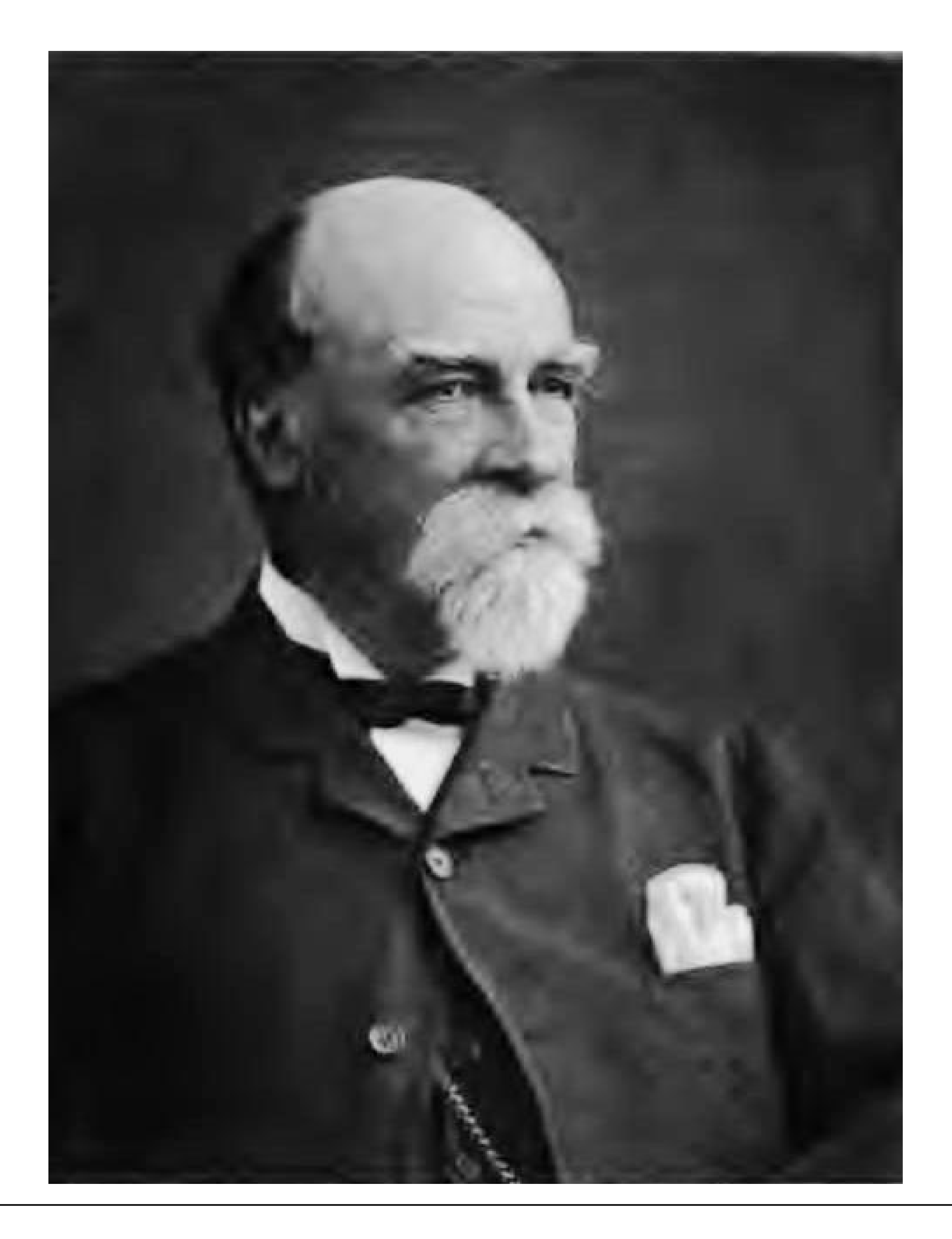
- **الصـــورة الثانيـــة** المـولى سـيدي عبـد الرحمـان 1822 - 1859 لـدى اسـتقباله للبعثـة الدبلوماسـية الانجليزيـة برئاسـة درامونـد هاي 1853.

- **الصـــورة الثالثـــة** جـون درامونـد هـاي و أعضـاء السـفارة البريطانية في طنجة سنة 1865

- **الصورة الرابعـــة** خاتمـة المعاهـدة المغربيـة–البريطانيـة لسنـة 1856

- **الصـــورة الخامســـة** الشـرط السـابع مـن المعاهـدة المغربيـة–البريطانيـة لسـنة 1856 ضـغطت بريطانيـا علـى المغـرب لتعديلـه خدمة لمصالحها.

الصورة رقم : 01

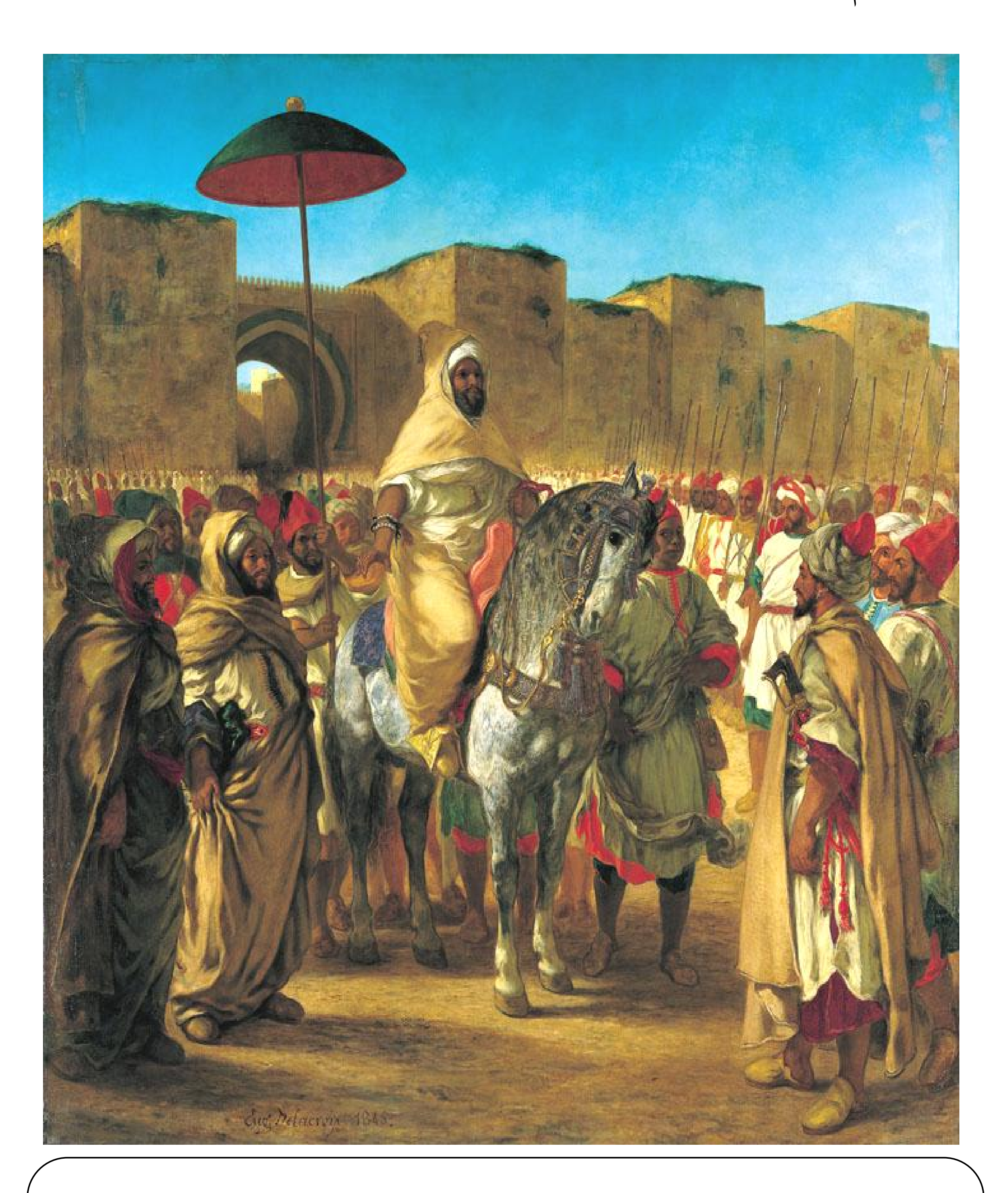


جون دراموند هاي القنصل البريطاني بالمغرب 1845 – 1886

عراب و مهندس السياسة الخارجية البريطانية في المغرب الاقصى

المصدر: Brook.L.A,A Memoir of Sir John Drummond Hay,London,1896

الصورة رقم : 02

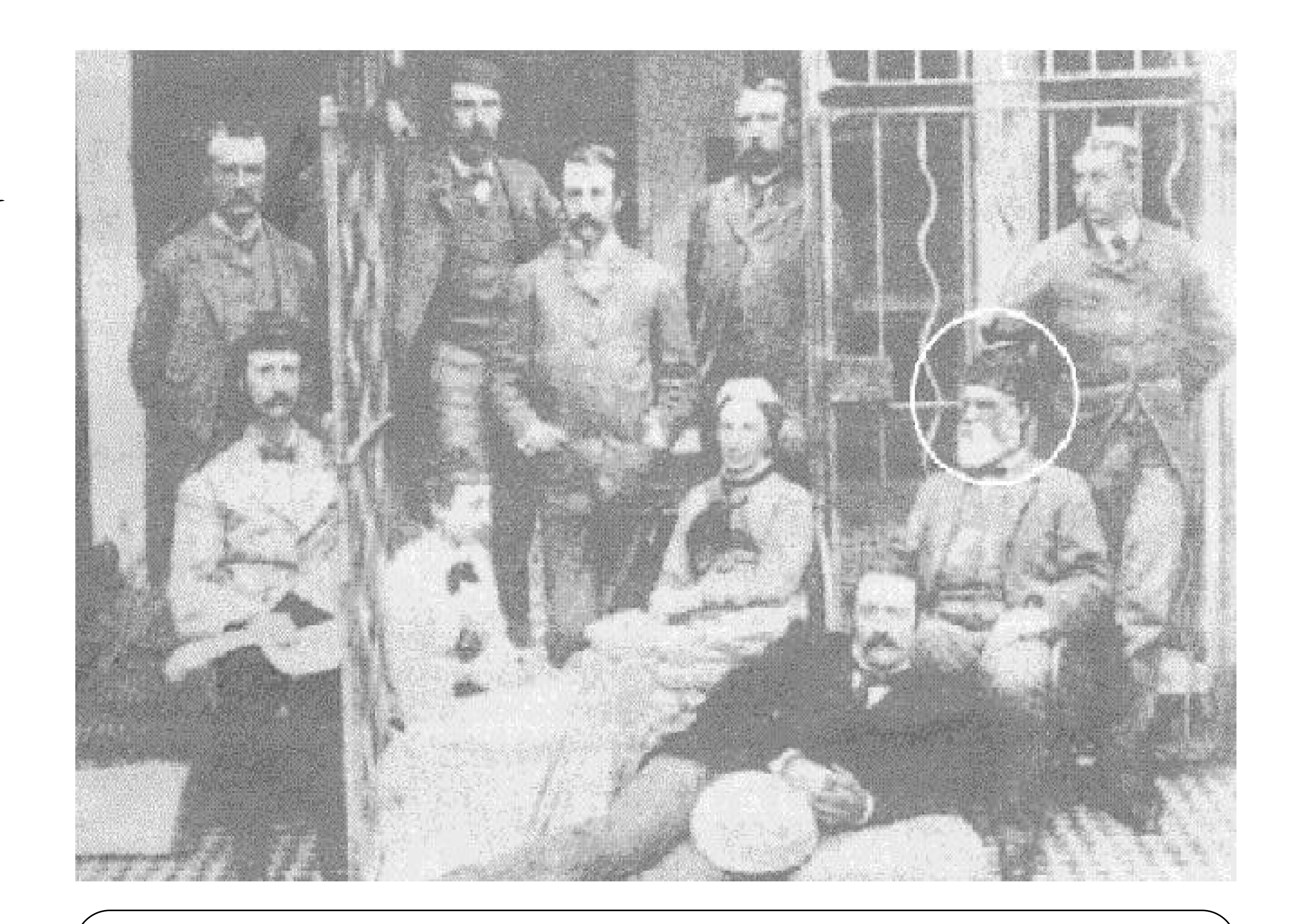


صورة زيتية للمولى سيدي عبد الرحمان 1822 – 1859

لدى استقباله للبعثة الدبلوماسية الانجليزية برئاسة دراموند هاي

المصدر: Brook.L.A,A Memoir of Sir John Drummond Hay,London,1896

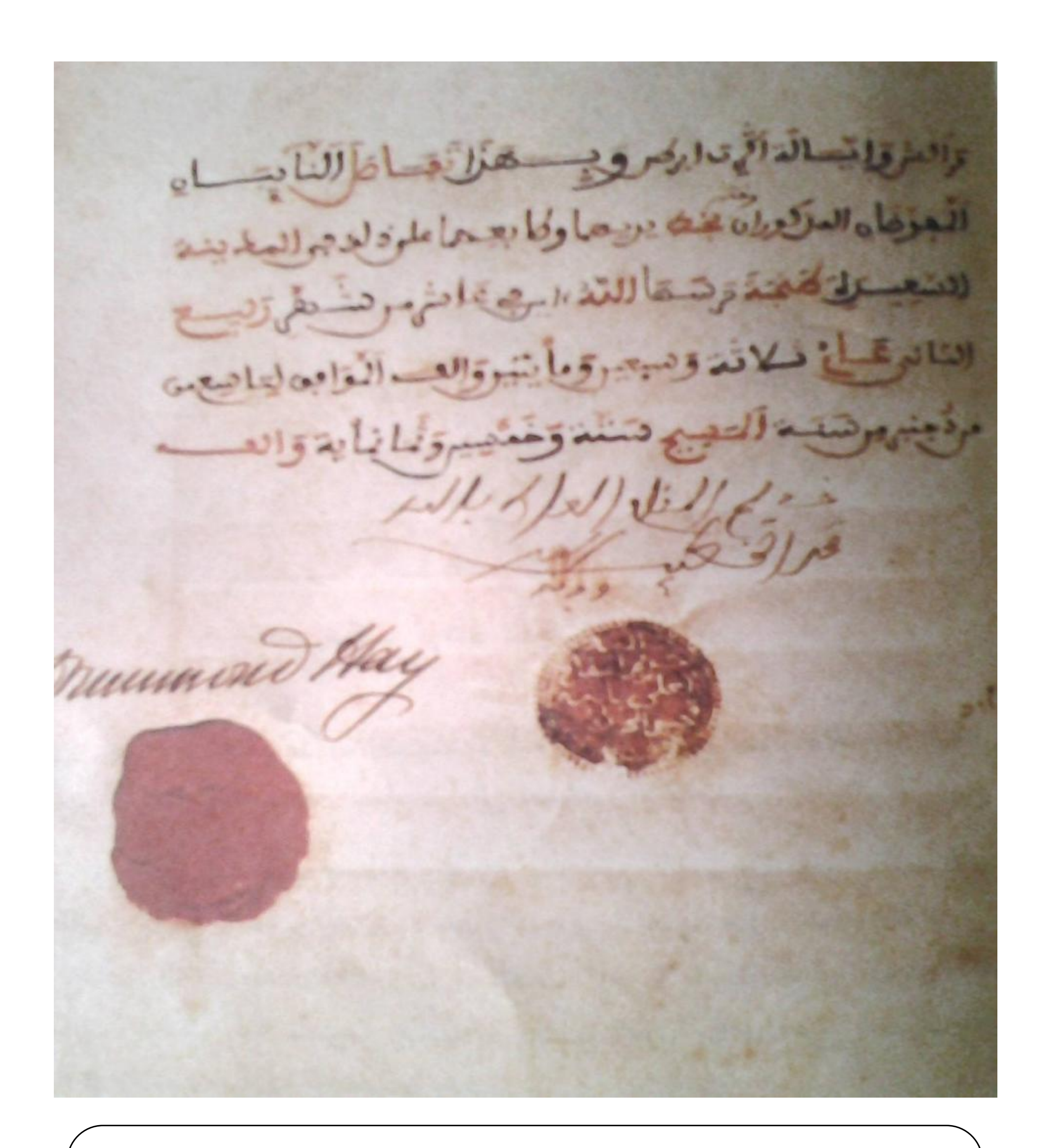
الصورة رقم : 03



جون دراموند هاي و أعضاء السفارة البريطانية في طنجة سنة 1865

المصدر : Brook.L.A,A Memoir of Sir John Drummond Hay,London,1896

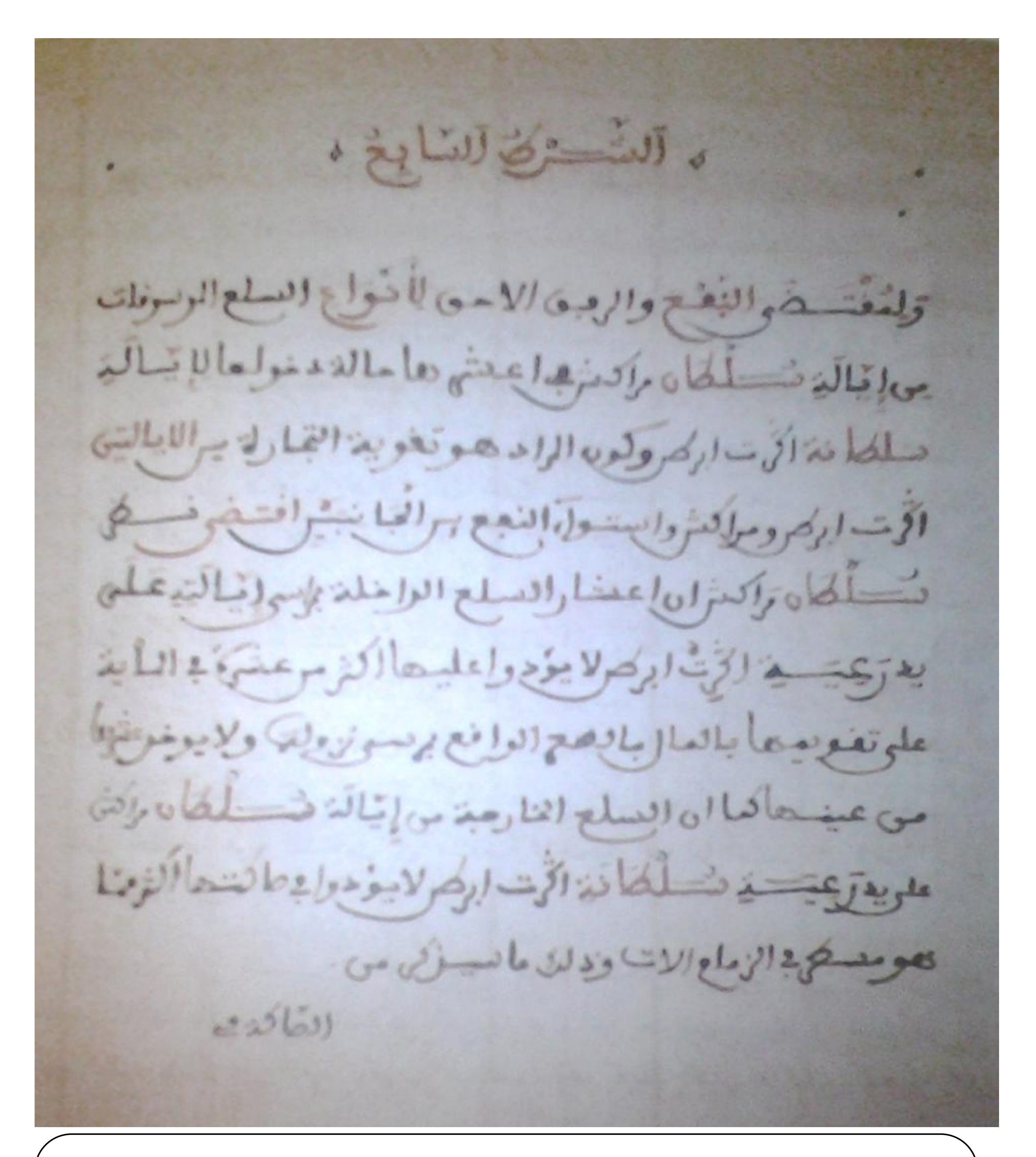
الصورة رقم : 04



خاتمة المعاهدة المغربية–البريطانية لسنة 1856

المصدر: الخزانة الملكية بالرباط، يوجد النص العربي عند ابن زيدان :إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس،ج 3،ص 290

الصورة رقم : 05



الشرط السابع

ولمقتضى النفع والربح اللاحق لأنواع السلع الموسوقات
من إيالة سلطان مراكش بعد أعشارها عند دخولها لإيالة
سلطانة الكرت ابريطن وكون المراد هو تقوية التجارة بين الإيالتين
الكرت ابريطن ومراكش واستواء النفع بين الجانبين اقتضى نظر
سلطان مراكش أن أعشار السلع الداخلة لمراسي إيالته على
يد رعية الكرت ابريطن لا يؤدوا عليها أكثر من عشرة في المائة
على تقويمها بالمال بالصح الواقع بمراسي ولايته ولا ينقص شيء
من عينها كما أن السلع الخارجة من إيالة سلطان مراكش
على يد رعية سلطانة الكرت ابريطن لا يؤدوا في ما [illegible]
هو مسطر في الزمام الآتي وذلك ما سيذكر من

[illegible]

الشرط السابع من المعاهدة المغربية–البريطانية لسنة 1856

ضغطت بريطانيا على المغرب لتعديله خدمة لمصالحها

المصدر: الخزانة الملكية بالرباط

ثالثا: ملحق اللــوائح

- لائحـــــــــة وزراء الخارجيـــــــــة البريطـــــــــانيين مـــــــــا بين 1792– 1859

- لائحـــــة القناصـــــل العـــــامين البريطـــــانيين فـــــي المغـــــرب الأقصى 1787–1886

- لائحـــة النـــواب القنصـــليين البريطـــانيين بالمراســـي المغربيـــة بعد سنة 1856

لائحة رقم 01

اللود غرايي	(Lord C.GREY)	سبتمبر 1806 – مارس 1807
اللورد كانينج	(Lord G .canning)	25 مارس 1807–11اكتوبر 1809
اللورد هنري بتوست	(Lord H.Bathurst)	1812 – 1809
اللورد كاستلريه	(Lord Castlereagh)	1822 – 1812
اللورد كانينج	(Lord G .canning)	13 سبتمبر 1822–20 افريل 1827
اللورد جون وارد	(Lord John ward)	1828 – 1827
اللورد ابردين	(Lord Aberdeen)	1830 – 1828
اللورد بالمرستون	(Lord Palmerston)	22 نوفمبر 1830– 15 نوفمبر 1834
آل كرانفيل	(Earl of Malmesbury)	نوفمبر 1834 – افريل 1835
اللورد بالمرستون	(Lord Palmerston)	18 افريل 1835 – 2 سبتمبر 1841
اللورد ابردين	(Lord Aberdeen)	2 سبتمبر 1841–6 جويلية 1846
اللورد بالمرستون	(Lord Palmerston)	6 جويلية 1846–26 ديسمبر 1851
آل مالمسبوري	(Earl of Malmesbury)	27 فبراير 1852
راسل	(Lord John Russel)	ديسمبر 1852
آل كلارندن	(Earl of Clarendon)	21 فبراير 1853
آل مالمسبوري	(Earl of Malmesbury)	26 فبراير 1858
اللود راسل	(Lord John Russel)	18 يونيو 1859

لائحة وزراء الخارجية البريطانيين ما بين 1792 – 1859

لائحــــة رقم 02

ماترا (Mattra)	1787 – مارس 1806
جيمس كرين (James Green)	افريل 1806–يوليو 1817
جيمس شولتو دوكلاس (J.S.Douglas)	يوليو 1817–23 ابريل 1829
ادوارد درمند هاي (E. Drammond Hay)	25 اوت 1829–28 فبراير 1845
جون درمند هاي (J. Drammond Hay)	ماي 1845–30 يونيه 1886

" لائحة القناصل العامين البريطانيين في المغرب الأقصى 1787– 1859 "

لائحـــة رقم 03

المراسي	النواب القنصليون	مدة الخدمة
طنجة	ت. ف. ريد (T.F. Read)	نائب عن د. هاي منذ 1859
تطوان	فرانك د. هاي (F.D. Hay)	1856 – 1851
	جيمس د.هاي (James.D. Hay)	1857
العرائش	دانكن (Duncan)	1868 – 1856
الرباط	التون (J. Elton)	1856 – 1846
	باروو (P. Barow)	1862 – 1857
الدار البيضاء	وولردج (Wooldrige)	1868 – 1857
الجديدة	ج. ردمان (J. Redman)	1857 – 1852
	ستوك (O. Stokes)	1872 – 1857
أسفي	كارستنسن (F. Crastensen)	1865 – 1858

لائحة النواب القنصليين البريطانيين بالمراسي المغربية بعد سنة 1856

المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع العربية

أولا :الوثائـــق

- معاهدة 1824 الانجليزية مجلة الوثائق مديرية الوثائق الملكية المطبعة الملكية الرباط 1976 المجلد 1

- معاهدة 1856 الانجليزية مجلة الوثائق مديرية الوثائق الملكية المطبعة الملكية الرباط 1976 المجلد 2

-وثائق الخزانة العامة بالرباط في عدة محافظ عن القرن التاسع عشر خاصة المحافظ 18،19، 20، و24.

-الملحق الاضافي لمعاهدة 1844 ميكروفيلم الخزانة العامة رقم 12 الوثيقة 26

-وثائق مديرية الوثائق الملكية ملفات متعددة (م.و.م.ر)

ثانيا المصادر

01- المصادر المطبوعة

1-ابن زيدان عبد الرحمان (ت 1946) إتحاف اعلام الناس بجمال اخبار حاضرة مكناس خمسة اجزاء 1929.

2-ابن زيدان عبد الرحمان،العلائق السياسية للدولة العلوية،تحقيق عبد اللطيف الشادلي،المطبعة الملكية،الرباط،1999

3-الإدريسي الشريف ، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، المجلد الثامن، مكتبة الثقافة الدينية، د.ت

4-ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د. ت. ج4

5-بيرم محمد الخامس التونسي ، صفوة الإعتبار، ج4 ، طبع القاهرة ، 1303 هـ

6-داود محمد تاريخ تطوان مطبعة المهدية الاجزاء 4و5و6و8 1956-1970

7-الرهوني ، الخطب المنبرية، القاهرة ، 1936 ،ج 1

8-الزياني أبو القاسم (ت 1833)، الترجمانة الكبرى في اخبار المعمور برا و بحرا،الرباط،1966.

9-__________ ، البستان الظريف في دولة مولانا علي الشريف، تحقيق رشيد الزواية، الريطاني، 1990.

10- الصفار ،صدفة اللقاء مع الحديد رحلة الصفار الى فرنسا 1845-1846 منشورات كلية الاداب و العلوم الانسانية بالرباط 1992

11- الضعيف محمد بن عبد السلام (كان حيا سنة 1818)، تاريخ الضعيف، تحقيق أحمد العماري، الرباط، 1986.

12- القشتالي عبد العزيز ،مناهل الصفا في أخبار ملوك الشرفا، 1964

13- المشرفي العربي ، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية ، دراسة و تحقيق إدريس بوهليلة ، ر.ج.ر

14- المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر،1968،ج 4

15- الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا لأخيار دول المغرب الأقصى، ج2، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1956

16- وثائق وزارة المستعمرات البريطانية (colonial-office)، المحفوظة بإدارة السجلات العمومية، لندن، 79/91، تقرير روبرت بناءً على ملاحظات سجلها أثناء زيارته للمغرب سنتي 1821 و1822 .

17- الوثائق (دورية) مديرية الوثائق الملكية المطبعة الملكية الرباط الاجزاء 2 3 4 5 1976-1981

18- الوزاني المهدي النوازل الجديدة الكبرى ،او المعيار الجديد الجامع عن فتاوي المتاخرين من علماء المغرب،الجزء الثالث طبعة حجرية ،فاس 1900

02- المصادر المخطوطة:

1- بن المجذوب عبد الكريم الفاسي، تذكرة المحسنين، مخ ك 270، خ.ع.ر.ص 347

2- الحوات سليمان (ت 1816) ، تقاييد و أسئلة مع أجوبة ، مخ ، خ ، ح ، ر ، ز2710،

3- الخوجة محمد التونسي (ت. 1876) رسالة في تنظيم الجيش الغربي مخطوط رقم 2733 ك،(خ.ع.ر).

4- الرهوني محمد بن أحمد ، جوانب عن الطاعون، مخ ح .ع.ر، د2251 ، ص 4

5- الزياني أبو القاسم الترجمان المغرب عن دول المشرق و المغرب، مخ.خ.ع.ر.د 658/ص 435

6- الشادلي إبراهيم ، زينة النحر بعلوم البحر، مخ. خ. ع، ضمن مجموع د. 1347

7- مجهول، كناش في أمور بحارة العدوتين، مخ، خ، ع، د 1409

8- الناصري محمد بن عبد السلام ، الرحلة الصغرى ، مخطوط الخزانة الحسينية ، 121

ثالثا: المراجع

1- أبو طالب (محمد) ، مواقف بريطانيا من مغرب القرن التاسع عشر،مداخلة ضمن ايام دراسية حول الاصلاح و المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر ابريل 1983،منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية،الرباط

2- البزاز (محمد الأمين) : تاريخ الأوبئة و المجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر ، الرباط ، 1992،

3-البزاز (محمد الامين) ،المجلس الصحي الدولي 1792-1929 ،منشورات كلية الاداب الرباط، مطبعة النجاح الجديدة ،الدار البيضاء ، 2000

4-التوفيق (احمد)، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، اينولتان 1830-1912 ،الطبعة الثانية ،منشورات كلية الاداب و العلوم الانسانية في الرباط، 1983

5-افا (عمر) ،تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر ،(دروس جامعية 1998) (مرقون).

6-افا (عمر)،مسالة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر،منشورات كلية الاداب باكادير ،مطبعة النجاح الجديدة ،الدار البيضاء ،1998.

7-البطريق (عبد الحميد)، التيارات السياسية المعاصرة 1815-1960م، دار النهضة، بيروت، ب ط، ب ت.

8-بن العربي(الصديق): كتاب المغرب، الطبعة 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984

9-ابن منصور (عبد الوهاب)، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880م، المطبعة الملكية، الرباط، ط 2، 1985م.

10- بن جلول (عبد المجيد)، جولات في مغرب أمس 1901م، مكتب المعارف، الرباط، 1901م.

11- بن سلامة (عبد الرحيم)، المغرب قبل الاستقلال، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط 2، 1980م.

12- بن سودة (عبد السلام بن عبد القادر)،دليل مؤرخ المغرب الاقصى 1-2 ،مطبعة دار الكتاب ،الطبعة الثانية ،1960.

13- بن الصغير (خالد)،المغرب في الارشيف البريطاني ،مراسلات جون درموند هاي مع المخزن1845-1886 ،دار ابي الرقراق،ط 2 ،2009.

14- بن صغير (خالد)، المغرب و بريطانيا العضمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)،منشورات كلية الاداب الرباط ،مطبعة النجاح الجديدة،الدارالبيضاء ،1997.

15- بنهاشم(محمد)، العلاقات المغربية الأمريكية 1786-1912،دار ابي رقراق للطباعة،الطبعة الأولى،2009

16- بوشعراء (مصطفى)،الاستيطان و الحماية بالمغرب،المطبعة الملكية ،الرباط،1987 ج 2.

17- بوعزيز (يحيى)، الاستعمار الأوربي الحديث في إفريقيا و آسيا و جزر المحيطات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، ب ت.

18- جاسم (هادي محمد)، التغلغل البريطاني في الهند، 1668- 1764، كلية الأدب، جامعة بغداد، 2001.

19- جرمان (عياش)،دراسات في تاريخ المغرب،مطبعة النجاح الجديدة ،الدار البيضاء،1986

20- جفري (برون)،الحضارة الأوربية في القرن 19 (1815-1914)،ترجمة عبلة حجاب،منشورات المكتبة الأهلية،بيروت،1963

21- جلال(يحيى)، المغرب الكبير العصور الحديثة و هجوم الاستعمار، الدار القومية للطباعة و النشر، ج3، ب ط، 1966م.

22- حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية إلى قرار الحماية، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط2، ج 2، 1992م.

23- حسن (إبراهيم)، واقعة وادي المخازن في تاريخ الدولة السعدية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1979م.

24- حلمي (محروس إسماعيل)، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، الإسكندرية، ج1، ب ط، 2004م.

25- رفعت (محمد)، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، القاهرة مكتبة العلوم السياسية، دار المعارف، 1959،

26- روجرز (ب.ج) تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى سنة 1900 ،ترجمة يونان لبيب رزق ،الدار البيضاء ،1981

27- السروجي (محمد محمود) ، مصر والمسألة الشرقية ،الإسكندرية، 1966،

28- السعود (عبد العزيز) ،تطوان خلال القرن التاسع عشر ،مطبعة الحداد يوسف إخوان ش.م.م،تطوان،1996

29- شوقي (عطاء الله الجمل) ، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 1، 1988م.

30- صالح (محمد محمد)، أوربا من عصر النهضة حتى الثورة الفرنسية 1500- 1789، بغداد، 1982

31- صبحي(حسن)، التنافس الاستعماري الأوربي في المغرب (1884 - 1904)، ط 1، دار المعارف، مصر، 1965،

32- عبد الفتاح (إبراهيم)، على طريق الهند، جمع و تحقيق شهاب أحمد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط3، بغداد، 2004

33- عبد القادر(احمد) ،تيارات التبادل في البحر الأبيض المتوسط ،تعريب عبد الرزاق الحليوي،أليف منشورات البحر الأبيض المتوسط،تونس،1997

34- عبود (أحمد أحمد)، مركز الأجانب في مراكش، مطبعة الشيوخ، تطوان، ب ط، 1980م.

35- العربي (إسماعيل) ، العلاقات الدبلوماسية في عهد الأمير،

36- العروي (عبد الله)،في مجمل تاريخ المغرب، الطبعة الرابعة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1994،

37- العقاد (صلاح)، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث و أوضاعه المعاصرة (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ب ح، ب ط، 1980م.

38- العماري (أحمد) : مشكلة الحدود الشرقية بين المغرب و الجزائر و إستغلالها في المخطط الفرنسي للسيطرة على المغرب ،

39- عمور (عمر)،فهارس الخزانة الحسنية،الجلد الاول فهرس الكنانيش و السجلات الرسمية مطبعة الانباء،الرباط 1983

40- غلاب (عبد الكريم)، قصة المواجهة بين المغرب و الغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2003م.

41- غي دو(بشير)، تشريح جثة الاستعمار، ترجمة إدوارد راخراط، دار الآداب، بيروت، 1982م.

42- فارس(خير محمد)، المسألة المغربية 1900-1912م، معهد الدراسات العربية، 1961م.

43- الفكيكي (حسن)، المقاومة المغربية للوجود الاسباني بمليلية 1497-1859 ،منشورات كلية الاداب و العلوم الانسانية،الرباط ،مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء،1997

44- قدورة (مصطفى زاهية)، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، لبنان، ب ح، ب ط، 1967م.

45- قدوري (عبد المجيد)، المغرب وأوربا ما بين القرنين 15 و 18 (مسألة التجاوز)، المركز الثقافي العربي، ط1، 2000

46- قنان (جمال)،العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790- 1830 ،منشورات متحف المجاهد

47- لاندرو (روم)، تاريخ المغرب في القرن 20م، ترجمة نقولا زيادة، دار الكتاب، المغرب، ب ت.

48- لاندرو (روم)، أزمة المغرب الأقصى، ترجمة إسماعيل علي، و حسن الحوت، مؤسسة طباعة الألوان المتحدة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1961م.

49- لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفرابي، لبنان، 1985م.

50- مرثيديس (غارثيا أرينال) ،محاكم التفتيش والموريسكيون" ، ترجمة خالد عباس، مراجعة وتقديم جمال عبد الرحمن،

51- مظهر(أحمد كمال)، النهضة، منشورات وزارة الثقافة و الفنون، بغداد، 1979

52- المنصور(محمد)، المغرب قبل الاستعمار المجتمع والدولة و الدين 1792- 1822 ، ترجمة محمد حبيدة ، ط1، 2006، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب

53- منصور (ممدوح)،التاريخ الدبلوماسي للعلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815-1991م، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ب ط، 2000م.

54- المنوني (محمد)، مظاهر يقظة المغرب الحديث، مطبعة الأمنية، الرباط، ج1، ب ط، 1973م.

55- مياسي (إبراهيم)، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837- 1934) ، دار هومة بوزريعة ، الجزائر ، 2005 ،

56- مياسي (إبراهيم) ، التوسع الإستعماري الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881- 1912 منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1996،

57- هوبزباوم (إيريك)، عصر الثورة: أوربا 1789- 1848، ترجمة فايز الدباغ، مؤسسة ترجمان، ط2، بيروت، 2008

58- هريدي (صلاح أحمد)، تاريخ أوربا الحديث و المعاصر 1789-1914م، دار الوفاء، الإسكندرية، 2002م.

59- ويندوز (جون)، رحلة إلى مكناس،تعريب الزهراء إخوان، منشورات عمادة مولاي إسماعيل بمكناس سنة 1995

رابعا الرسائل الجامعية

1- براددة (ثريا)،الجيش المغربي و تطوره في القرن التاسع عشر: الإصلاحات العسكرية ،رسالة دبلوم الدراسات العليا ،كلية الآداب و العلوم الانسانية، الرباط ،1988

2- بلعريبي (نور الدين)،العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الامير عبد القادر1830-1847 ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،إشراف الأستاذة الدكتورة مريم صغير،2008-2009 ،جامعة الجزائر2.

3- بن صغير (خالد)،المغرب و بريطانيا 1885-1904 ،اطروحة دكتوراة نوقشت بكلية الآداب الرباط ،سنة 2001.

4- الدحاني (عبد الإله)، المغرب ومضيق جبل طارق 1684 – 1815، محاولة لفهم علاقة المغرب بمجاله البحري، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف عبد المجيد القدوري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2004

5- زكية (زهرة)، التنافس الفرنسي الإنجليزي على الجزائر و موقف الباب العالي سنة 1792-1830 رسالة لنيل شهادة الماجستير في الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر ، 1996-1997 (غير منشورة) .

6- علمي (أحمد) ، النقل والتنقل في مغرب القرن التاسع عشر، أطروحة دكتوراه نوقشت بكلية الآداب في بني ملال سنة 2000، ج1.

7- الفكيكي (حسن)، قلعية ومشكل الوجود الإسباني بمليلية 1497- 1859 ، دبلوم الدراسات العليا ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، الرباط ، 1984

8- نجيدي (محمد) ،قضية المكوس في المغرب القرن التاسع عشر،رسالة دبلوم دراسات عليا في التاريخ ،نوقشت بكلية الاداب بالرباط سنة 1987

9- ياسين (إبراهيم)، موقف الدولة المغربية من الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1847 . دبلوم دراسات عليا ، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، 1987

-10 SCHROETER,Daniel Marchants and pedlars of Essaouira,a social history of moroccan trading town (1844-1886) ph.D.thesis,manchester.Cambridge,university,press,1988,New york,U.S.A.

خامسا المقالات

1- افا (عمر)،الاصلاح النقدي في القرن التاسع عشر ضمن الاصلاح المجتمع المغربي، ندوة منشورات كلية الآداب بالرباط ،مطبعة النجاح الجديدة ،الدار البيضاء 1983

2- بن تاوريت (محمد)، وثائق سعدية لم تنشر، في تطوان، عدد ممتاز، 1958-1959، العددان 3، 4،

3- بن صغير (خالد)،معارضة بريطانيا للسياسة الامريكية تجاه المغرب في منتصف القرن التاسع عشر،مجلة دار النيابة،العددين 14-15 سنة 1987.

4- بن صغير (خالد) ، "الحركة التجارية في مرسى طنجة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر" ضمن طنجة في التاريخ المعاصر (1800- 1956)، الرباط

5- بن صغير(خالد)، الحركة التجارية في مرسى الصويرة خلال القرن التاسع عشر (1850 - 1880) ضمن: الصويرة، الذاكرة، وبصمات الحاضر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 1994، الدار البيضاء

6- بن منصور(محمد) ،قصة المحاولات الانجليزية للاستقرار بصراء المغرب جريدة صحراء المغرب،السنة الأولى ،عدد3،سنة 1957.

7- بوريبة (رشيد) : القلاع و الحصون و المؤسسات التي أنشأها الأمير عبد القادر ، مجلة الثقافة ، السنة الثالثة عشر، رجب شعبان 1403/ ماي – جوان 1983 ، وزارة الثقافة الجزائر ، العدد 75 ص 128

8- بوطالب (ابراهيم) ،بعض قضايا التاريخ الاقتصادي بالمغرب مجلة المشروع،عدد 5، 1985

9- ــــــــــ، بعض مظاهر التجارة الخارجية بالمغرب قبل 1856 و أسسها الشرعية، ضمن أعمال ندوة التجارة و علاقتها بالمجتمع و الدولة عبر التاريخ المغرب، مطبعة فضالة، المحمدية، 1982، ج1، ص 165-182

10- خلوق (عبد العزيز التلسماني) ،بين المغرب و اسبانيا حول المعاهدة فاتح 1799 العلم الثقافي،بتاريخ 1990/02/17

11- الخشاني (محمد)،المحاولات الصناعية الاولى في المغرب،المشاريع المخزنية خلال القرن التاسع عشر و أسباب فشلها،مجلة القانون و الاقتصاد،كلية العلوم القانونية والاقتصادية،فاس،عدد8،سنة 1992

12- رسائل عربية حول المغرب خلال عهد المولى اليزيد 1790- 1792. مجلة تطوان، 3-4، 1958

13- سليماني (أحمد) ، دراسة نقدية للمصادر والآثار وأصول تاريخ إفريقيا الشمالية القديم الإنسانية والحضارية، مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ، العدد 06، 1992

14- شويتام (أرزقي)، مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي للجزائر ، مجلة الدراسات التاريخية ، معهد التاريخ، جامعة الجزائر ، العدد السادس ، 1992،

15- عبد الأمير(أمين محمد)، المصالح البريطانية في الهند خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر و أثرها في الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، العدد8، البصرة، 1977،

16- عزيز (بلال) ،اشكالية مجتمعات ما قبل الراسمالية مجلة الاقتصاد و المجتمع عدد 3 سنة 1987،ص 37-50

17- عياش (جرمان) : جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الإسباني سنة 1860 ، في دراسات في تاريخ المغرب ، الدار البيضاء 1986

18- المنصور (محمد) ، الجهود المغربية من اجل استرجاع مدينة سبتة في عهد مولاي سليمان (1792-1822) مجلة كلية الآداب،الرباط،العدد المزدوج 5-6 سنة 1979

الوثائق والمصادر و المراجع الأجنبية

1- الوثـائق و المادة الارشيفية

A-Foreign office correspondence at the public record office :

F.O.99 Correspondence emanating from the British Legation in Tangier to the Foreign Office.Volumes 65, 66, 71, 72, 73, 76, 77, 78, 79, 83, 84, 97.

F.O.174 Archive of The British Consulate at Tangier volumes and boxes 78, 82, 83, 88, 89, 103, 107, 111, 132, 133.

B-Confidential prints

Volumes 819, 840, 1030, 3177, 3645,3972,4900.

C- Commercial reports

Reports from her majesty's ministers and consuls trade and commerce in: **Parliamentary Papers:** Account and Papers; reports from 1857-1861

D- Sates Papers : Account and Papers; reports from 1661-1798

D-Journal, Gibraltar Chronicle, N°14 Janvier 1833.

2- المصادر و المراجع الاجنبية

1- ADAMOLI, (Thomas Lediard), ,Histoire navale d'Angleterre depuis la conquête des Normands en 1066 jusqu'à la fin de l'année 1734,

2- AMTOISE ,C, Histoire Economique des Grandes Puissances a l'époque Contemporaine,1850-1858,de la grove, paris ,1963.
3- ARNAUD,(louis), **A**u Temps des Mehallas ou le Maroc de 1860 à 1912 ,Casablanca 1912.
4- ARNOLD,(David) , The Age of Discovery 1400- 1600, London, N.D
5- AYACHE,(Albert),le Maroc, édition sociales, Paris.
6- AYACHE ,(Germain), Etude d'Histoire Marocaine, Rabat ,SMER,1979 .
7- BARTOLOMÉ,(Bennassar), Un Siècle d'or espagnol : vers 1525-vers 1648, Robert Laffont, 1982
8- BELHAMISSI ,(M), Histoire de La Marine Algérienne (1516 - 1830) , E.N.A.L, Alger, 1986 .
9- BRUNOT, L., Notes Lexicographique sur le Vocabulaire Maritime de Rabat-Salé, Paris, éd, Laroux, 1920
10- BRISSAC, (Philippe Cassé) : Les rapports de la France et du Maroc pendant la conquête d'Algérie 1830- 1947 à , la Rose Paris, 1931
11- CAILLE (Jacque): Les Accords internationaux de Sidi Mohamed Ben Abdellah (1757-1790), Tanger, 1961,
12- CARVALOH, (Vasco de), La Domination Portugaise au Maroc du XVeme siecle (1415- 1796), édition S.P.N. Lisbonne, 1936
13- CASTRÉ, (Henry, de), Les Sources inédites de l'histoire du Maroc, Première série, Angleterre, t1, Paris, 1918
14- CASTRÉ, (Henry), de, Les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc ,1ére série Dynastie Saadienne, t.IV, Portugal 1951.
15- CHADWICK,J.,The Mycenaean World. Cambridge UP, Cambridge,(1976)
16- CHERIF,(Mohamed), Ceuta aux époques Almohade et Merinde, Paris, L'harmattan, 1996,
17- CHERIF, (Rachida), Le Makhzen Politique au Maroc ,Casablanca ,éd ,Afrique orient ,1988.

18- COINTREAU, R., Les Corsaires de Salé, Paris, 1948.
19- DARCY, (Jean), France et Afrique du Nord : cent années de rivalité coloniale, l'Afrique , Paris, Perin et C[ie], 1904,
20- DAVIS ,(john,lt.col),The History of the Second Queen's Royal Regiment.vol.1the English occupation of Tangier from 1661 to 1684,London,1887
21- DURANT,(Loup), Pirates et Barbaresques en Méditerranée, Paris, 1975.
22- EMPIERE, w.l', Voyage dans L'Empire de Maroc et le Royaume de Fès fait pendant les années 1790 et 1791, Paris, 1801.
23- FISHER,(Godfrey),Barbary legend ,war ,trade, and piracy in north Africa,oxford ,1957
24- FLOURNOY,(francis R,), British Policy Towards Morocco in the Age of Palmerston,1830-1865, Baltimor,1935
25- GAUTIER. E., Le Passé de l'Afrique du Nord, Paris, 1952
26- GERHARD,(Rohlfs), Adventures in Morocco and Journeys Through the Oases of Draa and Tafilet, London , 1874
27- GRATT,GT, Gibraltar and the Mediterranean,newYork,1952
28- GROUZET, (François), L'Economie Britannique et le Blocus Continental, 1806-1813, 2 vol, Paris, Presses universitaires de Frances, 1958.
29- HALL,(Luella),The United States and Morocco 1776-1956 new jersey,1971.
30- HAMMET,(Ismail) :Le Gouvernement Marocain et la conquête d'Alger, présenté par Ali Tablit , Thala édition, les éditions Chihab (sd) , 1998
31- HAKLUYT, R., The principal Navigation, Vol II
32- HAY,(john Drummond), journal of an expedition to the court of morocco in the year 1846.
33- HOSKINS, (Halford ,L.), The Growth of British Interest in The route to India, Tuft scoll, Mass, USA. Journal of the Indian History 2.

34- HOPKINS .J.F.P., Letters from Barbary1576-1774,Arabic documents, in the Public Record Office, Oxford University Press, 1982
35- JACKSON, J.G., An Account of the Empire of Morocco and the Discrits of Suse and Tafilelt, London, 1814
36- KINDREW, W.G.: The Climates of The Continents, Oxford 1939
37- LARAOUI,(abedallah),les Origines Sociales et Culturelles du Nationalism Marocain(1830-1912) ,paris,maspero,1977.
38- LARSONNEUR (Bathilde):Histoire de Gibraltar .« Que saie-je », Paris, P.U.F,1955
39- LAVERRONE (Chantal de) : Tanger sous l'occupation Anglaise d'après une description anonyme à 1674, Limoges, 1972
40- LEFEBVRE ,(George), Napoleon, Paris, 1957
41- LORD. W.F , England and France in the Mediterranean (1666- 1830), London , Sap son – Law Marston , 1901,
42- LUNT. M.E., History of England, Third edition, New York, 1947
43- MARINATOS, S., Crete and Mycenae, Harry N. Abrams(1966),
44- MAURO, F., Le Portugal et l'Atlantique au XVII 1570-1670, Paris
45- MULHALL, The Dictionary of Statistics and British balance of payments and Capital Export of 1816-1913,
46- MIEGE,J .L. Le Maroc et l'Europe, paris 1961, t 4
47- PIRENNE, j. Les Grands Courants de l'Histoire Universelle Neuchâtel, 1967.T.4.
48- RENOUVIN,(Pierre)., Histoire des Relations internationales , Paris, 1954,Vol 5
49- RIVIERE,(P.louis).,Traités, Codes et Lois du Maroc, Paris, Sirey,1924
50- ROUARD (De card,E.), Les Traités de Commerce Conclus par le Maroc avec les Puissances Etrangères, Paris, 1907
51- SANDARS, N.K. The Sea Peoples: Warriors of the ancient Mediterranean, Revised Edition. London: Thames and Hudson(1987).

52- TESTA,(Baron), Recueil des Traités de la Porte Ottomane avec les Puissances Etrangères, Paris, Amyot, 1864, T.1.
53- VALENSI ,(Lucette), La Glorieuse Bataille des Trois Rois, Le Seuil, coll. « Univers historique », 1992
54- VALMY .H. de., Question d'Alger , Histoire des Négociations. Paris, Proux et C[ie] , 1841,
55- WADSWORTH,(Alfred P.) and LACY MANN,(Julia de), The Cotton Trade and Industrial Lancashire, 1600-1780, publication of the university of Manchester, Economic history serie ; N° VII , Manchester University press, 1931, chapter VII.1960
56- WOUDHUIZEN, F.C.,The Ethnicity of the Sea Peoples, , Erasmus, University Rotterdam,(2006)

ثالثا المقالات باللغة الأجنبية

1- BACCAR, A., Histoire maritime et création littéraire en France 1640, in Revue Historique, P.U.F, N° 572, Septembre – Décembre 1989
2- BAIROCH, (Paul), Commerce Internationale et Genèse de la Révolution Industrielle en Angleterre in A. E. S. C., mars –avril 1973,pp 541-571
3- BEN SGHIR,(Khalid), A document advocating the introduction of Economic liberalism in Marocco 1855", in Hesperis-Tamuda, Fascicule Unique, 1994, PP 141- 162.
4- DANZIGER (Raphael),Abd Al-Qadir's first overtures to the British and the Americans ,in revue de l'occident musulman et de la méditerranée N°18,1974
5- DANZIGER,R., The British Consular Reports As A Sources For Morocco's Internal History During The Reign Of Sidi –Muhamed Ben Abdullah 1751-1790 , in the Maghreb Review,vol.5,6,7,1982

6- FERHAT, H., "Démons et Merveilles, l'Atlantique dans l'imaginaire Marocain Medieval" dans le Maroc et l'Atlantique,

7- FONTENAY,(Michel), "Corsaires de la Foi ou rentiers du sol ? Les chevaliers de Malte, in Revue d'histoire moderne et contemporaine, vol. xxxv, Juillet – Septembre 1988,

8- FRAMER, L., The flow of Atlantic water through the strait of Gibraltar, progress in Oceanography, 21

9- Heers, J., Le Sahara et le commerce méditerranée à la fin du moyen age , in A.I.E.O, Tome XVI , Année 1958 Alger

10- LAFUENTE (Jesus Garcia), the rôle of the strait in the Mediterranean Sea circulation, Medclivar-ESF, Rhodes, Septembre 2008, p. 65-108.

11- LAZAREV,G.,Aspect du Capitalisme Agraire au Maroc Avant le Protectorat, in annuaire de l'Afrique du nord,1975

12- MEUNIER,(Dominique), le consulat Anglais à Tétouan sous Anthony. Hatfeild (1717-1728) ; étude et édition de textes, publication de la revue d'histoire Maghrébine, Vol.4,Tunis 1980

13- MIEGE, Le Maroc et la guerre de Grimée 1854- 1856 , Hesperis n°3-4, 1959

14- PICARD ,(Christophe), "Les Etapes de l'essor des relations maritimes sur l'océan atlantique entre l'Andalous et le Maghreb occidental", dans Arquelogia Medieval, 3, 1994

15- PARETIE, (A) : Le Rais El-Khadir Ghailan, in Archives marocaines, Paris 1912, Vol XVIII

16- SANCHEZ(Francisco Rodriguez), The strait of Gibraltar as a melting pot for plant bio diversity, in Quaternary science revies, 2008, University of portsmoth.Uk, pp 18-23.

17- Willson (Beckles), L'Ambassade d'Angleterre (1814-1920). Un siècle de relations diplomatiques franco-britanniques, traduction de M. Dupuy baudy ,

Revue belge de philologie et d'histoire ,1930 ,Volume 9, Numéro 9-2, pp. 654-656

18- VANKER, C., Géographie Economique de l'Afrique du Nord selon les auteurs arabes du Ix siècle au milieu du XII siècle, in A.E.S.C , 28ème année N° 3 mai, juin ,1973 pp 659-679

19- WEINER, (Jerome), Bookin ,B., The Moroccan Corsaires of Rabat- Salé in le Maroc et l'Atlantique .

20- WEINER, (Jerome), Bookin ,B., Anglo – Moroccan in the first decade of the occupation of tanger (1662 – 1672), in Hesperis -Tamuda – Vol XVIII, 1978 – 1979,

21- YVER (George) : Abdelkader et le Maroc en 1830, R. A n°60 année 1919, O.P.U ,Alger 1986,

الموسوعات و القواميس:

دريفوس فرانسوا جورج و آخرون، موسوعة تاريخ أوربا العام من عام 1789م حتى أيامنا، بيروت، ج3، 1995م.

الكيلالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، الموسوعة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ج 6، ط 3، 1995م.

الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، ط2، ج15، ب ت.

الموسوعة العربية الميسرة، دار الجيل ، الجمعية المصرية ،المجلد 2-3 ، ط2، 2001.

جورج بيار ، معجم المصطلحات الجغرافية، تعريب أحمد الطفيلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة 01، بيروت، 1994

Larousse de la langue Française, Lexis, Nancy, 1977 .

The New Encyclopaedia Britannica,Vol.8,The University of Chicago, 1968

الفهارس

فهارس البحث

ملحـــق الوثائـــق

– **الوثيقــة الأولــى** رســالة شــكر مــن الســلطان عبــد الرحمــان بــن هشــام إلى المملكــة فكتوريــا بعــد موافقتهــا لنقــل ولديــه علــى المراكب البريطانية لأداء فريضة الحج.

- **الوثيقـــة الثانيـــة** رســالة مـــن ج.دراموـنـد هـــاي الى محمـــد الخطيـــب يوجـــه انتقـــادات للنظـــام التجـــاري المخـــزني و يـــدعوه إلى تحرير التجارة من الكنطردات.

- **الوثيقـــة الثالثـــة** محضـــر اجتمـــاع القنصـــل العـــام البريطـــاني هـــاي بالخطيـــب الـــوزير المغـــربي المكلـــف بالشـــؤون البرانيـــة بتـــاريخ 12 غشت 1853(ذي القعدة1269).

ثانيا: ملحق الصور

- **الصورة الأولى** جون دراموند هاي القنصل البريطاني بالمغرب 1845- 1886 عراب و مهندس السياسة الخارجية البريطانية في المغرب الأقصى

- **الصورة الثانية** المولى سيدي عبد الرحمان 1822 - 1859 لدى استقباله للبعثة الدبلوماسية الانجليزية برئاسة دراموند هاي 1853.

- **الصورة الثالثة** جون دراموند هاي و أعضاء السفارة البريطانية في طنجة سنة 1865

- **الصورة الرابعة** خاتمة المعاهدة المغربية-البريطانية لسنة 1856

- **الصورة الخامسة** الشرط السابع من المعاهدة المغربية-البريطانية لسنة 1856 ضغطت بريطانيا على المغرب لتعديله خدمة لمصالحها.

ثالثا: ملحق اللــوائح

- لائحـــــة وزراء الخارجيـــــــة البريطــــــانيين مـــــا بين 1792– 1859

- لائحـــة القناصـــل العـــامين البريطـــانيين فـــي المغـــرب الأقصى 1787–1886

فهرس أسماء الأماكن

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الفصل الثالث الاهتمامات البريطانية بالمغرب الأقصى من الحروب الأوربية إلى ما بعد